



جامعة وهران 2

كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

أطروحة

للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم

في العلوم الاقتصادية

قياس و تحليل محددات الإدخار لدى العائلات في الجزائر

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

السيدة(ة): بالعجين خالدية

أمام لجنة المناقشة

السيد: فقيه عبد الحميد	أستاذ محاضر -أ-	جامعة وهران 2	رئيسا
السيد: زايري بلقاسم	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	مقرر
السيد: زيدان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشلف	مناقشا
السيد: شريط عابد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيارت	مناقشا
السيد: بحيح عبد القادر	أستاذ محاضر -أ-	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا
السيد: نزول محمد	أستاذ محاضر -أ-	جامعة وهران 2	مناقشا

السنة: 2017 - 2018

الدعاء

" اللهم إني أسألك علما نافعا ، وقلبا خاشعا، و نورا ساطعا ، و ذرية صالحة، وشفاء
من كل داء إنك سميع الدعاء "

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿أَمَّنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ
بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ، لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا
إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا
تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا
وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾

الآيتين 275 و 276 من سورة البقرة

كلمة شكر

الحمد لله و الشكر و كل الشكر باديء الأمر إلى الله عز وجل على

منحي القوة اللازمة لإتمام هذا العمل.

وافر الشكر إلى كل من تعلم علما و لم يعرف قلبه الأنانية فأبى إلا أن

يعلمه ، فكان بذلك رسول علما فنال بدل الجزاء جزائين.

شكر خاص إلى:

الأستاذ المشرف أ.د. زايري بلقاسم على التأطير و الإشراف.

كل من الأساتذة مداني بن شهرة، شريط عابد و حري خليفة على المساعدة القيمة.

و أساتذة جامعة ابن خلدون

الأستاذة سمية أستاذة مقياس التجارة الدولية بجامعة الجزائر العاصمة.

إلى السيد آيت عمران عزيز مدير البنك الوطني الجزائري لولاية تيارت

و إلى السيد ميدون العربي موظف بالبنك الوطني الجزائري

بولاية تيارت.

و إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

بالعجين خالدية

الإهداء

إلى من كان جبهما أعظم من تعبهما مهما بلغ ، فقدما حياتهما عن طيب خاطر
و كانا مثالا للوالدين، إليكما يا والدي الحبيين أطال الله في عمركما.

﴿ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾

إلى قرة عيني إخوتي محمد و رياض.

إلى كل من كان سنداً لي و لم يتراجع يوماً في مساعدتي

وتشجيعي على المرور قدما

وإلى كل الأهل و الأصدقاء

أهدي ثمرة جهدي و أرجو أن يكتبه الله في ميزان الحسنات فيكون

علما نافعا إلى كل طالب جعل العلم نورا لحياته فكان طالب علم .

بالعجينة خالدية

ملخص

يدور موضوع بحثنا هذا حول القطاع العائلي من خلال معرفة السلوك الإدخاري الذي تتبعه العائلات بالإضافة إلى تحديد أي من محددات الإدخار التي تم دراستها (الإستهلاك، الدخل، سعر الفائدة، المستوى العام للأسعار، الإستثمار،...) تؤثر على المدخرات لدى العائلات الجزائرية و أسباب إنخفاضها ونقص تعبئتها. ولفهم موضوع الإدخار، قد تم إتباع منهجين، المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى المفاهيم الخاصة بالإدخار نظرا لما يمثله هذا المتغير من أهمية بالغة على المستوى المحلي، و ارتباطه بعدة متغيرات إقتصادية إضافة إلى ما يتطلبه الإدخار من خطط و إستراتيجيات لتنميته على عدة مستويات كمستوى قطاع الأعمال، القطاع الحكومي و المستوى الأهم قطاع العائلات. و المنهج التحليلي الذي يتمثل في تحليل المعطيات و الإحصائيات المتحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها، بتوزيع إستبيان يحتوي على مجموعة من الأسئلة على عينة عشوائية مكونة من أشخاص يقومون بعملية الإدخار على مستوى البنوك بولاية تيارت، لمعرفة العوامل و المحددات التي تؤثر بشكل كبير و مباشر على إدخار قطاع العائلات في ولاية تيارت و سبب ضعف الإدخار و نقص الثقافة الإدخارية لدى الأشخاص، و عليه تعميم النتائج المتحصل عليها (باستعمال برنامج SPSS) على الجزائر ككل.

الكلمات المفتاحية: الادخار العائلي، الجزائر، محددات الإدخار العائلي، السلوك الإدخاري، معدلات الإدخار.

Abstract

Our research focuses on the family sector by identifying the savings behavior of families as well as determining which savings determinants studied (consumption, income, interest rate, general price level, investment, etc.) affect the savings of Algerian families and reasons for the decrease and lack of filling. In order to understand the issue of saving, two approaches have been followed: Descriptive approach by addressing the concepts of saving due to the importance of this variable at the local level and its correlation with several economic variables in addition to the saving of plans and strategies for its development at several levels as a level Business sector, government sector and the most important sector families. The analytical approach, which is the analysis of the data and the statistics obtained through our field study, distributed a questionnaire that contains a set of questions on a random sample composed of people who are saving at the level of the banks in the state of Tiaret, to know the factors and determinants that affect significantly and directly the family savings sector in the state of Tiaret and the reason for the lack of savings and lack of culture saving, and to circulate the results obtained (using the SPSS program) to Algeria as a whole.

Key word: Household Savings, Algeria, The determinants of saving, Saving Behaviour, Saving Rates.

Résumé:

Notre recherche se focalise sur le secteur familial en parcourant le comportement d'épargne des familles et en identifiant lesquels de ces déterminants d'épargne étudiés (consommation, revenu, taux d'intérêt, niveau général des prix, investissement, etc.) affectent l'épargne des familles algériennes et les raisons de la diminution et le manque de cette dernière. Afin de comprendre l'épargne, deux approches ont été suivies: l'approche descriptive en abordant les concepts d'épargne en raison de l'importance de cette variable au niveau local et sa corrélation avec plusieurs variables économiques en plus de la sauvegarde des plans et des stratégies pour son développement à plusieurs niveaux en tant que secteur d'activité de niveau, secteur de gouvernement et secteur de familles qui est le plus important. L'approche analytique, qui est l'analyse des données et des statistiques obtenues à travers notre étude de terrain, après avoir distribué un questionnaire contenant un ensemble de questions sur un échantillon aléatoire composé de personnes qui travaillent au niveau des banques dans la wilaya de Tiaret, pour connaître les facteurs et les déterminants qui affectent de manière significative et directe le secteur de l'épargne des familles dans la wilaya de Tiaret ainsi que la raison du manque d'épargne et de la culture de l'épargne parmi les gens, et enfin diffuser les résultats obtenus (en utilisant le programme SPSS) dans l'ensemble du territoire algérien.

Mots-clés: Épargne des ménages, Algérie, Les déterminants de l'épargne, Comportement de l'épargne, Taux D'épargne.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

كلمة شكر

اهداء

الملخص

فهرس المحتويات

المقدمة العامة أ-ص

الفصل الأول: ظاهرة الإدخار في الفكر الإقتصادي

2	تمهيد الفصل
3	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإدخار
3	المطلب الأول: مفهوم الإدخار
6	المطلب الثاني: أنواع الإدخار و أهميته
6	1. أنواع الإدخار
14	2. الأهمية الإقتصادية للإدخار
14	1.2. أهمية الإدخار في الفكر الإقتصادي
16	2.2. أهمية الإدخار في الواقع الإقتصادي
18	المطلب الثالث: علاقة الإدخار ببعض المفاهيم الإقتصادية الأخرى
18	1. الادخار و المستوى العام للأسعار
19	2. الادخار و السلع البديلة
19	3. الإدخار و الضرائب
20	4. الإدخار والنقود
20	5. الادخار والاستهلاك
22	6. الإدخار والإستثمار
25	7. الإدخار والإكتناز
28	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للإدخار
28	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للإدخار
36	المطلب الثاني: الإدخار في ظل الفكر الكينزي
45	المطلب الثالث: النظريات الحديثة للإدخار

45	1. نظرية التنبؤات
46	1. نظرية الدخل النسبي
49	2. نظرية الدخل الدائم
52	3. نظرية دورة الحياة
54	4. أعمال أنجوس دايتون
56	المبحث الثالث: بعض التجارب الناجحة للإدخار في العالم
56	المطلب الأول: الإدخار في الدول العربية
62	المطلب الثاني: الإدخار في اليابان
65	المطلب الثالث: الإدخار في فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية
65	1. الإدخار في فرنسا
68	2. الإدخار في الولايات المتحدة الأمريكية
72	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: محددات و حوافز الإدخار العائلي	
74	تمهيد الفصل
75	المبحث الأول: قنوات الإدخار و علاقته بالمستوى الجزئي و الكلي
75	المطلب الأول: قنوات الإدخار
75	1. الادخار العام
76	2. الإدخار الخاص
78	المطلب الثاني: أثر الادخار على المستوى الجزئي
79	المطلب الثالث: أثر الادخار على المستوى الكلي
87	المبحث الثاني: محددات الإدخار العائلي، أشكاله، أهدافه والعوامل التي تحد من الإدخار
87	المطلب الأول: محددات الادخار و أشكاله
87	1. محددات الادخار
87	1.1. محددات الادخار الدخلية
89	2.1. محددات الإدخار غير الدخلية
91	2. أشكال الإدخار العائلي

94	المطلب الثاني: أهداف الإدخار
95	المطلب الثالث: العوامل التي تحد من الادخار العائلي
102	المبحث الثالث: حوافز الإدخار العائلي
102	المطلب الأول: مشاكل وعقبات الإدخار العائلي
103	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الإدخار
105	المطلب الثالث: العوامل والأساليب المشجعة على الإدخار
109	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: تحليل واقع الادخار العائلي في الجزائر
111	تمهيد الفصل
112	المبحث الأول: تحليل تطور الإدخار العائلي
112	المطلب الأول: مدخرات القطاع العائلي في الجزائر و مصادره
112	1. مدخرات القطاع العائلي في الجزائر
113	1.1. الاستثمار المباشر
113	2.1. المدخرات التعاقدية
113	3.1. الأصول السائلة
113	2. مصادر مدخرات القطاع العائلي في الجزائر
114	المطلب الثاني: أهمية المدخرات بالنسبة لأفراد العائلات
117	المطلب الثالث: أشكال أخرى للإدخار العائلي في الجزائر
117	1. الاكتناز والموارد المالية الأخرى
120	2. وسائل التسديد
121	المبحث الثاني: تعبئة مدخرات القطاع العائلي في الجزائر
121	المطلب الأول: مميزات مدخرات القطاع العائلي في الجزائر
122	المطلب الثاني: تطور الأوعية الإدخارية في الجزائر
123	1. الأوعية الإدخارية المصرفية
124	2. الأوعية الإدخارية غير المصرفية
126	3. الإدخار العائلي في المجالات الخاصة
126	المطلب الثالث: أدوات تعبئة المدخرات العائلية في الجزائر

126	1.الأدوات المصرفية
127	2.الأدوات غير المصرفية
128	المبحث الثالث: تحليل إتجاهات الادخار العائلي في الجزائر
128	المطلب الأول: نظرة عامة حول مدخرات العائلات في الجزائر
134	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على السلوك الإدخاري في الجزائر
135	1.الدخل
135	2. حجم السكان وتوزيعه العمري والجنسي
137	3. التضخم
140	4.أسعار الفائدة
151	5.توزيع الدخل
151	6.النظام الاقتصادي - الاجتماعي
151	7.الإنتاج المحلي الخام
153	المطلب الثالث: تحليل مدخرات القطاع العائلي في الجزائر
156	خلاصة الفصل
الفصل الرابع: دراسة تطبيقية حول سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية: حالة ولاية تيارت	
158	تمهيد الفصل
159	المبحث الأول: الإدخار العائلي في الجزائر
159	المطلب الأول: مفهوم القطاع العائلي
162	المطلب الثاني: أدوات تعبئة المدخرات العائلية في الجزائر
164	المبحث الثاني: دراسة محددات الإدخار لدى القطاع العائلي بالتطبيق على ولاية تيارت
164	المطلب الأول: منهجية الدراسة
164	1.أهمية و أهداف الدراسة
166	2.مجتمع الدراسة
166	3.إعداد الإستبيان
167	4.وصف الإستبيان
170	5.المقاييس الإحصائية المستخدمة

170	6. خصائص العينة
182	المطلب الثاني: صدق وثبات العينة
205	المطلب الثالث: تحليل النتائج العامة للدراسة الميدانية
226	المبحث الثالث: السياسات المرافقة لتعزيز الإدخار العائلي في الجزائر
226	المطلب الأول: السياسات العامة
226	1. ضرورة زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني
226	2. ترشيد الإستهلاك
227	3. العمل على تقوية الوعي الادخاري المصرفي للأفراد
228	المطلب الثاني: دور الوعي الديني في تحفيز الإدخار
230	المطلب الثالث: سياسات أخرى
230	1. العمل على نشر الوعي الادخاري التأميني للأفراد وبناء الحوافز
232	2. تشجيع زيادة تحويل مدخرات الأفراد العاملين في الخارج
234	خلاصة الفصل
235	الخاتمة العامة
239	قائمة الجداول
243	قائمة الأشكال البيانية
246	قائمة المراجع
259	الملاحق

المقدمة

تعرف العديد من الدول مستويات مرتفعة من الإدخار العائلي، يساهم في تعزيز النمو الإقتصادي في هذه الدول. و يعود سبب هذا الإرتفاع في معدلات الإدخار إلى توفر البيئة المصرفية و المؤسساتية الضرورية لتوفير مناخ ملائم من الثقة لدى المدخرين. و أفضل مثال للدول التي حققت أكبر مستويات من الإدخار، اليابان، حيث يعرف اليابانيون بميولهم الكبير إلى الإدخار باعتبارهم من الشعوب التي تتبنى هذا الأسلوب بغرض الاستفادة من المبالغ المدخرة سواء في عمليات التنمية الاقتصادية أو في الأمور الترفيهية أو السياحية. إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي عرفت هي الأخرى معدلات إدخارية مرتفعة، وأصبح بعض المدخرين، خاصة المتقاعدين منهم، يستعملون مدخراتهم لإنفاقاتهم اليومية.

وتظهر الأهمية الإقتصادية للإدخار من خلال الدور الذي يلعبه في مسار النظام الإقتصادي وتطوره ولاسيما الإرتباط والصلة بصورة مباشرة وغير مباشرة بمتغيرات أخرى كالإستثمار و الدخل و الإستهلاك ومستوى النمو والتنمية الإقتصادية.

وعلى هذا الأساس، يعتبر الإدخار من بين أهم العوامل الإقتصادية التي حضت بإهتمام الفكر الاقتصادي منذ فترة طويلة و إلى وقتنا الحالي. فهو من الدلالات العميقة التي تكمن خلف اهتمام الفكر الاقتصادي للتجارين "المركنتيليين" بميزان تجاري إيجابي وزيادة الاحتياطي من الذهب والفضة بوصفهما الثروة الرئيسة المرغوب فيها. وقد أبرز التجارون أهمية المعادن الثمينة لأنهم عاشوا في القرن السادس عشر والقرن السابع عشر، اللذان سادت فيهما الحروب بين الدول وقل الإنتاج وزاد الخوف من قلة الأغذية والمواد الأولية فكان تملك احتياطي ذهبي يعني تملك ميزة الشراء نقداً إضافة إلى المزايا الاقتصادية والسياسية الأخرى. وهذا يعني أيضاً أن على الدولة أن تتدخل لتوجيه الاقتصاد الوطني. فالفكر الاقتصادي للتجارين كان مرتبطاً بمرحلة البرجوازية النامية في حوض الإقطاع، وكان على هذه البرجوازية آنذاك أن تدعم نفسها بقوة الدولة. ويعد الادخار كذلك من المعاني التي يوحي بها الفكر الفيزيوقراطي الخاص بإنتاجية العمل الزراعي. فمن المعروف أن ما يميز الإنتاجية لدى أصحاب هذا الفكر هو أن العمل الزراعي يوفر فائضاً في حين أن غيره من الأعمال لا يضمن ذلك.

وقد ركز الفكر الإقتصادي الكلاسيكي على أن الإدخار سوف يؤدي إلى حدوث قصور في الإنفاق وبالتالي حدوث بطالة، فهم ينظرون إلى الادخار على أنه صورة أخرى من صور الإنفاق على شراء

سلع الاستثمار. حيث أن كل وحدة تدخر بواسطة القطاع العائلي سوف تستثمر بواسطة رجال الأعمال. فيما ركزت النظريات الكينزية على أن إيداع أكثر معناه إستهلاك أقل وبالتالي طلب أقل على مختلف السلع والخدمات المقدمة. فكيف نتوقع أن يتوسع رجال الأعمال في استثماراتهم في الوقت الذي ينكمش فيه الطلب على المنتجات؟. كما تؤكد النظرية هذه الفكرة بقولها أن كلا من الإيداع والاستثمار يتمان بواسطة فريقين مختلفين ولدوافع مختلفة. فدوافع الإيداع (شراء سلعة في المستقبل، الاحتياط لأي ظروف طارئة، لضمان مستقبل الأبناء، حبا في المال..) تختلف تماماً عن دوافع الاستثمار (تحقيق الربح).

كما وقد ركزت النظريات الحديثة و العديد من الإقتصاديين على كيفية توزيع أفراد العائلات لدخولهم بين الإنفاق على السلع المختلفة و بين إيداعاتهم. و بإعتبار قضية الإيداع من أهم القضايا التي ركز عليها الفكر الاقتصادي كركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية، فقد ارجع الاقتصادي نيركسه الفقر الذي تعاني منه البلدان النامية إلى عدم قدرة الأفراد على الإيداع، مما يعني انخفاض عرض رأس المال وانخفاض معدل النمو الاقتصادي. و تكتسي المدخرات الفردية أهمية بالغة من حيث مساهمتها في تحقيق إضافات لرأس المال، الذي يستثمر في خطة التنمية ورفع المستوى المعيشي العام. و تعتبر هذه المدخرات أهم مصادر الإيداع في الدول النامية، وذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة. لذا لمست معظم هذه الدول أهمية المدخرات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية واستمرارها، ومن ثم استمرار التقدم والنشاط الاقتصادي وضمان الاستقرار، إذ تعد المدخرات الدعامة الأساسية للاستثمار. لذا عملت هذه الدول بمختلف مذاهبها السياسية على تنمية الوعي الإيداعي بين أفرادها بشتى الطرق، وجذب هذه المدخرات وتجميعها، لاستخدامها في تمويل التنمية الاقتصادية، بما يتفق وأهداف الدولة، وبما يعود على المجتمع بالنفع العام. وإذا كانت أهمية الإيداع سواء للفرد أو للدولة أوضح ما تكون في الأحوال العادية، فإنها أشد وضوحاً وأكثر إلحاحاً في مراحل التنمية والتطور، إذ تؤدي المدخرات خدمات جليلة للفرد وللدولة.

ويلعب الإيداع أهمية إقتصادية كونه يمثل مصدر من مصادر التمويل الأساسية وأداة لتنمية الاستثمار، وهنا يأتي دور القيم المنقولة ورؤوس الأموال المتحركة كأدوات تحويل الإيداع إلى استثمار. كما يكمن الإيداع أيضاً في إقتطاع يستهدف تكوين إحتياطي، علماً أن هذا الإحتياطي يمكنه أن يفيد بالتناوب للاستثمار أو لإستهلاك آجل. كما و أنه من أهم العناصر الاقتصادية الواجب الاهتمام بها

وإعداد دراسات حولها هو عنصر الادخار، إذ لا يخفى على أحد ما للادخار من أهمية بالغة للحفاظ على نمو قوي ومستقر، حيث تتوقف وتيرة النمو لبلد ما على مستوى الادخار الذي يمكن تعبئته لصالح زيادة رأس المال أو وسائل الإنتاج، وأي تدني في هذا المستوى يهدد جميع آفاق التنمية.

أما فيما يخص الجزائر ومن وجهة نظر إقتصادية، فقد شهدت في سنوات الثمانينات أزمة إقتصادية، خاصة مع الإنخفاض الكبير لأسعار البترول في 1986، والتي أبرزت فشل السياسة المبنية على المديونية التي إتبعها الدولة بغية تمويل الاستثمارات الضرورية للتنمية الإقتصادية.

لذا فقد أصبحت تنمية وتعبئة مدخرات القطاع العائلي في الجزائر عملية ضرورية و هامة، كون هذه الإدخارات تشكل عنصرا مهما من عناصر الإدخار الإجمالي للدولة، لذلك كان لابد على الحكومة تبني سياسات إقتصادية فعالة للتأثير على سلوك الإدخار العائلي في الجزائر، و كذا تخصيص الدولة لهذه المدخرات لإستثمارها من أجل تمويل في مشاريع و برامج حكومية.

1. إشكالية الدراسة

بناء على ما سبق ذكره، يمكن أن تبرز معالم الإشكالية من خلال الانطلاق من تساؤل جوهري

فحواه:

ما هي محددات إدخار القطاع العائلي في الجزائر؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي العديد من الأسئلة الفرعية نذكر منها:

- ما هي أهم النظريات الإقتصادية والفرضيات المفسرة للادخار؟

- ما هو واقع الادخار العائلي في الجزائر؟

- ما هي عوائق الإدخار العائلي في الجزائر؟

- ما هي السياسات المرافقة لتعزيز الإدخار العائلي في الجزائر؟

2. فرضيات الدراسة

هناك معطيات يجب الأخذ بها واعتبارها فرضيات قد تمكن من الإجابة على الأسئلة السابقة، والاستعانة بها لحل إشكالية الدراسة وتتلخص في الآتي :

الفرضية الأولى: الإدخار ظاهرة تتأثر بعوامل إقتصادية وأخرى غير إقتصادية ومن المتوقع أن يكون لهذه الأخيرة دور واضح في التأثير على حجم الادخار.

الفرضية الثانية: من أسباب ضعف الإدخار إرتفاع مستوى الأسعار و معدلات التضخم بعد تحرير الأسعار و هي من أهم محددات الإدخار في الجزائر لكن مدخرات العائلات الجزائرية في تزايد مستمر في السنوات الأخيرة.

الفرضية الثالثة: يقوم الأفراد بالإدخار من أجل الحيلة و الأمان لتوفير رأس مال يغطي حاجاتهم الحالية و المستقبلية.

الفرضية الرابعة: الدخل هو المحدد الأساسي لإدخار العائلات الجزائرية.

3. أسباب إختيار الموضوع

يعود إختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية و أخرى موضوعية.

الأسباب الذاتية:

تتمثل في الميل للخوض في مواضيع الاقتصاد الكلي وكل ما جد في هذا المجال الذي يعرف تحولات وتطورات متلاحقة، إضافة أنه من المواضيع الاقتصادية والاجتماعية في آن واحد لما له من تأثيرات على السلوك المعيشي وأيضا حياة العائلة.

الأسباب الموضوعية:

فهي تتمثل أساسا في اعتبار دراسة موضوع الادخار من مواضيع الساعة الهامة بالنسبة للدراسات والبحوث في ميدان الاقتصاد الكلي، والاطلاع الجيد على حقائق الادخار كظاهرة لها انعكاساتها على عدة أصعدة تسمح بمعرفة الأبعاد الفعلية لهذا العنصر الاقتصادي، وبالأخص بعد مرور الاقتصاد الجزائري بأزمات إقتصادية وظهور الخلل في العديد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية ومن أهم هذه الاختلالات

العجز عن تكوين مدخرات تساعد على التنمية، زيادة عن ذلك كله فإن قلة البحوث التي تتناول هذا الموضوع وخاصة باللغة العربية كان دافعا مشجعا في اختياره والبحث فيه لعله يساهم في إثراء المكتبة الجزائرية.

4. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في:

1. التفصيل في معرفة العوامل المحددة للإدخار العائلي عامة وبالنسبة للجزائر خاصة ونسب تأثيرها ودرجة أهمية كل عامل منها، يعطي لنا صورة أو تفسير لظاهرة اجتماعية واقتصادية في آن واحد ألا وهو الإدخار.
2. الإدخار يسمح بالوقوف على المشاكل و المعوقات ومعرفة السبل لتصحيح الانحرافات و القيام بالإصلاحات في هذا المجال، وذلك خصوصا مع دخول الجزائر إقتصاد السوق وأيضا ضرورة التأقلم مع قوانين هذا الاقتصاد، حيث أن هذه القوانين تمس جميع الجوانب والحديث المتعلقة بأي اقتصاد كان و بالأخص الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالإنسان بصفة مباشرة كالادخار والاستثمار و الإنتاج.
3. كما أن هذه الدراسة جاءت لتسليط الضوء على الجوانب والأبعاد المختلفة لظاهرة معقدة ينظر إليها من عدة زوايا وتتحكم فيها العديد من العوامل والمتغيرات وخصوصا لصعوبة ظروف المرحلة الراهنة والمستقبلية وهنا تمكن أهمية هذا البحث.

5. أهداف الدراسة

تحاول هذه الدراسة تشخيص موضوع الإدخار من خلال محاولة التطرق إلى العناصر التالية:

1. تحليل محددات الإدخار من الناحية النظرية و ربطه بالدراسة التطبيقية، بعنى هل تستطيع العناصر النظرية لتفسير أسباب إقدام أو إبتعاد أفراد العينة على الإدخار.
2. معرفة ما هي قنوات الإدخار و محاولة مقارنة القنوات التي تم الإشارة إليها في الجانب النظري و ربطها بالجانب التطبيقي.
3. محاولة معرفة خصائص الادخار العائلي في الجزائر وإيجاد تفسيرات لتطوراتها والعوامل المتحكمة فيه.
4. معرفة كيفية تجميع المدخرات في الجزائر وطرق توزيعها واستغلالها، مع التركيز على تقديم حلول واقتراحات لمشاكل هذا القطاع وذلك بمعرفة الحوافز والعراقيل التي تواجه مساعي تكوين المدخرات في الجزائر، ومنه إعطاء تحسينات تدريجية لمستوى أداء هذا القطاع.

5. تحديد طبيعة الدور الذي يلعبه الادخار ومن خلاله ادخار العائلات في تنمية الاقتصاد الوطني.

منهجية الدراسة

إن تحديد منهجية الدراسة يتوقف على الهدف الذي تسعى الدراسة إلى الوصول إليه، وعلى طبيعة الموضوع في حد ذاته، و أيضا الجانب المفصل فيه من الموضوع و ذلك سواء في الجانب التطبيقي أو النظري، لذا فقد جمعت هذه الدراسة بين:

1.6. المنهج الإستنباطي:

و ذلك بإستخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من الدراسة، من خلال تقديم مفاهيم و تعاريف عامة حول الإدخار.

2.6. المنهج الإستقرائي:

في الجانب التطبيقي، حيث تم الاعتماد على إستبيان مكون من مجموعة من الأسئلة تم توزيعه على عينة عشوائية.

3.6. الإستبيان (Questionnaire):

تم إعداد إستبيان بهدف جمع البيانات والمعلومات. و لتقييم إجابات أصحاب العينة (المكونة من الذكور و الإيئات)، فقد تم الإعتماد على الأجوبة كالتالي:

-نعم

-لا

-إضافة إلى إقتراحات حسب نوع السؤال المطروح

و قد أخذ الإستبيان الشكل التالي:

- **المحور الأول:** معلومات عامة حول العينة (فئة الجنس، فئة السن، الحالة الإجتماعية، المستوى العلمي، المهنة، مستوى دخل الفرد في الشهر، الأشخاص الموجودين في نطاق العائلة، عدد الأشخاص الذين يتم رعايتهم).

– المحور الثاني: مفاهيم حول الإدخار و محدداته، تمثل ذلك في طرح 19 سؤالاً مباشراً على أفراد العينة، و هي عبارة عن أسئلة مفتوحة مع بعض الإقتراحات.

4.6. العينة:

شمل هذا الإستبيان الذي قمنا به 181 شخصاً تم إختيارهم بشكل عشوائي من ولاية تيارت حيث تتكون العينة من أفراد العائلات و هم زبائن البنوك (معلمين، موظفين، أرباب أسر و ربات أسر، إدارات و طلبة) و كذا موظفوا البنوك كونهم يتعاملون بشكل مباشر مع الزبائن الذين هم في الواقع مدخرون، و ذلك كالآتي:

- الموظفون و الزبائن في البنوك،
- موظفوا الإدارات،
- أرباب الأسر و ربات الأسر،
- طلبة،
- أساتذة،
- أشخاص آخريين ...

تم القيام بالدراسة على هذه العينة من الأفراد حتى نتمكن من الكشف عن العوامل المتحكمة في الادخار العائلي واستعراض ومناقشة الأفكار والدراسات المتعلقة به، مع التركيز على أدوات التحليل الاقتصادي العددي والبياني التي تمكن من فهم العديد من التفسيرات الاقتصادية.

5.6. مكان الدراسة:

تقسيم الإستبيان على الزبائن في مختلف البنوك ولاية تيارت.

6.6. الفترة الزمنية:

خلال الفترة (2016-2017)

7.6. المعطيات و الإحصائيات و المعايير المستعملة:

تم الإعتماد على عدة مواقع من أجل الحصول على المعطيات الإحصائية من بينها:

- موقع جامعة شاربروك (كندا):

Université de Sherbrook : **Perspective Monde.**

<http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays>

- موقع الديوان الوطني للإحصائيات: WWW.ONS.DZ

- موقع بنك الجزائر: www.bank-of-algeria.dz/indicateur.htm

- موقع البنك العالمي:

<http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=world-development-indicators>

- موقع وزارة المالية:

www.finances.gov.ma/.../Comptes%20nationaux_Revenu

8.6. البرامج المستعملة

قمنا بدراسة و تحليل المعطيات المتحصل عليها من خلال الإستبيان بإستعمال برنامج IBM SPSS 22.0 و تمثيل نتائج الدراسة بيانيا بالإعتماد على برنامج Excel، كما تم أيضا إستخدام برنامج Eviews.

6. صعوبات و حدود الدراسة

يدرس هذا العمل محددات الإدخار لدى القطاع العائلي في الجزائر في ولاية تيارت. و قد واجهت الدراسة بعض الصعوبات فيما يتعلق:

- بتضارب البيانات و المعطيات الإحصائية المتحصل عليها حول مدخرات القطاع العائلي.

-عدم أو نقص توفر الإحصائيات الخاصة بالإدخار في المواقع الخاصة بها.

-عدم رغبة المؤسسات الإدارية من بنوك و صناديق توفير تقديم المعلومات و البيانات فيما يخص المدخرين عندها (عددهم، نوعهم، ...).

-نقص المراجع التي تتناول هذا الموضوع خاصة باللغة العربية.

-إنتشار الثقافة البيروقراطية في الإدارات الجزائرية.

7. الدراسات السابقة

نظرا لأهمية الإدخار في أي مجتمع، فقد تم التطرق إلى هذا الموضوع في عدة بحوث تم الإستعانة بها

في دراستنا هذه، و من بين هذه الدراسات نذكر:

الدراسة الأولى:

دراسة:

Vittorio Corbo & Klaus Schmidt- Hebbel (1991) : Public Policies and Saving in Development Countries, The World Bank, Washington.

يقوم هذا المقال بتحليل فعالية السياسات العامة في زيادة الإدخار من أجل تنمية البلدان النامية مستندا في ذلك إلى تقديرات الإستهلاك في 13 دولة نامية. فبعد دراسة هذه العينة، توصل الباحثان، و من خلال دراسة السلاسل الزمنية المتعلقة بالمعطيات المتوفرة لديهما حول الإستهلاك، إلى أن إرتفاع الإدخار العام لا يؤدي بأي شكل من الأشكال إلى إنخفاض إدخار العائلات. و أهم ما توصل إليه الباحثان في هذا البحث:

- من جهة، أن هناك صلة بين الإستهلاك الخاص و الإدخار الحكومي.
- و من جهة أخرى، فإن التغيرات في أسعار الفائدة و التضخم تؤثر بنسبة ضئيلة على إدخار القطاع العائلي.
- و هناك عوامل أخرى تؤثر بشكل مباشر على إدخار العائلات حسب هذين الباحثين هما تخفيض النفقات العامة و زيادة الضرائب على إدخارالعائلات.
- و إرتفاع المدخرات العامة يؤدي حتما إلى إنخفاض مدخرات القطاع العائلي كزنه قطاع يتأثر بالضرائب والتفقات العامة.

الدراسة الثانية:

دراسة:

Patrick Allard (1991) : Le Comportement D'Epargne des Ménages, Revue Francaise d'Economie, volume 6, N°2.

حاول الباحث في هذا المقال معرفة أسباب تدهور معدلات إدخار العائلات خلال السنوات العديدة الأخيرة في البلدان الصناعية. خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث السلوك الإدخاري للعائلات عرف خلال سنوات الثمانينات إنخفاضا شديدا في معدل الإدخار. و أهم ما توصل إليه الباحث في هذه الدراسة:

- معدل إيداع غير كاف على المستوى العالمي يؤدي إلى توترات و تذبذبات دائمة في معدلات الفائدة إضافة إلى كبح نمو مستوى المعيشة عن طريق الحد من تراكم رأس المال.
- من أجل تحديد محددات التحكيم إستهلاك - إيداع ، يتم الإعتماد على نموذجين: الأول يعتمد على فرضية دورة الحياة، و الثاني يعتمد على فرضية الدخل الدائم.

الدراسة الثالثة:

دراسة

Paul R.Masson, Tamim Bayoumi and Houssein Samiei (1998) : International Evidence On The Determinas of Private Saving, The World Bank Economic Review, Vol 12, N°03.

- في هذا المقال قام الباحثان بفحص مجموعة من المحددات الممكن أن تؤثر على السلوك الإيداعي الخاص بالأفراد بإستخدام بيانات لعينة كبيرة من البلدان الصناعية و النامية، و سلاسل زمنية تسمح بالحصول على تقديرات. و من النتائج التي توصل إليها الباحثان:
- وجود تعويض جزئي على القطاع الخاص يوفر تغييرات في الإيداع العام (البلدان النامية) و كذا الإيداع الأجنبي.
 - أكدت الدراسة أن العوامل الديمغرافية من العوامل الهامة التي تؤثر على معدلات الإيداع الخاصة و بدرجة كبيرة.
 - تؤثر أسعار الفائدة على معدلات الإيداع لكن بدرجة أقل من العوامل الديمغرافية.
 - الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تزيد من معدلات الإيداع لكن عند مستويات دخل منخفضة (كما هو الحال في الولايات المتحدة)، و يحدث العكس عند مستويات دخل مرتفعة. و بالتالي فقد أثبتت الدراسة وجود علاقة وطيدة بين الناتج المحلي الإجمالي و الإيداع لدى العائلات.

الدراسة الرابعة:

دراسة:

Alemayehu Geda and Haile Kebre (2003) : Aggregate Saving behaviour in Africa A Review of the Theory and the Existing Evidence with a New Empirical Results, Ethiopian Journal of Economics, Volume XII, N°1.

الهدف من هذا المقال هو إستعراض إجمالي سلوك الإدخار و أهميته بالنسبة للإقتصاديات الإفريقية وخاصة إقتصاد إثيوبيا، بتوفير العوامل الرئيسية للإقتصاد الكلي و بالتالي فحص السلوك الإدخاري للأفراد.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- تعاني معطيات وبيانات الإدخار في إثيوبيا سواء على مستوى الإقتصاد الكلي أو على مستوى الإقتصاد الجزئي مشاكل القياس.

- يقاس الإدخار على مستوى الإقتصاد الكلي على أنه عبارة عن بقايا، أما على مستوى الإقتصاد الجزئي، فمفهوم الإدخار معقد للغاية لاسيما في الإقتصاد الريفي و بالتالي فالبيانات المتحصل عليها في الدراسة موضوع شك، وعليه تتناقض الأدلة الموجودة و المفسرة لمحددات الإدخار.

- يرتبط الإدخار إرتباطا إيجابيا بمستوى الدخل أو النمو، معدل الإستثمار ، و كذا التغيرات في معدلات التبادل التجاري.

- يرتبط الإدخار إرتباطا سلبيا بعدم إستقرار الإقتصاد الكلي، المساعدات الخارجية و نسبة الإعالة العمرية.

الدراسة الخامسة:

دراسة: خالد عبد الرحمن البسام: نموذج للإدخار العائلي في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية للفترة (1970-2005)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الإقتصاد و الإدارة، م19، ع1، 2005.

هدف هذه الدراسة هو التوصل إلى نموذج مقدر يفسر سلوك الإدخار العائلي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1970-2005). و من أجل تحليل سلوك الإدخار العائلي في المملكة العربية السعودية، تم بناء نموذج قياسي لقياس العلاقة بين الإدخار العائلي من جهة و بعض المتغيرات الإقتصادية

وغير الإقتصادية من جهة أخرى. وقد تم إستقرار هذا النموذج بإستخدام إختبار شاو Chow و المتغير الوصفي Dummy لمعرفة ما إذا كان هناك إنحراف في مقطع النموذج. و لتحقيق ذلك تم تحديد و تقدير نموذج يقوم على أسلوب التكيف الجزئي نوع كويك. و أهم ما توصل إليه هذا الباحث:

- أظهرت نتائج الدراسة أن أهم العوامل المؤثرة على الإدخار العائلي في المملكة العربية السعودية هي: الدخل.

- ضرورة إيجاد الوسائل الكفيلة لرفع مستوى الوعي الإدخاري لدى أفراد المجتمع.

- تحسين أداء المؤسسات المالية الإدخارية العامة.

- السعي إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخل و الثروة الأمر الذي ينعكس إيجابيا على مستويات الدخل.

الدراسة السادسة:

دراسة:

Barry Bosworth and Gabriel Chodorow-Reich (2006): Saving and Demographic Change: The Global Dimension, 8th annual joint conference of the Retirement Research Consortium, August 10-11 2006, Washington.

يدرس هذا المقال التغيرات الأخيرة في ميزان الإدخار و الإستثمار من منظور عالمي. حيث يدرس الصلة بين التغيرات في التوازن في مناطق معينة و التغيرات الديمغرافية في الهيكل العمري للسكان و أثرها على الإدخار و الإستثمار. ولهذا الغرض، قام الباحثان بدراسة عينة مكونة من 85 دولة خلال الفترة (1960 - 2005). ومن أجل الحصول على نتائج دقيقة، قام الباحثان بتوسيع مجال البحث من أجل التمييز بين الأسعار العامة والخاصة للإدخار و بالتالي تحليل أثر العوامل الديمغرافية على إدخار العائلات. و قد توصل الباحثان إلى:

- أن العوامل الديمغرافية لها أثر هام على الإدخار و الإستثمار في الدول الصناعية.

- أما التغيير الديمغرافي يؤثر على الإدخار و بالتالي الإستثمار بنسبة ضئيلة. و من العوامل التي تؤثر عليهما التطورات الحاصلة في الإقتصاد العالمي.

الدراسة السابعة:

أحمد سلامي، محمد شيخي: تقدير دالة الإدخار العائلي في الجزائر (1970-2005)، مقال صادر في مجلة الباحث، العدد 06، 2008.

حاول هذا المقال التعرف على النموذج الذي يفسر سلوك الادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2005، و من أهم ما توصلنا إليه أن العائلات الجزائرية بحكم ديانتها الإسلامية لا تقوم بالإدخار بالقدر المطلوب و لا تعطي له نفس الأهمية مثل الكلاسيك نظرا لسعر الفائدة الذي تمنحه البنوك عند الإدخار. و على هذا الأساس، قام الباحثان بإعداد دراسة قياسية لمعرفة أي من المتغيرات الإقتصادية المدروسة (الدخل النسبي، الدخل المطلق، الدخل الدائم، ...) تفسر سلوك الإدخار لدى العائلات و يعتمد الباحثان في دراستهما على نموذج الكلاسيك. و أهم ما توصل إليه الباحثان:

- أن النموذج الكلاسيكي المستعمل لا يتماشى أبدا مع السلوك الإدخاري لدى العائلات في الجزائر.
- كما أن المتغيرين الإقتصاديين (الدخل النسبي، الدخل المطلق) لم تنجح في تفسير سلوك الإدخار لدى العائلات.
- يمكن اعتبار المتغير الإقتصادي المتمثل في الدخل الدائم أهم المحددات المسؤولة عن السلوك الإدخاري لدى العائلات الجزائرية.

الدراسة الثامنة:

دراسة

Prema Chabdra Athukorala & Pang Long Tsai (2010) : Determinants of Household Saving in Taiwan، Demography and Public Policy، The Journal of Developpement Studies.

- يحاول هذا المقال دراسة أثر محددات الإدخار الأسري على التنمية الإقتصادية خلال الفترة الممتدة من 1952 - 1999. حيث قام الباحثان بتقدير وظيفة معدل الإدخار خلال دورة حياة عينة من العائلات. فمن النتائج التي توصل إليها الباحثان من خلال هذا البحث:
- أن معدل الإدخار الأسري يرتفع مع إرتفاع و نمو مستوى دخول العائلات.
 - سعر الفائدة يؤثر بشكل إيجابي على الودائع الحقيقية لكن يبقى معدل التأثير متواضعا.

- الإدخار العام يغطي بشكل كامل الإدخار الخاص.
- اعتماد أفراد الأسر على القروض يؤدي إلى انخفاض معدلات إدخارهم بشكل كبير.
- السن لا يؤثر على السلوك الإدخاري للأفراد.
- توصل الباحثان من خلال دراستهما إلى أن الدخل هو المصدر الرئيسي و المحدد الأساسي للإدخار، و دليل ذلك الارتباط القوي بين النمو و الإدخار.
- تعتبر المساهمات الإجتماعية، الإئتمان المؤسسي، سن الأفراد محددات أخرى للإدخار.

الدراسة التاسعة:

الهادي أحمد محمد حسن: الإدخار في النظام الإسلامي، مجلة العلوم و البحوث الإسلامية، جامعة القضاة، السودان، العدد الثالث، أوت 2011.

حاول الباحث في هذا المقال معرفة مدى قدرة الفرد على الاعتدال في الإنفاق بما يحثه الدين الإسلامي مع عدم التبذير و الإسراف لما للإدخار من أهمية في حياة الإنسان و كذا أثره على الحياة الإقتصادية. و قد ربط الباحث دراسته بالقرآن الكريم و الأحاديث الدينية في تفسير السلوك الإدخاري لدى الأفراد و العائلات.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن الدخل المتاح لا يعد المحدد الرئيسي لسلوك الإدخار لدى الأفراد بل هناك عوامل أخرى من بينها سعر الفائدة الذي تعتبر عائقا بالنسبة لأفراد العائلات نظرا لتحريمه من طرف الدين الإسلامي.

الدراسة العاشرة:

دراسة:

Touhami Abdelkhalek, Florence Arestoff, Najat El Mekkaoui De Freitas, Sabine Mage-Bertomeu (2012) : Les Déterminants de L'Épargne des Ménages au Maroc : Une Analyse par Milieu Géographique, Revue Région et Développement, N°35.

يقترح هذا المقال تحليلا لمحددات الإقتصاد الجزئي للمدخرات الأسرية في المغرب من مسح للأجور في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. وأشارت الإحصاءات الوصفية التي تمت إلى أن محددات الإدخار في المغرب متعددة ومتشابهة نسبيا في المنطقتين. و يظهر من هذه الدراسة أن:

- للدخل أثر إيجابي على مستوى المدخرات في المناطق الحضرية على عكس المناطق الريفية، حيث القراءة والكتابة تؤثر بشكل كبير على الأسر.
- في المناطق الحضرية، يؤثر حجم الأسر سلبا على مستوى مدخرات الأسر، بإستثناء الأسر ذات الدخل المرتفع.
- السلوك الإدخاري للأسر يختلف إختلافا كبيرا بإختلاف مكان إقامتهم.

الدراسة الحادية عشرة:

دراسة

M.de Castro Campos، C.Kool & J.Muysken (2013) : Private Saving Imbalances and Culture. De Economist.

- يقوم هذا المقال بدراسة محددات إدخار أفراد العائلات في ضوء الإختلافات التي يعرفها الإتحاد الأوروبي، بإستخدام بيانات عن الثقافة في العالم و في الدول الأوروبية تعطي قيمة مضافة لهذه الدراسة، إضافة إلى معطيات كلية من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي. وذلك لغرض معرفة مدى تأثير المتغيرات الثقافية على الإدخار. من أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة:
- إقتصاد البلد ومستوى الثقة مرتبطان إرتباطا إيجابيا و تؤثر على مدخرات القطاع العائلي.
 - هذه العلاقة السابقة متباينة بالنسبة لبلدان شمال و جنوب أوروبا.

الدراسة الثانية عشرة:

دراسة

Céline Antonin : Comportement d'Épargne des Ménages Actifs et Retraités : Analyse Théorique et Empirique sur la période (1978-2011)؛ Ecole d'Économie de Paris، Septembre 2014.

- الهدف من هذه المقال هو تحليل وجود معدلات إدخار مختلفة على رأس المال والعمل، وهي مسألة متكررة في النقاش الاقتصادي. توافقت آراء علماء الاقتصاد الكلي على أن الأفراد يدخرون أكثر على رأس المال منه على العمل، لتأتي الآن النظريات الجديدة للإدخار لنقد ذلك، وخاصة نظريات الإدخار من أجل الحيلة. الدراسة التجريبية بإستخدام بيانات ميزانية الأسرة تقترح، بالنسبة للسكان في سن العمل، وجود

معدلات إيدخار أعلى في سوق العمل منه في سوق رأس المال، هذا ما يؤكد آراء أصحاب نظريات الإيدخار من أجل الحيطة.

الدراسة الثالثة عشرة:

دراسة: أحمد سلامي: مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع و الطموح دراسة تحليلية للفترة (1970-2013)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015.

يهدف هذا البحث إلى بيان أهمية مدخرات القطاع العائلي، بالإضافة إلى التعرف على حجمها ضمن مكونات المدخرات المحلية، والوقوف على أهم نقاط الضعف التي تعاني منها عملية تعبئتها في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى غاية 2013، وهذا بغية معالجة مواطن الضعف والتقدم بمجموعة من الحلول لرفع من مستواها والوصول إلى الطموح المرتقب. و من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

- المدخرات العائلية أهمية بالغة كمصدر لتوفير الموارد المالية الحقيقية لتمويل البرامج الاستثمارية.
- الإمكانيات الادخارية المعتبرة المتاحة لدى العائلات الجزائرية خاصة منذ بداية سنة 1996.
- إنخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد الجزائري الذي مرده إلى الفقر و إنتشار البطالة.
- نمط توزيع الدخل و إرتفاع معدل الإعالة، والوازع الديني للأفراد بسبب معدلات الفائدة.

أما الدراسة بين أيدينا فتحاول قياس و تحليل محددات الإيدخار لدى العائلات في الجزائر من خلال القيام بدراسة ميدانية، عبارة عن إستبيان مكون من مجموعة من الأسئلة (19 سؤالاً) يوزع على عينة عشوائية من الأفراد في ولاية تيارت. و بعد تجميع أجوبة أفراد العينة و تحليل نتائجها بإستخدام برنامج SPSS تم إستنتاج عددا من النتائج من بينها:

- ما يؤثر على مدخرات القطاع العائلي في الجزائر التضخم و إرتفاع المستوى العام للأسعار.
- المحددات الدينية تلعب دورا كبيرا في السلوك الإيدخاري للأفراد.

-تعد القدرة الشرائية كذلك من بين الأسباب التي تحول دون إحتفاظ الأفراد بجزء من دخولهم للإيدخار لوقت الحاجة.

-نقص الوعي والثقافة الإدخارية لدى أفراد العائلات.

8. هيكل الدراسة

وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع و تحليل إشكالية الدراسة، تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول بين نظرية وتطبيقية، يتناول **الفصل الأول** ظاهرة الإدخار في الفكر الإقتصادي بالتطرق إلى مفاهيم الإدخار من خلال ثلاث مباحث، أين يتطرق المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي للإدخار، والمبحث الثاني إلى النظريات والفرضيات المفسرة للإدخار و المبحث الثالث يتناول أمثلة عن تجارب ناجحة للإدخار في بعض دول العالم (كاليابان، الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا).

الفصل الثاني يتطرق إلى محددات و حوافز الإدخار العائلي وهذا في ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول منه قنوات الإدخار و علاقته بالمستوى الكلي و المستوى الجزئي، في حين يعالج المبحث الثاني محددات الإدخار العائلي، أشكاله، أهدافه و كذا العوامل التي تحد من الإدخار، و المبحث الثالث يتطرق إلى حوافز الإدخار العائلي من خلال معرفة مشاكل و عقبات الإدخار، العوامل المؤثرة فيه وكذا الأساليب التي تشجع الأفراد على الإدخار.

يتناول **الفصل الثالث** تحليل واقع الإدخار العائلي في الجزائر، من خلال إعطاء نظرة حول تطور مدخرات القطاع العائلي في الجزائر في المبحث الأول، إضافة إلى إبراز مصادر مدخرات القطاع العائلي و أهميتها الإقتصادية. في المبحث الثاني نتناول وسائل تعبئة مدخرات القطاع العائلي و تطور الأوعية الإدخارية في الجزائر. والمبحث الثالث الذي تطرقنا فيه إلى واقع الإدخار لدى العائلات في الجزائر بإعطاء نظرة عامة حول مدخرات العائلات في الجزائر، و كذا العوامل المحددة لهذه المدخرات، إضافة إلى تناول بعض الحقائق حول مدخرات العائلات في الجزائر.

وأخيرا **الفصل الرابع** الذي يتطرق إلى تحليل سلوك الإدخار لدى العائلات في الجزائر حالة ولاية تيارت، من خلال القيام بمعالجة و دراسة تحليلية لنتائج الإستبيان الذي تم توزيعه على عينة عشوائية. حيث يتم معالجة هذا الفصل في ثلاثة مباحث، بدايته كانت بالمبحث الأول، بإعطاء نظرة حول إدخار العائلات في الجزائر، مفاهيم حول هذا القطاع وأدوات تعبئة مدخرات القطاع العائلي. إضافة إلى توصيف نموذج الدراسة، ودراسة العينة من خلال إبراز خصائصها، إعداد الإستبيان، وصفه ومعالجة البيانات وكذا تحليل

النتائج العامة للدراسة الميدانية في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فتم فيه التطرق إلى السياسات المرافقة لتعزيز الإدخار لدى القطاع العائلي في الجزائر من خلال عرض مجموعة من السياسات العامة، العوامل الدينية وسياسات أخرى.

الفصل الأول

ظاهرة الإدخار في الفكر الإقتصادي

- الإطار المفاهيمي للإدخار
- النظريات المفسرة للإدخار
- بعض التجارب الناجحة للإدخار في العالم

تمهيد

تختلف التعاريف والتفسيرات لأي ظاهرة كانت وذلك في كل العلوم باختلاف بيئة وموطن وثقافة كل باحث ومفكر، كل هذا الاختلاف يحدث في عصر وتاريخ واحد، فكيف إذا أخذنا في الحسبان مرور الزمن والتطور التاريخي لهذه الظاهرة.

ومن بين تلك العلوم نجد علم الاقتصاد الذي يعرف بأنه العلم الذي يدرس العلاقة ما بين موارد المجتمع النادرة وحاجاته اللامتناهية، والذي يعالج الكثير من الظواهر من أهمها ظاهرة الادخار التي حدث حولها جدل كبير حيث أوليت أهمية بالغة من طرف الباحثين والمفكرين الاقتصاديين وذلك للدور الكبير الذي يلعبه الادخار (محور الدراسة) في عملية التنمية الاقتصادية، وأيضا لارتباطه الوثيق بأهم الظواهر الاقتصادية الأخرى كالدخل، الاستهلاك، العمالة... الخ.

حيث يعتبر الإدخار أحد العناصر الهامة في تنظيم الحياة الاقتصادية للأفراد والمجتمع بما فيه صلاحه وسعادته، كما وأن الإدخار ظاهرة قديمة قدم إدراك الإنسان لضرورة الأخذ من وقت الرخاء لوقت الحاجة. وباعتبار الادخار من العناصر الرئيسية في أي نظام إقتصادي، إرتأينا تقديم صورة عن تطور مفهومه وما يرتبط به من مفاهيم أخرى، وكذا تقديم أهم النظريات المفسرة للإدخار، إضافة إلى التطرق إلى بعض التجارب المتبعة و الناجحة في مجال الإدخار في بعض دول العالم العربية و العالمية.

و لقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية:

المبحث الأول يتم فيه التطرق إلى الإطار المفاهيمي للإدخار

المبحث الثاني يتناول النظريات المفسرة للإدخار

أما المبحث الثالث يتطرق إلى الأهمية الاقتصادية للإدخار في ظل الفكر الإقتصادي

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإدخار

توجد العديد من الأعمال التي حاولت تقديم مفهوم شامل وجامع عن الإدخار، وتتنوع هذه المفاهيم من مدرسة إلى أخرى، وذلك بإعتبار الإدخار ركيزة من ركائز النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية لأي دولة كانت مهما كان واقع إقتصادها.

وبناء على ذلك سيتم في هذا المبحث إعطاء بعض المفاهيم و التعاريف الخاصة بالإدخار من خلال تناول مفاهيم عامة حول موضوع الإدخار، أنواعه، أهميته، ضوابطه و كذا علاقته ببعض المفاهيم الإقتصادية الأخرى.

المطلب الأول: مفهوم الإدخار

1. مفهوم الإدخار:

يعتبر الإدخار ظاهرة إجتماعية وإقتصادية، تتأثر بسلوك أفراد المجتمع وتؤثر على المجتمع، بما ظهر فيها من تطورات وتغيرات سريعة وعميقة، طبقاً لإيديولوجية الدولة ووظائفها وواجباتها إتجاه الأفراد وحياتهم، وكل ما يؤثر في راحة الإنسان وسعادته وتأمين مستقبله. ⁽¹⁾ ويقصد بالإدخار ، ذلك الجزء من الناتج الوطني الصافي أو الدخل الوطني الذي لم ينفق على الإستهلاك، إنما تم توجيهه لبناء الطاقات الإنتاجية التي تعمل على زيادة هذا الدخل أو تحافظ على مستواه فعلاً. ⁽²⁾ كما يعرف كذلك على أنه الإحتفاظ بجزء من المال من أجل إستخدامه في المستقبل. ⁽³⁾

المدخرات هي مبالغ من المال يضعها جانباً فرداً أو أسرة لاستخدامها في المستقبل. حيث تشكل المدخرات مفتاحاً إلى إدارة الأموال بشكل جيد، فهي تُساعد الأفراد والأسر على إدارة المخاطر وادخار المال لحالات الطوارئ وتحقيق الدخل وبناء الموجودات وتلبية الأهداف الماليّة. يدخر الأفراد المال عبر وضع المال

(1)- Jean Rivoire, **L'épargne que sais-je ?**, Paris : presse universitaire de France, 1981, p4.

(2)- Jean Rivoire, **op cit**, p4.

(3)- Hlayiseka Morgan Chauke: **The determinants of household saving, The South African Black middle class perspective**, A research project submitted to Gordon Institute of Business Science, University of Pretoria, Afrique du Sud, 9 November 2011, p11.

جانباً عندما يتوفّر وعبر إنفاق مبالغ أقل عندما يوضع بالتصرّف⁽¹⁾.

كما يقصد بالادخار أيضا ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية و الخدمات ولا يخصص للاكتناز الذي يعد فائضا في الدخل، يتم الاحتفاظ به بعيدا عن الاستهلاك والاستثمار إما في صورة نقود سائلة أو ما شابه ذلك من أصول أخرى على درجة كبيرة من السيولة. وبعبارة أخرى هو الفرق بين الدخل والإنفاق الجاري⁽²⁾.

وهناك الكثير من الإقتصاديين (آدم سميث، ساي، كينز...) الذين يعرفون الإدخار على أنه التضحية بجزء من مقتنيات الفرد مع المحافظة على هذا الجزء لوقت الحاجة. و يعتبر الادخار من الظواهر الاقتصادية التي اختلف حولها المفكرون الاقتصاديون وذلك لتعدد جوانبه، ومن ذلك نميز نظرتين أساسيتين اتجاه تعريف الادخار:

- بالنسبة للكلاسيك: يرى كل من آدم سميث Adam Smith (1790-1927) وجون باست ساي Jean Baptiste Say (1767-1832)، فان الأفراد في نظرهم يتصرفون بالعقلانية ولا يقومون بالعملية الادخارية إلا في حالة انتظار عائد منها، هذه المدخرات تأخذ عدة أشكال كالأسهم والسندات. كما يعتبر الكلاسيك الادخار عملية تضحية بالاستهلاك الحالي، يعتمد عليها في الاستهلاك المستقبلي وهو ما يعني أن معدل الفائدة الحقيقي هو ثمن التضحية، أي الادخار عبارة عن دالة طردية في معدل الفائدة الحقيقي يمكن صياغتها كما يلي:

$$S = S(i)$$

حيث أن: S : الإدخار i : معدل الفائدة

أما بالنسبة لكينز: فيرى في نظريته الشهيرة "النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقد" سنة 1936 أن الادخار هو عملية الامتناع عن الاستهلاك، فهو يعتقد بان الادخار هو جزء من الدخل غير موجه للاستهلاك وتكتب علاقته كما يلي⁽³⁾: حيث: $S = Y - C$

S: الادخار Y: الدخل C: الاستهلاك

(1) - Rutherford, Stuart : **The Poor and Their Money**, Oxford University Press: New Delhi, India, 2000, p1.

(2)- A.D. Bain: **The Economics of the Financial System Oxford**: Martin Roberson (2) and Co, Ltd, 1981, p:88

(3) -J.M.Keynes: **Macroéconomie Keynésienne**, Paris :édition dunod,1990 , p83.

و من خلال التعاريف أعلاه ، يتبين لنا أن الإدخار هو ذلك الجزء من الدخل الجاري الذي لم يستهلك في فترة ما بهدف إستعماله في فترة أخرى لاحقة⁽¹⁾ . كما يرتبط الإدخار بالعديد من المعاني نجملها في:

- عملية يمارسها الفرد في حاضر أمة من أجل تحقيق أهداف آجلة مرغوب فيها ومنها تأمين الفرد لمستقبله. أي أنه وسيلة الإحتياط و التأمين للمستقبل⁽²⁾ .

- يعتمد على التدبير أي التفكير الواقعي المنظم لدى إنفاق الفرد لماله مع التحكم في تصرفه، ليس فقط من أجل تجنب العواقب غير المرغوب فيها ، بل و من أجل تحقيق الأهداف التي ينشدها .

- يرتبط بالتوفير أي بالإكثار من المدخرات عن طريق الإستمرار المنظم في إقتطاعها من الدخل مع إستثمارها بما ينميها ، و بالتالي يحقق مزيد من الإنعاش الإجتماعي للفرد و المجتمع.⁽³⁾

- الإدخار لا يحقق مع الإسراف ، إضافة إلى ذلك فإن الإدخار لا يمكن أن يتم بدون تنظيم للإنفاق الفردي ، و من مقوماته الإمتناع الإختياري عن إستهلاك جزء من الإنتاج، في حين أن الإسراف يرتبط بتجاوز الإنفاق ، أي الصرف على أبواب قد تكون في ذاتها ضرورية . لكن الفرد يتجاوز فيها حد الإعتدال المرغوب.

- لا يتفق الإدخار مع التبذير الذي يحمل معنى تفريق الإنسان لما له و تفريطه فيه، و الخطأ في إنفاقه دون قصد أو هدف مرسوم.⁽⁴⁾

- لا يستقيم الإدخار مع الإكتناز من حيث أن الإكتناز هو تصرف يتضمن جمع المال وإخفائه و إبعاده عن الإستثمار الذي يحقق الغاية من الإستهلاك. كما أن الإكتناز لا يحقق للمكتنز غايته من جمع النقود فهو إما أن يخفيها و بذلك تصبح بالنسبة إليه راكده لا ينتفع بها و إما أن يخرجها فينفعها في أغراض إستهلاكية دون إستثمارها و توفيرها.

(1) - Mohand Hamrioui: **L'Épargne Volontaire et Spontanée : Expérience Algérienne**, S.N.E.D, Tome 1, p33.

(2)- محمد يسرى إبراهيم دعبس : التربية الإدخارية و التنمية الشاملة : رؤية في الإنتروبولوجيا الاقتصادية، سلسلة المعارف الاقتصادية و الإدارية (4) ، 1996 ، ص: 13 .

(3)- Christian Romain, **24 Mots clés de l'économie et de la gestion**, France: édition maxi-livre, 2004, p52.

(4)- ورقة بحثية بعنوان: الإدخار و الإستثمار، مأخوذة من الموقع الإلكتروني: <http://www.guelma24.net/t5107>

، تاريخ الزيارة: 2016/07/15 على الساعة 11:48.

- الإدخار هو الفرق بين الدخل و الإستهلاك . أي أنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الإستهلاك⁽¹⁾ . كما أن الإدخار لا يستعمل كله للإستثمار في بعض الأحيان.

- الإدخار هو إقتطاع جزء من الدخل، و في هذا التعريف لا تتضح لنا وجهة الجزء المقتطع؛ أهو للإكتناز أم للإستثمار.

وعموما تتمثل المدخرات في كل ما يفيض من الدخل بعد ما ينفق على الإستهلاك ، و بناء عليه فإن الإدخار هو إمتناع عن الإنفاق على الإستهلاك⁽²⁾ . و هو الجزء غير الموجه للإستهلاك الجاري خلال فترة زمنية معينة.⁽³⁾

المطلب الثاني: أنواع الإدخار وأهميته

هناك عدة أنواع من الإدخار يمكن التطرق إليها من خلال النقاط التالية

1. أنواع الإدخار

للإدخار أنواع كثيرة تتنوع من حيث إختلاف النظرة إليه و هي :

1.1. أنواع الإدخار من حيث شخصية المدخر :

و ينقسم إلى:

1.1.1. الإدخار الفردي :

يتمثل في الإدخار الذي يقوم به الأفراد عندما تفيض دخولهم على ما ينفقونه على الإستهلاك. ويوجه الفائض للإدخار بأن يوضع في صناديق التوفير أو بواليص التأمين أو الودائع الآجلة أو شراء أوراق مالية أو الإكتتاب في أسهم الشركات.... إلخ⁽¹⁾ .

⁽¹⁾ - إسماعيل عبد الرحمن ، حربي عريقات: مفاهيم و نظم إقتصادية، التحليل الإقتصادي الكلي و الجزئي، دار وائل للنشر ط1، 2004 ، ص: 139 .

⁽²⁾ - رياض إسماعيل، الإدخار في المجتمع الاشتراكي، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، دون سنة نشر، ص27

⁽³⁾ .F.Guyots: **Eléments de Macroéconomie**, Paris, édition Tethnip, 1979, p47.

⁽¹⁾ - د. محمد يسرى إبراهيم دعبس، مرجع سبق ذكره ، ص: 15 .

1.1.1. إدخار الشركات :

يتمثل في الجزء الذي تستقطعه الشركات من أرباحها المحققة لأغراض الإستثمار عندما تسمح فرص مختلفة وتسمى هذه الظاهرة بـ "إعادة إستثمار الأرباح" ^(*) ، و إذا كانت الشركات وحدات إنتاجية تمارس نشاطها الإنتاجي في القطاع العام ، فإن ما تحققه من الأرباح هو فائض مخطط .

1.1.1. الإدخار الحكومي :

يتمثل في الفائض في الدخل الحكومي (الإيرادات العامة من الضرائب و الرسوم و غيرها) عن الإنفاق الحكومي على الإستهلاك. و هذا الفائض إما أن يوجه للإستثمار ، أي تكوين رأسمال حقيقي جديد و إما أن تودعه الحكومة كإحتياطي لمواجهة ما يطرأ من عجز في الميزانية العامة للدولة في السنوات المقبلة .

2.1. أنواع الإدخار من حيث طبيعة المدخرات :

وينقسم الإدخار تبعا لذلك إلى:

1.2.1. الإدخار الإختياري :

و يتمثل في ذلك النوع من الإدخار الذي يقوم به الأفراد في القطاع العائلي بمحض مشيئتهم و إختيارهم و من تلقاء أنفسهم . و يتم ذلك بالإمتناع عن إنفاق جزء من دخولهم على أغراض الإستهلاك دون ضغط أو إلزام في تكوين هذه المدخرات و يتكون الإدخار الإختياري أيضا من :

أولا. المدخرات في القطاع العائلي :

تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل الكلي المتاح للإنفاق العائلي و بين حجم الإستهلاك العائلي ، بالطبع فإن الدخل الكلي المتاح هو عبارة عن الفرق بين حجم الدخل الكلي و الضرائب المباشرة⁽¹⁾ . ويتمثل هذا النوع من المدخرات في مدخرات الأفراد و يقدم عليه الأفراد عندما تفيض دخولهم عما ينفقونه على الإستهلاك و تنقسم مدخرات القطاع العائلي إلى:

- المدخرات المودعة بصناديق توفير البريد⁽²⁾ .

^(*) - إعادة إستثمار الأرباح: بمعنى استخدام هذه الأرباح و استثمارها في مشاريع جديدة.

⁽¹⁾ - محمد فوزي أبو السعود: مقدمة في الإقتصاد الكلي مع التطبيقات ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2004 ، ص343

⁽²⁾ - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص27

- المدخرات التعاقدية (بوالص التأمين على الحياة) بأنواعها المختلفة . حيث أن هذه الأنواع تعد من صور الإدخار الإختياري المتميز بالثبات و الإستقرار، لأن المتعاقدين يستمرون في أداء أقساط التأمين بصورة منتظمة .

- مدخرات زيادة الرصيد السائل المتمثل في شراء الأفراد و الهيئات للأوراق الحكومية كالسندات و شهادات الإستثمار و أصول خزانة^(*) . حيث أن شهادات الإستثمار قد تكون شهادات إستثمار ذات قيمة متزايدة ، و شهادات إستثمار ذات عائد جاري.

* الودائع الإدخارية

وهي التي يلجأ إليها الفرد قصد تكوين حصيلة إدخارية للإستفادة منها لاحقاً، و تتنوع هذه الحسابات بحسب اتجاهات الفرد، فقد تتم عن طريق صناديق التوفير و الإحتياط، أو بنوك الإدخار (البنوك التجارية). و تعتبر هذه الودائع بمثابة عملية إدخار حقيقية، نظراً لمدة إيداعها في البنوك و العائد المنتظر منها ، لأن الأفراد من جهة يتحصلون على عائد نتيجة توظيف الأموال المدخرة، و من جهة أخرى يساهمون في تمويل الإستثمارات التي تقوم بها الدولة .و نشير إلى أن العائد يتمثل في سعر الفائدة، و هذا الأخير تتوقف قيمته على عدة عوامل؛ من أهمها مستوى السوق النقدي؛ سياسة البنك المركزي؛ سعر الخصم؛ حجم السيولة؛ حالة الأسواق الخارجية؛ مدة الوديعة؛ حجم الوديعة؛ تقلبات العملة و معدلات التضخم...⁽¹⁾ .

* ودايع الحسابات الجارية

هذه تكون دائماً تحت تصرف أصحابها، فيمكن لهم سحبها كلياً أو جزئياً، لكن لا يمكن لأصحاب هذا النوع من الودائع الحصول على فوائد، نظراً للطبيعة الجارية لهذه الودائع . كما أن الجهاز المصرفي لا يستطيع توجيه هذه الودائع إلى وجوه الإستثمار، لأنها قابلة للسحب فوراً و دون اخطار سابق.

^(*) - أصول الخزانة: هي إحدى أدوات الدين الحكومية وتصدر لحاملها ولآجال تراوح بين ثلاثة أشهر و12 شهراً، لذلك تعد أداة مالية قصيرة الأجل، كونها لمدة ولأجل أقل من العام، ويتم التعامل بها في أسواق المال الثانوية والتداول عليها بيعة وشراء.

⁽¹⁾ - زينب عوض الله و أسامة محمد الفولي: أساسيات الإقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003 ،

* المدخرات التعاقدية:

يقصد بها بوالص التأمين على الحياة، و هذا النوع من المدخرات يعد من صور الإدخار الاختياري المتميز بالثبات و الإستقرار لأن المتعاقدين يستمرون في أداء أقساط التأمين بصورة منتظمة، إلا أن الفرد في هذه الحالة لا يستفيد كلية من مدخراته حتى و إن طلب ذلك بنفسه، أي تصفية بوالص تأمينه.

* الأسهم و السندات:

إن السهم يمثل حصة في ملكية الشركة المصدرة له، و يتمتع المساهم بحقوق الملكية و التي من بينها الحق في حصة من الأرباح التي تحققها الشركة، كما أنه يتحمل الخسارة في حالة تحققها. و يعتبر السهم كمحفظة مالية إدخارية لصاحبه. أما السند فهو عبارة عن صك مديونية، يُثبت أن مالك صدر السند و هو إستثمار يأتي بدخل ثابت، حيث يتعهد المصدر بأن يدفع لحامل السند مُقرض السند فائدة محددة مُسبقا طول مدة السند، و أن يرد القيمة الاسمية للسند في تاريخ إستحقاقها. إذن السند يعبر في الواقع عن إدخار حقيقي.

* الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد

والتي يحتفظون بها في صورة نقود أو أصول أخرى كالحلي و المجوهرات، و إقتناء الأراضي و المزارع و المتاجر.

* سداد الديون و مقابلة إلتزامات سابقة

و بهذا يمكن للإدخار العائلي أن يأخذ عدة صور، فقد يكون بسيطا كحيازة الأفراد على الأراضي أو ثروة حيوانية مثلا، كما يمكن أن يكون في صورة عملات أجنبية و معادن نفيسة، و قد يأخذ شكلا متطورا كالتعامل مع المؤسسات المالية، بشراء الأسهم و السندات، أو شهادات الإستثمار و الإدخار في صناديق التوفير و شركات التأمين على الحياة، أو إيداع الأموال في الجهاز المصرفي و شركات توظيف الأموال⁽¹⁾. و يعد الإدخار العائلي من أهم مصادر الإدخار في الوطن، إذ يشكل نسبة هامة من الإدخار المحلي الموجه للإستثمار.

(1) - زينب عوض الله و أسامة محمد الفولي، مرجع سبق ذكره، ص 221

ثانيا. مدخرات قطاع الأعمال الخاص :

وتتمثل هذه المدخرات فيما تحققه منشآت قطاع الأعمال الخاص من مدخرات تستقطع من الأرباح المحققة فيها ، و تحتجز بهذه المنشآت في صورة إحتياطات مختلفة ترمي إلى دعم المركز المالي لها ، و تمويل التوسع في المستقبل تمويلًا ذاتيًا. و بناء عليه فإن المنشآت القائمة بالإدخار هي عينها التي تتولى إستخدام هذه المدخرات في أغراض الإستثمار .

ثالثا. الودائع الآجلة بالبنوك :

تتمثل فيما يقوم به الأفراد أو الهيئات الخاصة أو شركات القطاع الخاص في شراء ودائع و سندات بمحض إختيارهم و تستحق عنها فائدة معينة .عكس الودائع تحت الطلب أو الحسابات الجارية التي ليست لها هذه الطبيعة الإختيارية أو فائدة ربحية .

ونشير إلى أن الجهاز المصرفي لا يستطيع توجيه هذه الودائع إلى وجوه الإستثمار كما هو الحال في الودائع والسندات وشهادات الإستثمار لأنها قابلة للسحب فورا و دون إخطار سابق . ولا ينظر لها المودعون على أنها أموال مدخرة بل أنها أموال سائلة يواجهون بها مطالبهم من آن لآخر.

2.2.1. الإدخار الإجباري :

هو ما يتم إقتطاعه من دخول الأفراد على سبيل الإلزام مثل مدخرات الأفراد لدى الدولة و للتأمين ومعاشات التقاعد والتأمينات الإجتماعية⁽¹⁾، وتنقسم هذه المدخرات الإجبارية إلى:

أولا. فائض الميزانية العامة:

يكون ذلك من خلال زيادة حصيلة الضرائب برفع معدلات الضرائب الحالية أو بفرض ضرائب جديدة، أو إتباع الطريقتين معا. وتعد هذه الحصيلة مدخرات إجبارية تعمد الحكومة إلى جمعها من الأفراد والهيئات بمقتضى التشريع الضريبي، ثم تعبئتها و توجيهها إلى وجوه الإستثمار النافعة ، طبقا للبرنامج الذي ترسمه لتنمية الإقتصاد الوطني⁽²⁾ .

⁽¹⁾ - فالح بن عبد الله محمد الحقباني: الإدخار العائلي و أثره في التنمية الإقتصادية من منظور إسلامي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الإقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، تخصص إقتصاد إسلامي، 1999، ص: 14.

⁽²⁾ - د. محمد يسرى إبراهيم دعبس ، مرجع سبق ذكره ، ص: 17 .

ثانيا. فائض قطاع الأعمال العام (الفائض الإقتصادي المخطط)

إن مفهوم الأرباح كان يختلف في المجتمع الرأسمالي عنه في المجتمع الإشتراكي، فالأرباح في المجتمع الرأسمالي لا تعد و أن تكون العائد الذي يفيض بعد تغطية تكاليف الإنتاج بما في ذلك الأرباح العادية ، و يؤول إلى المنظمين الأفراد في مقابل أنهم يتحملون عنصر المخاطرة بالأموال المستثمرة في المشروعات التي يديرونها و يشرفون عليها، أما الأرباح في ضوء المفهوم الإشتراكي فتمثلت في أرباح المشروعات العامة في قطاع الأعمال و تعتبر فائضا إقتصاديا مخططا رغم أنها تعتبر تجاوز أرباح .

فضلا على ذلك فإنه فائض أي ما يفيض عن قيمة مبيعات منتج المشروع العام عن تكاليف إنتاج هذا المنتج، وهو يوجه لتمويل مشروعات الخطة من الناحية وأنه مخطط حيث أن الدولة هي التي تتحكم في حجم هذا الفائض عن طريق تحكّمها في تحديد أسعار منتجات القطاع العام، حيث أن الأسعار محددة مركزيا.

وعند افتراض ثبات الكفاية الإنتاجية للمشروعات العامة. فإن أي خفض في أسعار منتجات هذه المشروعات سيؤدي إلى الإنقاص من حجم الفائض و إرتفاع أسعار هذه المنتجات سيؤدي بدوره إلى زيادة حجم الفائض. أما إذا ارتفعت تكاليف الإنتاج تبعا لنقص الكفاية الإنتاجية مع بقاء أسعار المنتجات ثابتة دون تغيير، فهذا سيؤدي إلى نقص حجم الفائض. و بناء على ذلك، فإن الفائض لا يتحدد بمستوى الأسعار فحسب، بل يتحدد أيضا بمستوى الكفاية الإنتاجية⁽¹⁾.

ثالثا. نطاق الادخار التقاعدي:

هذا النوع من المدخرات له أهمية خاصة لإتساع مجاله ولتمتعها بصفة الإستمرار والثبوت و يكون خاصة لدى صناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية.

رابعا. نطاق ادخار الشركات:

يتكون هذا النوع من المدخرات عندما تقرر الهيئة العامة لإحدى الشركات دعم احتياطياتها أو عدم توزيع قسط من أرباحها قصد القيام بتمويل ذاتي، فيترتب على ذلك تناقص في الأرباح الموزعة على المساهمين.

(1) - ماري براديل بيار: الادخار والاستثمار، ترجمة نهاد رضا ، بيروت ؛ القاهرة : دار الأنوار، ط1، 1966، ص: 26.

خامساً. نطاق الادخارات عن طريق الضرائب:

إذ تُحصّل الدولة الكثير من الأموال مما يوفر لها إمكانيات أكبر للاستثمار في المشروعات الإنمائية من جهة، وتقليل الاستهلاك من جهة أخرى، ولاسيما الإستهلاك الخاص المرتبط بالتبذير والإنفاقات غير المسوّغة.

وللضرائب في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة أثر مهم في معالجة المشاكل الناجمة عن الدورة الاقتصادية وإفرازاتها وإعادة توزيع الدخل الوطني وتغذية خزانة الدولة، ولاسيما في المراحل التي تزيد فيها النفقات زيادة كبيرة إثر الاندفاع نحو التسلح.⁽²⁾

أما في الدول النامية، فإن للضرائب أثراً كبيراً في خدمة تمويل التنمية، وهي تسوّغ بالدرجة الأولى بضعف إمكانيات الادخار الحر وضرورة تحقيق الأهداف التالية: ضغط الاستهلاك وكبح جماحه وتحويل الموارد منه إلى الاستثمار، وتحويل موارد مبعثرة من أيدي الأفراد إلى يد الدولة لتمويل الاستثمار العام، وتوفير الحوافز لزيادة الاستثمار وتوجيهه، وتقليل الفوارق الاقتصادية.

سادساً. القروض:

يمكن تقسيمها إلى قسمين: القروض الداخلية والقروض الخارجية.

إن القروض العامة الداخلية هي الأداة التي يُلجأ إليها بسبب شح الإدخار الحر وقصور الإدخار الإجباري ممثلاً في الضرائب. ويسوّغ الاقتراض الداخلي في الدول النامية غالباً بتفشي ظاهرة الاكتناز وانتشار ظاهرة الإنفاق الكمالي والمظهري و التفاهري وتدفق الاستثمارات إلى الميادين غير المنتجة، إذ يساعد الحصول على القروض وتوجيهها وفقاً لأهداف الخطة العامة للدولة وعلى أساس معايير الاستثمار مساعدة كبيرة في دعم جهود التنمية الاقتصادية. وتعرض سبيل الاقتراض الداخلي في الدول النامية مصاعب منها عدم توافر سوق نقدية منتظمة لتداول القروض القصيرة الأجل، وعدم نضج سوق رأس المال للتعامل في السندات الحكومية وسندات الشركات التجارية والصناعية، وعدم نماء العادة الادخارية المصرفية وضعف كفاية أجهزة تعبئة المدخرات وصغر حجم القطاع الصناعي.⁽¹⁾

(2) - صباح نوري عباس، عمار رفعت قطب: أثر زيادة الدخل على حجم الإيداع، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 23، 2010، ص: 295.

(1) - ماري براديل بيار، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

أما القروض الخارجية فهي الأداة التي تلجأ إليها الدولة بسبب قصور التمويل المحلي ورغبتها في تجنب بعض المخاطر الاقتصادية الداخلية كالتدهور النقدي أو عدم الرغبة في تحمل ضرائب أعلى. وتساعد القروض الخارجية، إذا أحسن استخدامها، على زيادة الناتج وتنمية الصادرات وبدائل المستوردات، مما يسهم في زيادة الدخل الوطني والمدخرات الوطنية وتحسين الميزان التجاري، كما تعاون على منع التضخم وتجنب تدهور العملة الوطنية.

سابعاً. التمويل التضخمي:

إذا لم يتيسر استدراك الفائض الاقتصادي من قطاعات الاقتصاد الوطني طواعية بفضل الادخار الحر أو كرهاً بوساطة الضرائب أو عن طريق القروض، فإنه يمكن أن يُستخدَم ادخار بزيادة وسائل الدفع والائتمان ثم الاستحواذ عليها واستخدامها في تمويل التنمية باسم التمويل التضخمي.⁽¹⁾

والتمويل التضخمي أو التمويل بالعجز وسيلة لتحويل الموارد من الاستهلاك الجاري إلى التكوين الرأسمالي بإصدار نقود أو ائتمان لسد الفجوة التي تحدث في تمويل خطة التنمية الاقتصادية. وتختلف الحال فيما يتصل بوسيلتي التمويل بالعجز أي الائتمان المصرفي وإصدار النقود. يجب في الحالة الأولى توفية القروض المصرفية بعد انتهاء أجلها فتتحقق وسيلة للسحب التلقائي للقوة الشرائية الإضافية إلى تلك التي ألقى بها في التداول، الأمر الذي لا يحدث في حالة إصدار النقود مما يحتاج إلى عملية بطيئة وصعبة. و يتحقق التمويل بالعجز غالباً في الدول المتقدمة اقتصادياً بالحصول على الائتمان من الجهاز المصرفي، في حين يكون في الدول النامية غالباً عن طريق إصدار النقود.

3.2.1. الإدخار الوقائي:

هو الإدخار الذي يقوم به الأفراد من أجل مواجهة مشاكل غير متوقعة قد تحدث في المستقبل. و تظهر أهمية هذا النوع من الإدخار عندما يكون نقص في السيولة في فترات معينة.⁽²⁾

(1) - محمد يسرى إبراهيم دعبس ، مرجع سبق ذكره ، ص: 19 .

(2) -Véronique Fournier, François Vaillancourt : **Les Déterminants de l'Épargne des ménages au Québec en 2007 : analyse et comparaison avec le Canada et L'Ontario**, Rapport de Projet, Montréal, Février 2011, p 5.

2. الأهمية الإقتصادية للإدخار

1.2. أهمية الإدخار في الفكر الإقتصادي:

أيا تكن الفكرة التي يؤمن بها أو الطريقة التي يتم إتباعها بالانفاق فإنه لا بد من القيام بإدخار جزء من الدخل الشهري. ففي حقيقة الأمر إن الحاجة إلى الادخار أصبحت ضرورة وليست رفاهية في الدول النامية التي لا توجد فيها أنظمة رعاية صحية و لا أنظمة ضمان اجتماعي. كما أن من الحقائق الإقتصادية الهامة اليوم أن الفرد يقوم بعميلة الإدخار لأغراض عديدة ومختلفة من بينها تأمين نفسه ضد عادات الزمن أو التطلع إلى ترك ثروة إلى الذرية التي من بعده التي تساعد على مواجهة متطلبات الحياة.

1.1.2. الإدخار عند التقليديين (الكلاسيك)

إن أصحاب هذه النظرية كانوا يبحثون في أسباب زيادة ثروة الأمم لذلك صبوا كل إهتماماتهم حول تراكم رأس المال وقد أطلق على نظريتهم بإسم نظرية " التراكم " ويعتبر آدم سميث أحد هؤلاء المنظرين التقليديين الذين نظروا إلى تراكم رأس المال على أنه الدافع لزيادة التخصص وتقسيم العمل في العملية الإنتاجية، و بالتالي إلى زيادة الأصول ومن ثم فتح مجال أوسع في السوق لزيادة الإستثمار . وكذلك ريكاردو أحد التقليديين الذين أعطوا أهمية للأرباح لأن في نظرهم أن طبقة الرأسماليين هي التي تقوم بالإدخار، فوجد أن زيادة الأجور تعتبر قيد على عملية التراكم ومن ثم نادى بفكرة أجر الكفاف بحيث لا تزيد أجور العمال إلا بالحد اللازم الذي يكفيهم لمواصلة حياتهم والإستمرار فيها.

2.1.2. الإدخار في نماذج النمو الإقتصادي :

عقب الحرب العالمية الثانية برزت أهمية الإدخار في العديد من نماذج النمو الإقتصادي وستتطرق إلى ثلاثة نماذج منها وهي :

أولاً. الإدخار في نموذج هارود - دومار :

نموذج هارولد دومار يبين أن تحقيق عملية التنمية يتطلب زيادة الادخار، وبالتالي الاستثمار السريع لزيادة سرعة النمو، وأساس النمو أن رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي للنمو، وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات الذين يقومون بالاستثمارات الممكنة، أما

عن نسبة رأس المال إلى الناتج - أي معامل رأس المال - فإنه ببساطة مقياس لإنتاجية الاستثمار أو رأس المال⁽¹⁾.

وقد توصل كينز و آخرون إلى إيجاد معادلة تبين أهمية معادلة التراكم الرأسمالي وتوضح العلاقة بين معدل النمو الإقتصادي ومعدل الإدخار وهذه المعادلة تتجسد في معادلة 'هارود - دومار تأخذ العلاقة التالية⁽¹⁾:

$$r = (s/cr) - p$$

أي معدل النمو الاقتصادي = (معدل الادخار الوطني/معامل رأس المال) - معدل نمو السكان

r : معدل نمو الدخل الفردي.

s : معدل الإدخار

Cr : معامل رأس المال من الناتج

p : معدل نمو السكان

و أهم النقاط التي جاءت في هذا النموذج:

- إرتفاع معدلات الإدخار و الإستثمار (إرتفاع الدخل و توفير البيئة الإستثمارية الملائمة).

- ضعف القدرة الإدخارية للدول خاصة النامية منها و المتخلفة.

و حسب هذا النموذج الحل الأمثل يتمثل في تعبئة الفجوة الإدخارية عن طريق التمويل الأجنبي (القروض الأجنبية أو الإستثمارات الأجنبية).

ثانيا. الإدخار في نموذج لويس :

لقد أعطى لويس في الإدخار دورا حاسما لعملية النمو الإقتصادي حيث إعتبر " أن العقبة أمام تحقيق مزيد من الإستثمار في الدول أقل تقدما تكمن في أن الميل الحدي للإدخار منخفض جدا، وأن المشكلة الرئيسية في نظرية النمو الإقتصادي تتمثل في تفهم العملية التي يمكن من خلالها أن تتحول دولة ما من

(1) - عبلة عبد الحميد بخاري: التنمية و التخطيط الإقتصادي: مقدمة في التنمية و التخطيط، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة عبد

العزیز، المملكة العربية السعودية، 2010، ص 34.

(1) - عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، 2010، ص: 35.

إدخار 5% إلى إدخار 12 % سنويا مع كل التغيرات في المواقف والمؤسسات والفنون والأساليب التي تصاحب ذلك.⁽²⁾

ثالثا. الإدخار في نموذج فيلبس :

إهتم فيلبس في هذا النموذج بدراسة العلاقة القائمة بين الإستهلاك والتراكم الرأسمالي أو - الإدخار - هذا لكونها تزيد من الدخل الوطني، حيث أن زيادة التراكم تؤدي إلى تخفيض الإستهلاك الحالي، وأن زيادة الإدخار تكون على حساب الإستهلاك مما يؤدي إلى قانون تناقص الغلة أي الزيادة في رأس المال لزيادة الدخل تكون أكبر من الزيادة في دخل الفرد الشيء الذي يحد من الإستهلاك الفردي، وعلى هذا الأساس فإن هذا النموذج يعتمد على⁽¹⁾:

- مرونة أسعار عناصر الإنتاج.

- وجود دالة الإستثمار المستقلة

- أن يكون معدل النمو السنوي معادلا لمعدل العائد على رأس المال (الإستثمار مساوي لصافي الأرباح المحققة) لزيادة رأس مال المجتمع فيما يؤدي إلى تعظيم الإستهلاك.

2.2. أهمية الإدخار في الواقع الإقتصادي

هناك أهمية أخرى للإدخار تتمثل في:

أولا. تحسين مستوى المعيشة والحياة الاجتماعية و زيادة الثروات

يتطلب ادخار جزء من مال الفرد لفترة معينة، ومن ثم استثماره وتنميته في مجالات تهدف إلى زيادة رأس المال، فهذا الجزء الذي لا ينفق من الدخل و الذي يحتفظ به الفرد في شكل مدخرات يمكنه من مواجهة الأزمات والمشاكل الممكن أن يتعرض لها إضافة إلى أنه يستطيع به تحسين حياته، زيادة و تنمية ثروته ومستوى معيشته من خلال تلبية حاجياته الضرورية والملحة.

(2) - صحراوي محمد: الإدخار و دوره في تمويل الإستثمار ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2004 ، ص: 80 .

(1) - هاني حلاوة: الإنماء الإقتصادي و السياسي في الوطن العربي، دار المنهل، 2015، ص: 64.

ثانيا. تحقيق الاستقرار الاقتصادي للفرد والمجتمع

ثقافة الادخار مسؤولية مشتركة، فعندما يقوم الفرد بتحسين مستوى معيشته و كذا حياته الاجتماعية هذا ينعكس على إقتصاد الدولة ككل، و يؤدي إلى تحقيق إستقرار إقتصادي داخل البلاد، و ذلك من خلال الحد من الإسراف و محاربة التضخم و التركيز على الأساسيات.

ثالثا. المساهمة في التنمية الاجتماعية وترشيد الاستهلاك

أمر مؤكد أن القيام بعملية الإدخار تمكن من تشجيع ثقافة ترشيد الإستهلاك و ذلك من خلال عدم إنفاق كل الدخل الذي يحصل عليه الفرد فقط على الإستهلاك، إنما يوجه لقضاء حاجات أخرى تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية.⁽¹⁾

رابعا. تحقيق الراحة النفسية والاستقرار الأسري و التقليل من حدوث الأزمات المالية والمساهمة في بناء المجتمع

عندما يحتفظ الفرد بجزء من دخله لوقت الحاجة و لمواجهة الأزمات و المشاكل التي قد تطرأ في المستقبل أمر يساعده على الشعور بالإطمئنان و الراحة.

خامسا. الإدخار وسيلة لتمويل المشروعات الإستثمارية

من المعروف أن هناك علاقة متينة بين الإدخار و الإستثمار. حيث أن زيادة مدخرات الأفراد و المؤسسات تؤدي دون شك إلى زيادة رؤوس الأموال الضرورية لتمويل المشروعات الإستثمارية للدولة فقد بلغ مقدار إستثمارات الجزائر حوالي 504 685 4961 مليون دولار عام⁽²⁾ أمر يؤكد هذه العلاقة.

سادسا. يساعد الإدخار في تنمية مستوى الدخل الوطني للدولة

كما تم التطرق إليه فيما سبق، فإن إستخدام الإدخار لتمويل المشروعات الإستثمارية من شأنه أن يعود بمداحيل كبيرة للدولة.

(1) - سليمان الثيان: الإدخار.. ثقافة مجتمع و إقتصاد دولة، مقال صادر في مجلة عاكظ، العدد 4866 ، أكتوبر 2014، السعودية، الصادرة على الموقع: <http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141013/> ، تاريخ الزيارة: 2016/07/16، على الساعة 18:29.

(2) - معطيات إحصائية مأخوذة من الموقع: <http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?>، Université de Sherbrook : Perspective Monde، تاريخ الزيارة : 2016/07/16 ، الساعة: 14:45.

سابعاً. الإدخار و البيئة المحيطة

في هذا السياق، تلعب البيئة المحيطة دوراً هاماً في التأثير على السلوكيات والقيم، لذا ثقافة الادخار مسؤولية مشتركة، بدءاً من الفرد نفسه والأسرة و المؤسسات العامة والخاصة لتغيير الأنماط الاستهلاكية للمجتمع.

ثامناً. تشجيع الإدخار و تحفيزه

يمكن تحقيق هذا العنصر من خلال إقامة المنشآت الادخارية وتبسيط إجراءات التعامل معها وخلق جو من الطمأنينة والاستقرار لكافة وجوه الاستثمار، وتشجيعها على مواصلة نشاطها من طرف الدولة.⁽¹⁾

المطلب الثالث: علاقة الإدخار ببعض المفاهيم الإقتصادية الأخرى

يؤثر و يتأثر الإدخار على عدة متغيرات إقتصادية نذكر منها:

1. الادخار و المستوى العام للأسعار

يعتبر المستوى العام للأسعار في السوق ترمومتر السوق، ويشبه حرارة الإنسان، فإرتفاعها و إنخفاضها ليس مؤشراً إيجابياً، كما أنه عامل هام من العوامل التي تؤثر على الإدخار الشخصي، و يتبين ذلك في الحالتين التاليتين:

الحالة الأولى

إذا كان التغير بالإرتفاع أو الإنخفاض في المستوى العام للأسعار يرافقه تغير متناسب في الدخل المتاح، فإن الأفراد يفضلون الإبقاء على نفس مستوى إدخاراتهم.

الحالة الثانية

إذا كان التغير في المستوى العام للأسعار يرافقه تغير غير متناسب في الدخل المتاح، فإن هذا سيكون له الأثر المباشر على السلوك الإدخاري للأفراد، لأن إرتفاع الأسعار أو إنخفاضها دون إرتفاع أو إنخفاض في الدخل المتاح، سيؤدي بالأفراد للإنتقال إلى مستويات أعلى أو أسفل لدالة الإستهلاك على التوالي، و بالتالي

(1) - عدلي قندح: تحفيز الإدخار من أجل رفع مستويات المعيشة، مقال مأخوذ من الموقع الإلكتروني:

، <http://www.ammanxchange.com/art.php?id=194af03424161e4248cf8655bc391dd21b68980e> ،
تاريخ الزيارة: 2017/10/27، على الساعة: 20:53.

التأثير على الإدخار. من زاوية أخرى، يؤدي إرتفاع المستوى العام للأسعار إلى إهتزاز ثقة الأفراد في العملة المحلية، و بالتالي إضعاف إحدى وظائفها الرئيسية المتمثلة في أنها مخزن للقيمة و أداة للإدخار. و هذا يسبب إنخفاضاً في الميل الحدي للإدخار، و إرتفاعاً في الميل الحدي للإستهلاك، طالما استمرت القوة الشرائية للنقود في التدهور.

2. الادخار و السلع البديلة

هناك حقيقة إقتصادية هامة، و هي أن وجود العديد من البدائل؛ و التفضيل بين البدائل أمر ضروري لتحقيق التوازن بين الدخل و الإستهلاك، و تحقيق التوازن بين أوجه الإنفاق المختلفة. فطالما توجد سلع في متناول الفرد و بسعر أقل و تؤدي نفس منفعة السلع المرتفعة الثمن، فهذا يؤدي إلى تحقيق فائض يوجه للإدخار.

3. الإدخار و الضرائب

الضرائب هي أحد أهم مصادر التمويل الذاتي في معظم دول العالم، و تتبع أهميتها للدولة من الناحية المالية والناحية الإقتصادية، فالجانب الأول يهتم بتوفير مصادر الدخل للدولة لمواجهة المصروفات العامة، والأجور والرواتب وإقامة المشاريع الحكومية؛ وبناء المؤسسات الحكومية وتأسيس البنية التحتية. ومن جانب آخر، تتبع الأهمية الإقتصادية لها من إتباع السياسة الإقتصادية الملائمة للتحكم في سير النشاط الإقتصادي.

إن الضريبة أداة مؤثرة في السياسة المالية، ففي سبيل مواجهة الفجوة التضخمية مثلاً، تقوم الحكومة بإتباع سياسة مالية إنكماشية، تتمثل في تخفيض حجم الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب⁽¹⁾.

بحسب مبادئ فرض الضريبة، فإن كل دخل يتحقق من أي نشاط كان ومهما كان حجمه يجب أن يخضع للضريبة. فعند فرضها على الدخل فإن ذلك سيؤدي إلى تقليص مستوى الدخل الشخصي المتاح، و من ثم إنخفاض مستوى الإستهلاك و مستوى الإدخار لدى الأفراد، هذا من جهة؛ و لكن من جهة أخرى، عند مواجهة الفجوة الإنكماشية تقوم الحكومة بإتباع السياسة المالية التوسعية، حيث تتم عن طريق تقليل حجم ضريبة الدخل، و هذا يؤدي إلى زيادة مستوى الدخل الشخصي المتاح بقيمة الضريبة، و من ثم إرتفاع مستوى

(1) - مراد بوعلام: الإدخار.. القرش الأبيض ينفع في اليوم الأسود، معلومات مأخوذة من برنامج " الإقتصاد و الناس"، مجلة تلفزيونية على الموقع: <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2016/7/28>، تاريخ الزيارة: 2017/10/27، على الساعة: 21:06.

الإستهلاك ومستوى الإدخار، إذن العلاقة بين الإدخار و الضريبة هي علاقة عكسية. لكن لا ننسى أن دفع هذه الضريبة من طرف المنتجين و المستثمرين ستعمل على تشجيعهم للزيادة في الإنتاج، لغرض سد النقص في الأرباح الناجم عن دفع تلك الضريبة، و كذلك لإدخار جزء كبير من مداخيلهم أو توجيه إدخارهم نحو نشاط آخر⁽¹⁾.

4. الإدخار و النقود

لا يمكن في ظل نظام المقايضة تخزين السلع كقيمة أو الإحتفاظ بها لفترة زمنية طويلة، لأن في إقتصاد المقايضة الذي لا تتداول فيه النقود، يستطيع الفرد أن يدخر جزءا من دخله الحقيقي بإمتناعه عن إستهلاك بعض السلع التي يستلمها سنويا، و يحتفظ بها لغرض إستعمالها في المستقبل.

إلا أن الكثير من السلع لا يمكن الإحتفاظ بها لفترة طويلة لأنها قابلة للتلف، و في هذه الحالة يتطلب من الفرد مقايضة السلعة القابلة للتلف بسلعة أخرى تتمتع بصفة الديمومة، كإستبدالها بقطعة من الفضة مثلا. وبهذه الطريقة يمكنه الإحتفاظ بالفضة، و من ثمَّ تحويلها إلى سلع و خدمات إستهلاكية عند الضرورة، و هذا هو الأسلوب الوحيد أمام الفرد للإدخار، و هنا تقوم الفضة بوظيفة النقود كمستودع للقيمة⁽²⁾. لكن في ظل نظام النقد الورقي، تقوم النقود بوظيفة حفظ لقيمة الإدخار، أي تأجيل إنفاق النقود و استبدالها بالسلع و الخدمات في وقت لاحق.

إن قيام النقود بفصل عمليتي البيع و الشراء يجعلها قادرة على خزن قيمة السلع، و الحصول عليها في فترات لاحقة، و إن هذا الفصل يجعلها تؤدي مهامها بوصفها أداة للإدخار إذن العلاقة بين الإدخار و النقود تكمن في أن النقود هي أداة الإدخار.

5. الادخار والاستهلاك

يعرف الإستهلاك عموماً بأنه الإنفاق الذي يوجه لشراء السلع والخدمات النهائية، بغرض إشباع الرغبات والحاجات الإنسانية على مختلف مستوياتها، وتختلف أنواع الرغبات والحاجات وأولوياتها باختلاف المجتمعات. وكذلك تختلف السلع والخدمات التي تتم بواسطتها إشباع هذه الرغبات والحاجات. والاستهلاك

(1) - إسماعيل عبد الرحمن و حربي محمد موسى عريقات: مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الإقتصادي الكلي، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص 208.

(2) - ضياء مجيد الموسوي: الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص ص 43-44.

هو الهدف من النشاط الاقتصادي و هو أيضًا المحرك و ذلك بتأثيره الديناميكي على الإنتاج⁽¹⁾ ، و ينقسم الإستهلاك إلى قسمين رئيسيين، الأول منه متعلق بالإستهلاك المستقل عن مستوى الدخل، وهو ذلك الجزء من الإستهلاك الذي لا يرتبط بالدخل الشخصي للمستهلك، والذي لا بد أن يحصل عليه الفرد حتى وإن كان دخله صفرًا، وذلك إما بالسحب من مدخراته إن وجدت أو بالإقتراض. باختصار فإن هذا القسم يمثل الحد الأدنى الضروري من الإستهلاك اللازم للحياة. أما القسم الثاني فيتمثل في الإستهلاك المعتمد على مستوى الدخل، وهو ذلك الجزء من الإستهلاك الذي يرتبط بدخل المستهلك، فكلما زاد دخله ازدادت أنواع وكميات السلع والخدمات التي يستهلكها، وبالتالي فهي علاقة طردية بين الدخل والإستهلاك.

والإدخار هو الإمتناع عن الإستهلاك، لذا نجد أن العوامل التي تحدد الكمية التي تستهلك من الدخل تحدد في نفس الوقت الكمية التي لا تستهلك، ومنه يلاحظ أن الحديث عن دالة الإستهلاك أو عن دالة الإدخار يكاد يكون الحديث عن شيء واحد. و تعتبر دالة الإستهلاك من أهم الأفكار التي أتى بها كينز في نظريته العامة، مما ركز على أهمية الدخل كمتغير أساسي من بين المتغيرات الأخرى الكثيرة التي تؤثر على الإستهلاك و بالتالي على الإدخار أي جعل الدخل من أهم العوامل التي تحدد الإستهلاك والإدخار⁽²⁾.

كما نجد أن دالة الإستهلاك تابعة للدخل و تمثل كمايلي :

$$c = c(y) \text{ حيث } c = a + by \text{ و } a > 0 \text{ ، } 0 < b < 1$$

و بما أن: $y = c + s$ و

$$y = a + b + s \text{ فإن } s = -a + y(1-b)$$

أي أن دالة المدخرات مشتقة من دالة الإستهلاك حيث:

a : تمثل الإستهلاك التلقائي أي تمثل قيمة الإستهلاك عندما يكون الدخل مساويا لصفر.

b : الميل الحدي للإستهلاك

b-1 : الميل الحدي للإدخار

(1) – Gouault Dufort : **Economie Générale**, édition Foucher, 1982, p 30.

(2) – Gouault Dufort, op cit, p 31.

و ما يمكن إستنتاجه من المعادلات السابقة، أن دالة الإستهلاك - الإدخار ترتبط إرتباطا قويا بالدخل، الأمر الذي يؤكد أن هذه الدالة مستقرة وأنها غير تناسبية، أي عندما يرتفع الدخل فإن الإستهلاك سيرتفع ولكن بنسبة أقل من الزيادة الحاصلة في الدخل.

6. الإدخار والإستثمار

يعرف الفكر الإقتصادي الاستثمار بأنه عبارة عن الجزء من الدخل الذي لا يستهلك، وإنما يعاد استخدامه في العملية الإنتاجية في أي اقتصاد⁽¹⁾.

ويمكن تعريف الإستثمار بصفة عامة، بأنه تلك العملية التي يقوم بها أحد أطراف النشاط الإقتصادي الأفراد، المؤسسات، الدولة، و تؤدي إلى خلق رأس مال أو زيادة حجم الموجود منه، و ذلك بهدف الحصول على مزيد من الإشباع في المستقبل. و في كل اقتصاد، فإن تكوين رأس المال يعتمد على عاملين هما: الإستثمار الذي ينشطه و الإدخار الذي يعتبر شرطا ضروريا له. كما يُنظر للإستثمار بأنه التغير في رصيد رأس المال خلال فترة زمنية معينة، و على ذلك فإن الإستثمار على خلاف رأس المال يمثل تدفقا و ليس رصيد قائم، و هذا يعني أنه في حين يقاس رأس المال عند نقطة زمنية محددة، فإن الإستثمار يمكن قياسه خلال فترة زمنية معينة. فهو يمثل الفرق بين رصيد رأس المال في نهاية هذه الفترة و الرصيد في بداية تلك الفترة.

القدرة الإنتاجية والإرتفاع بمستوى المعيشة، فإن الإستثمار يجب أن يشمل كذلك الإستثمار الإنساني.

كما يجب أن نميز بين الإستثمار من وجهة نظر الفرد من ناحية، ومن وجهة نظر الإقتصاد الوطني من ناحية أخرى، فتوجيه الفرد مدخراته لشراء أرض أو منزل أو مصنع موجود فعلا، يعتبر من وجهة نظر القائم به إستثمارا، إلا أنه لا يعد كذلك من وجهة نظر الإقتصاد الوطني. ذلك أن هذا النشاط لا يعني سوى إنتقال أصول من ذمة مالية إلى ذمة مالية أخرى، ولا يترتب عليها زيادة في مقدار الأصول التي يمتلكها الإقتصاد الوطني. و من ثم لا يوجد تغير إيجابي في القدرة على زيادة الإنتاج و الدخل الوطني الجاري، أو فرص زيادة

(1) - خليفة الفزاري: العلاقة بين الادخار والاستثمار في اقتصادنا، مقال مأخوذ من الموقع:

http://khalifaalfazari.blogspot.com/2012/09/blog-post_8719.html، تاريخ الزيارة: 2016/07/21، على الساعة

العمالة المنتجة. و يترتب على ذلك، أن ما يعد استثماراً حقيقياً في الإقتصاد الوطني، يتمثل في توجيه المدخرات نحو إيجاد أصول إنتاجية رأسمال جديد تساهم في زيادة المقدرة الإنتاجية⁽¹⁾.

وأياً كانت طبيعة الشخص القائم بهذا الاستثمار. كما أن توجيه المدخرات لشراء القيم المنقولة الأسهم و السندات (يُعد استثماراً مالياً أو نقدياً من وجهة نظر الإقتصاد الوطني)، و إن اعتبره القائم به استثماراً بصفة عامة. و لكنه ليس استثماراً حقيقياً إلا إذا أُستُخدمت حصيلة هذه القيم المنقولة في الحصول على رأس مال جديد و منتج. يرى شارل بنهائم^(*)، أن الاستثمار المنتج هو ذلك الذي يستخدم مباشرة في زيادة الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة بالنسبة للأفراد و تطور المجتمع. و بالنسبة للإستثمار غير المنتج يرى بيار ماردي براديل^(**) أنه ذلك الذي لا يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع في شيء.

سبق وأن رأينا الأفراد ينفقون جزءاً من دخلهم على الإستهلاك والجزء الباقي يكون للإدخار الذي يعتبر عملية سلبية ما لم تعقبها عملية استثمار ولكن السؤال المطروح هو:

ماذا يحدث إذا قامت بعض الوحدات الإقتصادية بإدخار نسبة من مدخولاتها الجارية بدلاً من إنفاقها بسبب قصور أو عجز الطلب الكلي؟. يجيب الكلاسيكيون على هذا السؤال بأن الإدخار صورة من صور الإنفاق على المشتريات من السلع الإستثمارية أي أن الدخل الذي لا ينفق على شراء أموال الإستهلاك ينفق بالضرورة على شراء أموال الإستثمار بمعنى أن كل إدخار يتحول تلقائياً إلى إستثمار عند مستوى التشغيل الكامل وهذا التحول يكون بفعل حركات سعر الفائدة التي تعتبر العامل الأساسي في تحديد الإدخار. و يرى^(*) Walvas أن لكل سعر فائدة ما يقابله من مدخرات الأفراد وكذلك ما يقبل الأفراد على إستثماره في أصول جديدة وسعر الفائدة هو المتغير الذي يعادل بين الإدخار و الإستثمار⁽¹⁾.

(1) – مراد بوعلام الله: لماذا لا يملك العرب ثقافة الإدخار؟، معلومات مأخوذة من برنامج "الإقتصاد و الناس"، مجلة تلفزيونية على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/programs/economyandpeople/2016/1/2/>، تاريخ الزيارة 2016/01/19، على الساعة: 13:00.

(*) – شارل بنهائم: إقتصاد فرنسي دارت أعماله حول الإستثمار

(**) – بيار ماردي براديل: إقتصاد فرنسي كانت أعماله تدور حول الإنتاج و القدرة الإنتاجية.

(*) – Walvas: إقتصاد فرنسي من أصحاب النيوكلاسيك صاحب فكرة "الإقتصاد الصافي" و أول من كالب بتأميم الأراضي.

(1) – Léon Walvas: **Théorie Mathématiques de la Richesse Sociale**, article paru dans la revue Journal des Savants, Septembre 1883, p 501.

ونستنتج من هذا أنه مادام الإستثمار يمثل الطلب على الموارد التي يمكن تمثيل عرضها بالإدخار فإن الفائدة هي ثمن الإدخار و الإستثمار. ويتحقق التوازن في السوق عندما يتساوى الإدخار والإستثمار :

$$I = S$$

حيث : S : الإدخار

I : الإستثمار

حيث $I = I(i)$ هو سعر الفائدة شرط أن يكون $I(i) < 0$

أي أن الإستثمار دالة متناقصة في سعر الفائدة إذ يؤدي إنخفاض سعر الفائدة إلى زيادة حجم الإستثمار ويتحدد سعر الفائدة بتقاطع منحنى العرض - الإدخار والطلب - الإستثمار . حيث يمثل خطي الإدخار والإستثمار في حالة التوازن.

ومما سبق يمكن تلخيص أفكار الفكر الكلاسيكي فيما يلي:

- هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة و الإدخار

- يتحقق التعادل بين الإدخار والإستثمار بفعل مرونة سعر الفائدة دون إعتبار لأثر التغير في الدخل .

أما من وجهة نظر الكينزيين : إنتقد كينز النظرية الكلاسيكية في نظريته العامة النظرية " العامة للإستخدام والفائدة والنقود "، حيث رأى أن الدخل هو حجر الزاوية الذي يقوم عليه الإدخار، ويتغير سواء بالزيادة أو بالنقصان تبعاً لتغير كمية الإستثمار في المجتمع وهذا يوضح أنه عامل متغيراً وليس ثابتاً. كما أنه يرى أن الإدخار والإستثمار شيئان مختلفان تماماً، فالإدخار يعد إمتناعاً عن الإستهلاك والإستثمار يتحدد بمقارنة الكفاءة الحدية لرأس المال بسعر الفائدة ويمول من مصادر مختلفة من بينها الإدخار.

ويمكن صياغة معادلتَي الإدخار و الإستثمار على الوجه التالي:⁽¹⁾

الإدخار = الدخل - الإنفاق على سلع الإستهلاك

الإستثمار = الناتج - الناتج من سلع الإستهلاك

ومما أن الدخل الكلي = الناتج الكلي

والإنفاق على سلع الإستهلاك = الناتج من سلع الإستهلاك

(1). خليفة الفزاري: العلاقة بين الادخار والاستثمار في اقتصادنا، مصدر سبق ذكره.

فإن الإدخار = الإستثمار وهو شرط التوازن

ومن ثم فإن $I=S$:

$$I=-a+sy$$

ومنه فإن الدخل في التوازن يصبح مساوي إلى $Y^* = 1/s(a+I)$

وبهذا نجد التعادل بين الإدخار والإستثمار عند نقطة التوازن و إنما يتم عن طريق تغير الدخل الوطني .

7. الإدخار و الإكتناز :

يتشابه الإدخار والإكتناز في أن كل منهما عبارة عن جزء من الدخل الجاري الذي لم يستهلك في الوقت الجاري ويختلفان في أن الإكتناز " hoarding " هو إحتجاز لجزء من الدخل دون إستثمار، وبالتالي فهو لا يشارك في الدورة الإقتصادية مما يخرجها عن مفهوم الإدخار⁽¹⁾. و الإكتناز بصورة عامة كالإحتفاظ بالذهب أو الفضة أو سائر العملات في صورة نقود تترتب عنه آثار سلبية بالتنمية الإقتصادية، بالإضافة إلى تحريم الشريعة الإسلامية صراحة للقيام بعملية الإكتناز.⁽²⁾

كما أن الإكتناز بخلاف الإدخار، هو سحب النقد من التداول من طرف الأشخاص و الإحتفاظ به دون توظيف أو إستثمار، و يأخذ الإكتناز عدة أشكال كالإحتفاظ بالنقد المعدني أو الورقي أو الحجارة الكريمة و الحلبي و معدن الذهب نفسه. هذا الإكتناز يُشكل جزءًا من الثروة المعطلة التي لا تفيد الإقتصاد الوطني، و يعتبره البعض الآخر شكل من أشكال الإدخار الحقيقي، لأنه يمكن الحصول عليه، و لكنه غير منتج لأنه مال مكنتر⁽³⁾. و الإكتناز يتقاطع مع الإدخار في كونه يمثل مقدارًا من الدخل لم ينفق على الإستهلاك، غير أنه يتعارض معه في كونه لا يُعرض في سوق رأس المال، بل يُحتفظ به في شكل نقدي، و هذا يتلاءم كثيرا مع مفهوم كينز لتفضيل السيولة.⁽⁴⁾

(1) - منصورى الزين: آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006 ، ص ص 31 - 32.

(2) - خلادي إيمان نور اليقين: دور الإدخار العائلي في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مذكرة تخرج غير منشورة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3، 2012، ص: 85.

(3) - Abdellah Ali Toudert : **Cours de monnaies et répartition**, édition OPU, Alger, 1983, p77.

(4) - Touhami Abdelkhalek, Florence Arestoff : **Les Déterminants de l'Épargne des ménages au Maroc : Une analyse par milieu géographique**, Région et Développement n° 35-2012, Rabat, Maroc, 2012, p 198.

ولقد بين كينز دوافع الحياة النقدية من قبل الأفراد، و سماها دوافع تفضيل السيولة و هي كالتالي:

أولاً. دافع التعامل

في مسعاه للتسيير العقلاني لموارده، و من أجل مواجهة التكاليف المستقبلية للمعاملات، يميل الفرد إلى حياة جزء من مداخيله كإحتياطات سائلة، هذا الدافع يتمثل إذن في الحاجة النقدية من أجل تحقيق معاملات تجارية و شخصية.

ثانياً. دافع الإحتياط

من أجل مواجهة كل قرار للإنفاق، تحافظ العائلات على جزء من دخلها في شكل سائل، بسبب عدم التأكد من المستقبل والإحتياط من المجهول. و هو نفس الشيء بالنسبة لوجود فارق في الزمن بين تحصيلين للدخل، حيث يعتبر سببا آخر لوجود هذا الدافع، بهدف مواجهة أي إنفاق محتمل، و هذا ما يؤدي بالبعض إلى القول أن هذا الدافع مرتبط بالقلق من عدم القدرة على مواجهة المستجدات التي تترتب عليها نفقات معتبرة، و على أمل الإستفادة من الفرص غير المنتظرة لتحقيق مشتريات ذات سعر منخفض، وأخيرا الرغبة في المحافظة على قيمة الثروة. و نجد غالبا أن هذه الدوافع تبرز في فترات عدم الإستقرار السياسي و الإنكماش الإقتصادي.

ثالثاً. دافع المضاربة

يقصد بالمضاربة عملية شراء و بيع الأوراق المالية من أسهم و سندات، بهدف تحقيق الربح من خلال الفرق بين سعر الشراء و سعر البيع. فظهور هذا الدافع مرتبط بوجود أصول مالية (أوراق مالية)، حيث يكون للفرد إحتياطي سائل بغرض حياة هذه الأوراق المالية بمعدلات

منخفضة من أجل بيعها بسعر أعلى و الإستفادة من هذا الفارق.

ومن جهة أخرى، ربط كينز بين سعر الفائدة و مفهوم تفضيل السيولة من خلال العلاقة العكسية بين الطلب على التخلي عن هذه السيولة، أي أنها تسمح بمكافأة الفرد و الإحتياطي السائل و معدل الفائدة، فالفائدة تكافئ الذي يوظف جزء من الإدخار، بمعنى التخلي فعليا عن ما تتيحه.

ومن خلال هذا فإن كينز يعتبر بأن سعر الفائدة هو في الحقيقة مكافأة عن عدم الإكتناز، و في النظرية العامة يشرح كينز ذلك بقوله " إن إهمال العلاقة الموجودة بين معدل الفائدة و الإكتناز، عادة ما يسهم في تفسير إعتبار الفائدة كمكافأة عن قرارات عدم الإنفاق، بينما هي في الحقيقة عن قرارات عدم الإكتناز "

وغالبا ما نجد حجم الإكتناز معتبرا في البلدان النامية، هذا الإكتناز هو إدخار لكنه مجمد في قنوات غير منتجة كالمجوهرات والحلي والعقارات، و قد قدرت تقارير الأمم المتحدة نسبة الإكتناز في الدول المتخلفة في حدود 10 % من الدخل و خاصة منطقتي آسيا و الشرق الأوسط⁽¹⁾. و أفضل مثال لذلك، موريتانيا، التي يقوم أفرادها (خاصة النساء منهم) بالإدخار و الإكتناز في شكل ذهب و مجوهرات⁽²⁾.

(1) - محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 24.

(2) - مراد بوعلام الله: لماذا لا يملك العرب ثقافة الإدخار؟، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للإدخار

مصطلح الإدخار من المصطلحات الهامة التي أخذت اهتمام جل المفكرين والإقتصاديين الكلاسيك، الكينزيين وحتى الإقتصاديين في الفكر الإقتصادي الحديث، وقد كان الإدخار موضوع بحث لكل النقاط المتعلقة به، وهو من المتغيرات التي أدت الى الإستثمار و بالتالي تحقيق النمو الإقتصادي. و قد تناولت إختلفت العديد من المدارس فكرة الإدخار و هذا ما سيتم تناوله من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للإدخار

تبلور مفهوم الإدخار منذ بدء الفكر الإقتصادي المنظم بالعلاقة مع مفهوم الفائض الإقتصادي. فهو من الدلالات العميقة التي تكمن خلف اهتمام الفكر الإقتصادي للتجارين «المركنتيليين» بميزان تجاري إيجابي وزيادة الإحتياطي من الذهب والفضة بوصفهما الثروة الرئيسة المرغوب فيها. وقد أبرز التجارون أهمية المعادن الثمينة لأنهم عاشوا في القرنين السادس عشر والسابع عشر، إذ سادت فيهما الحروب بين الدول وقل الإنتاج وزاد الخوف من قلة الأغذية والمواد الأولية فكان تملك احتياطي ذهبي يعني تملك مزايا الشراء نقداً إضافة إلى المزايا الإقتصادية والسياسية الأخرى. وهذا يعني أيضاً أن على الدولة أن تتدخل لتوجيه الإقتصاد الوطني. فالفكر الإقتصادي للتجارين كان مرتبطاً بمرحلة البرجوازية النامية في حوض الإقطاع، وكان على هذه البرجوازية آنذاك أن تدعم نفسها بقوة الدولة.

ويعد الإدخار كذلك من المعاني التي يوحي بها الفكر الفيزيوقراطي الخاص بإنتاجية العمل الزراعي. فمن المعروف أن ما يميز الإنتاجية لدى أصحاب هذا الفكر هو أن العمل الزراعي يوفر فائضاً في حين أن غيره من الأعمال لا يضمن ذلك⁽¹⁾. ويظهر مع الكلاسيك الكبار سميث وريكاردو، وهما من أصحاب مذهب الحرية الاقتصادية، الاهتمام الواضح بالإدخار واستخدامه المثمر. إن سميث يقدم نموذجاً لزيادة الثروة والازدهار يقوم على قاعدة التراكم الرأسمالي. فكل ازدهار اقتصادي مشروط بتكوين رأسمالي سابق، ولكي يتحقق هذا التكوين لا بد أن يسبقه الإدخار. يقول سميث في كتاب «ثروة الأمم»: «إن رأس المال يزداد بالإدخار ويتناقص بالهدر وسوء الإدارة... والصناعة التي غدت تحقق المزيد من الإدخار، ماذا كان بإمكانها أن تعطي من دون الإدخار»، وعلى هذا الأساس «فإن زيادة الإدخار تؤدي إلى زيادة رأس المال الثابت، أي زيادة توسع الصناعات الحقيقية ثم زيادة كمية العمل المنتج المستخدم، مما يتيح تقسيماً أكبر للعمل

⁽¹⁾. علي لطفني، إيهاب نديم، يمن الحماني، إبراهيم نصار: التحليل الإقتصادي الكلي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة،

الاجتماعي ورفعاً لمستوى الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج الإجمالي وقيمته وذلك باتجاه تحقيق رفاهية السكان». ومشهور هجوم سميث على ما كان يعده تبديداً للفائض على يد الدولة الإقطاعية، والملكية وانتقاده نفقات النبلاء وأثرياء التجار لأنهم يستخدمون الفائض الاقتصادي بطريقة غير منتجة.

وكان لريكاردو الاهتمامات نفسها، فهو يعتقد أن من الضروري للتقدم الاقتصادي أن يزيد الإنتاج إلى أقصى حد ممكن، وأن يؤلف الجزء الأكبر من هذا الحد الأقصى فائضاً يمتلكه المنظم الذي يعيد استثماره. وهذا هو ما يجعل العديد من الاقتصاديين (من بينهم ريكاردو) ينادون بأن تكون الأجور في أقل مستوى ممكن، وكذلك دخول الملاك العقاريين. ويؤرى في مؤلفات الاقتصاديين الكلاسيك كلهم الاهتمام نفسه بتحديد الطبقات الاجتماعية التي يؤول إليها الفائض الاقتصادي وكيف تستخدم ذلك الفائض، وبأثر هذا الاستخدام في الادخار والنمو الاقتصادي.⁽¹⁾

كان الكتاب الكلاسيك لا يفرقون التفريق الكافي بين عملية الادخار وعملية الاستثمار، وكانوا يرون أن الأموال المدخرة لا بد أن تتجه إلى نواحي الاستثمار المختلفة بصورة تلقائية، وهو ما يسمى أحياناً بالاستثمار التلقائي. إن هذا التحليل يلخصه الاقتصادي الفرنسي التقليدي ساي بقوله إن العرض يولد الطلب ويعني ذلك أن الدخل لا بد أن ينفق كله، إما في الاستهلاك وإما في الاستثمار، على أساس أن جميع الادخارات لا بد أن تستثمر.

وقد بدأ ماركس من تحليل الاقتصاديين التقليديين بعد وضع النظام الرأسمالي في إطار التطور التاريخي، وأكد أن الشكل المحدد للفائض الاقتصادي وحجمه وأسلوب تملكه وطريقة استخدامه تُعبر كلها عن مرحلة معينة من تطور العمل وتطور إنتاجيته. وعند صوغ هذه الملاحظة ألح ماركس على عرض الأشكال التاريخية المختلفة التي اتخذها الفائض الاقتصادي والدور الذي قامت به تلك الأشكال المختلفة في التاريخ، محدداً بذلك جوهر الادخار ومصادره الأساسية في الأنظمة الاجتماعية المختلفة.

ويختفي مفهوم الفائض الاقتصادي من مؤلفات معظم الاقتصاديين غير الماركسيين الذين كتبوا بعد مرحلة 1850-1870 فهناك أولاً التحولات الاقتصادية والاجتماعية نفسها في البلاد التي كان هؤلاء الاقتصاديون يعيشون فيها. ففي ذلك العصر كانت تلك البلاد قد بلغت مرحلة الرأسمالية المتطورة، فلم تبقى هناك جدوى في النضال ضد التبديد الإقطاعي لأن هذا التبديد كان قد اختفى عملياً، وفي مثل هذه الظروف كان المقدار الاقتصادي الأكثر دلالة فيما يتعلق بالنمو هو الاستثمار لا الفائض.

(1) - عادل رزق: إدارة الأزمات المالية العالمية، مجموعة النيل العربية، 2010، ص 127.

إضافة إلى أن تحليلهم كان على مستوى المشروع والمستهلك. وفي هذا المستوى لا يبدو الاستثمار نابعاً من فائض اجتماعي، وإنما يبدو صادراً عن قرار فردي.⁽¹⁾

ولم تدرك الدولة الرأسمالية في مرحلة سابقة أهمية تحليل الدلائل الاقتصادية الأساسية، ومنها الادخار على مستوى الاقتصاد القومي، هذا الادخار الذي لا بد منه لكي يكون الحجم الكلي للاستثمار كافياً، فقد أصبحت هذه المهمة من أبرز المهمات الاقتصادية للدولة بعد الحرب العالمية الأولى لمعالجة إفرازات الدورة الاقتصادية وكوارثها ولاسيما بعد صدور كتاب جون مينارد كينز «النظرية العامة» ونظريته في أسلوب معالجة الأزمات الاقتصادية.

لقد استنتج الاقتصاديون المحدثون أن عملية الادخار غير عملية الاستثمار وأن المدخر غير المستثمر، وأن الحوافز على الادخار غير الحوافز على الاستثمار، وبينوا أن الأموال المدخرة تتعادل مع الأموال المستثمرة، لا عن طريق سعر الفائدة، ولكن عن طريق الدخل القومي. ويحدث ذلك عند أي مستوى من الدخل الوطني.

كما رأى الكلاسيك أيضاً أن الإدخار يتحدد بمعدل الفائدة الذي يعرف على أنها "نسبة مبلغ معين من العملة"، وما يمكن الحصول عليه إذا أودعناه لفترة معينة. وكلما ارتفعت تلك النسبة أقبل الأفراد على الإدخار على حساب الإستهلاك و يكون إبتداء من مستوى معين من الدخل و بهذا يرى الإقتصاديون الكلاسيك تبرير معدل الفائدة للتعويض عن الإمتناع وإنتظار الإستهلاك.⁽¹⁾

ويعتبر كل من آدم سميث و دافيد ريكاردو و جون ستوارت ميل وماركس من أبرز مفكري هذه المدرسة، ويركز الكلاسيك في تحليلهم على المدى الطويل، كما يركز إهتمامهم بالبعد الإقتصادي والسياسي للظاهرة الإقتصادية، و يؤمن الكلاسيك بمبدأ التوازن العام (التوازن الآلي) أي كل عرض سلعي يخلق الطلب المساوي له. ومن بين الأفكار التي جاءت بها النظرية الكلاسيكية:

- إن حجم الدخل الوطني ثابت بسبب تحقق حالة الإستخدام الكامل بصورة معتادة، فعند إدخار الأفراد ينقص الإستهلاك وتحدث البطالة في معامل الإنتاج للسلع الإستهلاكية. كما أن المبالغ المدخرة يمكن إستثمارها، ويكون

⁽¹⁾ ماري براديل بيار، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

⁽¹⁾ - بول سامويلسون: علم الإقتصاد: المفاهيم الاقتصادية الأساسية، ج1، OPU، 1993، ص: 191.

ذلك بأخذ هؤلاء العمال من قطاع الإنتاج الإستهلاكي وتشغيلهم في القطاع الإستثماري، فهنا حجم الدخل ثابت وفكرة الإستهلاك التام محققة⁽¹⁾.

- إن تغيير حجم الإدخار وحجم الإستهلاك مرهون بتغير عامل آخر هو معدل الفائدة،

- تساوي الكميات المدخرة مع الكميات المستثمرة؛

- إن جميع الأموال المدخرة تعرض في المؤسسات المالية، و إن الإدخار الإرادي هو وحده مصدر عرض الأموال، أي أن طلب الأموال لا يمكن أن يكون إلا لأغراض إستثمارية.

و اعتبر آدم سميث في طرحه لمشكلة النمو الإقتصادي ، أن تحقيق معدل إيجابي لهذا الأخير

يعتمد أساسا على إستهلاك متواضع و معدل إدخار هام أو مرتفع، و أن تراكم رأس المال يمثل تزييدا في الثروة، أي أنه إذا ادخر كل فرد في المجتمع، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة في مخزون رأس المال للإقتصاد ككل. إذن الإدخار هو مفتاح النمو الإقتصادي⁽²⁾ . و يرى الكلاسيك أن الإدخار يقود تلقائيا إلى إستثمار مقابل و معادل له⁽³⁾.

حيث يفترض الكلاسيك أن الأفراد يقومون أولا بتحديد ما يريدون إدخاره تبعا لمعدل الفائدة السائد، و بمقابل ذلك ينفقون ما تبقى على السلع و الخدمات⁽³⁾. فالإدخار في تفسير الكلاسيك هو عرض لموارد نقدية و يرتبط بصورة مباشرة بمعدل الفائدة، وهناك علاقة طردية بينهما. عليه تكون معادلة الإدخار كما يلي: $S = S(i)$

بشرط أن يكون $(\partial S / \partial i) > 0$ حيث يرمز ∂ إلى التفاضل

(1) - خزعل البيرماني، الدخل القومي والاستخدام ، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون سنة نشر، ص138

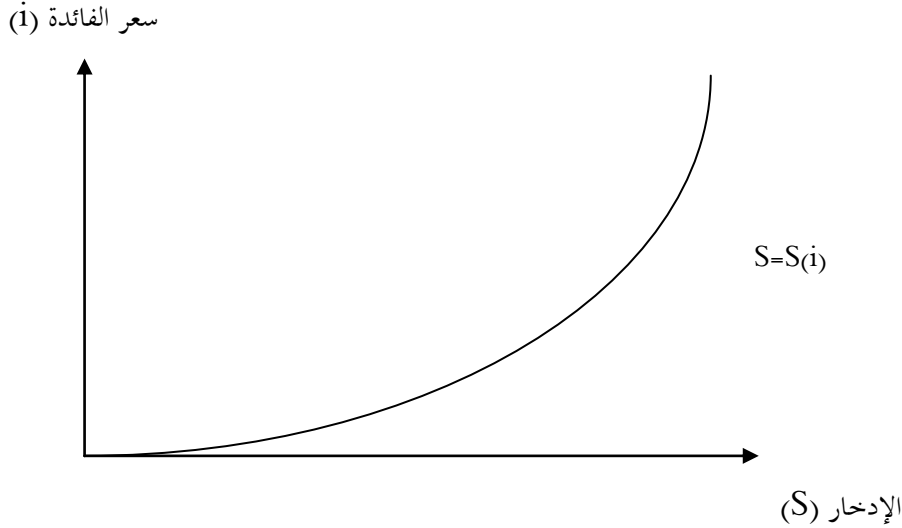
(2) - AISSA baheddi, **Analyse séquentielle de la fonction d'épargne avec une confection de la matrice des comptes de base**, (thèse de magistère - INPS, non publiée), Algérie, 1992, p 28.

(3) - محمد الحسين: تخطيط الإستثمارات، جامعة دمشق، كلية الإقتصاد، 2010، ص: 19.

(3) - نادية النمر: الإستثمار، بدون دار نشر، مصر، 2010، ص: 50.

و الشكل الموالي يبين منحنى الإدخار عند الكلاسيك:

الشكل (1): منحنى الادخار عند الكلاسيك



Source : AISSA baheddi, op cit, p 28.

نلاحظ من الشكل، أن الادخار هو دالة متزايدة بدلالة معدل الفائدة، حيث أن الادخار يزداد كلما ارتفع معدل الفائدة و العكس صحيح. فمستوى الإدخار يتحدد بمعدل الفائدة الذي يُعرف على أنه التعويض الذي يحصل عليه الفرد (المدخر) لقاء عدم استخدامه لأمواله في إستهلاك آني وتأجيل ذلك لفترة لاحقة، ومقدار التعويض هذا هو نفس المبلغ الذي يكون فرد آخر (المقترض) مستعداً لدفعه من إستهلاكه وصرفه آنياً⁽¹⁾. وكلما ارتفع معدل الفائدة زاد إقبال الأفراد على الإدخار على حساب الإستهلاك، و يكون ذلك ابتداء من مستوى معين من الدخل المتاح، إذن يرى الإقتصاديون الكلاسيك تبرير معدل الفائدة كتعويض عن الامتناع عن الإستهلاك، كما برروا الأجر كتعويض عن الجهد. ولهذا يبقى معدل الفائدة بالنسبة للنظرية الكلاسيكية هو المحدد الرئيس لقرارات الإستهلاك والإدخار. وعليه فإن نظام الفائدة يدفع الأفراد نحو الإدخار و تقليل الإستهلاك، و يتأسس هذا على نظرية: إن منح الفائدة ورفع سعرها يشجع الناس على إدخار أموالهم، لتكون بدورها قروضاً تعود عليهم بالأرباح، بدل أن تستهلك هذه الأموال. هذا الأمر له الأثر الإقتصادي النافع، خاصة في البلدان التي تعتمد على الإستيراد في تلبية حاجات مجتمعاتها الإستهلاكية، وهو شأن البلدان النامية مثل الجزائر.

(1) - AISSA baheddi, op cit, p 30.

ويظهر كذلك مع سميث و ريكاردو (وهما من التقليديين من أصحاب مذهب الحرية الإقتصادية)، الإهتمام الواضح بالإدخار وإستخدامه المثمر. إن سميث يقدم نموذجاً لزيادة الثروة و في رأيه الإزدهار يقوم على قاعدة التراكم الرأسمالي. فكل إزدهار إقتصادي مشروط بتكوين رأسمالي سابق، ولكي يتحقق هذا التكوين لا بد أن يسبقه الإدخار. يقول سميث في كتاب "ثروة الأمم": « إن رأس المال يزداد بالإدخار ويتناقص بالهدر وسوء الإدارة... والصناعة التي غدت تحقق المزيد من الإدخار، ماذا كان بإمكانها أن تعطي من دون الإدخار»، وعلى هذا الأساس « فإن زيادة الإدخار تؤدي إلى زيادة رأس المال الثابت، أي زيادة توسع الصناعات الحقيقية ثم زيادة كمية العمل المنتج المستخدم، مما يتيح تقسيماً أكبر للعمل الإجتماعي ورفعاً لمستوى الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج الإجمالي وقيمته وذلك باتجاه تحقيق رفاهية السكان». ومشهور هجوم سميث على ما كان يعده تبيداً للفائض على يد الدولة الإقطاعية ، والملكية وإنتقاده نفقات النبلاء وأثرياء التجار لأنهم يستخدمون الفائض الإقتصادي بطريقة غير منتجة.

وكان لريكاردو الإهتمامات نفسها، فهو يعتقد أن من الضروري للتقدم الإقتصادي أن يزيد الإنتاج إلى أقصى حد ممكن، وأن يؤلف الجزء الأكبر من هذا الحد الأقصى فائضاً يمتلكه المنظم الذي يعيد إستثماره. وهذا هو ما يجعل ريكاردو ينادي بأن تكون الأجور في أقل مستوى ممكن، وكذلك دخول الملاك العقاريين. ويؤري في مؤلفات الاقصاديين التقليديين كلهم الاهتمام نفسه بتحديد الطبقات الإجتماعية التي يؤول إليها الفائض الإقتصادي وكيف تستخدم ذلك الفائض، وبأثر هذا الإستخدام في الإدخار والنمو الإقتصادي⁽¹⁾.

ولقد كان الكتاب الكلاسيك لا يفرقون التفریق الكافي بين عملية الإدخار وعملية الإستثمار، وكانوا يرون أن الأموال المدخرة لا بد أن تتجه إلى نواحي الإستثمار المختلفة بصورة تلقائية، وهو ما يسمى أحياناً بالإستثمار التلقائي. إن هذا التحليل يلخصه الإقتصادي الفرنسي التقليدي ساي^(*). بقوله إن "العرض يولد الطلب" ويعني ذلك أن الدخل لا بد أن ينفق كله، إما في الإستهلاك وإما في الإستثمار، على أساس أن جميع الإدخارات لا بد أن تستثمر.

أما ماركس (الذي أيد الرأسمالية) فقد بدأ من تحليل الإقتصاديين الكلاسيك بعد وضع النظام الرأسمالي في إطار التطور التاريخي، وأكد أن الشكل المحدد للفائض الإقتصادي وحجمه وأسلوب تملكه وطريقة إستخدامه تُعبر كلها عن مرحلة معينة من تطور العمل وتطور إنتاجيته. وعند صوغ هذه الملاحظة ألح ماركس

(1). آدم سميث: ثروة الأمم، ترجمة حسني زينه، معهد الدراسات الإستراتيجية، 2013، ص: 93.

(*) جون باتيست ساي: إقتصادي فرنسي جاء بمقولة "العرض يخلق الطلب الخاص" المعروفة بقانون ساي.

على عرض الأشكال التاريخية المختلفة التي إتخذها الفئاض الإقتصادي والدور الذي قامت به تلك الأشكال المختلفة في التاريخ، محدداً بذلك جوهر الإدخار ومصادره الأساسية في الأنظمة الإجتماعية المختلفة.

ويختفي مفهوم الفئاض الإقتصادي من مؤلفات معظم الإقتصاديين غير الماركسيين (الكلاسيك، الكينزيين..)، فهناك أولاً التحولات الإقتصادية والإجتماعية نفسها في البلاد التي كان هؤلاء الإقتصاديون يعيشون فيها. ففي ذلك العصر كانت تلك البلاد قد بلغت مرحلة الرأسمالية المتطورة، فلم تبقى هناك جدوى في النضال ضد التبريد الإقطاعي لأن هذا التبريد كان قد إختفى عملياً، وفي مثل هذه الظروف كان المقدر الإقتصادي الأكثر دلالة فيما يتعلق بالنمو هو الإستثمار لا الفئاض⁽¹⁾. إضافة إلى أن تحليلهم كان على مستوى المشروع والمستهلك. وفي هذا المستوى لا يبدو الإستثمار نابعاً من فئاض إجتماعي، وإنما يبدو صادراً عن قرار فردي.

ولم تدرك الدولة الرأسمالية في مرحلة سابقة أهمية تحليل الدلائل الإقتصادية الأساسية، ومنها الإدخار على مستوى الإقتصاد القومي، هذا الإدخار الذي لا بد منه لكي يكون الحجم الكلي للإستثمار كافياً، فقد أصبحت هذه المهمة من أبرز المهمات الإقتصادية للدولة بعد الحرب العالمية الأولى لمعالجة إفرزات الدورة الإقتصادية وكوارثها ولاسيما بعد صدور كتاب جون مينارد كينز « النظرية العامة » ونظريته في أسلوب معالجة الأزمات الإقتصادية.

كما يعتقد الكلاسيك أيضاً أن القطاع العائلي سوف يعرض الموارد في السوق وذلك فقط إذا كانت لديهم الرغبة في إستهلاك بعض السلع والخدمات التي ينتجها الإقتصاد الوطني. ولو فرضنا أن مكونات الناتج إنما هي متفقه مع رغبات وتفضيلات المستهلكين فلا بد من سحب الناتج من الأسواق من خلال طلب المستهلكين. أي إذا رغب رجال الأعمال في بيع إنتاج التوظيف الكامل فما عليهم إلا أن يقوموا بعرض هذا الناتج، وقانون ساي يضمن لهم توافر القوة الشرائية الكافية لإمتصاص هذا الناتج. إلا أنه يتضح أن التفسير السابق يغفل أمراً هاماً حيث أنه بالرغم من حقيقة كون أي مستوى من الناتج إنما يولد دخلاً مساوياً لهذا الناتج، ولكن ليس هناك ما يضمن أن الحاصلين على الدخل سوف ينفقونه بالكامل على شراء الناتج⁽¹⁾. فمن المحتمل أن يتم إدخار جزء من الدخل، حيث يعد الإدخار تسرباً من تيار الدخل/ الإنفاق، الأمر الذي

(1) - سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص56.

(1) - J.M.Keynes, **Théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie**, éditeur

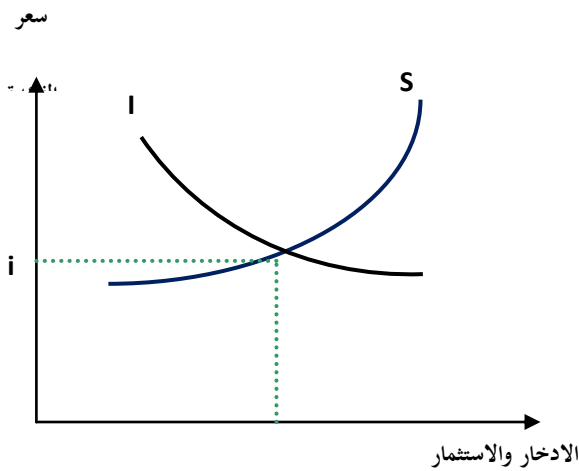
Palgrave Macmillan, 1963, p83.

يطلق تطبيق قانون ساي. فوجود الإدخار يؤدي إلى نقص في الطلب الكلي، أي أن العرض لن يخلق الطلب المكافئ له.

لم يوافق الإقتصاديون الكلاسيك على أن الإدخار سوف يؤدي إلى حدوث نقص في الإنفاق وبالتالي حدوث بطالة، فهم ينظرون إلى الإدخار على أنه صورة أخرى من صور الإنفاق على شراء سلع الإستثمار. و يستندون في ذلك إلى أن كل ما يتم إدخاره بواسطة القطاع العائلي سوف يستثمر بواسطة رجال الأعمال. و السؤال المطروح هنا: ماذا يحدث لو فرضنا أن ما يعرضه رجال الأعمال من إستثمارات لا يساوي ما يدخره الأفراد؟. والجواب عن هذا السؤال أن الحكم لسعر الفائدة، والذي يمثل في نظر الكلاسيك المكافأة التي يحصل عليها الأفراد مقابل

الإدخار. فالأفراد عادة يفضلون الإستهلاك على الإدخار، وعليه فإنهم لن يقوموا بزيادة مدخراتهم إلا إذا دفعت لهم مكافأة أكبر (سعر فائدة أعلى). وبناء على ذلك فإن الكلاسيك يؤمنون بأن سعر الفائدة كفيل بإعادة التوازن بين الإدخار والإستثمار من خلال تأثيره الطردي على الأول و العكسي على الثاني⁽¹⁾.

الشكل (2): علاقة الإدخار، الإستثمار وسعر الفائدة



Source : J.M.Keynes، Théorie générale de l'emploi، de l'intérêt et de la monnaie ، éditeur Palgrave Macmillan، 1963، p83.

⁽¹⁾. بلعزوز بن علي: أثر تعديل أسعار الفائدة على إقتصاديات الدول النامية - حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه

دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2004، ص 28.

ويكون المنظمون مستعدين لدفع سعر الفائدة ما دام الإستثمار مربحاً، للحصول على الأموال القابلة للإستثمار. وطالما أن إنتاجية رأس المال تتناقص مع زيادة حجمه، فإن عدد المشروعات الإستثمارية المربحة سيزداد مع إنخفاض سعر الفائدة. وعلى ذلك يكون منحني الطلب على الأموال الموجهة للإستثمار ممثلاً بمنحني طلب سالب الميل I. أما الأموال الموجهة للإقراض والتي هي مدخرات في الأساس فيعبر عنها بمنحني العرض S الموجب الميل.⁽²⁾

وبذلك يرى الكلاسيك أن مرونة سعر الفائدة تؤدي إلى توازن الإدخار مع الإستثمار، وتعمل مرونة هذا السعر على المحافظة على التدفق الدوري للدخل. فقد كان الكلاسيك يفترضون وجود فرص غير محدودة للإستثمار، فإن الإقتصاد يعمل دائماً في ظل الإستخدام الشامل بصرف النظر عن مقدار ما يرغب الناس في إدخاره.

المطلب الثاني: الإدخار في ظل الفكر الكينزي

تعدّ نظرية كينز في الإدخار من أوسع النظريات إنتشاراً في الإقتصاد الرأسمالي الحديث. وخلاصة هذه النظرية أن الإدخار تابع للإستثمار ويليه. فالإستثمار يؤدي إلى توفير الدخل الذي يؤدي إلى الإدخار. كما يرى كينز أن الإدخار هو عبارة عن بقايا الدخل.⁽¹⁾

و تقوم نظرية كينز للتوازن الإقتصادي العام على ثلاث قواعد أساسية هي:

1. هدم مبدأ التوازن الإقتصادي العام وفق وجهة نظر التقليديين والتقليديين الجدد من أمثال الإقتصادي الفرنسي ليون فالرأس.

2. عرض نظرية جديدة للتوازن الاقتصادي العام.⁽²⁾

3. عرض سياسة جديدة تقضي بتدخل نشيط وفعال للدولة في الحياة الإقتصادية لتجديد الإنتاج الرأسمالي، في حين كانت النظريات السابقة تركز إهتمامها على المشروعات الفردية متجاهلة أهمية الدخل الإقتصادي الكلي في معالجة مسائل التوازن الإقتصادي العام.

⁽²⁾ -J.M.Keynes, op cit, p83.

⁽¹⁾ - Céline Antonin: **Age, revenue et comportements d'épargne des ménages : Une analyse théorique et empirique sur la période (1978-2006)**, Ecole d'économie de Paris, Septembre 2009, p 8.

⁽²⁾ جون مينارد كينز: النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمه نهاد رضا، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية - الجزائر - 1991، ص: 89.

إن منطلق كينز في هدمه لنظرية التوازن التقليدية هو محاولته القضاء على قانون ساي. ففي رأي

ساي ومؤيديه أن العرض يؤدي إلى الطلب أي طلب ما يعرض. فليس هناك إذن أية مشكلة في تقسيم الإنتاج إلى سلع إستهلاكية و سلع إنتاجية. أما من حيث رأس المال فإن الفائدة، التي هي سعر رأس المال، قادرة على أن تنظم استعمال الدخل بين الإستهلاك والإدخار مما يؤدي إلى حصول التوافق بين عرض رؤوس الأموال الناتجة عن الإدخار وطلب رؤوس الأموال هذه بقصد الإستثمار.

فإذا زادت حاجة الكينزيين إلى رأس المال يكفي أن يرفعوا معدل الفائدة حتى يقبل المستهلكون أن يخفضوا إستهلاكهم ويزيدوا إدخارهم مدفوعين بارتفاع الفائدة. وبالعكس إذا قلت حاجة المستحدثين إلى رأس المال إنخفضت الفائدة فزاد الإستهلاك ونقص الإدخار. ومن ثم فإن هذه الآلية العفوية تضمن بقاء الإستثمار مساوياً دائماً للإدخار.

لكن كينز يناهض هذه النظرية بشدة إذ يرى أن القضية ليست بهذه السهولة. ذلك أن قرارات المستهلكين، وقرارات المستحدثين، وقرارات المدخرين كل منها مستقل عن الآخر لأنها تخضع لدوافع مختلفة⁽¹⁾.

فمن ناحية الكينزيين: فإن حجم الإنتاج الذي يقرره الكينزيين يتعلق بالطلب المنتظر، آخذين في الحسبان تكلفة الإنتاج التي عليهم أن يتحملوها في عمليات إنتاجهم، وهذا يعني عملياً أن حجم الإنتاج متعلق بالربح المأمول الذي سيعود للكينزيين من جراء عمليات الإنتاج.

ولكن كيف يحدد هذا الربح؟ يجب كينز: إن الربح هو الفرق بين المردود الهامشي لرأس المال (أي العلاقة بين المردود المرتقب لوحدة إضافية من رأس المال وبين كلفة إنتاج هذه الوحدة الإضافية) المستخدم في عملية الإنتاج، والفائدة التي يدفعها الفرد لرأس المال الذي حصل عليه من المقرضين. فإذا كانت الفائدة 5% مثلاً والمردود المنتظر 15%، فإن عامل « الحظ على الاستثمار » يكون كبيراً، و العكس. و أما من ناحية المستهلك: فيكون السؤال: بماذا يتعلق الطلب الحقيقي؟ (أي الطلب المنتظر) الذي سيأتي من ناحية المستهلكين وهم الذين يملكون الدخل الذي يفضلونه يشترطون الإنتاج ويدخرون، وما الذي سيخصصونه للإدخار؟.

(1). ماري براديل بيار، مرجع سبق ذكره ، ص: 24.

يجيب كينز: إن هذا الأمر يعود إلى الوضع النفسي للأفراد فهذا الوضع هو الذي يحدد « الميل إلى الإستهلاك » كما يحدد الميل إلى الإدخار. والمهم لدى كينز هو الدخل وليس السعر، وهكذا يحل مفهوم السعر الذي بنى عليه الكلاسيك نظريتهم.

وأما من ناحية المدخرين: السؤال المطروح هو: ماذا يحدث عندما يزداد الدخل؟ لاشك أن المدخرين سيميلون إلى زيادة إدخارهم أكثر فيزيد إستهلاكهم. فإذا زاد الدخل بنسبة 5% مثلاً فإن الإستهلاك سيزداد ب 2% أو 3% و لكن الإدخار يزداد ب 7% أو 8% فهو يزداد بنسبة أكبر من زيادة الدخل. وهكذا فإن⁽¹⁾:

$$1 < \frac{\text{زيادة الادخار}}{\text{زيادة الدخل}} > 1 \text{ و } \frac{\text{زيادة الاستهلاك}}{\text{زيادة الدخل}} < 1$$

$$\text{أو } \frac{\Delta د}{\Delta خ} > 1 \text{ و } \frac{\Delta س}{\Delta خ} < 1$$

حيث: د: الإدخار، س: الإستهلاك، خ: الدخل.

وهذا يعدّ بنظر كينز « قانوناً نفسياً أساسياً »، من خلال هذه المعادلة يلاحظ أن الأغنياء يدخرون أكثر مما يوفر الفقراء.

والخلاصة أن كينز يرى أن النظام الإقتصادي يجد نفسه أمام عدد من المتغيرات المستقلة هي:

- أن العرض يخضع لعامل « الميل إلى الاستثمار » وهذا يُحدد بالفرق بين المردود الهامشي لرأس المال ومعدل الفائدة.
- وأن الطلب يتنازع الإستهلاك والإدخار، وهما يخضعان للوضع النفسي لدى الأفراد بين « الميل إلى الإستهلاك » و « الميل إلى الإدخار » من دون أن يكون لذلك علاقة بقرار المنتجين.
- وأن معدل الفائدة يخضع هو أيضاً لعوامل إجتماعية نفسية (تفضيل السيولة النقدية، وكتلة النقد المتداولة) من دون علاقة مباشرة بعرض رأس المال أو الطلب عليه.

(1) -J.M.Keynes, op cit , p85.

وكل هذا يجعل من الصعب التصور أن خطة المنتجين ستفق منذ البدء مع خطة المستهلكين و المدخرين، لذلك يرفض كينز فكرة قيام توازن عام عفوي منذ البداية، ولكنه يقر بضرورة وجود توازن عام في النهاية. فكيف يتحقق ذلك التوازن في مرحلة زمنية ما؟ وعلى أي مستوى؟.

وينطلق النقد الموجه إلى نظرية الإدخار الكينزية من أن هذه النظرية وُضعت لمعالجة الأزمات الاقتصادية التي تنتاب الاقتصاد الرأسمالي دورياً. إلا أن هذه النظرية تبقي الجوهر الاجتماعي للرأسمالية خارج نطاقها، فهي تنظر إلى المتغيرات الاقتصادية على أنها مقادير رياضية ولا تكشف عن القوانين الاقتصادية الفعلية التي تكمن في أساسها، موضحة إياها بمفاهيم نفسية (ميل الناس)، فلا يمكن تفسير تناسب الإستهلاك والدخل باختلاف الميول نحو الإدخار، ففي الظروف الواقعية، فإن الإدخار محدود بمستوى الأجر وفي الظروف الراهنة بالتضخم، أي إرتفاع الأسعار.

إن تطبيق المقاربة الكينزية في البلدان المتخلفة معناه أن إحداث زيادة في الإنفاق الحكومي يجب أن يؤدي إلى استخدام عوامل الإنتاج العاطلة إستخداماً يحد تدريجياً من بطالتها ويحقق في النهاية إستخداماً كاملاً لها ، و بالتالي يؤدي إلى زيادة الدخل العام.

من جهة أخرى، فقد إعتبر كينز الدخل الشخصي المتاح هو حجر الزاوية في نظريته إلى الإدخار من خلال **نظرية الدخل المطلق** ⁽¹⁾ ، والتي يمكن توضيحها في الفروض التالية:

- يتحدد الإدخار بالدخل ويزيد بزيادته و لكن بنسبة أقل، و يرتبط الإدخار بالدخل بما يسمى بميل الإدخار، والنسبة بين الإدخار والدخل يطلق عليها بالميل المتوسط للإدخار أو معدل الإدخار، والنسبة بين التغير في الادخار والتغير في الدخل يطلق عليها بالميل الحدي للإدخار. ⁽²⁾

$$- \text{الميل المتوسط للإدخار (APS)} = \frac{\text{الادخار الشخصي}}{\text{الدخل الشخصي المتاح}} = \frac{S}{Y_d} = APS$$

(1) - Karine Chakir: **Le comportement d'épargne des ménages en France**, tiré du site : www.ecolebourse.com/ressources/decrypt/22_comportementepargnemenages.pdf, visité le 2002/08/15 à 16:48.

(2) - خالد واصه الوزني، أحمد حسين الرفاعي: **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق**، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص: 164.

- الميل الحدي للإدخار (MPS)

$$MPS = \frac{\Delta S}{\Delta Y_d} = \frac{\text{التغير الحاصل في الادخار الشخصي}}{\text{التغير الحاصل في الدخل الشخصي المتاح}}$$

حيث: $APS+MPS=1$

- الإدخار دالة مستقرة للدخل الشخصي المتاح.

- الميل الحدي للإدخار أقل في الفترة القصيرة عنه في الفترة الطويلة.

- في الفترة الطويلة إذا ما ارتفع مستوى الدخل فان نسبة أقل من الدخل تستهلك ونسبة أكبر من الدخل ستدخر ولهذا فان الميل الحدي للإدخار سيكون أقل من الميل المتوسط.

- التغيرات في رصيد ثروة القطاع العائلي لها تأثير مباشر على مستوى استهلاك هذا القطاع.

ومن خلال هذه الفروض يتضح أن الإدخار يتحدد بـ:

أ. الدخل الشخصي المتاح والذي يتمثل في الدخل العائلي بعد دفع الضرائب المباشرة.

ب. ميل الإدخار، والذي يتصف بأنه ثابت في الفترة القصيرة نظرا لثبات العوامل التي تحدده والتي هي إما عوامل موضوعية أو ذاتية⁽¹⁾، ذلك أن هذه العوامل إما أن تكون بطيئة التغير في الفترة القصيرة كالعوامل الموضوعية أو أن العوامل الذاتية تلغي بعضها البعض، وعلى ذلك فان اغلب التغيرات في الإدخار في الفترة القصيرة ترجع إلى تغير الدخل وحده دون تغير الميل، ويمكن تلخيص هذه العوامل فيما يلي:

✓ **العوامل الذاتية:** تكون صادرة من داخل النظام الاقتصادي نفسه ولا تتغير إلا بعد فترة زمنية طويلة المدى تدخل في تحديد الإدخار، ولذلك فميل الإدخار يتغير تحت تأثير العوامل الذاتية التالية:

- رفع المستوى المعيشي والتمتع بإنفاق متزايد تدريجيا.
- الإحتياط لمواجهة الإحتمالات غير المتوقعة وغير المنتظرة.
- الرغبة في جمع المال لتحقيق غاية مخططة من قبل الأفراد.
- الإمتلاك وعدم الإعتماد على الغير والقدرة على التصرف.

(1) - سمير محمد عبد العزيز: الادخار الشخصي والسياسة الضريبية، القاهرة: دار النهضة العربية، 1983، ص 56.

✓ **العوامل الموضوعية:** وهي عوامل تتميز بالتغير السريع وينتج عنها تغير وانتقال دالة

الإدخار وبيائها من موضع إلى موضع آخر، وتتلخص هذه العوامل فيما يلي⁽¹⁾:

- التغير في وحدة الأجور أو حدوث كسب أو خسارة مفاجئة؛
- التغير في الفرق بين الدخل الإجمالي والدخل الصافي؛
- التغيرات غير المتوقعة في قيم رأس المال؛
- التغيرات في معدل تبادل الأموال الحالية مع الأموال المستقبلية؛
- التغيرات في السياسات المالية، كالتغير في قيمة الضرائب مثلاً؛
- التغيرات في توقعات العلاقة بين مستويات الدخل الحالية والمستقبلية.

وكما سبق الذكر ، فان كينز يعتقد بأن الإدخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك، و إنطلاقاً من هذا المفهوم فإن الإدخار هو عبارة عن قيمة متبقية ويمكن اشتقاق

دالته من دالة الإستهلاك على النحو التالي: $S = Y_d - C$

حيث:

S يمثل الإدخار و(C) و(Y_d) يمثلان على التوالي الإستهلاك والدخل الشخصي المتاح. و للوصول إلى دالة الإدخار في المدى القصير نعوض الإستهلاك (C) بدالته في الفترة القصيرة:

لدينا دالة الإستهلاك التالية في المدى القصير⁽²⁾:

$$C = C_0 + cY_d \quad (1)$$

$$(2) \quad S = Y_d - C$$

وبتعويض المعادلة (1) في المعادلة (2) نحصل على دالة الإدخار في المدى القصير وهي:

$$S = -C_0 + (1-c)Y_d$$

وبافتراض أن $s = (1-c)$ نجد:

⁽¹⁾ - سمير محمد عبد العزيز ، نفس المرجع السابق، ص56.

⁽²⁾ - M.Gililis et autres : **Economie du développement**, Paris, édition dunod, 1990, p331.

$$S = -C_0 + sY_d$$

وهي دالة الإدخار الكينزية في المدى القصير حيث:

$$C_0 > 0 \text{ و } s < 10$$

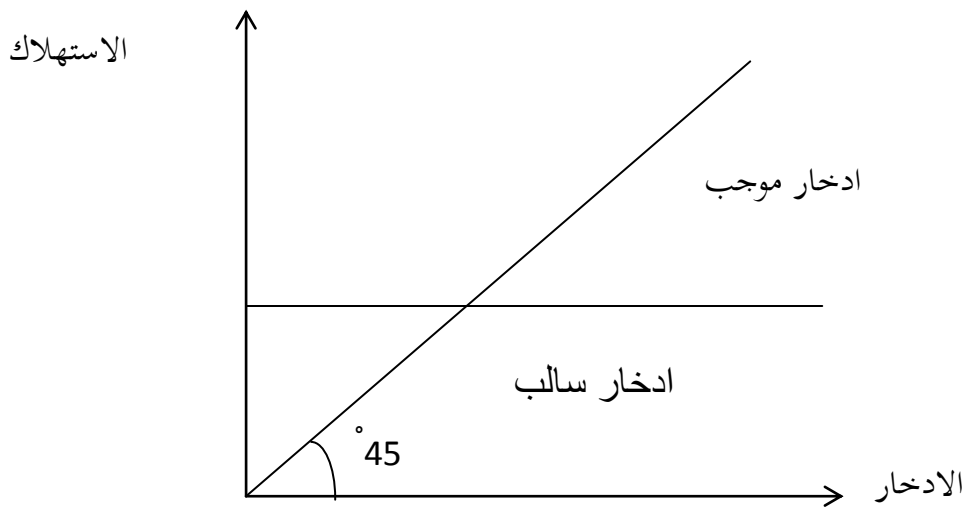
وتمثل القيمة (s) رياضيا ميل دالة الإدخار، أما إقتصاديا فهي تمثل الميل الحدي للإدخار أي تمثل قيمة التغير في الإدخار الناتج عن تغير الدخل بوحدة واحدة.

ويلاحظ انه في الفترة القصيرة يكون (c) ثابت ومنه $s = (1 - c)$ ثابت

أما C_0 فهي تمثل رياضيا نقطة تقاطع مستقيم دالة الإدخار مع محور الإدخار، أما إقتصاديا فهي تمثل ذلك الجزء من الإدخار الذي لا يتبع الدخل.

والشكل البياني التالي يبين دالة الإستهلاك و الإدخار الكينزية في المدى القصير:

الشكل (3): دالة الاستهلاك والادخار الكينزية في المدى القصير



Source : M.Gililis et autres, op cit, p331.

ويوضح الشكل أعلاه العلاقة بين الدخل الشخصي المتاح والاستهلاك الشخصي والادخار الشخصي في المدى القصير، والزاوية 45^0 تبين أن العرض الكلي يساوي الطلب الكلي، أي أن كل ما ينتج يستهلك، أما النقطة E0 فهي نقطة التوازن، حيث على يمينها يكون الإدخار موجبا وعلى يسارها يكون الادخار سالبا. و على هذا الأساس، إن الميل الحدي للإدخار في الفترة القصيرة هو عبارة عن قيمة إيجابية

سلوكية تكون ثابتة عند كل مستويات الدخل، وعلى العكس فإن الميل المتوسط للإدخار الذي هو عبارة عن معدل يقيس لنا النسبة من الدخل الذي يوجه نحو الإدخار يكون متزايداً باستمرار مع زيادة مستوى الدخل.

وللوصول إلى دالة الإدخار الكينزية في المدى الطويل نعوض الإستهلاك (C) بدالته في الفترة الطويلة:

لدينا دالة الإستهلاك في المدى الطويل التالية:

$$C = cY_d \quad (1)$$

$$S = Y_d - C \quad (2)$$

وبتعويض المعادلة (1) في المعادلة (2) نحصل على دالة الإدخار في المدى الطويل وهي:

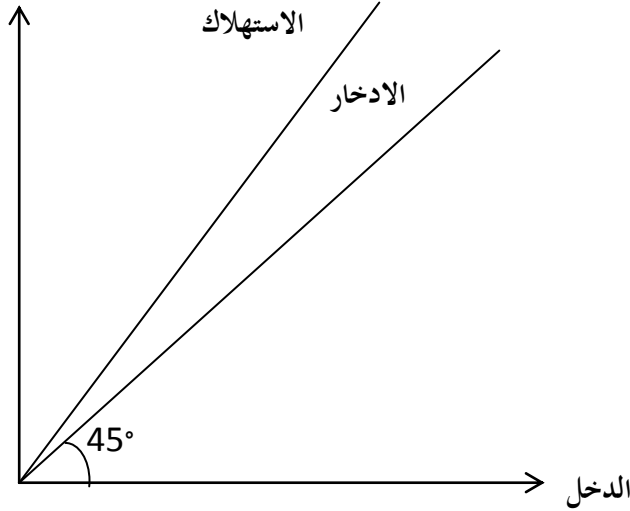
$$S = sY_d$$

دالة الإدخار في المدى الطويل حيث : $c = 0$

ويوضح الشكل الموالي العلاقة بين الدخل الشخصي المتاح والإستهلاك الشخصي والإدخار الشخصي في المدى الطويل، حيث تكون النسبة بين الإدخار الشخصي والدخل الشخصي المتاحة ثابتة أي أن معدل الإدخار ثابت على المدى الطويل.

الشكل (4): دالة الاستهلاك والإدخار الكينزية في المدى الطويل

الاستهلاك و الإدخار



Source : M.Gililis et autres، op cit، p332

ومن جهة أخرى، يقول الإقتصادي جون مينارد كينز -على المدى الطويل ستكون جميعاً في عداد الموتى- لذا لتجنب مشكلة البطالة فإنه يجب على الحكومة أن تقوم بالإنفاق لتخلق فرص عمل جديدة (كإقامة المشاريع مثلا حيث تحتاج هذه المشاريع إلى موظفين والموظفين يحتاجون لراتب فتنخفض معدلات البطالة) لأنه إذا تقشفت الحكومة فإن كلا من الأشخاص والشركات سيفعلون الشيء نفسه وينفقون بشكل أقل.. مما يؤدي إلى ازدياد معدلات البطالة سوءاً وهنا يظهر ما يعرف بمفارقة (تناقض) الإدخار The Paradox Of Thrift⁽¹⁾ ، لذا فيجب على الحكومة أن تقوم بالإنفاق الآن وجباية الضرائب فيما بعد، عندما يملك الجميع نقود حيث يستطيع تحمّل نفقة الضرائب مما يجعل الجميع سعداء بدفع الضريبة وهذا شيء حتى كينز لم يقدم له حلاً. و عليه تظهر أحد أهم التساؤلات في علم الإقتصاد: أيهما أفضل الإنفاق أم الإدخار؟ حيث يكون الإقتصادات هنا في حيرة من أمرها.

ويقول اقتصاديو السوق الحرة مثل كحايك وميلتون فريد مان بأنه حتى في الأوقات العصيبة (كأوقات الكساد والركود الإقتصادي) يجب علينا أن ندّخر أموالنا، حيث تقوم البنوك بإقراض هذه المدخرات إلى من يحتاجها وهنا تتحول هذه المدخرات إلى استثمارات مما يؤدي إلى ظهور مشاريع وتقنيات

(1)- James C.W Ahiakpor : **A paradox of thrift or Keynes's misrepresentation of saving in the classical theory of growth?**, Southern Economic Association, 1995, p: 29.

جديدة من شأنها أن تنتج أكثر.. و حتى لو فرضاً قامت هذه التقنيات الجديدة (كآلات الصناعة) بتقليل الوظائف وهنا ترتفع معدلات البطالة، ولكن على المدى الطويل ستخفض الأجور وستقوم الشركات بتوظيف أشخاص أكثر وبرواتب أقل وستخفض معدلات البطالة من جديد ببساطة.⁽¹⁾

وعليه فقد إستنتج الإقتصاديون الكينزيون أن عملية الإدخار غير عملية الإستثمار وأن المدخر غير المستثمر، وأن الحوافز على الإدخار غير الحوافز على الإستثمار، وبينوا أن الأموال المدخرة تتعادل مع الأموال المستثمرة، لا عن طريق سعر الفائدة، ولكن عن طريق الدخل الوطني. ويحدث ذلك عند أي مستوى من الدخل الوطني.

المطلب الثالث: النظريات الحديثة للإدخار

توجد العديد من الأعمال والنظريات الحديثة التي تناولت موضوع الإدخار يمكن إيجازها في العناصر التالية.

1. نظرية التنبؤات

لقد ركز الإقتصاديون منذ ظهور النظرية العامة لكينز على أهمية الدخل كمتغير أساسي من بين المتغيرات الأخرى الكثيرة التي تؤثر على الإنفاق الإستهلاكي للفرد وبالتالي إدخاره، حتى أوشك أن يصبح هذا إتجاهها عاما لا مجال للإعتراض عليه لولا قيام بعض الدراسات التطبيقية التي إهتمت بدراسة وكشف طبيعة العلاقة بين الدخل و الإدخار بدقة ففتحت بذلك مجالات عديدة لإنتقاد أفكار كينز ونظرية الدخل المطلق.

ولعل من أهم الإنتقادات التي وجهت للأفكار الكينزية الدراسات التي قام بها كينزات⁽²⁾ (Kuznets) سنة 1946، حيث بعد عرض كينز لدالة الإدخار في الفترة القصيرة ووصفها بأنها دالة مستقرة للدخل الشخصي المتاح وأن الإستهلاك والإدخار لا يتغيران بنفس نسبة تغير الدخل، حاول Kuznets دراسة العلاقة بين الإدخار والدخل في الولايات المتحدة الأمريكية للتنبؤ بالإدخار الفردي في المستقبل⁽¹⁾، وذلك

(1) - ماهر دهمان: أهم نظريات علم الإقتصاد التي تشكل عالمنا الآن ، مرجع سبق ذكره.

(2) - Kuznets إقتصادي أمريكي ذو أصل بوسني صاحب جائزة نوبل للإقتصاد لعام 1971، و دارت أبحاثه حول التنمية الإقتصادية (منحنى Kuznets).

(1) - Simon Kuznets: **Economic Growth and Income Inequality**, The American Economic Review, Mars 1955, N:1, p 10.

عند مستويات دخول مختلفة خلال فترة زمنية طويلة إمتدت من 1829 إلى 1938 ومقارنة هذه التنبؤات بالإدخار الحقيقي في الماضي، ومع ظهور نتائج هذه الدراسة بدأت تظهر عيوب على دالة الإدخار الكينزية تمثلت في عدم صلاحيتها كدالة طويلة الأجل، حيث أوضحت دراسة Kuznets ثبات الميل المتوسط للإدخار إلى حد كبير على الرغم من النمو السريع للدخل الشخصي المتاح . حسب Kuznets هناك سببان يفسران ثبات الميل المتوسط للإدخار وبالتالي عرقلة الإدخار العائلي وقد قسم العائلات إلى مجموعتين:

- **المجموعة الأولى:** والتي تتوازن ميزانيتها تماما ولا توفر إلا للضرورة، ويعتبر الإدخار بالنسبة لأفراد هذه المجموعة حرمانا من الإستهلاك لذلك فهم لا يتقبلون ذلك إلا لأسباب معقولة كالتأمين على التقاعد أو الرغبة في ترك ميراث للعائلة، ومن أهم الأسباب التي تعيقهم على الإدخار مدة الحياة العملية ومعدل الفائدة.

- **المجموعة الثانية:** وهي تتمتع بإشباع واسع لحاجياتها يمكنها أن توفر بسهولة ، ويعد الإدخار فائضا من الدخل يتكون تلقائيا، ومعدل الإدخار عند هذه المجموعة قريب جدا من معدل إدخار المجموعة الأولى، و يفسر Kuznets ذلك بصعوبة بقاء الثروة في أيدي المجموعة الثانية نتيجة إستثمار أموالهم في المشاريع الجديدة و بالتالي عدم إرتفاع معدل إدخار هذه المجموعة.

ولقد فتحت نتائج دراسة Kuznets المجال لإجراء مقارنة بين هذه النتائج وفروض الدالة الكينزية وقد ظهر ذلك في إعادة إيضاح نظرية كينز فيما يتعلق بالدخل، وأصبحت تعرف بنظرية الدخل المطلق، وظهرت نظريتين أخريتين هما: نظرية الدخل النسبي ونظرية الدخل المطلق.

2. نظرية الدخل النسبي

قدم هذا التحليل في سنة 1949 من طرف دوزمبيري (J-Duesenberry) ^١ ، حيث قام بعرض فرضيتين مهمتين ⁽²⁾، أولهما أن قرار الإستهلاك لدى العائلات هو دالة تابعة للدخل النسبي، وأن تحديد مستوى الإنفاق الإستهلاكي لديها يعود إلى مستوى دخل العائلات التي في مستواها وذلك اعتمادا على الطرح القائل بتربط أذواق الأفراد، أي أن إستهلاك الفرد مرتبط بإستهلاك الجماعة التي يعيش بينها، أما ثاني فرضية فهي أن الأفراد يميلون إلى إستهلاك نسبة ثابتة من دخولهم. وحسب دوزمبيري فإنه في حالة أن

^١ - **J-Duesenberry**: إقتصادي أمريكي أحد رجال الأعمال، قدم مساهمة كبيرة في التحليل الكينزي للدخل والعمالة.

(2) - Bernard Bernier : **Initiation a la macroéconomie**, France , édition Dunod, 2001, p106.

العائلات تملك دخلا وهو ثابت مع معدل فائدة يساوي صفر وفي وقت محدد، فإن الأسر ستستهلك كمية ثابتة في كل فترة.⁽¹⁾

وبما أن هذه النظرية لم تكن تخص مباشرة الإدخار وإنما الإستهلاك، فانه سيأخذ بدراسة دوزمبيري هذه لكون الإدخار ما هو إلا الإمتناع عن الإستهلاك، ومنه يمكن تفسير ما سبق ذكره بأن الجزء من دخل العائلة الذي يخصص للإدخار إنما يتوقف على مستوى دخل تلك العائلة بالنسبة لدخول العائلات التي تماثلها وليس على أساس الدخل المطلق، وكذلك الأفراد يميلون إلى إدخار نسبة ثابتة من دخولهم⁽²⁾.

فلو فرضنا مثلا أن دخل عائلة ما إرتفع ولكن وضعها النسبي على مقياس الدخل لم يطرأ عليه تغيير لإرتفاع دخول العائلات المماثلة لها بنفس النسبة، فان توزيع دخل هاته العائلة بين الإستهلاك والإدخار لن يتغير، وأن الإرتفاع في الدخل المطلق للعائلة يؤدي إلى إرتفاع في الإستهلاك المطلق والإدخار المطلق، ولكن ستظل النسبة الموجهة من الدخل الأعلى إلى الإستهلاك كما كانت عليه عند مستوى الدخل الأقل. كذلك يمكن القول انه لو ظل دخل تلك العائلة ثابتا لم يتغير ولكن ارتفعت دخول العائلات التي ترى أنها تماثلها فان وضع دخلها بالنسبة لدخل تلك العائلات يتدهور وهذا التدهور سيدفع هذه العائلة إلى زيادة نسبة الدخل التي توجهه للإستهلاك بالرغم من عدم حدوث تغيير في دخلها المطلق.

وحسب دوزمبيري فان الترابط بين الأذواق الفردية أو ما أطلق عليه بأثر التقليد (L'effet de Démonstration ou Imitation) يؤدي إلى إستخلاص نتيجتين هامتين هما:

أ. في لحظة معينة فإن الميل للإدخار يكون أكبر بالنسبة لأصحاب الدخول الصغيرة عنه بالنسبة لأصحاب الدخول الكبيرة.

ب. عند زيادة الدخل فان الميل المتوسط للإدخار يظل ثابتا.

(1) - Thomas I.Palley : **The Relative Income Theory of Consumption: A Synthetic Keynes-Duesenberry-Friedman Model**, Working paper Series, University of Massachusetts Amherst (PERI), April 2008, p 14.

(2) - أحمد رمضان نعمة الله، إيمان عطية ناصف و محمد سيد عابد، النظرية الإقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ،

وقد تم إستخلاص ذلك من خلال ملاحظة دوزمبيري أن الميل المتوسط للإستهلاك الذي يعتبره دالة عكسية للوضع الإقتصادي للفرد نسبة إلى الأفراد الذين يعيشون معه⁽¹⁾، يكون أكبر لدى أصحاب الدخل الضعيفة وان الزيادة في الدخل لن تغير من سلوك الإستهلاك ومن ثمة يتزايد الإدخار بإرتفاع الدخل.

كما أضاف دوزمبيري عوامل نظرية أخرى لتفسير دالة الإدخار وما يتعلق بها من متغيرات، حيث يرى انه في مجتمع كالولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن تصور مشكلة الإدخار بأنها كيفية الإختيار بين الإستهلاك و الإدخار عند مستوى الكفاف، بل من الواضح أن المجتمع الأمريكي قد تجاوز ذلك الوضع وأصبحت المشكلة لديه هي المفاضلة بين الراحة والأمن.

وفي صياغته نظرية الدخل النسبي رياضياً، افترض دوزمبيري أن الإستهلاك الكلي هو دالة تابعة للدخل الجاري (Y) ولأعلى دخل سابق (Y*) أي⁽²⁾:

$$C = f(Y, Y^*)$$

$$C = f(1 - a_0)Y - a_1 \frac{Y^2}{Y^*}$$

وهو ما يعني أن صياغة دالة

الإدخار تكون كما يلي:

$$\Rightarrow \boxed{S = a_0 Y + a_1 \frac{Y^2}{Y^*}}$$

حيث:

S: الإدخار Y: الدخل الجاري المتاح Y*: أعلى مستوى دخل سابق

مع: $a_0 > a_1 > 0$

$$\frac{S}{Y} = a_0 + a_1 \frac{Y}{Y^*}$$

ومنه يمكن استنتاج: - الميل المتوسط للإدخار:

$$\frac{\partial S}{\partial Y} = a_0 + 2a_1 \frac{Y}{Y^*}$$

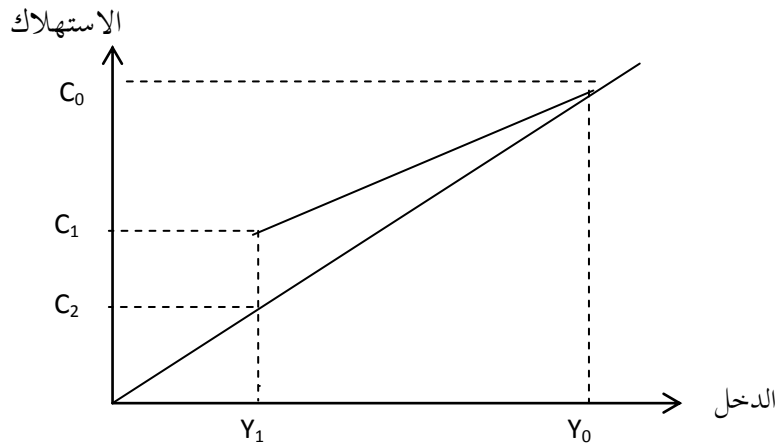
- الميل الحدي للإدخار:

(1) - عمر صخري: التحليل الإقتصادي الكلي: الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية OPU، 1994، ص152.

(2) - Katheline Shubert : **Macroéconomie, Comportements et croissances**, Paris, Edition Vuibert, 2000, p: 35.

ومن خلال العلاقات أعلاه يتبين بأن الميل المتوسط للإدخار يرتفع كلما إرتفعت نسبة الدخل الجاري إلى أعلى دخل سابق، والشكل التالي يوضح العلاقة بين الدخل والإستهلاك لدى دوزمبيري:

الشكل (5): دالة الاستهلاك في المدى الطويل حسب نظرية الدخل النسبي



Source: Katheline Schubert, op cit, p36

ويوضح الشكل أعلاه دالة الإستهلاك في المدى الطويل، ومنه يستنتج أنه عند إرتفاع الدخل، فإن ميل الإستهلاك والإدخار يبقى ثابتاً.

وفي الأخير يشار إلى أنه في نظرية الدخل النسبي يمكن كتابة دالة الإستهلاك لمستهلك واحد i

$$C_i = a_0 Y_i + a_1 (\bar{Y} - Y_i) \quad \text{كالتالي}^{(1)}$$

$$0 < a_1 < a_0 < 1$$

\bar{Y} : الدخل المتوسط

$\bar{Y} - Y_i$: الدخل النسبي للمستهلك i

3. نظرية الدخل الدائم

جاء بهذه النظرية فريدمان (M-Friedman) ^(*) في سنة 1957، وهي من النظريات التي أخذت على عاتقها تفسير السلوك الإستهلاكي والإدخاري. ولكنها جاءت بفرضيات مختلفة عن

(1) - Katheline Shubert, op cit, p35.

^(*) - Milton Friedman : إقتصادي أمريكي دارت أبحاثه حول تحليل سلوك الإستهلاك و حاز على جائزة نوبل عام 1976

للعلم الإقتصادية.

فرضيات النظريات السابقة، حيث يشرح فريدمان بأن كل من نظريتا الدخل المطلق والدخل النسبي قد أقامتا تحاليلهما على مفهوم "الدخل الجاري" كأساس لدراسة العلاقة بين الدخل والإستهلاك والإدخار، حيث أن الدخل الجاري في مفهوم معظم الدراسات هو "الدخل في السنة الجارية"، ولكن عكس النظريات السابقة فإن فريدمان قدم تحاليل مختلفة لدور الدخل في الإدخار وقام ببناء فرضياته على معارضة فكرة الدخل الجاري وتعويضه بما أطلق عليه بـ "الدخل الدائم".

وبما أن فريدمان قد وافق على طرح دوزمبيري القائل بأن العلاقة ما بين الإستهلاك والدخل في المدى الطويل هي علاقة تناسبية، وأن الإستهلاك في المدى الطويل يتحدد بتوقعات الأفراد بدخولهم، فإنه قد قسم الدخل الجاري لأي فترة معينة إلى عنصرين، عنصر دائم وآخر إنتقالي⁽¹⁾.

- **الدخل الدائم (Y_p):** وهو عبارة عن توقع المستهلكين بمدخيلهم خلال فترة زمنية طويلة، والتي مصدرها أعمالهم وكذا العوامل التي تحدد الثروة لديهم، ومن ذلك يمكن اعتبار الدخل الدائم "متوسط الدخل" الذي يعتبر دائما ويتم تفسيره⁽²⁾ بنظرة الأفراد لحاجاتهم المستقبلية ورغبتهم في مستوى معين من الدخل لفترة طويلة.

- **الدخل المؤقت (Y_t):** وهو المكون الثاني للدخل الجاري ويتمثل في كل الدخول العشوائية في الفترة القصيرة، ومنه يكون: موجبا كالحصول على علاوات أو الفوز بمسابقات أو سالبا كحدوث خسارة ما، لكن في الفترة الطويلة تثبت تلك التغيرات نسبيا.⁽³⁾

ومن خلال التعمق في تحليل هذه النظرية نتوصل إلى نتيجة مهمة مفادها وجوب عدم الإستهانة بالعوامل الإنتقالية، ذلك أنها تلعب دورا أساسيا في تكوين دخل العائلة، حيث أن الجزء المؤقت من الدخل يؤثر على الإدخار أكثر من تأثيره على الإستهلاك.

وحسب فريدمان فإن العائلات تدخر نسبة 100% من الدخل المؤقت أي أن هناك إرتفاعا في الميل للإدخار من الدخل المؤقت.

وفي نفس الوقت قسم الإستهلاك المقاس (C) إلى إستهلاك مؤقت (C_t) وإستهلاك

(1) - Denis Kessler : **Epargne et Développement**, Paris, Edition Economica, 1985, p225.

(2) - Bernard Bernier, op.cit, p108.

(3) - مجيد علي حسين و عفاف عبد الجبار سعيد: مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص: 147.

دائم (C_p) ، ثم وضع مجموعة من الفرضيات أهمها ما يلي⁽¹⁾:

- ليس هناك أي علاقة مستقرة بين الدخل المقاس (Y) والإستهلاك المقاس (C).
- ليس هناك أي علاقة مستقرة بين الدخل المؤقت (Y_t) والإستهلاك المؤقت (C_t).
- ليس هناك أي علاقة مستقرة بين الدخل المقاس (Y) والدخل المؤقت (Y_t).
- هناك علاقة مستقرة بين الاستهلاك الدائم (C_p) والدخل الدائم (Y_p)، و هي على الشكل $C_p = a Y_p$ ، وهي دالة إستهلاك الأجل الطويل حيث (a) يشكل في نفس الوقت الميل الحدي والميل المتوسط للإستهلاك وهو ثابت.

أما الصياغة الرياضية الكاملة لنظرية الدخل الدائم فتكون على الشكل التالي:

$C_p = K(r, w, u) Y_p$ أي أن الإستهلاك الدائم مضاعف خطي (k) للدخل الدائم، أما الثابت (k) فإنه يتحدد على أساس متغيرات خارجية هي معدل الفائدة، r نسبة الثروة المادية أو غير البشرية إلى الثروة الكلية، u متغير خارجي يمثل العوامل الأخرى مثل الأذواق، السن، وعوامل ديموغرافية وغيرها. وحتى يختبر فريدمان فرضيته عمليا إعتبر الدخل الدائم كمتوسط مرجح لدخول الفترات السابقة وهي مرجحة بشكل متناقص كمايلي:

$$Y_p(t) = (1-\lambda) [Y_t + \lambda Y_{t-1} + \lambda^2 Y_{t-2} + \dots + \lambda^n Y_{t-n}]$$

مع كون قيمة معامل الترجيح (λ) يتراوح بين الصفر والواحد $0 < \lambda < 1$.

وفيما يخص الأهمية الاقتصادية لنظرية الدخل الدائم، فيمكن طرح السؤال ماذا سيعمل الفرد بدخله المؤقت ؟

إن هذه النظرية لا تجيب على هذا السؤال مباشرة وبطريقة صحيحة، لكنها لا تستبعد احتمال إدخار جزء وإستهلاك الباقي، دون تحديد هذا التوزيع بين الإدخار والإستهلاك. وقد وجهت عدة إنتقادات لهذه النظرية نذكر منها:

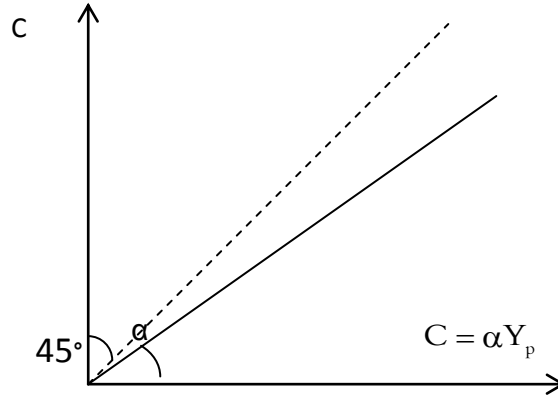
- الإنتقاد الخاص بالفرضية القائلة بعدم وجود إرتباط بين الإستهلاك المؤقت والدخل المؤقت، حيث ثبت عكس ذلك.

(1) - محمد فرحي: التحليل الاقتصادي الكلي ، الجزائر : دار الأنييس للنشر والتوزيع ، 2004 ، ص180.

- أما الإنتقاد الثاني فيتمثل في الصعوبات المواجهة عند قياس الدخل الدائم وذلك مهما تعددت الوسائل الإحصائية المستعملة.

ويمكن تقديم دالة الإستهلاك عند فريدمان حسب الشكل التالي:

الشكل (6): دالة الاستهلاك عند فريدمان



Source: Bernard Bernier, op cit, p109.

4. نظرية دورة الحياة

تنسب هذه النظرية إلى الإقتصادي الشهير مودigliاني (F-Modigliani) ⁽¹⁾ سنة 1963، وتنص على أن الفرد يرغب دوما في الحصول على مستوى إستهلاكي ثابت نسبيا، ومنه فهو يقوم بتوزيع موارده بشكل يمكنه من المحافظة على نفس مستوى الإستهلاك والإدخار طوال مدة حياته، هذه الأخيرة يمكن تقسيمها إلى ثلاثة فترات مهمة هي ⁽¹⁾: حياة عدم العمل، الحياة العملية والتقاعد.

ويمكن تبرير ذلك التقسيم بأن الأفراد يحصلون على دخول منخفضة في بداية ونهاية حياتهم، إلا أنهم يحصلون على دخول مرتفعة نسبيا في وسط حياتهم، ولأجل الحفاظ على المستوى الإستهلاكي الثابت يلجأ الأفراد في بداية حياتهم إلى الإقتراض، ثم مع دخولهم الحياة العملية سيحصلون على دخول جارية تتجاوز حاجيات الإستهلاك لديهم مما يسمح لهم من تسديد

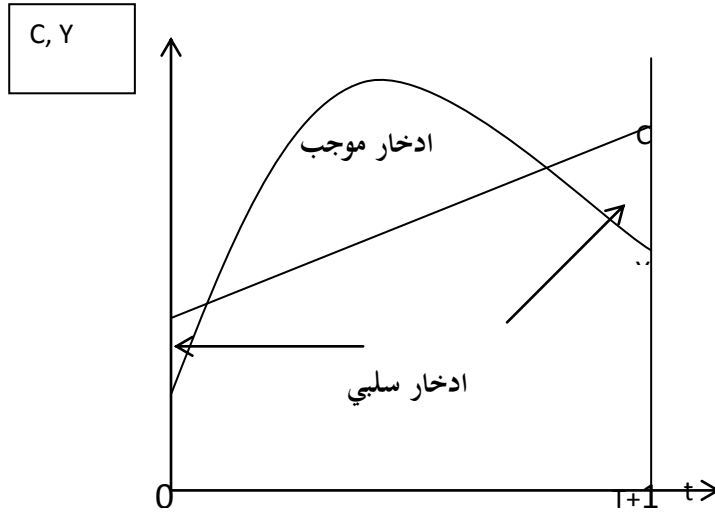
⁽¹⁾ - F-Modigliani : إقتصادي إيطالي دارت أعماله حول دورة حياة المنتج و حصل على جائزة نوبل للعلوم الإقتصادية عام 1985.

⁽¹⁾ - Bernard Bernier, op cit, p109.

ديونهم ويمكنهم أيضا من تكوين ثروة تكون على شكل مدخرات، هذه الأخيرة تسحب بداية من فترة التقاعد في عملية تدعى بالإدخار السلبي.

و يمكن توضيح ذلك بشكل أفضل في الشكل الموالي:

الشكل (7): منحنى دورة الحياة



Source: Katheline Schubert, op cit, p4

ويمكن كتابة معادلة موديجلياني للإستهلاك على الشكل التالي⁽¹⁾:

$$C = a \frac{W}{P} + bY$$

حيث:

$$\frac{W}{P} : \text{الثروة الحقيقية}$$

P : مستوى الأسعار و Y : الدخل الجاري.

$$S = (1-b)Y - a \frac{W}{P}$$

ومنه يمكن إستنتاج معادلة الإدخار التالية:

وما ينبغي الإشارة إليه هو أن نظرية دورة الحياة قد أعطت كذلك تفسيرات لأثر معدل نمو السكان في نسبة الإدخار إلى الدخل، حيث أنها تبين بأنه كلما كان معدل نمو السكان أسرع كلما كان معدل الإدخار أكبر؛ وهذا لأن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة عدد العائلات التي ستدخر من أجل المحافظة على نفس المستوى من الإستهلاك بعد التقاعد. و قد توصل موديجلياني كذلك إلى أن هناك بعض الفئات

(1) - Bernard Bernier, op cit, p110.

من الأشخاص الذين لا يبدأون بالإدخار بشكل مبكر بل ينتظرون وقتاً طويلاً جداً من أجل البدء و القيام بعملية الإدخار و ذلك من أجل التقاعد. (2)

لقد تم إختبار فرضيات دورة الحياة و دور الثروة الحقيقية في السلوك الإستهلاكي للعائلات، ولكن ذلك لم يمنع من أن تتعرض هذه النظرية إلى عدة إنتقادات من أهمها أنها تتكون من متغيرات مختلفة يصعب قياسها خاصة تلك المتعلقة بالدخل المتوقع في المستقبل، حيث مهما كانت الوسائل الإحصائية الدقيقة المستعملة ومهما كانت البيانات الإحصائية المجمعة فإنه من الصعب جداً حساب الدخل المتوقع بشكل دقيق، بالإضافة إلى أن إفتراض النظرية وجود درجة غير معقولة من العقلانية لدى المستهلكين والمدخرين حيث تفترض بأنه يمكن لهم التنبؤ بالمستقبل بشكل دقيق وهذا بطبيعة الحال صعب جداً.

5. أعمال أنجوس دايتون:

تركز بحث دايتون على كيفية توزيع المستهلكين إنفاقهم بين السلع المختلفة وكم ينفق أفراد المجتمع من دخلهم وكم يوفرون. وبرع دايتون في قياس وتحليل مستوى الرفاهية والفقير وأحدث أثراً كبيراً بين زملائه الاقتصاديين.

وقد قدم دايتون تحليلات معمقة في الاستهلاك والفقير والرفاهية، مشيراً إلى أن إعداد سياسات اقتصادية تشجع على الرفاهية وتقلص الفقر يتطلب أولاً فهم خيارات المستهلك الفردية. ودايتون هو الشخص الذي أدخل أكبر قدر من التحسينات على هذا المفهوم. و ربط دايتون في أبحاثه بين الخيارات المحددة لسلوكيات الأفراد ونتائجها الجماعية التي ساهمت في إحداث نقلات نوعية وتحوّل في الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى اقتصاد التنمية.

وطرح دايتون ثلاثة أسئلة في هذا المجال، هي: كيف يوزع المستهلكون نفقاتهم؟ كم يستهلك المجتمع وكم يوفروا؟ وأخيراً كيف تُقاس رفاهية الفرد؟.

ودفعت هذه الأسئلة دايتون إلى القيام بتحليل دقيق للعلاقة التي تربط بين الدخل وكمية الأسعار الحرارية المستهلكة وحجم التمييز بين الجنسين ضمن العائلة. و انصبت معظم أبحاثه على قياس استهلاك الطعام الذي يتناوله الناس وظروف المسكن الذي يعيشون فيه والخدمات التي يستهلكونها. و كان رائداً في

(2) -Angus Deaton : **Franco Modigliani and the Life Cycle Theory of Consumption**, Research Program in Development Studies and Center for Health and Wellbeing, Princeton University, March 2005, p19.

تحويل انتباه الاقتصاديين بعيداً عن قياس مؤشرات اقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي، وجذب اهتمامهم الى تحليل المعلومات حول مالكي المنازل الأفراد.

وتطرق في تحليله إلى البيانات التي يوفرها المسح الخاص بمالكي المنازل ومدى تأثيرها بقطاعات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي واقتصاد التنمية، وربط كل ذلك بالبيانات للحصول على معرفة أدق.⁽¹⁾

وبسبب تأثير أبحاث دايتون، فإن علماء الاقتصاد الجزئي الحديث صاروا يمضون وقتاً أكثر في دراسة البيانات للتوصل الى تكوين فكرة عن السلوك الاستهلاكي الفعلي للناس وليس فقط اعتماد نصوص جامدة، أي ان التركيز بات أكبر على الناس وسلوكياتهم الاقتصادية لمعرفة وقياس مدى الرفاهية في المجتمعات. ومن أبرز توجهات دايتون، تقليص دور النظرية الاقتصادية من خلال الاعتماد على مجموعة كبيرة من البيانات الواردة من المسوحات حول الأسر التي أجريت في العديد من دول العالم. وكان شعاره في ذلك انه كي نفهم الصورة الأكبر بشكل صحيح، علينا أن نحصل على جميع التفاصيل الصحيحة أيضاً.

وعلى رغم مساهماته المهمة في الاقتصاد الكلي، لكن أبرز تأثيراته كانت في مجال اقتصاد التنمية، مع التركيز على اقتصادات الدول الفقيرة. وكانت مقولته الشهيرة "نحن الذين وُلدنا محظوظين في الدول الغنية، لدينا واجب معنوي في تقليل الفقر في العالم". وفي الكلمة التي ألقاها في عام 2010، أشار دايتون الى وجود مشاكل في قياس الفقر عالمياً. فقياس الدخل لا يعطي صورة واضحة عن الفقر ما لم يتم التفكير في ظروف واختلاف قوة الشراء لدى الناس، لأنهم يواجهون أسعاراً مختلفة وسلعاً مختلفة من دولة الى أخرى.

(1). Angus Deaton: **Consumption, Poverty and Welfare**, The Royal Swedish Academy of Sciences, 12 October 2015, p3.

المبحث الثالث: بعض التجارب الناجحة للإدخار في العالم

تظهر الأهمية الاقتصادية للإدخار من خلال معدلات الإدخار المرتفعة التي حققتها بعض الدول ونجاحها في هذا المجال ونذكر على سبيل المثال اليابان التي تعتبر أفضل مثال وأفضل تجربة نجحت فيها العائلات في تحقيق ارتفاعا ملحوظا في معدلات الإدخار، إلى جانب اليابان، توجد بعض الدول الأخرى منها دول عربية وأخرى متقدمة كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية و هذا ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: الإدخار في الدول العربية

لا يجد الباحث في المصادر المتوافرة عن الحضارة العربية الإسلامية مدارس اقتصادية بالمعنى الحديث للكلمة، ولكنه يجد الكثير من الأفكار والقواعد الاقتصادية التي تستمد من القرآن الكريم أو السنة الشريفة أو فقه الصحابة والفقهاء المسلمين الذين جاؤوا بعدهم، كما يجد الكثير من الشروح في كتابات العلماء والفلاسفة العرب. ففي مجال الادخار يقر الإسلام الوظيفة الاجتماعية المهمة للمال المدخر ويبدو ذلك في تحديده للالتزامات الواقعة على مالك المال في استثمار ماله فيما يفيد والتزام الزكاة والإنفاق في سبيل الله، وعدم استعمال المال على نحو يلحق الضرر أو الأذى بالآخرين أو بمصلحة الجماعة، وعدم الإبقاء على المال عاطلاً وعدم جواز اكتنازه وعدم الإسراف في إنفاقه⁽¹⁾.

وكان لابن خلدون أهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي، ويذكر في دراساته أن العمل يوجد القيمة، ويبين أهمية تقسيم العمل في زيادة إنتاجية العامل وفي زيادة الدخل، وقد أشار إلى دور المعادن النفيسة في الجهاز الاقتصادي من حيث إمكان استخدام الذهب والفضة نقوداً ووسيطاً في المبادلات، وبين كيف تؤدي زيادة الطلب على السلع إلى ارتفاع أسعارها، وأشار إلى سوء توزيع أعباء الضرائب وأوصى بالتخفيف من الضرائب لآثارها الاقتصادية. ففي واقع الأمر اهتم ابن خلدون بالظواهر الاقتصادية الجزئية، كما اهتم بالاقتصاديات الكلية، فهو يقرر مثلاً أن الطلب

يزيد بزيادة الدخل، ويقرر أن الدخل يتوقف على الإنتاج وأن إنفاق شخص أو قطاع، هو دخل لشخص آخر، أو قطاع آخر. وزيادة الطلب، عند ابن خلدون، تزيد الإنتاج من الصناعات القائمة، كما تولد صناعات جديدة.

(1) - ماري براديل بيار، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

ولقد كان لابن خلدون رأي في الادخار، حيث ذكر أن العمل يوجد القيمة وبين أهمية تقسيم العمل في زيادة الإنتاجية للعامل وفي زيادة الدخل. ⁽¹⁾ و قد أبرز ابن خلدون أهمية الادخار في التنمية إذ يقول: «ومتى زاد العمران زادت الأعمال ثانية، ثم زاد الترف تابعاً للكسب وزادت عوائده وحاجاته، واستتبطت الصنائع لتحصيلها، فزادت قيمها وتضاعف الكسب في المدينة لذلك ثانية، ونفقت سوق الأعمال بها أكثر من الأول. وكذا في الزيادة الثانية والثالثة، لأن الأعمال الزائدة تختص بالترف والغنى بخلاف الأعمال الأصلية التي تختص بالمعاش. فما كان عمرانه من الأمصار أكثر وأوفر كان حال أهله في الترف أبلغ من حال المصر الذي دونه.. حتى تنتهي إلى الأمصار التي لا توفي أعمالها بضرورتها، ولا تعد من الأمصار، إذ هي من قبيل القرى والديساكر، فلذلك تجد أهل هذه الأمصار الصغيرة ضعفاء الأحوال متقاربين في الفقر والخصاصة، كما أن أعمالهم لا تفي بضرورتهم، ولا يفضل ما يتأثرونه كسباً، ولا تنمو مكاسبهم، وهم لذلك مساكين محايج إلا الأقل النادر» ⁽²⁾.

وفي الفترة الأخيرة، شهدت مناطق العالم العربي ارتفاعاً كبيراً و محسوساً في معدلات الإنفاق و هذا ما يظهر بشكل واضح على معدلات الإدخار ⁽³⁾. و تشير الدراسات إلى أن 75 % من الأسر العربية لا تدخر شيئاً من مداخيلها الشهرية، كما أن مثلاً 9 من 10 المقيمين في منطقة الخليج العربي لا يعتبرون الإدخار من أولوياتهم و ذلك راجع إلى ارتفاع تكاليف الحياة ⁽⁴⁾.

في المنطقة العربية يوجد 46% من الأشخاص في سن ما قبل التقاعد لا يدخرون و ليس لديهم رغبة في الإدخار، كذلك في اليابان 35% هي نسبة ما يقومون به الأفراد من إدخار من دخلهم السنوي مقارنة بنسبة تقدر ب 15% فقط في منطقة الخليج العربي. حيث أن الأسعار في منطقة الخليج العربي تتضخم ب 10% للكثير من السلع و هو ما يضغط بشكل كبير على الإدخار في المنطقة. وتشير الإحصائيات إلى أن

(1) - سليمان الشحومي: خاص رائد: كيف تفكر بالإدخار، وما هو الإدخار؟، مقال مأخوذ من الموقع:

<http://www.ra2ed.com/> تاريخ الزيارة: 2016/12/03، على الساعة 17:22.

(2) - رائد محمد عبد ربه: الإقتصاد السياسي، الجنادرية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2013، ص: 71.

(3) - مراد بوعلام الله: لماذا لا يملك العرب ثقافة الإدخار؟، معلومات مأخوذة من برنامج "الإقتصاد و الناس"، مجلة تلفزيونية على

الموقع: <http://www.aljazeera.net/programs/economyandpeople/2016/1/2/> ، تاريخ الزيارة 2016/01/19 ، على الساعة 09:50.

(4) - مراد بوعلام الله: لماذا لا يملك العرب ثقافة الإدخار؟، مرجع سبق ذكره.

نصيب الفرد العربي من إجمالي الناتج المحلي العربي لا يصل إلى 7429 دولار و أكثر من 53101 دولار بالنسبة للفرد الأمريكي و أكثر من 40313 دولار بالنسبة للفرد في المملكة المتحدة عام 2016⁽¹⁾.

ومن المعروف أن ثقافة الإدخار في المنطقة العربية متدنية و الكثير يلقي باللوم على المصارف و البنوك في تلك المنطقة. لكن البنوك غير مسؤولة، بل الموضوع عبارة عن ثقافة و فكر شعوب و أشخاص. فالموضوع مسؤولية أكثر من موضوع رمي اللوم على البنوك حيث أن هذه الأخيرة على العكس تشجع الأفراد على الإدخار و بناء الفكر الإدخاري. و هناك من يرى أن البنوك تطرح منتجات لكنها عبارة عن منتجات تغذي وتشجع الإستهلاك أكثر مما تشجع الإدخار. لكن في الواقع، البنوك تنوع و تشجع منتجات تغطي مصاريف إستهلاكية ضرورية (كالقروض الإستهلاكية) لغرض سداد التزامات معينة مثلا التزامات تعليمية، التزامات علاجية، التزامات أخرى. و من جهة أخرى، و على نفس القدر من الأهمية، توجد بعض المنتجات التوفيرية والإدخارية التي تتبنى و تشجع الفكر الإدخاري.

أما بالنسبة للفوائد، إذا كانت الفوائد متدنية فستكون متدنية على القرض الإستهلاكي و بالتالي سيصبح هذا محفزا للإستهلاك على حساب الإدخار. لكن في المقابل، إذا كانت الفائدة مرتفعة، فهل سيكون ذلك حافزا للإدخار ومنفرا (محفضا) للإستهلاك؟ أو للحصول على قرض إستهلاكي؟.

وتقوم البنوك بإستثمار ودائعها بالإقراض للأشخاص (اقترض تجاري بعائد أكبر). وكذا الإدخار طويل الأجل من أجل التزامات مستقبلية كثيرة و متنوعة، لذلك يقوم الفرد بوضع احتياطي (ما فاض عن الدخل شهريا ممكن يستثمر ويدخر).

وتعرف منطقة الوطن العربي بأنها مولدة للثروة لكن من المفارقة أنها أيضا منطقة تسرف في الإنفاق (6 122 000 000278 مليار دولار في المملكة العربية السعودية، 358 000 000278 مليار دولار في مصر، 3 898 000 00020 مليار دولار في الإمارات العربية المتحدة، 1 020 063 2586 مليار دولار في المغرب، 288 186 81339 مليار دولار في قطر،...⁽¹⁾) و معدلات الإدخار فيها متدنية. ماذا يمكن فعله لتغيير هذه النظرة للإدخار التي لاتعتبر أولوية لحد الآن في المنطقة؟. و لقد بدأ الآن الفكر الإدخاري يتطور في الدول العربية وذلك لمواجهة التزامات المستقبل.

(1) - مراد بوعلام الله: لماذا لا يملك العرب ثقافة الإدخار؟، مرجع سبق ذكره.

(1) - إحصائيات متحصل عليها من جامعة شاربروك على الموقع الإلكتروني:

http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/stats/0/2014/fr/2/carte/NE.CON.PETC.CD/x.html ، تاريخ الزيارة:

2017/11/12، على الساعة 16:16.

كيف يبدو واقع الإدخار في العالم العربي بالأرقام في ظل ما يجري الحديث عنه في غياب المنتجات المصرفية التي تشجع على الإدخار، و كذلك تقديم معدلات فائدة مغرية لتشجيع الإدخار على حساب الإستهلاك. إذا نظرنا إلى حساب الإدخار للدول العربية سنلاحظ أنه منخفض مقارنة بالحسابات العالمية، آخر الإحصائيات تقول أن نسبة الإدخار إلى الناتج المحلي PIB هو حوالي 23% فقط مقارنة مع النسب العالمية التي هي في حدود 25%. لذلك نلاحظ أن هناك غياب للمنتجات المصرفية و أسواق رأس المال التي تشجع على الإدخار.

ويرى أحد الخبراء (François Lenglet)^(*) أن هذا الضغط في الإدخار ليس ناتج فقط عن عدم تقديم منتجات مصرفية بما فيه الكفاية و لكن يجب النظر أيضا إلى نسبة الدخل في العالم العربي، و هناك تفاوت كبير نسبة الدخل فمثلا في موريتانيا نسبة الدخل حوالي 2000 دولار للشخص الواحد بالسنة⁽¹⁾ و بإجمالي إدخار قدر ب 26 مليار دولار سنة 2014⁽²⁾، و في قطر إجمالي نسبة الدخل فيها حوالي 94000 دولار، و نسبة الإدخار الإجمالي تعادل 200 مليار دولار أي 59% من إجمالي الناتج المحلي و هي تحتل بذلك المركز الأول. و أما في الكويت فتبلغ نسبة الإدخار 55% من إجمالي الناتج المحلي أي 186 مليار دولار محتلة بذلك المركز الثاني بعد قطر.⁽³⁾

إذا كان أي شخص ليس لديه الدخل الكافي لمصروفاته اليومية فكيف له أن يدخر. لهذا الموضوع شقين: الأول: ما هي نسب الدخل بالعالم العربي (الدول العربية) و الثاني: ما هي المنتجات المصرفية الممكن أن يقدمها القطاع المصرفي (من أوراق مالية، شهادات ايداع، صكوك،...) و التي تشجع إدخار هذه الأموال لدى القطاع المصرفي.

إن الأسباب وراء تدني معدلات الإدخار للفرد العربي راجع إلى الثقافة و التربية الإدخارية للفرد منذ الصغر، حيث أنه لا يتم في كثير من الأحيان تنمية الحس الإدخاري للأفراد العرب. بمعنى آخر غياب الثقافة

(*) - François Lenglet : صحفي فرنسي و أخصائي متخصص في الإقتصاد، من أهم أعماله كتاب: Tant pis! Nos enfants paieront

(1) - مراد بوعلام الله: لماذا لا يملك العرب ثقافة الإدخار؟، مرجع سبق ذكره.

(2) - إحصائيات متحصل عليها على الموقع:

<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNS.ICTR.ZS?locations=MR&view=chart>، تاريخ الزيارة:

2017/06/12، على الساعة 18:17

(3) - إحصائيات متحصل عليها على الموقع: <http://www.maqar.com/?id=37533>، تاريخ الزيارة: 2017/06/12، على الساعة 18:17

الإدخارية لدى الفرد العربي منذ بداية تعلمه (حسب المقولة العلم في الصغر كالنقش على الحجر)، و أهم من ذلك أن الأسواق تعيش في مختلف السلع و الخدمات و البرامج التسويقية، و الإعلان يسرف في تنمية العادات الإستهلاكية (هناك مغريات شرائية كثيرة). لكن هناك نقطة هامة في هذا و هي تضخم الأسعار. لكن إلى أي مدى يؤثر ذلك على مستوى معدل الإدخار لدى الفرد العربي؟. وارتفاع الأسعار تقضي على فرص التوفير و الإدخار الفائض في الدخل ما لم يقابل هذا الإرتفاع في الأسعار إرتفاع آخر في الدخل الفردية، و بالتالي فإن الإرتفاع الأسرع للأسعار مقارنة بالموارد المالية للأفراد تزيد من الفجوة، و بالتالي يبدأ التأثير العكسي على الأفراد: الوقوع في الديون و الغرق فيها، رهن إيرادات المستقبل لحاجات آنية كمالية ليست ضرورية.

والسؤال المطروح هنا إلى أي مدى يمكن لوم البنوك على طرح منتجات إستهلاكية تؤدي إلى نزوح الأفراد إلى الإستهلاك أكثر من الإدخار؟. في الحقيقة هذه الحالة عبارة عن ثقافة مستوردة من الغرب، حيث تبالغ المؤسسات المالية و البنوك في الدعاية للترويج لسلعتها (إعطاء القروض الإستهلاكية أو الإستثمارية). لكن الخوف من القروض الإستهلاكية يكمن في أن هذه القروض يتم إنفاقها دون الحصول في المقابل على مصادر لتسديدها إلا خصم إيرادات المستقبل لإسباع حاجات آنية فورية⁽¹⁾.

فمثلا في موريتانيا يتم الإدخار في الذهب. فما هي آليات هذا النوع من الإدخار؟ كم يستمر؟ كيف يتم إستخدامه عند الحاجة؟ و هل تستوعب السوق كمية الذهب الذي يتم بيعها عند الحاجة؟ و هل السعر مناسب؟ و الأهم من ذلك، هل ما زال خيار الإدخار في الذهب مناسباً الآن في ظل تأرجح أسعار المعدن النفيس في الأسواق العالمية؟.

ولقد تعود الأفراد في موريتانيا على الإحتفاظ و إثماء الذهب منذ الصغر. و في الوقت الحالي، هم يقومون بشراء الذهب من السوق من أجل إدخاره، فهو بالنسبة لهم وسيلة للتوفير و مصدر للمال، فمثلا في حالة لم يكن يتوفر لديهم المال و كانوا بحاجة إلى مصاريف (كالمصاريف الطبية مثلا) يمكنهم بيع الذهب من أجل تسديد هذه المصاريف و الحاجات الآنية. ففي نظرهم من المفيد و الضروري الإحتفاظ بالذهب من أجل إستعماله في وقت الحاجة كونه معدن مضمون البيع.

(1) - مراد بوعلام الله: لماذا لا يملك العرب ثقافة الإدخار؟، مرجع سبق ذكره.

وفي هذا المجال تم ملاحظة تجارب عديدة لبعض المدخرين العرب، حيث أن تجارب بعض الأشخاص في مجال الإدخار تبدأ أولاً بطرح السؤالين هل يمكن أخذ قرض من البنك ثم استخدامه للإستثمار أو شراء عقار؟ و هل يمكن إعتبار ذلك إدخارا؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، نتطرق إلى تجربة قام بها فرد عربي في السعودية، حيث قام بأخذ قرض مالي من البنك ثم قام بإستثماره في مشروع مستقبلي يتمثل هذا الإستثمار في عقارات. و هذا الفرد ينصح الشباب العرب بإتخاذ هذا النوع من التجربة لكن هناك الكثير من المشاكل الممكن أن تعترضهم من بينها الأمور القانونية عند أخذ القرض من البنك لذا عليهم الحذر من ذلك ⁽¹⁾.

وما هو مهم في هذا النوع من التجارب يتمثل في كيفية التغلب على شهوات الإستهلاك و الإتجاه نحو الإدخار. يكون الحل هنا بالنسبة للفرد العربي في التفكير و بشكل جيد في مستقبله و التخطيط له بكل إرادته لتفادي الإستهلاك المفرط و الإتجاه نحو الإدخار و التوفير.

الجدول (1): تطور الإدخار العائلي في بعض الدول العربية خلال الفترة (2010-2016)

الوحدة: مليار دولار

الإمارات	تونس	المغرب	قطر	السعودية	موريتانيا	
92 040 078 039	4 753 198 336	21 683 841 024	159 247 491 072	311 851 515 904	785 600 960	2010
141 800 000 000	4 753 198 336	21 683 841 024	159 247 491 072	311 851 515 904	785 600 960	2011
180 954 000 000	4 753 198 336	21 683 841 024	159 247 491 072	311 851 515 904	785 600 960	2012
184 739 000 000	4 753 198 336	21 683 841 024	159 247 491 072	311 851 515 904	785 600 960	2013
177 249 000 000	4 753 198 336	21 683 841 024	159 247 491 072	311 851 515 904	785 600 960	2014
198 718 496 768	4 753 198 336	21 683 841 024	159 247 491 072	311 851 515 904	785 600 960	2015
209 731 695 411	4 058 383 360	21 841 582 285	102 411 034 624	159 629 508 608	1 455 902 835	2016

Source : Université de Sherbrooke، données tirées du site :

<http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/stats/0/2013/fr/2/carte/NY.GDS.TOTL.CD/x.html>،

visité le : 04/12/2016 à 13 :56.

⁽¹⁾ - نفس المرجع السابق.

المطلب الثاني: الإدخار في اليابان

يعرف اليابانيون بميولهم الكبير للإدخار، حيث أنهم يدخرون حوالي 30 % من دخولهم الشهرية⁽¹⁾ عام 2015 رغم ذلك فقد مرت اليابان بأزمي إدخار.

أقبلت اليابان على أزمة ادخار صعبة عام 2010. والواقع أن الصدام الذي حصل بين ارتفاع مستوى العجز المالي وانخفاض مستويات الادخار بين الأسر اليابانية قد خلف تأثيرات سلبية قوية على كل من الاقتصاد الياباني والاقتصاد العالمي في تلك الفترة⁽²⁾.

لقد اشتهرت اليابان لمدة طويلة بأنها صاحبة أعلى معدلات الادخار بين البلدان الصناعية. ففي أوائل ثمانينيات القرن العشرين كانت الأسر اليابانية تدخر نحو 15 % من دخلها بعد خصم الضرائب. وكانت تلك أيام الارتفاع الحاد في الدخل، حيث كان بوسع الأسر اليابانية أن تزيد من استهلاكها بسرعة في حين تضيق في الوقت نفسه مبالغ كبيرة إلى مدخراتها. ورغم هبوط معدل الادخار تدريجياً أثناء الثمانينيات، فكان لا يزال عند مستوى 10 % في التسعينيات. ولكن التسعينيات كانت عقداً اتسم بالنمو البطيء، الأمر الذي دفع الأسر اليابانية إلى تخصيص حصة متزايدة من دخولها للحفاظ على المستوى الذي تعودت عليه من الإنفاق الاستهلاكي. ورغم أن الأسر اليابانية شهدت انخفاضاً كبيراً في أسعار الأسهم وقيم المساكن، فإنها كانت تحتفظ بمبالغ ضخمة من المدخرات السائلة في هيئة حسابات توفير بريدية وودائع مصرفية، لذا فلم تشعر بالحاجة إلى زيادة المدخرات من أجل إعادة بناء الأصول.

وهناك بعض الحقائق حول اليابان يمكن إيجازها فيما يلي:

- لقد ساهمت مجموعة متنوعة من العوامل في استمرار انحدار معدل ادخار الأسر اليابانية. والواقع أن البنية الديموغرافية للبلاد تتغير مع تزايد عدد المتقاعدين نسبة إلى العاملين الذين ما يزالون في أوج سنوات الادخار. وتنبئنا الدراسات الاستقصائية بأن اليابانيين الأحدث سناً أكثر اهتماماً بالاستهلاك في الوقت الحالي وأقل اهتماماً بالمستقبل مقارنة بالأجيال السابقة. هذا إلى جانب تضائل المفهوم التقليدي المتمثل في ضرورة الادخار من أجل ترك إرث للذرية.

(1) - سليمان الثيان، مرجع سبق ذكره.

(2) - مارتين فيلدشتاين: اليابان و أزمة الإدخار، مقال صادر في مجلة الغد، مأخوذ من الموقع الإلكتروني:
http://www.alghad.com/articles/ تاريخ الزيارة 2016/01/19 على الساعة 09:20.

وعلى هذا فقد واصل معدل ادخار الأسر اليابانية انحداره حتى أصبح أدنى من 5 % بحلول نهاية التسعينيات، ثم هبط إلى أن أصبح أعلى قليلاً من 2 % في عام 2009. وفي الوقت عينه كان العجز المالي قد أصبح أكثر من 7 % من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾.

- إن اجتماع الادخار الأسري المنخفض وفرط الإنفاق الحكومي يؤديان عادة إلى إرغام البلدان على الاقتراض من بقية العالم. ولكن اليابان تحتفظ بفائض في الحساب الجاري وما تزال مستمرة في إرسال أكثر من 3% من ناتجها المحلي الإجمالي إلى الخارج، حتى أنها وفرت أكثر من 175 بليون دولار أميركي هذا عام 2010 لإقراض بلدان أخرى. ومما يساهم في تفسير هذا التناقض الظاهري الاجتماع بين ارتفاع معدلات ادخار الشركات وتدني مستويات الاستثمار الثابت في العقارات السكنية وغير السكنية. وباختصار فإن حجم المدخرات الوطنية في اليابان ما يزال يتجاوز حجم الاستثمارات المحلية، الأمر الذي يسمح لها بالعمل كدولة مصدرة صافية لرأس المال.

- إن فائض المدخرات الوطنية نسبة إلى الاستثمار لا يسمح لليابان بتصدير رأس المال فحسب، بل إنه يساهم أيضاً في انخفاض مستوى أسعار الفائدة اليابانية على المدى البعيد.

ومن بين الأسباب التي قد تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ذلك التحول المحتمل من معدل انكماش منخفض إلى معدل تضخم منخفض. فقد ظلت الأسعار في اليابان تسجل هبوطاً بمعدل

1 % سنوياً. إذا تغير هذا بمقدار نقطتين مئويتين. كما تريد الحكومة والبنك المركزي. فانقلب إلى تضخم بمعدل 1 %، فإن أسعار الفائدة أيضاً سوف تزيد بنحو نقطتين مئويتين. وفي ظل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت 200 %، فإن أسعار الفائدة الأعلى من شأنها في النهاية أن تؤدي إلى ارتفاع فاتورة أقساط الفائدة المستحقة على الحكومة بنحو 4 % من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا من شأنه أن يدفع العجز المالي إلى الارتفاع من 7 % إلى 11 % من الناتج المحلي الإجمالي⁽²⁾.

- كانت اليابان قادرة على الإبقاء على العجز المالي المرتفع، وأسعار الفائدة المنخفضة، وصافي تصدير رأس المال، بسبب ارتفاع معدل المدخرات الخاصة، الذي ساعد في إبقاء معدل الادخار الوطني إيجابياً. ولكن في ظل الانخفاض في معدل ادخار الأسر، فإن دورة ارتفاع معدل العجز والديون جعل معدل

(1) - مارتن فيلدشتاين، مصدر سبق ذكره.

(2) - مارتن فيلدشتاين، مصدر سبق ذكره.

الإدخار الوطني سلبيا. والتحول من الانكماش إلى التضخم المنخفض من شأنه أن يجعل بهذه العملية. وهذا يعني ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في اليابان مع اصطدام معدل الإدخار الخاص المنخفض بالعجز المالي الضخم. وهذا أدى إلى ضعف سوق البورصة، و تخفيض مستويات استثمار الشركات، و إعاقاة النمو الإقتصادي. وإذا تلاشى فائض الإدخار المحلي الصافي لدى اليابان فإن تدفقات رأس المال إلى الخارج والتي تبلغ حاليا 175 بليون دولار أميركي لن تصبح متاحة للبلدان الأخرى، في حين قد تتحول اليابان ذاتها إلى مستنزف صاف للمدخرات العالمية.

ومن جهة أخرى، سجلت مدخرات اليابانيين في مارس 2014 معدل نمو سالب للمرة الأولى على الإطلاق، مع تراجع الأجور المعدلة بعد حساب التضخم لأدنى مستوى في 5 سنوات، مما أدى إلى ظهور أزمة إدخار جديدة في اليابان.

وقد أعلنت اليابان أن معدل الإدخار بلغ - 1.3 % في مارس 2014، وهو أول معدل ادخار سلبي منذ بدء تسجيل بيانات الإدخار في البلاد عام 1955.

وأشارت وزارة العمل إلى أن الدخل الحقيقي هبط بنحو 4.3 % في شهر نوفمبر 2014، مقابل نفس الفترة من عام 2013⁽¹⁾، وهو الهبوط السابع عشر على التوالي، والأشد وطأة منذ ديسمبر 2009، حسبما نقلته وكالة بلومبرغ.

ويظهر الجدول التالي تطور الإدخار العائلي في اليابان في الفترة (1998-2017):

الجدول (2): تطور الإدخار العائلي بالنسبة لدخل العائلات في اليابان للفترة (1998-2017)

الوحدة: % من الدخل العائلي

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإدخار العائلي الصافي	9.4	8.1	6.8	3.7	3.1	2.5	2.1	1.4	1.1
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإدخار العائلي الصافي	0.9	0.4	2.4	2.0	2.7	1.2	0.2 -	0.8	2.4
السنوات	2016	2017							
الإدخار العائلي الصافي	1.5	1.7							

Source: OECD Economic Outlook 98 database, 2017

(1) - إحصائيات متحصل عليها من: Université de Sherbrooke ، على الموقع:

<http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/stats/0/2013/fr/2/carte/NY.GDS.TOTL.CD/x.html> . تاريخ الزيارة:

2017/06/12، على الساعة 18:30

من خلال الجدول نلاحظ أن الإدخار العائلي في اليابان عرف تدهورا ملحوظا لمدة 10 سنوات خلال الفترة (1998-2008) ليصل إلى أدنى مستوى له منذ التسعينات و المقدر ب 0.4% من دخل العائلات و كان يعود ذلك إلى اليابانيين في حد ذاتهم الذين كانوا قد بدأوا في التقاعد و لم يبق سوى اليابانيين الشباب الذين كانوا يوجهون دخلهم كاملا إلى الإستهلاك فقط دون التفكير في الإدخار حيث لم تكن لديهم الثقافة الإدخارية الكافية في ذلك الوقت. ثم إرتفع معدل الإدخار عام 2009 و ذلك راجع إلى الأزمة العالمية التي حدثت في 2008 (أزمة الرهن العقاري) و التي أدت بالعائلات اليابانية إلى الإدخار أكثر بدلا من الإنفاق خوفا من المشاكل الممكن أن تنجم عن تلك الأزمة التي إنتقلت إلى بلادهم بفعل العدوى، ليعرف تذبذبا خلال الفترة (2009-2012) تارة يرتفع و تارة ينخفض بسبب الأزمة التي كان لا يزال لها آثار و تؤثر على الحياة اليومية للشعب الياباني، إلى أن وصل إلى مستوى سالب عام 2013 بنسبة -0.2% (أزمة الإدخار في اليابان) ، ليشهد مرة أخرى تذبذبا في الفترة الموالية.⁽¹⁾

كما ونشير هنا إلى تجربة اليابانيين في عملية الادخار باعتبارهم من الشعوب التي تتبنى هذا الأسلوب بغرض الاستفادة من المبالغ المدخرة سواء في عمليات التنمية الاقتصادية أو في الأمور الترفيهية أو السياحية. وهذا ما جعل اليابان واحدة من أكثر الدول الدائنة بمدخراتها الهائلة التي استطاعت جمعها من عمليات تصدير منتجاتها، ومن ادخار ربات بيوتها. ومع أن ديون الحكومة اليابانية كبيرة، إلا انه لا توجد في اليابان ظاهرة القروض الشخصية التي تعتمد على البطاقات الائتمانية.

المطلب الثالث: الإدخار في فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية

1. الإدخار في فرنسا

ارتفع معدل ادخار المستهلك الفرنسي عام 2012 بوتيرة غير مسبوقه منذ 30 عاماً، مما أدى إلى إنخفاض نمو الاقتصاد الفرنسي ثاني أكبر اقتصاد في أوروبا الذي يعتمد على إنفاق المستهلكين، بالمقابل أدت عمليات الادخار إلى تعزيز ميزانيات البنوك. و دفعت مخاطر انتشار أزمة الديون الأوروبية، المدخرين الفرنسيين نحو التسابق إلى الحسابات المصرفية كملاذات آمنة مع تنامي قلقهم على استثماراتهم المعرضة

(1) - حيدر بن عبد الرضا اللواتي: اليابانيون و محاولاتهم في الإدخار، مقال مأخوذ من الموقع:

http://2015.omandaily.om/?p=238394 تاريخ الزيارة: 2017/01/01، على الساعة 14:46.

للأسواق الأخرى الضعيفة⁽¹⁾. و يرى العديد من الخبراء الإقتصاديين من بينهم فرانسوا لانقلي (François Lenglet) أن الاقتصاد الفرنسي أكثر اعتماداً على طلب المستهلك لتعزيز نموه، مقارنةً بجارته ألمانيا التي تعتمد على الصادرات في تقوية اقتصادها. وبارتفاع طلبات تقديم المساعدات للعاطلين عن العمل لأعلى مستوى منذ 12 عاماً، تستعد الأسر الفرنسية لاستقبال فترة عصيبة بغض النظر عن نظام الأمن الاجتماعي السخي الذي يقدم لهم الدعم عند التقاعد أو فقدان الوظائف.

كما أنه من حسن الحظ أن هذه الأموال لا تذهب من دون مقابل وأنها تودع في الحسابات البنكية، لكن هذه المرحلة الأولى من أزمة السيولة. و يفضل معظم الناس الاحتفاظ بأموالهم نقداً، أو وضعها في حسابات مصرفية من دون فوائد، بينما هناك الكثير من الأموال التي تودع في حسابات توفير معفاة أو مفروضة عليها ضرائب.

وعليه سارع المدخرون الفرنسيون نحو البنوك نظراً لبيع المستثمرين لأسهمهم خوفاً من تعرضهم للديون السيادية في منطقة اليورو واعتمادهم في الحصول على التمويل من مؤسسات مالية أخرى.

وفي حالة الإفلاس، تقوم هيئة صناعية بتوفير ضمانات للإيداعات البنكية حتى 100 ألف يورو، وللأموال المودعة في منتجات ضمان المنافسة وهي واحدة من وسائل الاستثمار المشهورة في

فرنسا، حتى 70 ألف يورو. وقفز معدل الادخار الأسري إبان الأزمة المالية في 2008 - 2009 بوتيرة قدرها 17%، الأعلى منذ أوائل 1983. وأصبح ارتفاع معدل الادخار بمثابة النعمة للبنوك الفرنسية المحاصرة، حيث ساعدتها الزيادة في نسبة الإيداعات على تخفيف الضغوط الناجمة عن إمكانية التمويل الذاتي في ظل النشاط المتعثر بين البنوك.

كما ارتفعت حسابات "دفتر الادخار أ" الأكثر شعبية في فرنسا والحالية من الضريبة والتي تتميز بسعر فائدة ثابت قدره 2,25%، بنحو 11% في سبتمبر 2012. و تمثل هذه النسبة ضعف المتوسط الذي بقيت عليه عند 6% لمدة عشر سنوات، إلا أنها بعيدة كل البعد عن 30% التي تم تسجيلها في مارس 2009.

(1) - حسونة الطيب: الفرنسيون يميلون نحو الإدخار، مقال صادر في مجلة الإتحاد الصادرة ب 2012/01/21 على الموقع الإلكتروني: <http://www.alittihad.ae> ، تاريخ الزيارة 2016/01/22، على الساعة 16:51.

وحسب دراسة قامت بها شركة SMG Insight/YouGov^١ عام 2015 فإن 54% من الفرنسيون يدخرون حوالي 50 أورو شهريا كحد أقصى^(١). و حسب نفس الدراسة فإن 11.4 مليون فرنسي (حوالي ربعهم) لا يدخرون سوى 10 أورو شهريا، و بمعنى آخر. فإن نسبة المدخرين الفرنسيين عام 2015 قليلة جدا. و من جهة أخرى، فإن متوسط معدل الإدخار في فرنسا هو 15.3%. لكن هذه النسبة لا تعني شيئا، حيث أن الأفراد الذين تتراوح أعمارهم أقل من 30 سنة لا يدخرون و معظم المدخرات الفرنسية تتركز عند الأفراد الذين أعمارهم تتجاوز 40 سنة (مديرين تنفيذيين، مهنيين، مزارعين،...).

و الجدول الموالي يبين تطور الإدخار العائلي في فرنسا خلال الفترة (1998-2016)

الجدول (3): تطور الإدخار العائلي بالنسبة لدخل العائلات في فرنسا للفترة (1998-2016)

الوحدة: % من الدخل العائلي

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإدخار العائلي	15.0	14.7	14.5	15.0	15.9	15.3	15.5	14.2	14.3
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإدخار العائلي الصافي	14.8	14.7	15.9	15.5	15.2	14.7	14.3	14.8	14.9

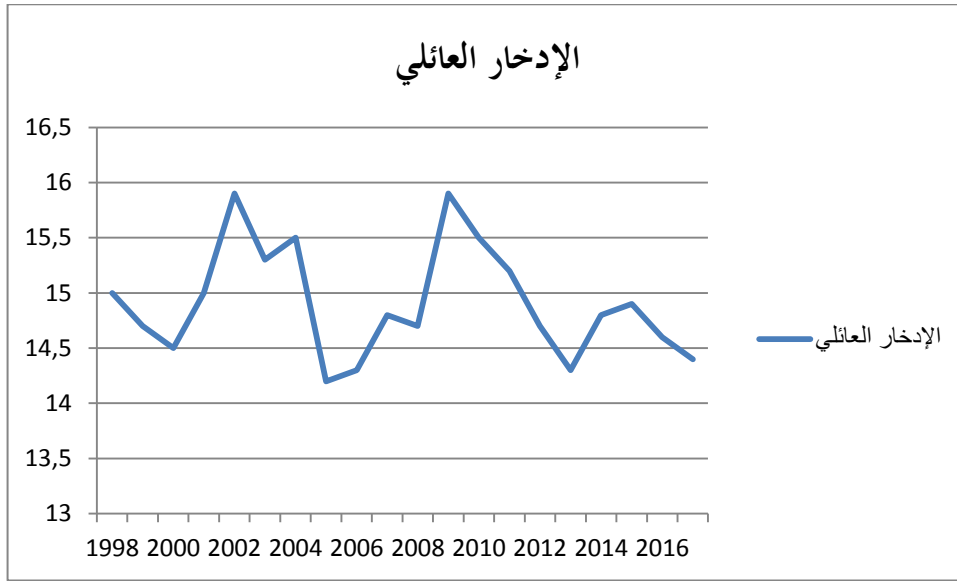
2015، Source: OECD Economic Outlook 98 database

من خلال الجدول نلاحظ أن الإدخار العائلي في فرنسا قد عرف تذبذبا ملحوظا في نموه خلال الفترة (1998-2015) حيث أنه تارة يرتفع و تارة أخرى ينخفض و هذا بالطبع راجع للوضعية الاقتصادية الحاصلة في البلاد (الأزمة المالية العالمية و التي تؤثر على الدول الأوروبية بما فيها فرنسا).

^١ - SMG Insight/YouGov : شركة إستبيان فرنسية و شركة لدراسة الأسواق. قامت هذه الشركة بتوزيع إستبيان لمعرفة نسبة إدخار الفرنسيين.

(1) - Damien Duran : **La moitié des français épargnent moins de 50 euros par mois**, Article paru dans la revue Le Figaro du 07/10/2015 du site : <http://www.lefigaro.fr/placement/2015/10/07/05>, visité le 22/01/2016 à 17:43

الشكل (8): تطور الإدخار العائلي الفرنسي بالنسبة لدخل العائلات في فرنسا للفترة (1998-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق

2. الإدخار في الولايات المتحدة الأمريكية

ارتفع معدل الإدخار العائلي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2007-2010)، فما أسباب ذلك؟ وما هي النتائج المتوقعة من وراء هذا الإرتفاع بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية و باقي دول العالم؟ إن الإرتفاع السريع للإدخار في الولايات المتحدة الأمريكية أدى إلى انخفاض الإستهلاك و الذي بدوره أدى إلى إنخفاض نمو الناتج المحلي الخام في البلاد نهاية عام 2009 و بداية عام 2010. فهذا الإرتفاع السريع هدد إعادة إنطلاقة إقتصاد الدولة مما أدى إلى إنخفاض الواردات. حيث أن بعض العائلات إدخرت أموالها و البعض الآخر، خاصة المتقاعدين، إستعملت مدخراتهم لإستهلاكاتهم اليومية⁽¹⁾.

ولقد كانت العائلات الأمريكية تتدخر خلال الفترة (1960 - 1985) حوالي 9 % من دخلها الصافي، حيث تراوح معدل الإدخار في تلك الفترة ما بين 7 إلى 11 %⁽²⁾. لكن في الفترة ما بعد 1985 و

⁽¹⁾ - Martin Feldstein : **USA : Derrière l'Épargne**, Article paru dans la revue Les Echos du 01/09/2010 du site web: <http://archives.lesechos.fr/archives/cercle/2010/09/01/cercle>, visité le 27/01/2016 à 14:48.

⁽²⁾ - Données Statistiques tirées du site : <http://stats.oecd.org>
/OECDStat_Metadata/ShowMetadata.aspx? Dataset=NAAG_2015_NOV15&Lang=en&Coords=[INDICATOR].[B7GS14_S15HCPC, visité le 04/12/2016 à 17 :08.

حتى عام 2007 إنخفض معدل الإدخار إلى 2 % في الولايات المتحدة و قد عاد ذلك إلى إرتفاع البورصة والسوق العقاري الذي أغنى جيوب العائلات، الذين خفضوا إيدخارهم الموجه لتقاعدهم، و أصبحوا ينفقون من مدخراتهم وأفضل برهان على ذلك، أن الأفراد أصبحوا يستعملون بطاقات الإعتماد بكثرة في شراء كل مستلزماتهم و حاجياتهم اليومية.

لكن في نهاية 2007 ، عرف الإقتصاد الأمريكي مرحلة ركود حاد أدت بالعائلات الأمريكية إلى العودة إلى الإدخار بشكل كبير خوفا مما قد يحدث من طوارئ في المستقبل (حدوث أزمة، البطالة، المرض،...) وقد بلغ إدار العائلات الأمريكية عام 2007 حوالي 517 412 مليون دولار.⁽¹⁾

ولا يمثل الإدخار العائلي إلا جزءا صغيرا من الإدخار الصافي للدولة. في الولايات المتحدة الأمريكية، الدخل الصافي للأفراد يمثل 7.5 % من الناتج المحلي الخام PIB ، كما أن الإدخار الخاص (إدخار العائلات + المؤسسات بالبلاد) تمثل كذلك 7.5 % من PIB . و كنتيجة لذلك، فإن معدل الإدخار الصافي للدولة كان سوى 2.5 % من PIB فقط. معدل إدخار منخفض كهذا لا يكفي لتمويل كل إستثمارات التي تحتاجها الدولة (لوازم، شركات، سكن و غيرها).

وحسب بعض الخبراء الإقتصاديين من بينهم كراك ماكبرايد (Greg McBride)^(*) ، لمواجهة مثل هذه الحالات، لابد على الأفراد إدخار ما قيمته 15 % من دخلهم من أجل إلتزامات المستقبل. كما يرى أن 18 % من الأفراد لا يعرفون ماذا يفعلون بمدخراتهم. كما يرى ماكبرايد أن العائلات قد عرفت مرحلة صعبة خلال فترة الركود التي عرفتها الولايات المتحدة رغم ذلك، فإن هذه الفترة قد أحدث نبضة قوية في إدخار العائلات مما أدى إلى إرتفاع معدلاته في نفس الفترة.⁽²⁾

ويعتمد النشاط الإقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية أساسا على الإنفاق العائلي، و لقد إعتقد الإقتصاديون أن إنفاقات العائلات ستزيد ب 2 % في شهر فيفري 2015 ، لكن حدث عكس ذلك

(1) – Données Statistiques tirées de l'université de Sherbrooke sur le site :

<http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?langue=fr&codePays=USA&codeTheme=2&codeStat=NY.GDS.TOTL.CD>, visité le : 04/12/2016 à 16 :49.

(*) – **Greg McBride** : كاتب، خبير و محلل مالي أمريكي و نائب رئيس في شركة Bankrate.com.

(2) – Greg McBride: **Aux États-Unis, l'épargne est à la traîne**, Article paru dans la revue Atlantico du 03/04/2015 du site web: <http://www.atlantico.fr/decryptage/aux-etats-unis-epargne-est-traîne-atlantico-business>, visité le 27/01/2016 à 16:47.

والعائلات إدخرت أموالها. وعليه بلغ مقدار الإدخار في الولايات المتحدة في 2015 أعلى مستوياته منذ 2012 حوالي 768.6 مليار دولار حسب كراك ماكبرايد و 680 12 مليون دولار في 2016. حيث أن الطبقة الوسطى (Classe Moyenne) من العائلات هي التي تدخر أكثر حوالي 10 % من دخولهم التي تتراوح ما بين 30000 و 74999 دولار⁽¹⁾.

و يبين الجدول التالي تطور الإدخار العائلي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2007 – 2017):

الجدول (4): تطور الإدخار العائلي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2017 – 2007)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الإدخار العائلي
2007	309800000000
2008	536600000000
2009	667375000000
2010	630125000000
2011	710050000000
2012	946725000000
2013	620100000000
2014	726025000000
2015	783650000000
2016	798650000000
2017	765718829180.780

Source : Données statistiques tirées du site :

https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=EO99_INTERNET ، visité le 21/11/2017 à 18 :47.

⁽¹⁾ – Données Statistiques tirées de l'université de Sherbrooke sur le site :

<http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?langue=fr&codePays=USA&codeTeme=2&codeStat=NY.GDS.TOTL.CD>, visité le : 04/12/2016 à 16 :49.

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إدخار العائلات في تزايد مستمر خلال الفترة (2007 – 2012)، ثم في عام 2013 تنخفض قيمته مما أدى بالعائلات إلى الإنفاق أكثر من الإدخار نتيجة الأزمة التي حصلت في العالم و مست الولايات المتحدة، ثم عاود مستوى الإدخار، في الفترة ما بين 2014 حتى 2016، بالارتفاع مرة أخرى إلى أكثر من 780 مليار دولار خلال نفس الفترة، و ذلك راجع إلى أن العائلات أصبحت تتدخر أكثر مما تنفق لمواجهة أزمات و مشاكل مستقبلية ممكن تحصل. ثم عاود مستوى الإدخار لدى العائلات بالإنخفاض عام 2017.

من خلال ما سبق نستنتج أن التجارب التي تم تناولها في بحثنا هذا، نلاحظ أن كل دولة كانت لها تجربتها الخاصة فيما يخص مستوى الإدخار لدى العائلات وذلك يعود إلى عدة أسباب من بينها أن الدول المتقدمة مثل اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا قد إستطاعت توفير أفضل الشروط للعائلات من أجل تحفيزها على الإدخار بدلا من الإكتناز و كذا التقليل من الإنفاق. ورغم الأزمات التي مرت بها دول العالم وأثرت على مدخرات القطاع العائلي، إلا أن هذه الدول كانت قادرة على تجاوز عقبات الأزمات وتحفيز أفراد العائلات على إدخار أموالهم في البنوك والمؤسسات المالية بدلا من إكتنازها و إخراجها من الدورة الإقتصادية. وبالتالي تحاول الدول العربية إتباع خطى هذه الدول المتقدمة لتشجيع أفرادها على الإدخار بتوفير لهم المحيط المناسب في القطاع المصرفي، لكنها، وحسب ما تم التطرق إليه من إحصائيات في دراستها، رغم كل الجهود المبذولة من طرف هذه الدول إلا أن معدلات ومستويات الإدخار تبقى منخفضة جدا في دول الوطن العربي.

خلاصة الفصل

قمنا في هذا الفصل بتحليل الإطار المفاهيمي والنظري لظاهرة الإدخار من خلال تناول العناصر المتعلقة بالمفهوم والمعنى العام للإدخار و تعدده إلى جانب أهميته الكبرى في العمليات الإقتصادية بإعتباره يساهم مساهمة فعالة في المشروعات التنموية ، أضف إلى ذلك الأنواع المختلفة للإدخار من حيث طبيعة المدخرات من جهة ومن جهة أخرى الحدود الجغرافية للدولة (الإدخار المحلي، الإدخار الوطني). إضافة إلى الأزمات التي عرفتتها بعض الدول فيما يخص مدخرات قطاعها العائلي والتجارب التي عرفتتها بعض الأفراد في مجال الإدخار و النصائح المتبعة في إطار الإدخار.

وإنطلاقاً من أن الإدخار هو المصدر الأساسي للإستثمار إلا أنه إختلف العديد من الإقتصاديين والمدارس حول العوامل المحددة لهذه العلاقة ، فالكلاسيكيون يرون أن المدخرات تتوجه نحو الإستثمارات عن طريق حافز سعر الفائدة. في حين إنتقد كينز هذا الرأي وإهتم بالدخل، حيث يرى أن الإستثمار يتغير طردياً مع الدخل، كما نجد أن الدخل هو الركيزة الأساسية التي تحدد العلاقة بين الإدخار والإستهلاك، وما تم ملاحظته من خلال الفصل المدروس، فإنه رغم إختلاف وجهات نظر علماء الإقتصاد حول العلاقات الإقتصادية التي تؤثر على الإدخار، إلا أنهم إتفقوا على أهمية الإدخار للمساهمة في زيادة الدخل الوطني والإدخار العائلي حجر الزاوية في إرتفاع الإدخار الوطني، كما أنه أحد الشروط الأولية اللازمة لتحقيق معدلات معقولة من النمو الإقتصادي. وهذا ما سيتم تناوله في الفصل الثاني الموالي من حيث تبيان محددات، حوافز ومصادر الإدخار العائلي.

الفصل الثاني

محددات وحوافز الإدخار العائلي

- قنوات الإدخار و علاقته بالمستوى الجزئي و الكلي
- محددات الإدخار العائلي، أشكاله، أهدافه والعوامل التي تحد من الإدخار
- حوافز الإدخار العائلي

تمهيد الفصل

الإدخار ظاهرة إقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، وهو فائض الدخل عن الاستهلاك وقد أصبحت المدخرات إحدى المصادر الأساسية لتمويل التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات. وعند النظر إلى مدخرات القطاع العائلي في الجزائر، نجد أنها لاتزال تعاني من عقبات عديدة تؤدي إلى قصور المدخرات الفعلية عن المدخرات الممكنة في كثير من الأحيان، رغم وجود قنوات عديدة و متنوعة للإدخار إلا أنه لا توجد حوافز تشجع السلوك الإدخاري لدى أفراد العائلات، كما أنه لا زالت الحلول المطروحة لمعالجة هذا القصور غير فعالة، فهي تعالج الظواهر دون الوصول إلى أسبابها.

هذا إضافة إلى عدم وجود وعي ثقافي لدى الأفراد بإعتبار العائلات الركيزة الأساسية و المورد الرئيسي والمهم لتعبئة المدخرات و إدراجها في الدورة الإقتصادية و بالتالي تساهم في عجلة التنمية الإقتصادية. وعليه فقد إهتم هذا الفصل بمعالجة مختلف جوانب الإدخار وذلك كان من خلال التطرق إلى ثلاث مباحث،

المبحث الأول يتناول قنوات الإدخار وأثره على المستوى الجزئي وعلى المستوى الكلي. **المبحث الثاني** يدرس محددات الإدخار وأشكاله، الأهداف والعوامل المعرقة للإدخار أما **المبحث الثالث** فيتطرق إلى حوافز الإدخار.

المبحث الأول: قنوات الإدخار و علاقته بالنشاط الإقتصادي و التنمية الإقتصادية

يرتبط الإدخار بالتنمية الإقتصادية و النمو الإقتصادي كما يؤثر فيهما من خلال عدة قنوات إضافة إلى مختلف مصادره والعلاقة التي تربط هذا الأخير بالتنمية الإقتصادية وكذا النشاط الإقتصادي ككل وهذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: القنوات الإدخارية

تتمثل قنوات ومصادر الإدخار الداخلي في مدخرات القطاع الحكومي ، ومدخرات قطاع الأعمال ومدخرات القطاع الأسري ، كما يمكن أن تُقسم مصادر الإدخار إلى الإدخار العام والإدخار الخاص.

1. الادخار العام:

يتألف الإدخار العام من الإدخار الحكومي ، وهو الفرق بين الإيرادات الجارية والنفقات الجارية للحكومة ، وإدخار القطاع العام وهو الإدخار المتكوّن في المشروعات التي تتبع الحكومة⁽¹⁾. حيث يعتبر الإدخار العام المصدر الرئيسي لتمويل الإستثمارات⁽²⁾. و تعدّ المصادر التالية من أهم مصادر الإدخار العام: فائض المشروعات العامة ، وأموال التأمين والمعاشات وإشتراكات الضمان والتأمينات الإجتماعية والمدخرات الخاصة لدى مؤسسات الإدخار كصندوق توفير البريد وشهادات الإستثمار والضرائب المباشرة وغير المباشر بمختلف أنواعها ، والقروض الداخلية والخارجية والتمويل التضخمي أو التمويل بالعجز بإصدار نقد جديد من جانب الحكومة.⁽³⁾

(1) - مفيد حلمي: مصادر الادخار، مقال مأخوذ من الموقع: www.arab-ency.com/index ، تاريخ الزيارة 10/13/2012 ، على الساعة: 17:00.

(2) - رائد محمد عبد ربه: الإقتصاد السياسي، الجنادرية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2013، ص: 166.

(3) - عبد المنعم محمد الطيب: تعبئة المدخرات، مقال مأخوذ من الموقع الإلكتروني:

www.zakatinst.net/pdf/Tabiat%20Almodakharat%20.pdf ، تاريخ الزيارة 2016/07/21، على الساعة 13:41.

حيث تهدف برامج الإستقرار الضريبي إلى تخفيض عجز القطاع العام أو زيادة الإدخار الحكومي عند إرتفاع ديون الدولة، و هذا بالتأكيد يمر عبر فرض ضرائب مرتفعة على القطاع الخاص، إلا في حالة ما إذا كانت الإستثمارات العامة قد أنتجت إيرادات كافية لتمويل المشاريع.⁽¹⁾

2. الادخار الخاص:

ويتكون الإدخار الخاص من الإدخار في القطاع الأسري و الإدخار في قطاع الأعمال.

أ. يتحدد الإدخار في القطاع الأسري (العائلي) وفقاً للعوامل الرئيسية التالية:

✓ حجم الدخل ، إذ من البديهي أن يكون صاحب الدخل الأكبر أكثر قدرة على إدخار قسم أكبر من دخله.

✓ الاستهلاك الذي تحدده العوامل الموضوعية كالأسعار والسياسات والعوامل الذاتية كحب الظهور والتمتع بالقوة والجاه.

✓ العادات والوعي والتقاليد.

✓ الضرائب والأعباء الإجتماعية.⁽²⁾

ب. أما في قطاع الأعمال، يختلف تكوين الإدخار بحسب نوع المنشآت، ففي المنشآت غير المساهمة كالمزارع ومحلات البيع والحرفيين العاملين لحسابهم الخاص ، يتوقف تحديد الإدخار

على الصفات التنظيمية ونوع الحسابات التي تمسكها هذه المنشآت. أما في بقية المنشآت (الشركات) فيتألف الإدخار من⁽³⁾ : إحتياطات الإهتلاكات* ، والإحتياطات الإجبارية** ، والإحتياطات الإختيارية***.

(1) — Mariétou Sow Diagne : **Les déterminants de l'épargne au Sénégal**, Mémoire pour l'obtention de diplôme d'études approfondies, DEA en Sciences économiques, spécialité : macroéconomie appliquée, université de Dakar, 2000-2001, p :40.

(2) — Véronique Fournier, François Vaillancourt, op cit, p 14.

(3) — مفيد حلمي، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

(*) — إحتياطات الإهتلاكات: هي الإحتياطات التي تحتفظ بها الشركة لتواجه ما تتحمله الدورة المالية.

(**) — الإحتياطات الإجبارية: هي الإحتياطات التي ينص عليها القانون و تكون إلزامية مثل: الإحتياطي القانوني.

(***) — الإحتياطات الإختيارية: هي الإحتياطات التي يتم تكوينها برغبة في الإدارة و المساهمين أو كلاهما مثل: الإحتياطي العام.

ولا شك في أن مستوى النشاط الإقتصادي العام وإمكانات التوسع والسياسة الضريبية ، بما فيها من إعفاءات وميزات ، أثراً كبيراً في تحديد حجم إدخارات قطاع الأعمال.

والجدول التالي يوضح الإدخار العائلي في بعض الدول العربية خلال الفترة (2014 – 2015)

الجدول (5): الإدخار العائلي في بعض الدول العربية خلال (2014 – 2015)

الوحدة: مليار دولار

الدول	2014	2015
الجزائر	112 197 689 344	111 765 000 000
تونس	3 485 370 726	4 636 939 776
المغرب	22 592 659 456	23 039 565 564
السعودية	304 267 493 376	306 511 000 000
الإمارات	162 531 000 320	146 199 000 000
الكويت	139 342 818 509	125 690 009 600
الأردن	599 537 376	730 146 901

Source : Université de Sherbrooke، données statistiques tirées du site :

<http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/stats/0/2013/fr/2/carte/NY.GDS.TOTL.CD/x.html>، visité le : 07/12/2016 à 17 :13.

✓ ففي مجال الإدخار الإختياري أو الخاص يتأثر هذا النوع بالعوامل التالية: ضعف الوعي الإدخاري ، وإنتشار ظاهرة الإكتناز لدى فئة واسعة من الشعب ، وضعف المؤسسات الإدخارية وحدثة عهدتها .

✓ وفي نطاق الإدخار التقاعدي: يتألف هذا النوع من المدخرات من حصيلة الإقتطاعات النسبية لرواتب العاملين والموظفين في الدولة لدى صناديق التأمين والمعاشات والتأمينات الإجتماعية. ولهذا النوع من التأمين أهمية واضحة لإتساع مجاله.

✓ وفي نطاق الإدخار التأميني: ما يزال حجم هذا النوع من المدخرات متواضعاً في معظم الدول العربية، وذلك لحدثه النسبية بالمقارنة مع الدول الصناعية ، ولكن له مكانته، مع ذلك ، في الحديث عن الادخار.

✓ وفي نطاق الادخار التعاوني: يلاحظ أن هذا النوع من الادخار قد بدأ في التوسع في البداية في الدول العربية مثل سوريا خاصة في مجال التعاون السكني.

المطلب الثاني: أثر الادخار على المستوى الجزئي

تتمثل في:

- لقد لمست معظم الدول أهمية المدخرات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وإستمرارها ومن ثم إستمرار التقدم والنشاط الإقتصادي وضمان الإستقرار، إذ تعد المدخرات الوطنية الدعامة الأساسية للإستثمار، لذا عملت هذه الدول بمختلف نظمها الإقتصادية على تنمية الوعي الإدخاري بين أفرادها بشتى الطرق وجذب هذه المدخرات وتجميعها لإستخدامها في تمويل التنمية الإقتصادية بما يتفق وأهداف الدولة وبما يعود على المجتمع بالنفع العام.⁽¹⁾

- ولقد أظهر التطور الإقتصادي أن لصغار المدخرين أهمية كبيرة فيما يمكن أن يُحصل عليه من تجميع مدخراتهم التي تفوق في حالات كثيرة المدخرات التي تُجمع من القلة من ذوي الدخول الكبيرة ولا سيما بعد أن نمت الطبقة العاملة والفئات المتوسطة ، من ناحية ، وبعد أن ضغطت المطالب والنفقات المتزايدة للدولة، من ناحية أخرى .

- وإذا كانت أهمية الإدخار أساساً للإستثمار، سواء للفرد أو للدولة أوضح ما تكون في الأحوال العادية فإنها أشد وضوحاً وأكثر إلحاحاً في مراحل التنمية والتطور، إذ تؤدي المدخرات خدمات جليلة للفرد وللدولة⁽²⁾.

- ففيما يتصل بالفرد تهيم هذه المدخرات عوامل الأمان للمستقبل ، ذلك أنه بإيداعها أو بإستثمارها في أي من الأوعية الإدخارية أو الإستثمارية يحصل منها على عائد مجز، إما أن ينفقه في مواجهة مطالبه المتزايدة وإما أن يزيد به مدخراته وإستثماراته.

- وتوجه الدولة هذه المدخرات إلى الإنفاق على مشروعات جديدة تزيد من دخول الأفراد وتفتح لهم آفاقاً جديدة وفرصاً أكبر للعمل والخدمة. وتؤدي المشروعات الجديدة إلى توفير المزيد من السلع والخدمات للفرد و تتيح له الحصول عليها بأسعار أفضل.⁽³⁾

وفيما يخص الدولة، فإن المدخرات تخدمها في تحقيق ما يلي:

⁽¹⁾ - ماري براديل بيار، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

⁽²⁾ - عبد المنعم محمد الطيب، مرجع سبق ذكره.

⁽³⁾ - Patrick Allard : **Le comportement d'épargne des ménages**, Revue française d'économie, volume 6, n :02, 06/2016, p : 186.

✓ توفير التمويل المحلي المطلوب لمشروعات التنمية من دون إضطرار الدولة إلى اللجوء لزيادة الضرائب ولوسائل التمويل التوسعية التي تؤدي إلى زيادة حدة التضخم الذي يصاحب عادة الإنفاق على برامج التنمية والذي تنعكس آثاره في الإرتفاع المطرد للأسعار.

✓ الحدّ من الضغوط التضخمية التي تصاحب الإنفاق على خطط التنمية وذلك بإمتصاص الزيادة في الدخل المترتبة على الزيادة في الإنفاق في تكوين مدخرات جديدة.

✓ الحدّ من الإنفاق الإستهلاكي للأفراد (بلغ إجمالي إستهلاك الأفراد في الجزائر عام 2016 ما يقدر ب 651 266 22488 مليار دولار⁽¹⁾) بما يسمح بتوجيه المزيد من السلع للتصدير الأمر الذي يساعد الدولة في الحصول على القطع الأجنبي اللازم لمشروعات التنمية وتحقيق المزيد من الإستثمار الذي يعود على جميع أفراد المجتمع بالنفع العام من جهة ، وتقليص الطلب على السلع المستوردة من جهة أخرى .

✓ خفض النفقات التي تواجهها الدولة في توفير المزيد من السلع الإستهلاكية نتيجة زيادة الطلب عليها لزيادة دخول الأفراد وزيادة إنفاقهم ، ويساعد تخفيض هذه النفقات على توجيه الوفرة المحقق إلى إنتاج المزيد من السلع والخدمات بدلاً من إستيرادها.

✓ توفير التمويل المحلي المطلوب لمشروعات التنمية.

المطلب الثالث: أثر الادخار على المستوى الكلي

يمكن تحديد هذه الآثار في النقاط التالية:

- تعتبر التنمية الإقتصادية وسيلة لزيادة رفاية الأفراد وتثبيت دعائم النهضة الإجتماعية والإستقلال السياسي ، فهي تركز على عملية تكوين رأس المال أو بناء الطاقات الإنتاجية الجديدة ووضعها موضع الإنتاج. و يمكن الحديث عن الحلقة المفرغة في عملية التنمية التي تعزز نقص التكوين الإنتاجي إلى قلة الإدخار ، وقلة الإدخار إلى إنخفاض الدخل الفردي ، وإنخفاض الدخل الفردي إلى إنخفاض الدخل الوطني و زيادة الضغط السكاني ، وإنخفاض الدخل الوطني إلى إنخفاض الإنتاجية و عدم إستغلال الموارد الطبيعية الذي يعود إلى نقص التكوين الإنتاجي و قصوره عن تحقيق هذه الأغراض.

(1) - معطيات إحصائية متحصل عليها من جامعة شاربروك على الموقع الإلكتروني:

<http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?langue=fr&codePays=DZA&codeTheme=2&codeStat=NE.CON.PETC.CD>، تاريخ الزيارة: 2016/12/07 على الساعة 17:07.

- للقيام بعملية تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة لا بد للمجتمع من تخصيص جزء من موارده المتمثلة في السلع والخدمات المنتجة لتحقيق هذه الغاية، وهذا في الواقع كله عملية التكوين الإنتاجي^(*) أو ما يسمى بالوجه المادي لعملية تمويل التنمية.

- تقضي عملية التنمية توفر رؤوس أموال متوسطة وطويلة الأجل، وهذا يدعو إلى التمييز بين نوعين من الادخار بحسب معيار الاستحقاق: النوع الأول إيداع قصير الأجل وهو مجال السوق النقدية، و إيداع متوسط وطويل الأجل وهو مجال السوق المالية، والنوع الثاني من الادخار هو الذي يسترعي الاهتمام أكثر من منظور التنمية، وذلك وفق منطق التوازن المالي حيث يجب تمويل الاستخدامات المتوسطة والطويلة الأجل بأموال دائمة، لأن الهيكل المالي للبنوك التجارية يتكون معظمه من موارد قصيرة الأجل أي من ودائع جارية، لذلك فهي تحرص أن تكون توظيفاته متوافقة مع هذا الهيكل .

- نظرا للدور الذي تلعبه البنوك التجارية في تمويل التنمية، فمن أهم الأسباب الرئيسة لقيام البنوك التجارية بالمشاركة في تقديم القروض متوسطة و طويلة الأجل تتلخص فيما يلي⁽¹⁾:

1- يوجد قدر من موارد البنوك التجارية يمثل حقوق ملكية رأس المال والاحتياطيات والأرباح غير الموزعة، والذي عادة لا يمثل إلا نسبة محدودة إلى مجموع موارد البنوك التجارية، وهذا القدر يمكن تخصيصه للقروض متوسطة وطويلة الأجل دون المساس بحقوق المودعين، حيث لا يوجد مخاطرة بالنسبة لودائع الأفراد والشركات والمؤسسات.

2- لقد أصبح من المعلوم أن قدرا هاما من الودائع الجارية يعتبر في حكم الموارد المستقرة نسبيا ولذلك فليس هناك من مشكلة أو مخاطرة إذا استخدم جزء من هذه الودائع المستقرة في الإقراض متوسط وطويل الأجل في ظل الأوضاع والظروف العادية.

3- في ظل قيام البنوك المركزية القوية وما تضعه من قواعد وتنظيمات تستطيع البنوك التجارية تقديم القروض بنوعيتها، وعلى الأخص تلك التي تتماشى مع الصالح الاقتصادي العام، ذلك لأن البنوك المركزية في هذه الحالة يمكنها تقديم الكفالة المطلوبة.

^(*) - التكوين الإنتاجي: القيام بتدريب من أجل زيادة الإنتاج و تطويره لتمويل التنمية.

⁽¹⁾ - موسى رحمان، نجاه مسمش: نحو ترقية الإدخار المصرفي الشخصي كأداة للتراكم إشارة خاصة إلى الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، نوفمبر 2007، ص 81.

وبالتالي فإن هذه الخطوات (الأسباب) تساهم بشكل أو بآخر في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تمويل المشاريع سواء كانت مشاريع حكومية أو خاصة.

أما الوجه الآخر لعملية تمويل التنمية فهو وجهها النقدي الذي يتمثل في توفير الأموال النقدية اللازمة للحصول على السلع والخدمات الضرورية لعملية التكوين الإنتاجي. و هذا يبين بوضوح أن النقد في عملية التكوين هذه إنما يستمد دوره من كونه يمثل قوة شرائية تستطيع حيازة جزء من عوامل الإنتاج لتوجيهها نحو تكوين الطاقات الإنتاجية. ثم إن المصدر الحقيقي للتكوين الإنتاجي هو الإدخار بوصفه إمتناعاً عن إستهلاك جزء من الناتج الوطني بهدف تهيئته وتوجيهه لأغراض التكوين الإنتاجي.

وقد أكدت السياسات المعتمدة في المجال الإقتصادي ضرورة إقامة تنمية سريعة ومتوازنة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتواترة، تسهم في رفع مستوى معيشة الشعب عن طريق تعبئة الموارد المحلية إلى أبعد الحدود الممكنة. وعلى الرغم من أهمية هذه الخطوة، ما تزال الطاقة الإدخارية الخاصة والعامة محدودة ولا تمثل إلا جزءاً من الدخل الفردي التصرفي ومن الناتج المحلي الإجمالي ، مما يزيد الإعتماد على القروض والمساعدات الخارجية لتحقيق معدلات عالية للإستثمار في إطار خطط التنمية الاقتصادية والإجتماعية.

كما يكتسب الادخار أهمية كبيرة لأي دولة، باعتباره أحد أهم العوامل اللازمة لإحداث التنمية الاقتصادية، وهذه الأخيرة تنطوي في حقيقة الأمر على معدل مرتفع للنمو الاقتصادي⁽¹⁾. و يرى الكثير من الاقتصاديين (من بينهم أنجوس) أن التنمية الاقتصادية بالدول النامية يجب أن تتسم بالطفرة والضخامة حتى تكون فعالة. وللتدليل على ضرورة استثمار حد أدنى من الموارد الاقتصادية لإنجاح أي برنامج أو خطة تنمية، يشبه الاقتصاديون الاقتصاد القومي بالطائرة التي تحتاج إلى دفعة قوية كي تبدأ سيرها، وتتخلص من الجاذبية الأرضية، وبالقياس لابد من حد أدنى من الجهد الإنمائي الذي يجب بذله، قبل أن يتسنى التغلب على المقاومة الذاتية لعوامل التخلف. و حتى تتمكن الدولة من ذلك، يتطلب الأمر ضرورة تعبئة قدر كاف من الادخار، تستطيع بموجبه أن ترفع من مستويات المعيشة المنخفضة إلى مستويات عالية من الرفاهية الاقتصادية في فترة وجيزة من الزمن.⁽²⁾ فالادخار يتيح للبنوك التجارية توفير المزيد من القروض لأصحاب المشاريع الإنتاجية والتجارية والخدمية داخل الدولة، وهذا له فوائد كبيرة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في آن واحد، وهي بصورة رئيسية تتمثل فيما يلي:

(1) - ماري براديل بيار، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

(2) - نفس المرجع، ص 21.

أ. تحفيز النمو الاقتصادي وتمويل برامج التنمية:

لقي موضوع الادخار إهتماما كبيرا في الفكر الاقتصادي، وفي كافة مراحل التطور الاقتصادي، باعتباره يمثل أحد أهم مصادر تمويل عمليات التنمية الاقتصادية، إن لم يكن أهمها على الإطلاق.

كما يمثل أحد وسائلها لتحقيق النمو الاقتصادي في معظم الدول بمختلف مستوياتها، لاسيما النامية منها، والتي هي في أمس الحاجة لهذا الادخار من أجل تمويلها للاستثمار. فمن المعلوم أن تسريع معدلات النمو الاقتصادي ضرورة حيائية للدول النامية مهما كان مستوى تطوره.

إن الزيادة الكبيرة في معدلات النمو هي وحدها التي تمكن هذه الدول من تحقيق تنميتها، وإلغاء الفجوة الضخمة التي تفصل اقتصادياتها عن اقتصاديات البلدان المتقدمة. لذلك، فإن قضية تنمية الادخار تعد من أهم قضايا النمو والتنمية. و إن الحديث في إمكانية تحقيق التنمية من دون وجود الأموال اللازمة لها، يعد كلاما بعيدا عن المنطق والواقع، ذلك أن الانطلاق في عملية التنمية الاقتصادية يتطلب رصد الأموال الضرورية والكافية لمتطلبات النشاط الاقتصادي، ومن هنا

تبرز أهمية الادخار في إمداد الاقتصاد بالتمويل اللازم لتنفيذ برامج التنمية⁽¹⁾.

كما أن إحداث دفعة قوية في النمو الاقتصادي هو ليس بالأمر السهل أو اليسير، إذ أن ذلك يقتضي القيام بإنشاء وتنفيذ كثير من المشاريع الإنتاجية الجديدة، وتوسيع الطاقة الإنتاجية للمشاريع القديمة. وكل هذا يحتاج إلى قدر كبير من رؤوس الأموال لتمويل هذه المشاريع، أي يحتاج إلى معدل كاف للادخار، فهذا الأخير يعتبر مصدرا هاما للتمويل الذاتي في عمليات التوسع الاستثماري. وهذه الاستثمارات التي تكون في صورة كيانات أو مشاريع اقتصادية فعالة، ستزيد من نطاق القاعدة الإنتاجية المحلية، وتحد من أثر التراجع في العائدات النفطية على بنية الاقتصاد الوطني، فالادخار له أهمية كبيرة في الإسراع بعملية التنمية وحفز الاستثمار ، إنه السبيل الوحيد لرفع معدلات النمو الاقتصادي، وخير وسيلة لتمويل برامج الاستثمار.

ب. التقليل من معدلات البطالة:

إن الادخار يعمل على التقليل من معدلات البطالة، وهذا من خلال إيجاد وظائف جديدة، نتيجة لشرع مشاريع استثمارية جديدة بفضل هذه المدخرات، وأرباح هذه المشاريع الجديدة نفسها إنما تساعد على توسيعها، باتجاه استيعاب المزيد من قوى العمل في أكثر من مجال. كذلك خلق موارد نقدية جديدة للدولة، وذلك بواسطة الضرائب المفروضة على هذه المشاريع، بالإضافة إلى حضر الاستهلاك، وهو الأمر الذي يفضي

(1) - مفيد حلمي، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

بدوره إلى توسيع نشاطات الإنتاج والخدمات، وذلك من خلال حصول العاملين الذين كانوا عاطلين سابقا على دخول ينفقونها على ما يحتاجونه من سلع وخدمات، وهو ما يؤدي إلى زيادة أصحاب المشاريع لنشاطاتهم في مجالي الإنتاج والخدمات، بحكم زيادة معدل الطلب الكلي على السلع والخدمات.

ت. التخفيف من حجم المديونية الخارجية:

إن الخلل بين الناتج الإجمالي المحلي والاستهلاك النهائي يؤدي إلى تزايد الاعتماد على العالم الخارجي في تمويل الاستثمارات، مما يترتب عليه تزايد حجم المديونية الخارجية إلى درجة قد تتعدى حدود الأمان. وهذه الأخيرة ليست حلا، حيث تعتبر مسكنا يتيح نقودا، ويكبل الدولة لسنوات كثيرة قادمة ويعوق النمو الاقتصادي. وعليه، فالعلاج لا يكمن في مجرد مزيد من تدفق الموارد الأجنبية، وإنما في زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج من جهة، وتعبئة المدخرات من جهة أخرى والتركيز عليها كشرط ضروري لنجاح التنمية والتحرر من المديونية⁽¹⁾. كما يجب أن يوجه الادخار نحو الاستثمارات التي تساعد البنية الاقتصادية على التوسع أفقيا أو عموديا. ومن هنا سيعمل الادخار على التقليل من اعتماد الدولة على القروض الخارجية، وما يترتب عليها من آثار ضارة، وبالتالي تخفيف العبء الواقع على كاهل الدولة جراء تسديد الديون الخارجية وفوائدها.

ث. التخفيف من حدة التضخم:

تبرز أهمية الادخار في التخفيف من حدة مصادر الضغط التضخمي الذي غالبا ما يصاحب عملية التنمية. فالبلاد المتخلفة تتسم إقتصادياتها بضالة مرونة دوال العرض في الأجل القصير. ولما كانت التنمية يصاحبها زيادة ملموسة في حجم الطلب الفعال، فإن هذا الوضع الذي ينطوي على اختلاف التناسب بين التغير في تيار الإنفاق النقدي والتغير في الحجم الحقيقي للسلع والخدمات، يؤدي إلى إحداث نزعات تضخمية تصيب النشاط الاقتصادي في مرحلة التنمية، ويصعب التحكم فيها. و يبدو هذا الاختلاف بشكل واضح في اختلاف التناسب بين الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية الغذائية وبين عرض هذه السلع.

من المعلوم أن زيادة الإنفاق على التنمية يأتي مصحوبا بزيادة واضحة في الإنفاق على السلع الاستهلاكية وتفشي ظاهرة تضخم الأسعار، وخاصة من جانب الطبقات الفقيرة التي يرتفع ميلها الحدي للاستهلاك بدرجات عالية. غير أنه من العسير إحداث زيادة كبيرة في إنتاج السلع الغذائية والاستهلاكية، نظرا لجمود دوال العرض في الأجل القصير، نتيجة لتأخر الجهاز الإنتاجي في الدولة، مما يجعل الضغط على هذه السلع ضغطا

(1) - ماري براديل بيار، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

كبيرا. ولا يمكن مواجهة هذا الضغط في الأجل القصير، إلا بالاتجاه نحو الاستيراد بمعدلات كبيرة لهذه المواد، مما يولد ضغطا على أرصدة الدولة من العملات الأجنبية. ومن ثم يجب على الدولة عند تخطيط اقتصادياتها أن تقوم بوضع موازين سلعية دقيقة للمواد الغذائية، تكفل تحقيق التوازن بين الموارد والاستخدامات من هذا النوع من السلع. إضافة إلى إعطاء الأولوية في الواردات المستقبلية للتجهيزات اللازمة لمشاريع التنمية بالدرجة الأولى، ولتأمين مستلزمات الإنتاج بالدرجة الثانية، ثم لتأمين حاجات الاستهلاك النهائي بالدرجة الثالثة.

إن أثر الادخار في التخفيف من هذه الضغوط التضخمية، أمر يجب أن نلفت النظر إليه، ذلك أنه طالما أن الحد من زيادة الاستهلاك زيادة كبيرة شرط ضروري لتحقيق الاستقرار النقدي، والتخفيف من حدة التضخم الناشئ عن زيادة الطلب الفعال، فإن سياسة رفع الادخار الذي يمثل خيارا مناسباً لتمويل التنمية، بحيث لا يحمل معه أي أثاراً تضخمية تهدد الاقتصاد، سيؤدي إلى التخفيف من حدة التضخم الموجود مسبقاً.⁽¹⁾

وهذه الوظيفة التي يلعبها الادخار في هذا المجال، وظيفة هامة إذا ما علمنا أن ترك مكافحة التضخم، بحيث أن الأسعار تواصل الإمعان في الارتفاع إلى آفاق بعيدة بصفة مستمرة، أمر قد يؤدي إلى فشل وانحيار سياسة التنمية نفسها، وذلك نظرا للأضرار العديدة التي تتولد عن التضخم. لذلك أصبح وجود المدخرات والمقدرة على تعبئتها، الأمر الحاسم الذي تعتمد عليه الاقتصاديات في نموها، بحيث تتجاوز دورها كمورد أساسي لتمويل التنمية، بل وتعد وسيلة اقتصادية مهمة كفيلة بتقييد الاستهلاك بقصد الحد من الضغوط التضخمية، وضمانا للاستقرار الاقتصادي. لذلك أصبحت غالبية الاقتصاديات مهتمة بالبحث في طرق زيادتها، وتأمين توجيهها نحو الاستثمارات المطلوبة.

ج. معالجة عجز ميزان المدفوعات:

تقوم المدخرات بوظيفة هامة أيضا، وهي معالجة ميزان المدفوعات من الثغرات التي يواجهها. فالدولة في العادة، تقوم بتكوين قدر معين من المدخرات المكونة من الذهب والعملات الأجنبية، لتواجه بها التقلبات الدورية أو العارضة في ميزان المدفوعات.

من المعروف أن ميزان المدفوعات وخاصة في الجزائر التي تعتمد على تصدير المحروقات، والتي تكون عرضة للتقلب الشديد في أسعارها يتعرض لوجود عجز، وتقتضي من الدولة أن تكون على استعداد تام لسده. وتلجأ الدولة في هذه الحالة إلى رصيدها المدخر مدخر، المكون من الذهب والعملات الأجنبية، لتسحب منه مواجهة

(1) - أحمد سلامي، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

هذه التقلبات على النحو الذي يمكنها من تلافي المشاكل الخطيرة التي تترتب على وجود العجز في ميزان المدفوعات، وهي وظيفة هامة تتكامل مع وظائف الادخار.

طالما أن الادخار الداخلي السالب يمثل خطورة على متطلبات النمو المتزايد، ويعقد من المسألة الاستهلاكية ذاتها في المستقبل، نظراً لما يترتب عليه من ضعف أو تلاشي للادخار، بل إلى التآكل التدريجي لرأس المال الوطني، وهو ما يؤدي إلى عجز في العمليات الجارية، وهذا العجز يضع أعباء جديدة وضخمة على ميزان المدفوعات، الأمر الذي يهدد الاقتصاد الوطني، ويلتهم احتياطاته ويعطل عملية التنمية الاقتصادية. فإنه في المقابل، سيجنبنا الادخار الداخلي الموجب كل هذه التبعات غير المرغوبة، وسيعمل على حل مشكلة العجز في الحساب الجاري، ونخص بالذكر هنا الادخار الخاص والذي يعتبر ادخار القطاع العائلي أهم مكوناته. لإبراز دور الادخار الخاص في حل مشكلة عجز الحساب الجاري، سنبدأ أولاً بمعادلة الدخل والإنفاق في اقتصاد مفتوح: (1)

$$Y = C + I + G + (X - M) + NT$$

الإنفاق الحكومي: G ، الاستثمار: I ، الاستهلاك: C ، الدخل القومي الإجمالي: Y ، صافي الصادرات: (X - M) ، صافي التحويلات الخارجية: NT.

و بإعادة ترتيب الحدود أعلاه نحصل على الصيغة التالية:

$$Y - C - G = NS = I + (X - M) + NT$$

حيث NS: الادخار القومي الذي يمكن أن يتحقق بتمويل الاستثمار المحلي أو فائض الحساب الجاري أو بزيادة صافي الاستثمارات الخارجية، ولكن الادخار الوطني يتكون من الادخار الحكومي S G وهو فائض الميزانية العامة (T - G) ، والادخار الوطني الخاص S P ، الذي يشمل كل من ادخار القطاع العائلي وادخار قطاع الأعمال، أي أن:

$$S P = NS - S G \quad \text{و} \quad NS = S P + S G$$

من المعادلات أعلاه، وباعتبار أن الحساب الجاري (Current Account CA) وهو يضم صافي الصادرات وصافي التحويلات الخارجية [CA = (X - M) + NT]، يمكن صياغة الادخار الوطني الخاص على النحو التالي:

(1) - فريد بشير طاهر: محددات الادخار الخاص في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، م2 ، عدد1 ، 2001، ص ص 174-176.

$$SP = I + CA - SG$$

$$SP = I + CA - (T - G)$$

$$SP = I + CA + (G - T)$$

ولإلقاء الضوء على أهمية الادخار الخاص بالنسبة لعجز الحساب الجاري، يمكن إعادة صياغة المعادلة أعلاه على النحو التالي :

$$CA = SP - I - (G - T)$$

من المعادلة الأخيرة، نجد أن زيادة عجز الميزانية العامة (G - T) يؤدي إلى تقليص فائض الحساب الجاري إن كان هناك فائضا، أو يؤدي إلى تفاقم عجز الحساب الجاري في حالة وجود عجز. كذلك نجد أن لزيادة الاستثمار المحلي أثرا سلبيا مباشرا على الحساب الجاري، أي تؤدي إلى زيادة العجز في الحساب الجاري، وهذا هو الأثر في المدى القصير أو الأثر من جانب الطلب. وبالرغم من ذلك، فليس من المعقول أن يخفض الاستثمار لمعالجة عجز الميزانية، نظرا للآثار الإيجابية الهامة للاستثمار في المدى الطويل ومن جانب العرض على زيادة الناتج القومي والفائض التصديري والادخار الخاص، ومن ثم على خفض عجز الحساب الجاري. ومن المعادلة أعلاه، يتضح كذلك أن الادخار الخاص هو صمام الأمان الذي يمكن أن يجد من عجز الحساب الجاري، حيث العلاقة موجبة بين الادخار الخاص S P و فائض الحساب الجاري CA، و هذا بالطبع له أثر إيجابي بالغ على ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: محددات الإدخار العائلي، أشكاله، أهدافه والعوامل التي تحد من الإدخار يتم التطرق في هذا المبحث إلى كل العامل التي تساعد على تشجيع الإدخار، ثم تحليل أهم أهداف وأشكال الإدخار لإضافة إلى العائق و العراقيل التي تحد من رغبة المدخرين على وضع مدخراتهم في المؤسسات المصرفية و المؤسسات غير المصرفية.

المطلب الأول: محددات الادخار و أشكاله

1. محددات الادخار

يمكن التمييز بين نوعين من محددات الإدخار: المحددات الدخيلة و المحددات غير الدخيلة

1.1. محددات الادخار الدخيلة

تتمثل هذه المحددات في:

أولاً. الدخل المتاح:

بما أن الإدخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك فإننا نجد أن العوامل التي تحدد الإستهلاك تحدد في نفس الوقت الإدخار ، وعلى هذا فإن كينز إعتبر أن الدخل المتاح هو المحدد الأساسي لكل من الإدخار والإستهلاك، عكس الكلاسيكية الذين أعطوا أهمية بالغة لسعر الفائدة وإعتبروها المتغير المستقل والوحيد المحدد لمتغيرات الإدخار⁽¹⁾

ثانياً. سعر الفائدة :

إذا كان الإدخار يعبر عن ذلك الحرمان من الإستهلاك لفترة من الوقت فإن سعر الفائدة هي المكافأة التي يستفيد بها المستهلك نتيجة لحرمانه المؤقت، ولهذا فإن تأثير سعر الفائدة على الإدخار كان محل جدل ونقاش لدى الكثير من الإقتصاديين .⁽²⁾

فقد إعتبر الكلاسيك أن الفائدة هي عائد الإدخار، ولذلك فإنهم ذكروا أنه كلما زاد سعر الفائدة زاد مستوى الإدخار، وبالتالي قل مستوى الإستهلاك . ولكن يلاحظ أن هذا الغرض لا يكون صحيحاً إلا إذا كان الهدف من الإدخار هو مجرد تحقيق عائد في المستقبل . أما في الحالات التي يكون فيها الإدخار

(1)– Patrick Allard, op cit, p : 189.

(2)– عسول امينة: محددات الإدخار ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم التجارية ، فرع المالية ، جامعة المسييلة ، 2000 ، ص: 90 .

بغرض الطوارئ المستقبلية أو لأغراض إجتماعية كالتعليم مثلا، فإن إرتفاع الفائدة في الوقت الحاضر قد يقلل من مستوى الإدخار ، و بالتالي يزيد من مستوى الإستهلاك.

بينما سعر الفائدة في نظر كينز هو ذلك السعر الذي يحقق التعادل بين كمية النقود التي يرغب الأفراد الإحتفاظ بها وبين الكمية الإجمالية للنقود التي تعود عليه بعد التوظيف.

و الجدول الموالي يبين تطور الإدخار العائلي مع سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2016.

الجدول (6): نماذج قياسية حول العلاقة بين الإدخار و سعر الفائدة في الجزائر خلال (2013 - 2016)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	سعر الفائدة	الإدخار العائلي
2013	8.05	96 869 067 790
2014	8.24	94 278 940 915
2015	16.46	109 387 457 604
2016	8.78	115 476 271 143
2017	19.09	121 565 084 682

Source : Université de Sherbrooke، données statistiques tirées du site : <http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?langue=fr&codePays=DZ&codeTheme=2&codeStat=FR.INR.RINR>

Et

<http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?langue=fr&codePays=DZ&codeTheme=2&codeStat=FR.INR.RINR>، visité le : 13/06/2017 à 14 : 19.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن سعر الفائدة قد عرف تذبذبا تارة يرتفع وتارة ينخفض خلال الفترة المدروسة، قابله إنخفاض في الإدخار العائلي خلال الفترة (2013-2014) ليعاود الإدخار العائلي الإرتفاع مرة أخرى خلال (2015-2017).

ثالثا. حجم الثروة :

أشار بعض الإقتصاديين (من بينهم دايتون عام 1977) إلى وجود علاقة طردية بين مستوى الإستهلاك - الإدخار وحجم الثروة، فلو أن شخصان يتساوى دخلهما الشهري ولكن أحدهم يستمد

دخله من العمل و الآخر يستمد دخله من ثروة يملكها كالأرض مثلا، فإنه من المتوقع أن ينفق الثاني نسبة من دخله على الإستهلاك أكبر من التي ينفقها الأول، و السبب في ذلك هو أن الأول عليه أن يدخر مبلغا أكبرا من دخله لمواجهة الطوارئ المستقبلية أو ليعيش منه عندما يتقاعد عن العمل، أما الثاني فإنه يدخر نسبة أقل من دخله لإطمئنانه على مستقبله من حيث وجود مصدر شبه دائم للدخل حاضرا أو مستقبلا ، و هذا يعني أنه كلما زاد حجم الثروة زادت نسبة الإستهلاك من الدخل وقلة نسبة الإدخار.

1.2. محددات الإدخار غير الدخلية

يمكن إيجاز هذه المحددات في النقاط التالية:

أولا. معدل التضخم :

يعرف على أنه الإرتفاع العام و المفرط في المستوى العام للأسعار المصاحبة للزيادة في كمية النقود المتداولة في السوق و إرتفاع التكاليف⁽¹⁾. وهذا يعني أن التضخم يتوافق ويتلائم تماما مع الزيادة في كمية النقود⁽²⁾. و ينشأ التضخم في حالة إختلال التوازن بين كمية السلع والخدمات المعروضة في السوق والطلب عليها وذلك بزيادة هذا الأخير بشكل مستمر على خلاف العرض الذي يكون شبه ثابت أو مستقر، ويقاس معدل التضخم كالتالي:

$$T.I(n) = \frac{N.P(n) - N.P(n-1)}{N.P(n-1)} \times 100$$

100

أي

معدل التضخم في فترة ن = مستوى الأسعار فترة ن - مستوى الأسعار فترة (ن-1) × مستوى

الأسعار فترة (ن-1) / 100

T.I (n) : معدل التضخم في فترة ن

(1) ورقة بحثية بعنوان: التضخم الإقتصادي.. حالات و مفاهيم، قسم البحوث و الدراسات الإقتصادية، منتدى الأعمال الفلسطيني، ص: 5.

(2) إسماعيل عبد الفتاح: التضخم الإقتصادي، نشرة توعوية، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة، العدد 3، أكتوبر 2012، الكويت، ص: 1.

$N.P(n)$: مستوى الأسعار فترة ن

$N.P(n-1)$: مستوى الأسعار فترة (ن-1)

ويعمل التضخم على إضعاف ثقة الأفراد بالعملة وبالتالي حافز الإدخار في بعض الحالات.

ثانياً. العوامل الديمغرافية:

لقد احتلت العلاقة بين النمو السكاني والإدخار مكاناً بارزاً في العديد من نماذج النمو و التنفيذ حيث توصلت عدة دراسات(*) إلى أن العوامل السكانية يمكن أن تؤثر على الإدخار⁽¹⁾، إذ كلما ارتفع معدل النمو السكاني تباطؤ معدل نمو رصيد رأس المال العامل في المجتمع ويمكن لهذا أن يكون له أثر في معدل الإعالة على كل من الإدخار الخاص والحكومي بالإضافة إلى التركيبات العمودية (هذا ما تم التطرق له في الدراسة القياسية السابقة).

ثالثاً. حصيلة الصادرات

تعتبر الصادرات من مكونات الدخل إذ أنها تعتبر من الإنفاق الأجنبي على السلع والخدمات المنتجة في الداخل والتي تم بيعها خارج الوطن ويتسبب هذا الإنفاق الأجنبي في خلق دخل للبلد المصدر مما يؤدي إلى خلق أصول رأسمالية، لذا تعتبر حصيلة الصادرات مصدر دخول مرتفعة للعوامل المؤثرة على الدخل الوطني والذي بدوره يؤثر على الإدخار الوطني الذي يعتمد على الدخل.

رابعاً. حصيلة الضرائب:

تعتبر الضريبة أداة فعالة في التحفيز على الإدخار وتوجيهه نحو الإستثمارات المنتجة وتستخدمها الدولة للتأثير في الطلب الكلي ومستوى الناتج القومي وفي توزيعه بين الفئات الإجتماعية والأقاليم المختلفة داخل الدولة، كما أن للضريبة أثر على كل من الإدخار الحكومي والخاص.

(*) - دارت دراسات (1998), Haque et Al (1998), Masson et Al (1998), Corbox & Schmidt Hebbel (1991)

(1999) حول مدى تأثير العوامل السكانية على الإدخار في العالم بالاعتماد على خمسة دراسات و توصلت هذه الدراسة إلى معرفة أسباب تراجع الإدخار خاصة في الولايات الأمريكية.

(1) - Corbox & Schmidt Hebbel : **World Saving**, IMF Working Paper, November 2014, p 36.

خامسا. التمويل الخارجي:

التمويل الخارجي هو تلك التدفقات المالية التي يتم إقتراضها من الخارج لسد فجوة الموارد المحلية الناتجة عن قصور المدخرات المحلية عن الوفاء بحجم الإستثمارات المطلوبة وقصور الصادرات عن تغطية الواردات ، ومن ثمة لا بد من تغطية هذه الفجوة عن طريق الموارد المالية الأجنبية الإضافية وهذه الموارد أنواع منها : المعونات الأجنبية والقروض الأجنبية الخاصة . وللتمويل الخارجي آثار سلبية إذ أنه يمكن أن يؤدي إلى تباطؤ جهد الدولة للتنمية وتعبئة الإدخار المحلي، كما يمكن أن يكون له آثار إيجابية على الإدخار الإجمالي من خلال تأثيرات القروض و الإستثمارات الأجنبية على الدخل المحلي.

سادسا. العوامل الإجتماعية و السياسية

لعملية الإدخار نظرة مختلفة عند مستوى كل من الفرد والمجتمع وهذا راجع إلى عدة إعتبارات وعوامل من بينها إختلاف الحالات الإجتماعية والسياسية والثقافية للأفراد ومدى تمسكهم بالمعتقدات الدينية وبالعواديات والتقاليد وإختلاف وعيهم الإدخاري، فالبعض يعتبر أن الإدخار فيه عالية بمعنى أن هناك علاقة طردية بين الإدخار والدخل أي أن زيادة الدخل تؤدي بالضرورة إلى زيادة الإدخار والبعض الآخر ينظرون عكس ذلك.

2. أشكال الإدخار العائلي

و عليه يمكن التمييز بين الأنواع التالية من الإدخار:

1. الإدخار المالي (المدخرات المالية):

ويتمثل هذا النوع من الإدخار في وسائل الدفع (الأوراق المالية، العملات، الحسابات الجارية ...) وجميع الإستثمارات المالية العائلية (التأمين على الحياة، الأسهم، السندات ، صناديق الإستثمار المشترك، حسابات التوفير و الودائع لأجل) .

الإدخار في شكل أوراق نقدية ومسكوكات، والتي لا تأخذ شكل توظيف إنتاجي، ما يعرف بالإكتناز أو ما يطلق عليه ب : جوارب الإدخار* (1) (Chaussettes d'épargne).

2. الإدخار غير المالي (المدخرات غير المالية):

والتي تتمثل خاصة في الإستثمارات في المجال العقاري (شراء مساكن) . حيث يقوم المدخر بالإختيار بين هذين النوعين من الإدخار معتمدا على عدة وسائل من بينها السيولة ، الأمان و الربحية .

3. الادخار غير النقدي (على الموجودات):

مثل الحلبي و المواد الاستهلاكية المستدامة أو الماشية التي يمكن بسرعة وسهولة تحويلها إلى نقد والتي يحتفظ عادةً بقيمتها. و الأرض أيضاً من الموجودات التي يمكن الاستثمار فيها والتي تحتفظ بالموجودات وهي تحتفظ بقيمتها ولكنها أقل سيولةً من الماشية. (2)

4. الإدخار غير الرسمي:

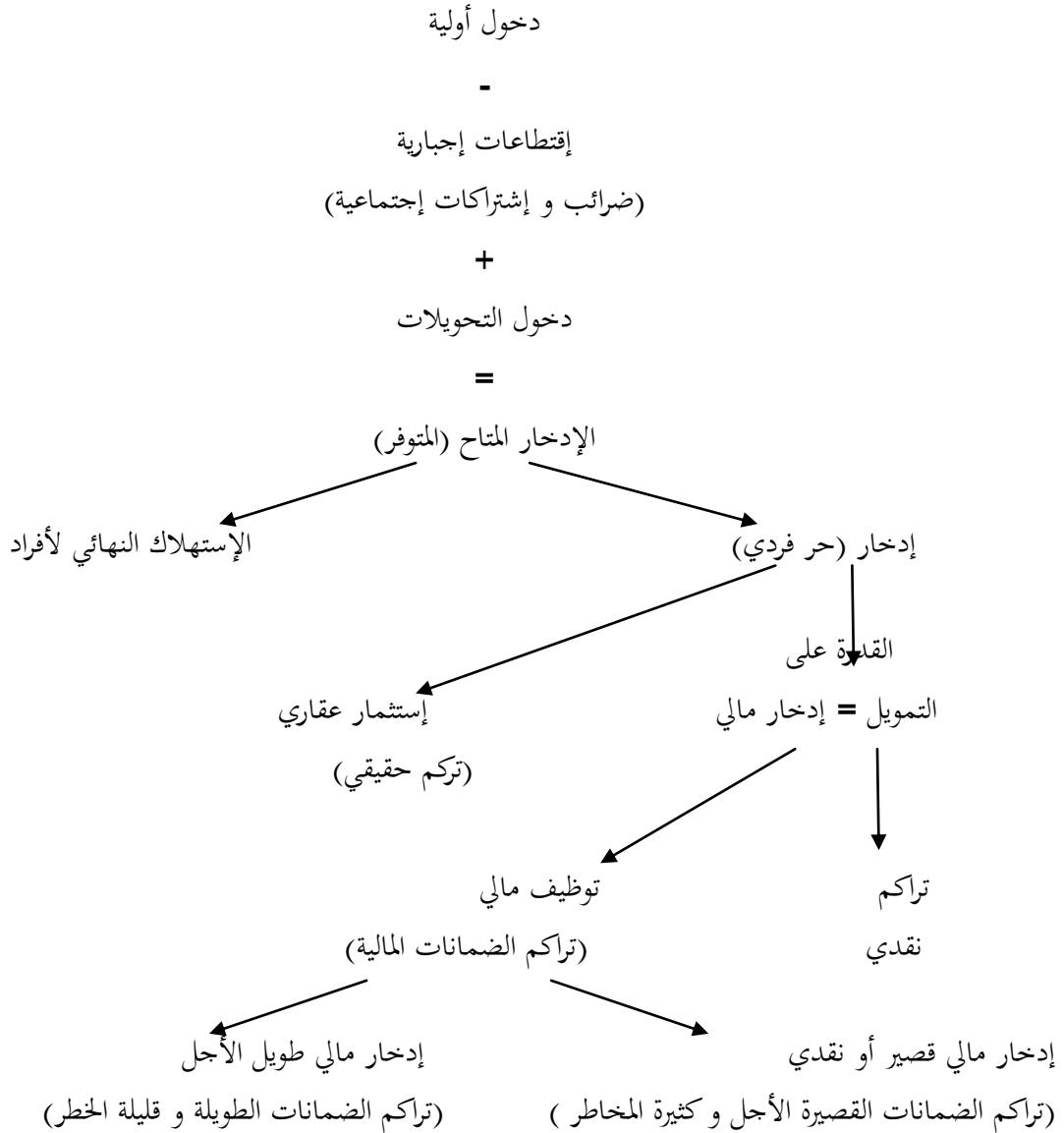
تتضمن المدخرات غير الرسمية ادخار المال في المنزل الأمر الذي يُبقي المال بالتصرف ويُتيح تفادي تكاليف المعاملات المرتبطة بادخار المال في مؤسسات ادخار رسمية. يعاني هذا النوع من المدخرات غير الرسمية من السلبيات الأساسية: إغراءات إنفاق المال وخطر السرقة. لا بدّ من التمتع بقدرة انضباط كبيرة لتفادي إنفاق هذه المدخرات وعدم الاستجابة لطلبات سائر أفراد الأسرة. كما لا يُحقق المال المدخر في المنزل أي فائدة وبالتالي يُمكن أن يفقد قيمته مع مرور الوقت. ويُشكّل الادخار العيني (الذهب، المواشي أو الأرض) شكلاً آخر من أشكال الادخار غير الرسمي.

(*) - جوارب الإدخار: يقصد بها الإدخار في شكل أوراق نقدية أو سكوك أي إكتناز.

(1) - Joelle Bonenfant et Jean Lacroix: **L'épargne, Direction des relations internationales de l'enseignement**, article tiré du site : <https://www.centredelanguefrancaise.paris/wp-content/uploads/2016/05/epargne.pdf>,
visité le 08/ 03/2013, p : 2.

(2) - Rutherford, Stuart: **The Poor and Their Money**, Oxford University Press: New Delhi, India, 2000, p: 2.

الشكل (9): أشكال الادخار



إستخدام حر للإدخار على شكل أصول نقدية

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على المعلومات السابقة

يحصل الأفراد على دخولهم و بعد إقتطاع الضرائب، الإشتراكات الإجتماعية و كذا التحويلات يبقى دخلهم الصافي الذي سيقوم الأفراد بتقسيمه إلى جزئين، الجزء الأول يتم إنفاقه على الإستهلاك، أما الجزء الثاني فيتم إدخاره في المؤسسات المالية والمصرفية من أجل إستخدامه في تمويل مشاريع في شكل إستثمارات أو يترك في حساب البنك كتراكم نقدي أو يتم توظيفه في شكل ضمانات قصيرة أو طويلة الأجل حسب رغبة الفرد.

المطلب الثاني: أهداف الإدخار

1. بالرغم من الإختلاف الموجود في تحاليل وتفسير مختلف النظم الإقتصادية التي قامت بدراسة ظاهرة الإدخار بعمق وحاولت تحديد كل تفاصيلها، إلا أنه حصل إجماع لديها على أهمية الإدخار وإتفتت على إعتبره الجزء المتبقي من الدخل بعد عملية الإستهلاك خلال فترة معينة.
2. تتضح أهمية الإدخار في أنه كلما إرتفع مستوى الإدخار في أي إقتصاد كلما أتيح للمؤسسات الحصول على التمويلات اللازمة التي تساعد على الرفع من القدرات الإنتاجية والزيادة في مداخيل أجهزتها وكذا الجماعات المحلية، و كمثل عن ذلك، فقد بلغ إدخار العائلات الجزائرية حوالي 765 111 مليون دولار في 2014.⁽¹⁾
3. يسمح الإدخار بالمحافظة على النمو و ترقية الإقتصاد الوطني والرفع من قيمة الناتج الداخلي الخام (PIB)، حيث بلغت قيمة هذا الناتج الداخلي الخام 19 619 3202 مليار دولار في 2015⁽²⁾ في الجزائر. كما يمكن ضمان إنتعاش أي إقتصاد يعتمد في تمويل إستثماراته على موارده الداخلية وبالأخص على الإدخار الداخلي الذي يمول ويساعد على تشكيل رأس المال، ويستبعد التمويل الخارجي أو التمويل النقدي المحلي ، هذا الأخير يعتمد على الإصدار النقدي من طرف البنك المركزي مما يرفع من معدلات التضخم و يقضي على قدرة الأفراد على الإدخار.
4. كما أنه أيضا لدوافع الأفراد إتجاه الإدخار أهداف يسعون إلى تحقيقها ، و التي تتمثل أساسا في تحسين ظروفهم الإجتماعية والإقتصادية ، وترقية مستواهم المعيشي والوصول إلى الرفاهية المرغوبة ، وبهذا يمكن لكل فرد عن طريق الإحتياطات الناتجة عن الإدخار التكيف مع البيئة التي يعيش فيها و المساهمة أيضا في ترقية الدولة وجعلها ذات قرار سياسي مستقل عن التبعية والضعف الأجنبي.⁽³⁾

(1) - معطيات إحصائية متحصل عليها من جامعة شاربروك على الموقع الإلكتروني:

<http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatP> ، تاريخ الزيارة 2016/01/21،

على الساعة 16:50

(2) - معطيات إحصائية متحصل عليها من جامعة شاربروك على الموقع الإلكتروني:

<http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatP> ، مصدر سبق ذكره

(3) - طلال السردى: نصائح حول الإدخار و الإستثمار لمتابعة أهدافك المالية، مقال صادر ب 2015/07/09 على الموقع

الإلكتروني: <http://talalalsardy.com/tag/> ، تاريخ الزيارة 2016/04/08 على الساعة 17:36.

5. هدف الادخار أيضا على المدى الطويل، غالبا ما تكون عدة سنوات أو حتى عقودا بعيدا، يشمل الادخار للتقاعد و كذلك مشاهدة المدخرات تنمو بشكل كبير أو من أجل القيام بمشروع لتحسين و زيادة الدخل.⁽¹⁾

المطلب الثالث: العوامل التي تحد من الادخار العائلي

توجد العديد من العراقيل و الصعوبات التي تؤثر على الإدخار و تحد من رغبة الأفراد على الإقبال على مؤسسات الإدخار، هذه الحواجز تأخذ عدة أشكال ، فقد تكون ذات طابع سياسي، إقتصادي، إجتماعي أو ثقافي، ويمكن عرضها كما يلي:

1. العوامل الاقتصادية

إن تدهور الظروف الاقتصادية كالتضخم، القدرة الشرائية، الأسعار...فالتضخم مثلا، و الذي ينتج عنه إنخفاض في قيمة العملة وبالتالي إنخفاض القدرة الشرائية للأفراد يؤثر سلبا على تعبئة وجمع الإدخار وتبعد الأفراد عنه، ويفضلون تحويل أموالهم إلى عملات أجنبية تتميز بالإستقرار أو إلى سلع مادية عوض عن إستثمارها في المشاريع و إيداعها في الأوعية الإدخارية المختصة التي لا تعود عليهم بالفائدة الإيجابية، لأنه إذا قارنا سعر الفائدة المقدم من طرف المؤسسة الإدخارية بمعدل التضخم فإن العملة تفقد قيمتها، وكل هذه الظروف تؤدي إلى إختفاء ملحوظ في الإستثمارات و إنخفاض في معدلات الفائدة مما ينتج عنها إختفاء معظم السلفيات في السوق وظهور ما يعرف بالندرة الحادة⁽²⁾.

حيث تعد مشكلة التضخم المرتفع مشكلة هيكلية أي ليست مجرد صدمة ظرفية في جانب الطلب أو في جانب العرض، و يبرز أثر التضخم على المدخرات في عملية التآكل الخفي لقيمتها (وجود تضخم، إرتفاع الأسعار في البلاد، زيادة الإنفاق و الإستهلاك و عليه ينخفض الإدخار لدى الأفراد) ، ولا يقتصر الأمر هنا بطبيعة الحال على تلك المدخلات المحتفظ بها في البيوت أو القروض العائلية أو الودائع الادخارية والسندات الحكومية، باعتبار أن معدل الفائدة الحقيقي المستحق كثيرا ما يكون سلبيا ومع ما يبدو من تحكم جزئي في معدلات التضخم وفي بعض البلدان خلال السنوات الأخيرة، إلا أن استقرار قيمة النقد والذي يعبر عن

(1) - عبد الله المر الزعابي: أهداف التوفير و الإدخار، مقال مأخوذ من البرنامج "نصائح مالية"، مجلة تلفزيونية على الموقع: <https://www.youtube.com/watch?v=cEQzLnly18>، تاريخ الزيارة 20/07/2016، على الساعة 11:14.

(2) - Abdelfettah Ghorbel, **L'insuffisance de l'épargne mobilisée et le financement extérieure dans les pays en développement**, Tunis : édition economica, 1989, p10.

التحكم في التضخم، ما يزال هشاً خاصة وأن النسبة الكبرى من الطلب المحلي مغطاة بالواردات وبالتالي مرتبطة بأسعار الصرف، وهو متغير متحكم فيه ناهيك عما قد تنطوي عليه الواردات من تضخم.

و الجدول التالي يبين تطور معدل التضخم خلال الفترة (2000-2014)

الجدول (7): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

السنوات	معدل التضخم %
2000	0.34
2001	4.22
2002	1.42
2003	2.58
2004	3.57
2005	1.63
2006	2.54
2007	3.51
2008	4.4
2009	5.73
2010	3.91
2011	4.52
2012	8.89
2013	3.25
2014	2.91

مصدر: الديونا الوطني للإحصاءات ONS ، (Comptes Economiques 1963-2008)

Université de Sherbrooke، données tirées du site :

<http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatP>

<http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=world-development-indicators>، visité le 08/12/2016 à 13 :41.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن التضخم عام 2000 كان منخفضاً جداً الأمر الذي ساعد العائلات الجزائرية على الإدخار أكثر و الإنفاق أقل ففتح عنه انخفاض السيولة المتداولة نتيجة انخفاض الأسعار في نفس الفترة و بالتالي إرتفاع معدلات الفائدة بشكل ملحوظ. إلى أن بدأت نسبة التضخم، في سنوات الألفين، في التذبذب، تارة ترتفع و تارة تنخفض، إلى أن وصلت أعلى نسبة للتضخم إلى 8.89

عام 2012 و ذلك نتيجة إرتفاع مستوى الأسعار و بالتالي الإستهلاك و عليه أصبحت العائلات غير قادرة على الإدخار.

2. العوامل السياسية

إن عدم الإستقرار السياسي في بلد ما يشجع على تهريب رؤوس الأموال الداخلية نحو الخارج من طرف الأفراد الذين يهربون الأموال (أصحاب رؤوس الأموال و المستثمرين الخواص) ، وبهذا فإنهم يعملون على تغذية البنوك الأجنبية ، بالإضافة إلى تدهور الظروف السياسية الداخلية.⁽¹⁾

ولهذا يفضل الأفراد والعائلات الاكتناز لعدم ثقتهم في الأجهزة التي تضعها الحكومات في متناولهم، و بالتالي الإمتناع عن توظيفها في مشاريع إستثمارية مما يعرقل التنمية الداخلية للوطو عليه فإن سلوك الأفراد ناتج عن عدم الثقة في الأجهزة الحكومية والإدارية والمؤسسات المالية على ضمان أموالهم لعدم الأمن المالي والإقتصادي، مما يعرقل الهيئات المختصة في جمع وتعبئة المدخرات وبخاصة إدخار العائلات.

وهذا ما حصل في الجزائر أين سجلت اضطرابات سياسية ودخولها في دوامة من عدم الاستقرار واللامن، الأمر الذي كان له أثر سلبي على عجلة التنمية الاقتصادية للبلاد من خلال نقص الاستثمارات وضعف المدخرات المحلية.

3. العوامل الاجتماعية والثقافية

تعتبر من أخطر العوامل التي تعرقل النشاط الإدخاري لأنها تدخل في التركيبة النفسية والإجتماعية للأفراد والناجحة عن العادات والتقاليد الموروثة عن الأجيال، وكذا إنخفاض الوعي الإجتماعي و الفكري والتي من أهم مظاهره النفقات المفرطة في المناسبات والأعياد مما يؤثر سلبا على ترقية الإدخار وتطويره لخدمة التنمية الإقتصادية.⁽²⁾

كما و أن للعوامل الاجتماعية والثقافية دور في تحديد ادخار العائلات، حيث أن الكثير من المجتمعات تعرف العديد من العادات والتقاليد كالإنفاق المفرط في المناسبات، إضافة إلى ذلك انعدام الوعي الثقافي و الحس الادخاري لدى أرباب العائلات.⁽³⁾

(1) - أحمد هي: المديونية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 23.

(2) - أحمد هي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

(3) -Véronique Fournier, François Vaillancourt, idem, p 7.

4. العوامل الدينية

إن وجود تحفظات و إعتبارات دينية (إعتبار أسعار الفائدة ربا مثلا) في معظم الدول الإسلامية والمتعلقة بمفهوم معدل الفائدة يحد من زيادة ادخار العائلات في مؤسسات الادخار، وفعلا فإن الكثير من المدخرين متحفظين جدا على إيداع أموالهم في حساب بنكي أو في دفاتر الادخار، كما يوجد بعض المدخرين والذين بالرغم من امتلاكهم لحسابات بنكية في صندوق التوفير فإنهم يرفضون إضافة الفوائد لحسابهم في نهاية العملية، وهذا كله بسبب طبيعة الفوائد الممنوحة والتي تعتبر ربا في الإسلام وهي محرمة قطعاً مصداقاً لقوله عزّ وجل "وأحل الله البيع وحرم الربا" (*).

ويمكن إيجاز النظرة الإسلامية فيما يخص التمويل باعتبار الادخار العائلي من أهم مصادر التمويل في النقاط التالية:

أ. المتاجرة في النقود محظورة:

حيث أن أحد الافتراضات الخاطئة التي بنيت عليها نظرية الفائدة أن النقود سلعة يمكن إقراضها وتقاضي عن ذلك فائدة، وحسب النظرة الإسلامية فإنه لا يمكن للنقود أن تصبح مادة للتبادل مثل السلع وأنه يجب استخدامها فقط في الغرض الذي تم ابتكارها من أجله، وهو أنها وسيط للتبادل ومقياس للقيمة، وهي تنمو فقط عند استخدامها في النشاط الاقتصادي فالنقود من صنع الإنسان.

ب. تحريم الفائدة:

يعد تحريم الفائدة (أو الربا) هو المبدأ الرئيسي للتمويل الإسلامي، وهناك إجماع بين العلماء على أن الفائدة المدفوعة من وإلى البنوك التقليدية هي ربا محرم شرعاً، فالإسلام لا يقر بكون الإقراض نشاطاً مولداً للدخل، فالإقراض في عرف الإسلام يتم مقابل توقع الثواب والأجر في الآخرة، ومنه لا يجوز إدخال الأموال في البنوك وانتظار فوائد منها، وبالنسبة للاستثمار فهناك أساليب أخرى عديدة للاستثمار مثل المشاركة وغيرها التي يمكن استخدامها لهذا الغرض.

ت. المشاركة في الأرباح والخسائر:

تعتبر المشاركة في الأرباح والخسائر بدلاً من تحديد سعر فائدة ثابت من أشهر وأهم سمات النظام المالي الإسلامي، إذ يحفز الإسلام الأفراد على استثمار نقودهم وأن يصبحوا شركاء في الأعمال بدلاً من الإقراض، وبهذا فإن الإسلام يعمل على توفير الوعي التنظيمي والملكات التنظيمية لدى حائزي النقود، ومن ناحية أخرى فإن المنظمين سيقومون بالتنافس فيما بينهم لجذب رؤوس الأموال المتوفرة وبالتالي سيتم تحفيز

(*)- سورة البقرة، الآية 275.

النمو الاقتصادي من خلال المشروعات التي ستوجه إلى النشاطات الأكثر ربحية والمبنية على قرارات اقتصادية رشيدة.

ث. يحرم الإسلام جميع المعاملات التي تكتنفها درجة من عدم اليقين أو المضاربة ولهذا يجب أن يكون كافة الأطراف المتعاقدة على علم تام بكافة ظروف التبادل الاقتصادي.

ويدعو الإسلام إلى المعاملات القائمة على منفعة الطرفين والتي تمنح كلا الطرفين فرصة اقتسام الربح وبالتالي تحقيق الرخاء للمجتمع، ويحث على تداول الثروة داخل المجتمع من خلال استثمارها حتى تساعد في تنميته من أجل خلق فرص العمل وتحقيق الرفاهية والنمو الاقتصادي، كما يشجع الإسلام الأفراد على استخدام الفرص المتاحة في مجال الإنتاج ويعتبر أن الثروة والأموال تعد ملكا لله وحده وأن الإنسان ليس إلا حارسا ووصيا عليها.

ومن ذلك ظهرت البنوك الإسلامية التي يقصدها الأفراد لتوظيف أموالهم، حيث أن البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية تم تأسيسها طبقا لمبادئ علم الاقتصاد الإسلامي، تقوم بتوفير التمويل والخدمات المالية بطريقة تضمن تحقيق المنفعة المتبادلة لكافة الأفراد، و بالنسبة للجزائر نجد بنك إسلامي وحيد لا يتعامل بالربا هو بنك البركة.

ولأهمية الجانب الديني في حياة الفرد الجزائري، ولكونه يحجم عن إيداع أمواله في البنوك بسبب اعتقاده بجرمة الفائدة، ينبغي إنشاء بنوك إسلامية لجذب هاته الأموال غير المدخرة وإدخالها في الدائرة الاقتصادية.

5. انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد

إن انخفاض مقدار الادخار العائلي وقلة أهميته النسبية من الادخار المحلي المتحقق، ربما يرجع إلى انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد، حيث يذهب الجزء الأكبر من هذا الدخل إلى الاستهلاك. فاستيفاء الحاجات الأساسية للأفراد تستحوذ على النسبة الكبرى من الدخل الفردي، بحيث يسد الحاجات الضرورية فقط، إذ لا يتبقى فائض يمكن ادخاره. فعدم وجود إيداعات ادخارية يعزى مرده إلى عدم وجود فوائض مالية في دخول المواطنين، ومن ثم فإن الادخار الفردي أو العائلي يبقى ضعيفا. ويمكن القول أن مستوى الدخل الفردية يعتبر منخفضا في معظم الدول النامية بما فيها الجزائر إذا ما قورنت بمثيلاتها من الدول المتقدمة.

كما أن انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد الجزائري مرده إلى الفقر وانتشار البطالة، بسبب الضعف الهيكلي للاقتصاد.

6. ظاهرة الفقر

إن ظاهرة الفقر قد عاودت اتساعها بشكل ملحوظ مع انطلاق مرحلة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث تزايد عدد السكان الفقراء من 4، 74 مليون شخص عام 1966 إلى 5.23 مليون عام 1980 ثم تراجع عام 1988 ووصل إلى 4.49 مليون شخص في الشرق الأوسط. ومع تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي تزايد عدد الفقراء إلى 5.89 مليون شخص عام 1995، وهو ما يمثل نحو 21% من مجموع السكان. وقد بلغت نسبة الفقر 14% خلال الفترة (1988 - 1998)، حيث أن هذه النسبة، 70% منها تعيش في الأرياف⁽¹⁾. فعلى سبيل المثال، يؤكد تقرير التنمية البشرية لسنة 2009 على أن 13 مليون جزائري، أي 22.6% من السكان يعيشون في مستوى الفقر، منهم 6 ملايين يعيشون دون هذا المستوى.

إلى جانب ذلك، تواجه المدخرات العائلية عدة مشاكل و عوائق أخرى نذكر منها:

- إنخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد، بحيث يسد الحاجات الضرورية فقط، إذ لا يتبقى فائض يمكن إدخاره.

- الإرتفاع المستمر في معدل زيادة السكان الذي يضغط باستمرار على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي و يؤدي إلى إنخفاضه، و كذلك كبر حجم الأسرة الذي يقلل بدوره من حجم الإدخار.

- أثر التقليد و المحاكاة الذي ينتشر بين طبقات المجتمع الغنية، و يؤدي إلى حفز أفراد تلك الطبقة على زيادة الاستهلاك الترفي، و نقصد به الإنفاق على سلع كمالية و في مناسبات غير ضرورية مع الإسراف و التبذير و حب الظهور، إنه بذلك يُعد استنزافا للموارد و الدخول، إذ هو إنفاق بدون عائد. و يعتبر من جهة ثانية إستهلاكا غير ضروري، و يدخل في إطار إهدار الثروة كذلك تنامي أسلوب البيع بالتقسيط للسلع المعمرة و المستوردة بشكل خاص مثل السيارات و غيرها، و الذي له تأثير سلبي كبير على مستوى الإدخار حيث إرتفع إستهلاك العائلات من 714 1881 مليون دينار جزائري سنة 2000 إلى 524395 مليون دينار جزائري عام 2013⁽²⁾ و أكثر من 7، 264 7246 مليون دينار جزائري عام 2014.⁽³⁾ و في الولايات المتحدة الأمريكية

(1) - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2009، مركز معلومات قراء الشرق الوسط (ميرك)، مصر، 2009، ص 178.

(2) - معطيات مأخوذة من الحسابات الوطنية على الموقع الإلكتروني:

www.finances.gov.ma/.../Comptes%20nationaux_Revenu، تاريخ الزيارة 2016/07/21 على الساعة: 11:19.

(3) - معطيات مأخوذة من الموقع الإلكتروني: <http://www.ons.dz>، تاريخ الزيارة 2016/04/08 على الساعة: 15:33.

بلغ مستوى الإدخار 103 150 000 0003 مليار دولار عام 2015 بعد ما كان 748 900 000 0002 مليار دولار عام 2013، و في المغرب تطور مستوى الدخل من 1 765 986 5562 مليار دولار عام 2013 إلى 1 288 312 9692 مليار دولار عام 2015.⁽¹⁾

- ضعف الوعي المصرفي الإدخاري لدى الأفراد، و نظرة المجتمع للبنوك على أساس أنها بنوك ربوية.
- فقدان الثقة في الجهاز المصرفي، بسبب تزايد عمليات الإحتلاس و التزوير و التلاعب بالحسابات و كذا إفلاس بعض البنوك و المؤسسات المالية و عدم صرف مستحقات عملائها، (مثل بنك الخليفة في الجزائر (الذي خلف خسائر مالية فادحة).
- ضعف كثافة شبكة المؤسسات المالية في المناطق الريفية، فبعد السكان عن البنوك يزيد من تكاليف المدخرين الراغبين في إيداع أموالهم لدى هذه البنوك، و بالتالي فإن ذلك يشجعهم على إستثمارها في أصول مادية. و في هذا الصدد تشير الإحصائيات إلى وجود 1250 وكالة مصرفية في الجزائر لنحو 30 مليون نسمة و هو ما يعني وكالة واحدة لكل 24000 شخص، و هذا يتجاوز، المقياس العالمي بنحو 5 مرات.⁽²⁾
- عدم إستقرار القوة الشرائية للنقود، حيث أن الأموال التي يدخرها الأفراد، تضعف مقدرتها في المستقبل على شراء السلع و الخدمات، أي التخوف من التضخم.
- عدم الإستقرار السياسي الذي يشجع على تهريب رؤوس الأموال نحو الخارج أو إكتنازها بدل توظيفها.
- تأثر إيداع الأفراد لأموالهم في الجهاز المصرفي بالقيود و الإجراءات التي تتبعها البنوك حتى في فتح حسابات الإدخار، الأمر الذي أدى بالعديد من رجال الأعمال إلى تصميم ما يسمى بالغرف المحصنة " strong rooms".⁽³⁾
- طباعة الفئات الكبيرة من النقود يساعد الأفراد في الإحتفاظ بها خارج الجهاز المصرفي.
- إنعدام أبسط قواعد النظم الداخلية و الخاصة بالتعامل مع العملاء.

(1) - معطيات مأخوذة من Université de Sherbrooke على الموقع الإلكتروني:

، /http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/stats/0/2014/ft/2/carte/NY.GDS.TOTL.CD/x.html

تاريخ الزيارة 2017/06/13، على الساعة: 15:24.

(2) - كايل أوكورسيبيس: تعبئة المدخرات في الدول النامية، مجلة قضايا و اتجاهات، الرياض، العدد 183، 19، 88، ص 54.

(3) - سلامي أحمد: دراسة قياسية لأهم محددات دالة ادخار العائلات الجزائرية خلال الفترة (1970 - 2006) والتنبؤ

بمكوناتها، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2007، ص 17.

المبحث الثالث: حوافز الإدخار العائلي

هناك العديد من العوامل التي تدفع الأفراد إلى التفكير في إدخار مبالغ مالية من أجل مواجهة المشاكل والأزمات الممكن أن تحدث في المستقبل، و على هذا الأساس، سيتم التطرق إلى حوافز الإدخار لدى العائلات في هذا المبحث إضافة إلى معرفة أهميته الإقتصادية و كذا الأوعية الإدخارية.

المطلب الأول: مشاكل و عقبات الإدخار العائلي

ظاهرة الادخار على مستوى بلدان شمال إفريقيا و من بينها الجزائر تعاني من ثلاثة مشاكل رئيسية هي: (2)

1. ضآلة حجم المدخرات بسبب انخفاض مستوى الدخل الحقيقية

يعيش في إفريقيا حوالي 1 179 ، 3 مليون نسمة (2016)، يمثلون قرابة خمس سكان القارة، وقد بلغ متوسط الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1630 دولار أمريكي في عام 2000 ، وهو ما يمثل أكثر من ضعف متوسط نصيب الفرد في القارة الإفريقية ككل. إذ بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في القارة في ذات العام 671 دولار أمريكي في السنة، وإذا كانت دول الشمال الإفريقي، وفقا لمقياس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي هي أفضل حالا من دول أفريقيا جنوب الصحراء والذي بلغ متوسط نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي عن العام نفسه 299 دولار، فإن أغلب هذه الدول وقد ارتبطت بعضوية منظمة التجارة العالمية من ناحية، وباتفاقات الشراكة مع الإتحاد الأوربي من ناحية أخرى ويتضح وفقا لمعيار متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أن هذه الدول تأتي ضمن دول مجموعة الدخل المتوسط المنخفض، وفقا لترتيب البنك الدولي عام 1999 بحسب معيار متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فإن دول الدراسة كان ترتيبها على مستوى 206 دولة، على النحو التالي: تونس تأتي في المرتبة رقم 101 ، الجزائر في المرتبة رقم 115 مصرفي المرتبة رقم 120 ، المغرب في المرتبة رقم 126 ، ليبيا غير متاح بيانات كافية عنها، غير أنه وفقا لتقرير التنمية البشرية عام 2003 ، فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي طبقا لمعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي في هذه الدول على التوالي: \$ 6390 ، \$ 6090 ، \$ 3520 ، \$ 3600. (1)

(1) - موسى رحمان، نجاه مسمش، مرجع سبق ذكره، ص 84.

(2) - فرج عبد الفتاح فرج: العولمة ومقتضيات التنمية البشرية في شمال إفريقيا، ورقة مقدمة في المنتدى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الإدماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات 10 مارس 2004، جامعة ورقلة، ص 63.

2. نقص فرص التوظيف:

وهو ما يحفر قطاع العائلات على الاستهلاك من جهة ويخلق مشكلة فائض سيولة لدى المؤسسات المصرفية و المالية من جهة أخرى. ففي الجزائر مثلا أشار تقرير بنك الجزائر الخامس لسنة 2003 إلى وجود نمو معتبرة في فائض السيولة البنكية حتى أن البنوك لم تلجأ إلى إعادة تمويل لدى البنك المركزي منذ بداية 2002 كما أن المنسوبين M1/PIB و M2/PIB و اللذان يفترض أن يعتبران فرصة إضافية لوساطة مالية فاعلة عرفا إتجاهها متزايدا منذ 2001. مع أن المجمع النقدي M1 بلغ نسبة 72.5% من المجمع النقدي M2، ومع ذلك وعلى الرغم من التحسن النسبي منذ السنوات الأخيرة، ما زال منسوب القروض المقدمة للاقتصاد بالنسبة للنتائج المحلي الخام ضعيفا. حيث بلغت هذه الأخيرة خلال سنة 2001 و 2002 على التوالي 25.5% و 28.4%، ومع أن معدلات النمو الاقتصادي قد تبدو مقبولة في بعض هذه البلدان حيث سجلت الجزائر معدل 6.8% والمغرب 5.5% و تونس 6% خلال سنة 2003. بمعنى آخر، عند نقص فرص العمل فإن ذلك سيؤدي إلى نقص أو عدم وجود دخل للأفراد، و بالتالي هذا ينعكس سلبا على الإدخار و يؤدي إلى إنعدامه أو نقصه.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الإدخار

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على سلوك الأفراد الإدخاري و إقبالهم إلى المؤسسات المصرفية وغير المصرفية وكذا صناديق التوفير، ويمكن تقسيم هذه العامل إلى قسمين:

1. عوامل موضوعية: تتمثل هذه العوامل في:

- مستوى الدخل :

علاقته طردية مع الإدخار فكلما زاد الدخل زاد الإدخار و العكس صحيح حيث يجزم الأفراد من الإدخار لعدم القدرة لتلبية حاجياتهم⁽¹⁾.

- مستوى الأسعار :

علاقته عكسية مع الإدخار بحيث كلما كانت الأسعار مرتفعة (إنخفاض القدرة الشرائية) تنخفض القدرة على الإستهلاك و بالتالي تنخفض الكمية المدخرة أما إذا كانت الأسعار منخفضة فتسمح بإقتناء

(1) - بربري محمد أمين: العوامل المؤثرة على الإدخار العائلي في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، العدد 10، جوان 2013، ص: 40.

حاجات الفرد وبالتالي الزيادة في حجم المدخرات. (1)

- ثبات العملة :

ويقصد بها عدم تعرضها للإهيارات أو التخفيضات فكلما كانت العملة أكثر ثباتا زادة الثقة فيها من قبل الأفراد مما يؤهلها إلى بقاء قيمتها السوقية على حالها و بذلك زيادة حجم المدخرات و العكس يؤدي إلى الأحجام عن الأدخار.

- سياسة الضرائب :

علاقتها بالإدخار علاقة طردية الى حد معين فقط فعند فرض ضريبة نقل السيولة النقدية من السوق وهذا يعني اداعها لدى البنوك وهو تحفيز لعملية الأدخار.

- معدل الفائدة :

علاقته مع الأدخار علاقة طردية فكلما زاد معدل الفائدة الممنوح من قبل البنك زاد حجم الودائع والعكس إذا كانت معدلات الفئدة منخفضة.

2. عوامل ذاتية

وهي عوامل ذاتية مرتبطة بالأشخاص من حيث طبقاتهم و عاداتهم و تقاليدهم و كذلك العقائد الدينية التي تحرم التعامل بالربا مثلا. (2) أما بالنسبة إلى الطبقات الإجتماعية فنجد الطبقة الغنية ليس لها حافز في الإدخار لأنها تفضل الإكتناز أما أصحاب الطبقة المتوسطة و العاملة فهي تلجأ للإدخار و ذلك لتحسين الظروف المعيشية و مواجهة الأزمات المستقبلية كالحوادث أما بالنسبة للقطاع الحكومي فتلجأ الدولة لعدة سياسات لرفع حجم المدخرات مثل توزيع المداخيل و تغيير الميل للإستهلاكى و هناك عوامل أخرى تتمثل في:

- تطوير خدمات مصرفية جديدة، و ذلك من خلال إدخال إستراتيجيات جديدة و متطورة إضافة إلى إستعمال التكنولوجيات الحديثة.

(1) - ورقة بحثية بعنوان: الإدخار و الإستثمار، مأخوذة من الموقع: <http://www.guelma24.net/t5107-topic> ، تاريخ

الزيارة: 2017/06/12 على الساعة 14:57.

(2) - ورقة بحثية بعنوان: الإدخار و الإستثمار، مصدر سبق ذكره.

– تحسين الخدمات المالية و المصرفية الحالية أو تعديلها لتلائم حاجات الزبائن مما يدفع الأفراد إلى الإقبال أكبر على هذه المؤسسات من أجل الإدخار.

المطلب الثالث: العوامل و الأساليب المشجعة على الإدخار

تقوم عملية الادخار على دعامتين أساسيتين هما: القدرة الادخارية والرغبة الادخارية. فالقدرة الادخارية هي قدرة الفرد على تخصيص جزء من دخله من أجل المستقبل، وهي تُحدّد بالفرق بين حجم الدخل وحجم الإنفاق، ويتوقف هذا الأخير على مستوى معيشة الفرد وسلوكه وتصرفاته، ومن ثم فإن القدرة الادخارية ليست متوقعة على حجم الدخل المطلق، بل هي مسألة نسبية تختلف من فرد إلى آخر وتتغير بتغير الظروف.

أما الرغبة الادخارية فهي مسألة نفسية تربوية تقوى وتضعف تبعاً للدوافع و العوامل التي تدعو و تحفز على الادخار ومقدار تأثير الفرد والطبقات الاجتماعية بهذه الدوافع.⁽¹⁾

وأهم الدوافع النفسية للادخار هي زيادة معينة في الاستهلاك عندما يرتفع الدخل، والرغبة في تنظيم النفقات تبعاً للتغيرات المتوقعة أو غير المتوقعة في المَرَكَب « دخل – حاجة »، والرغبة في الإثراء⁽²⁾. إضافة إلى عوامل أخرى تتمثل في:

1. مستوى دخل الفرد : يعدّ الدخل عاملاً أساسياً في زيادة الادخار أو انخفاضه، فإذا زاد الدخل بنسبة معينة فإن الاستهلاك سيزداد، و عليه تزداد القدرة على الإدخار و بنسبة أكبر من نسبة الاستهلاك. وهذا يعدّ بنظر كينز قانوناً نفسياً أساسياً حيث أن الفرد يخصص جزءاً من دخله من أجل إلتزامات مستقبلية.
2. مستوى الأسعار: بحيث توجد علاقة عكسية بين الأسعار والادخار، فإذا زاد مستوى الأسعار قل مستوى الادخار والعكس مما يؤدي الى انخفاض القدرة الشرائية.

والجدول التالي يبين تطور الإدخار العائلي والأسعار في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2017):

(1) – م.م. صباح نوري ، م.م.عمار رفعت: اثر زيادة الدخل على حجم الايداع، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث والعشرون، 2010، ص: 9.

(2) – محمد يسرى إبراهيم دعبس، مرجع سبق ذكره، ص: 17 .

الجدول (8): تطور الإدخار العائلي و الأسعار في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2017)

السنوات	مؤشر الأسعار (% من الإستهلاك)	الإدخار العائلي (مليار دولار)
2010	91,3	78 109 316 269
2011	52.4	96 316 565 188
2012	89.8	99 363 322 844
2013	25.3	96 869 067 790
2014	92.2	94 278 940 915
2015	78.4	109 387 457 604
2016	80.1	115 476 271 143
2017	53.0	121 565 084 682

Source : Université de Sherbrook, données tirées du site :

<http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?langue=fr&codePays=DZ&codeTheme=2&codeStat=NY.GDS.TOTL.CD>, visité le 30/11/2017 à 14 :18.

3. العائد المتوقع والمكسب الذي ينتظره الفرد من الادخار (معدل الفائدة): يقصد به معدل الفائدة بمعنى كلما ارتفعت قيمة العائد زاد إقبال الفرد على الادخار وكلما انخفض العائد يمتنع الأفراد عن الإدخار ويتعدون عنه. لكن في هذا الإطار يختلف الاقتصاديون فيما بينهم حول تأثير معدل الفائدة على تكوّن الادخار في الاقتصاد الوطني. ففريق منهم يرى أن انخفاض معدل الفائدة يُسهم في ارتفاع حجم الادخار نتيجة للزيادة التي يحدثها الانخفاض في حجم الاستثمار وفي الدخل الوطني، وعلى النقيض من ذلك يرى هذا الفريق أن ارتفاع معدل الفائدة يقود إلى انخفاض حجم الادخار نتيجة للنقص الذي يحدثه ذلك الارتفاع في حجم الاستثمار وفي الدخل الوطني إذ الدخل في نهاية المطاف هو مصدر كل ادخار.⁽¹⁾

ويرى فريق آخر أن انخفاض معدل الفائدة يؤثر سلباً على الادخار إذ يثبط من عزيمة أصحاب الدخل في تأجيل استهلاكاتهم وتكوين الادخار. و الأمر لا يتعدى الاحتمال لأن سلوك أصحاب الدخل والمستثمرين لا يتعلق فقط بمعدل الفائدة بل يخضع لمؤثرات أخرى مختلفة، وقد تكون متضاربة التأثير في الادخار.

(1) - محمد يسرى إبراهيم دعيبس، مرجع سبق ذكره، ص: 18 .

4. الاحتياط لمواجهة الأزمات: هذه الإحتياطات هي عبارة عن المدخرات التي يوفرها الأفراد لمواجهة مشاكل و أزمات متنوعة، سواء في الحاضر أو المستقبل كالفقر والمرض وغير ذلك.⁽¹⁾
5. توفير المال لحالات الطوارئ: لا أحد يعرف ما يجتبه له المستقبل، قد يتعرض الفرد لمرض أو حادث وفي هذه الحالة تظهر أهمية الأموال المدخرة. و بهذه الحالة إدخار الأموال في الحاضر هو تأمين للحوادث والطوارئ في المستقبل.
6. توفير المال للعطل: من المعروف أن العطلات والرحلات والسفر هي أكثر الأمور التي تدمر سياسة الادخار، وعليه يكون من الصعب جدا القيام بسفر أو القيام برحلة إذا كان الدخل محدود أو قليل، ولكن عند البدء في الادخار في الحاضر يكون هناك فرصة ذهبية في المستقبل للقيام برحلة.⁽²⁾
7. توفير المال للتقاعد: يفكر الكثير في المستقبل و الوقت الذي سوف يكونوا غير قادرين فيه على العمل وينظرون إلى التقاعد، و هنا تظهر إحدى أهم الاسباب التي تدفع إلى الادخار وهي توفير الاموال للتقاعد، حيث يسمح الادخار في الحاضر بتوفير قدر من الاموال تفيد عند التقاعد من العمل.⁽³⁾
8. توفير المال للإستثمار: كل فرد يرغب في أن يصبح رجل أعمال أو مستثمر ناجح في المستقبل، لكن لا يملك الاموال الكافية، لذلك فإن أهم طريقة للإستثمار في مشروع مستقبلي و تحقيق ما يرغب فيه تتمثل في البدء بالإدخار في الحاضر.
9. تجنب الديون: أهم الأسباب التي تدفع إلى الإدخار هي تجنب الديون لأن هذه الديون كارثة حقيقية تلتهم الدخل وتجعله محدودا مهما كان كبيرا، لذلك فإن الإدخار في البنوك وسيلة جيدة لتجنب هذه

(1) - صندوق النقد الدولي: آفاق الإقتصاد العالمي: دراسات إستقصائية للأوضاع الإقتصادية و المالية العالمية، أبريل 2014، ص 103.

(2) - سلمى هلال: أسباب تدفع إلى الإدخار للمستقبل ، مقال مأخوذ من الموقع الإلكتروني:

http://www.hawaaweb.com/self-improvement/saving/2478.html ، تاريخ الزيارة: 2016/01/27 على الساعة 10:19.

(3) - Bélanger, Gérard and McIlveen, Neil: **Rates of Return and Investment Profitability**, non publié, Department of Finance, Canada, Ottawa, 1980, p 162.

الديون، كما أنه أيضا يساعد على الإستثمار، لذلك يجب عند وضع الميزانية كل شهر أن يتم وضع بند للإدخار و أن يتم وضع هذه الأموال في البنوك للجوء لها وقت الحاجة و تجنب الديون⁽¹⁾.

10. الظروف الشخصية للإدخار: ترجع الأسباب الرئيسية للإدخار إلى الظروف الشخصية للمدخر كمواجهة ما هو غير متوقع كالمداخيل الدورية و انعدام الأمن الوظيفي و الحاجة لإنشاء مشروعاتهم الخاصة أو الادخار للتقاعد أو تعليم الأطفال الخ. و نستنتج من هذا أن تقلبات الحياة الشخصية و المهنية و أهدافهم المستقبلية تخلق الحاجة إلى الادخار.

11. الرغبة في تحسين مستوى المعيشة والاستمتاع بدخل أكبر في المستقبل حيث أن ارتفاع الدخل يؤدي إلى زيادة مدخرات الفرد مما يمكنه من استعمالها عند الحاجة أو حتى رفع مستوى معيشته.

12. الرغبة في توفير الإمكانات اللازمة لأداء بعض الأغراض حاضرا أو مستقبلا مثل شراء السلع المعمرة كالسيارة أو الثلاجة وغيرها والتي لا يستطيع دخل الفرد تحقيقها.

13. التغيرات في الدخل الحالي والمتوقع، وشبكات الأمان الاجتماعي، والعوامل الديمغرافية، والابتكارات المالية وغيرها⁽²⁾.

14. الخدمات و المنتجات التي تقدمها البنوك إضافة إلى التسهيلات و التحفيزات التي توفرها من أجل جلب مدخرات الزبائن تعتبر من بين أهم الحوافز التي تدفع الأفراد إلى تخزين أموالهم بالمؤسسات المصرفية.

15. من أسباب الإدخار أيضا رغبة الأسر و العائلات في ترك إرثا لا بأس به لأولادهم (الأجيال المقبلة)⁽³⁾.

(1) - ورقة بحثية بعنوان: أسباب تدفع إلى الإدخار ، مأخوذ من الموقع الإلكتروني: <http://now.topstory.io/share/ar-sa/detail.html?detail> ، تاريخ الزيارة: 2016/01/27 على الساعة: 10:31.

(2) - صندوق النقد الدولي: آفاق الإقتصاد العالمي: دراسات إستقصائية للأوضاع الإقتصادية و المالية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 103.

(3) - Patrick Allard, op cit, p 182.

خلاصة الفصل

تكتسي المدخرات الفردية أهمية بالغة من حيث مساهمتها في تحقيق إضافات لرأس المال، الذي يستثمر في خطة التنمية ورفع المستوى المعيشي العام. لذا عملت الدول بمختلف مذاهبها السياسية على تنمية الوعي الادخاري بين أفراد مجتمعاتها بطرق، وجذب هذه المدخرات وتجميعها و كذا تعبئتها، لاستخدامها في تمويل التنمية الاقتصادية إضافة إلى دفع عجلة التنمية.

وقد تباينت قدرة الاقتصاد الوطني في توليد المدخرات العائلية، وبالرغم من ذلك فلا تزال هناك بعض العقبات التي تحول دون تعبئة هذه المدخرات بالشكل السليم، خاصة ما تعلق منها بانخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد الذي مرده إلى الفقر وانتشار البطالة، ونمط توزيع الدخل الذي يؤثر بطريقة مباشرة في انخفاض معدل الادخار.

إلى جانب المعتقدات الدينية للأفراد التي تمنعهم من إدخار أموالهم في البنوك بدافع أن سعر الفائدة يعتبر ربا وهذا راجع إلى نقص وضعف الوعي الثقافي للأفراد.

الفصل الثالث

تحليل واقع الادخار العائلي في الجزائر

- تحليل تطور الإدخار العائلي في الجزائر
- تعبئة مدخرات القطاع العائلي
- واقع الادخار لدى العائلات في الجزائر

تمهيد الفصل

يحتل القطاع العائلي بأهمية كبيرة وإهتمام بالغ في حياة الفرد والمجتمع. ويمثل الإدخار بالنسبة للفرد وسيلة لمواجهة أحداث المستقبل غير المتوقعة والإحتياط للطوارئ. أما بالنسبة للمجتمع، فإن أهمية الإدخار تتبلور في الدور الذي يلعبه في عملية النمو والتنمية الشاملة، وعليه تؤدي المدخرات خدمات جليلة للفرد و للدولة.

وعلى هذا الأساس، توجد العديد من المحددات و العوامل التي تؤثر على مدخرات القطاع العائلي في الجزائر باعتبار هذه الأخيرة دعامة الإستثمار و الركيزة الأساسية لتحقيق و تمويل التنمية الإقتصادية في البلاد. إن العائلات الجزائرية تتوفر على موارد مالية هامة، ولكن جزءا كبيرا منها غير مستغل وهو موجه نحو إستثمارات أخرى، ودليل ذلك قيم الإكتناز المعتبرة لدى العائلات الجزائرية.

لذلك أصبح من الضروري العمل على إحياء ثقافة الادخار من جديد في الجزائر وذلك لأنه لا يعد أحد أهم مصادر تمويل الاستثمارات فحسب، بل هو المصدر الرئيسي لها. إضافة إلى ضرورة زيادة المدخرات، تشجيعها و تعبئتها.

وعلى هذا الأساس، فقد تطرقنا في الفصل إلى تحليل واقع الإدخار العائلي في الجزائر من خلال تناولنا وكشفنا عن تطور مدخرات العائلات وتحليلها خلال السنوات الأخيرة إضافة إلى مصادر هذه المدخرات والعوامل المحددة لإدخارات العائلات في الجزائر.

وعليه سيتم من خلال هذا الفصل تناول إدخار العائلات في الجزائر من خلال التعرض إلى المباحث

التالية:

المبحث الأول: تحليل تطور الإدخار العائلي في الجزائر

المبحث الثاني: مدخرات القطاع العائلي و مصادرها

المبحث الثالث: محددات إدخار العائلات في الجزائر

المبحث الأول: تحليل تطور الإدخار العائلي

يتناول هذا المبحث تحليل تطور المدخرات التي تقوم بها العائلات الجزائرية بإعتبارها الحجر الأساس للإستثمارات التي تقوم بها الدولة للقيام بمشروعاتها، تحقيق التنمية الإقتصادية في البلاد والنهوض بإقتصادها المحلي.

المطلب الأول: مدخرات القطاع العائلي في الجزائر و مصادره

يتم تناول هذا المطلب من خلال عنصرين:

1. مدخرات القطاع العائلي في الجزائر

يقصد بالإدخار العائلي المدخرات التي يقوم بها القطاع العائلي و الأسر و المؤسسات و الهيئات التي تهدف إلى الربح و تخدم العائلات كالجمعيات و النوادي و المستشفيات و كذلك الهيئات و السفارات الأجنبية كما يتضمن أيضا المشروعات التي لا تتخذ شكل شركات أموال مثل المشروعات الفردية و شركات التضامن.⁽¹⁾ ويقصد بالقطاع العائلي كذلك الفرق بين الدخل الكلي المتاح للإنفاق العائلي و بين حجم الإستهلاك العائلي⁽²⁾. و ينقسم الإدخار العائلي في الجزائر إلى قسمين رئيسيين: مدخرات عائلية إجبارية و تمثل في مدخرات الأفراد لدى التأمينات الإجتماعية و مصلحة المعاشات و التقاعد، أما المدخرات الإختيارية فتتمثل في التغير في أرصدة الودائع الجارية بالبنوك و صناديق التوفير، و شركات التأمين، و حصيلة بيع الأصول المالية (شهادات الإستثمار الأسهم و السندات الحكومية و غير الحكومية).⁽³⁾

وتتمثل هذه المدخرات في الفرق بين جملة دخول الأفراد الممكن التصرف فيها (أي الدخل الموزعة بعد خصم الضرائب المباشرة) والإنفاق الخاص على الاستهلاك. و تتخذ مدخرات القطاع العائلي في الجزائر عدة صور منها:

(1) - محمد الوادي و آخرون: الأساس في علم الإقتصاد، دار اليازوري، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 266.

(2) - أحمد سلامي: مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع و الطموح- دراسة تحليلية للفترة (1970-2013)، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 02، جوان 2015، ص: 44.

(3) - بربري محمد أمين: العوامل المؤثرة على الإدخار العائلي في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، العدد 10، جوان 2013، ص 39.

1. الاستثمار المباشر

يشكل مثل هذا النوع من المدخرات جانبا هاما من الادخار في الريف، ومثاله اقتناء المزارعين للآلات والمعدات الزراعية وبناء المساكن وإصلاح المزارع... الخ وما شابه ذلك، وهذا النوع من الادخار يتميز بعدم وجود وسيط بين المدخر والمستثمر، وذلك يعني صعوبة التمييز بين الادخار والاستثمار، إذ أنهما يشكلان وجهين لعملة واحدة، ومن هنا تأتي صعوبة قياس هذا الادخار بدقة وبشكل مباشر.⁽¹⁾

2. المدخرات التعاقدية

مثل شهادات التامين المختلفة كعقود التامين على الحياة أو نظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات، وتتميز هذه المدخرات بدرجة من الثبات، إذ أن التوقف عن الأقساط يتولد عنه خسارة كبيرة بالنسبة للتقاعد.

3. الأصول السائلة

يقصد بها الأصول المالية كالأسهم و السندات الحكومية وغير الحكومية وشهادات الاستثمار؛ والأرصدة النقدية أي الادخار في البنوك بمختلف أنواعها. وتجدد الإشارة هنا إلى أن ادخار العائلات في الدول السائرة في طريق النمو يشكل مركزا حقيقيا للنمو ويلعب دورا أساسيا في التطور.

وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من إدخار العائلات في الجزائر⁽²⁾:

- إدخار العمال المهاجرين والذي يعود في أشكال مختلفة إلى البلد الأصلي.

- إدخار مختلف شرائح المجتمع.

- إدخار الأفراد في المناطق الريفية والحضرية.

2. مصادر مدخرات القطاع العائلي في الجزائر

تتنوع مصادر الادخار العائلي في الجزائر حسب رغبة العائلات و طبيعة المؤسسات الادخارية،

(1) - عبد الله ناصر العريفي: محددات الادخار المحلي في المملكة العربية السعودية، رسالة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية، جامعة الملك السعودية، 2006، ص 39.

(2) - أحمد سلامي، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

حيث تتمثل هذه المصادر في ⁽¹⁾:

- المدخرات التعاقدية كالتأمين والمعاشات وحصيلة الصناديق المختلفة التي تنشئها الهيئات و المؤسسات.
- الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد والذين يحتفظون بها في صورة نقود أو أصول أخرى كالحلي والمجوهرات، أو تأخذ شكل الودائع في صناديق التوفير أو المصارف سواء الجارية أو الآجلة أو تستخدم في شراء الأوراق المالية من شركات الأسواق المالية المختلفة.
- الإستثمار المباشر في إقتناء الأراضي المزراع، المتاجر و المساكن.
- سداد الديون و مقابلة التزامات سابقة.

و تزداد أهمية المصدرين (المدخرات التعاقدية، الودائع و الأوراق المالية) في الدول المتقدمة عن الدول النامية، فالدول المتقدمة حققت شوطا من التقدم إذ تنتشر البنوك و المؤسسات المالية و التي يقبل الأفراد على التعامل معها و التعرف و التآلف مع الأوعية الادخارية المختلفة.⁽²⁾

المطلب الثاني: أهمية المدخرات بالنسبة لأفراد العائلات

مع تعدد العوامل التي تدفع الفرد إلى الادخار، تأتي أهمية الادخار لتزيد من الاتجاه إليه والترغيب فيه، وهناك العديد من المؤشرات التي تؤكد على أهمية المدخرات كمصدر تمويل هام،

وخاصة الادخار العائلي بالنسبة للأفراد، فهذا الإدخار والذي تتراوح نسبته في الدول المتقدمة بين 10% و 15% من دخولهم، علما أن المتوسط العالمي هو 13%⁽³⁾. فهذا الشكل من المدخرات يعتبر الأكثر استقرارا، لأن التقلبات التي يشهدها هذا الأخير تعتبر أقل بكثير من تلك التي يعرفها ادخار قطاع الأعمال والادخار الحكومي. وذلك يعود إلى أن فقرة الرواتب والأجور داخل الاقتصاد هي أصعب في التخفيض من فقرات الدخل الأخرى، خاصة بالنسبة للعاملين في القطاع الحكومي. وإن الضرورة الحيوية للادخار إنما تنبع من كون

(1) — محمد عبد العزيز عجمية ومحمد الليثي: التنمية الاقتصادية: مفهوما، نظرياتها، سياستها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،

2001، ص 229.

(2) — أحمد سلامي، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

(3) — محمد آدم: أسواق الأوراق المالية واقتصاديات الدول النامية، مجلة النبأ، لبنان - بيروت، عدد 59، جويلية 2001، على الموقع الإلكتروني: <http://annabaa.org/nba59/asoq.htm>، تاريخ الزيارة: 2016/12/10، على الساعة 13:23.

الادخار ذا فائدة مزدوجة لكل من الفرد والدولة في آن واحد⁽¹⁾. و يمكن تحديد أهمية الادخار على نحو واقعي وعملي ملموس، إذ أنه يمكن للفرد الذي يقوم بالادخار على نحو متواصل ومنتظم استخدام مدخراته فيما يلي:

أولاً. لتأمين المستقبل:

فالادخار له تأثيراً كبيراً في حياة الفرد، وهو يشكل صمام الأمان بالنسبة للمستقبل الغامض المبهم الذي يتسم بعدم اليقين. فالفرد المتيقظ للمستقبل، يدفعه تفكيره في السنين القادمة والاحتياط لها إلى تخصيص جزء من دخله بعيداً عن حاجة الاستهلاك، ليخصص لتكوين رصيد نقدي مدخر يستطيع أن يجابه به أحداث المستقبل.⁽²⁾ فيستطيع عن طريق ما يدخره أن يواجه الظروف السيئة التي قد تأتي بها السنين المقبلة، كالمرض أو العجز أو الشيخوخة إذ قد يعجز الفرد لأي سبب من الأسباب عن مواصلة العمل بوظيفته أو مهنته المعتادة أو حدوث أي ظروف طارئة أو غير متوقعة تستدعي نقوداً حاضرة. وهو الأمر الذي يحتاج بطبيعة الحال إلى نفقات استثنائية يعجز الدخل المنتظم عن تديرها أو تحملها، مما يستدعي بالفرد إلى الإنفاق من هذه المدخرات. فمن الضروري إذن الاحتياط للمستقبل الغامض والاهتمام به، فلا يجب أن ينصب اهتمامنا على الحاضر فحسب، بل يجب التفكير في الأيام والسنين المقبلة، والاستعداد لها أحسن استعداد عن طريق الادخار.

ثانياً. لتحسين مستوى معيشة الفرد في المستقبل:

حيث يستطيع الفرد عن طريق استثمار المدخرات في مشروع معين يدر دخلاً، إضافة إلى الدخل الذي يحصل عليه الفرد من وظيفته أو مهنته الاعتيادية، أن يرفع من مستوى معيشته ومعيشة أسرته، وأن يقابل زيادة مطالب الحياة في المستقبل. فمن المعروف أن مطالب الحياة تزداد على مر السنين، وتقتضي بالتالي وجود أرصدة نقدية كافية لمواجهةها. إذ يتمخض عن تقدم الحياة الاجتماعية تزايداً في الحاجات الإنسانية التي يرغب الفرد دائماً في إشباعها. وهذا أمر بديهي، فلو أننا ألقينا نظرة سريعة على تطور الحياة الاجتماعية، لوجدنا أن الحاجات التي كان الفرد يرغب في إشباعها في الماضي تعتبر ضئيلة بالنسبة للحاجات المتعددة الكثيرة التي يزخر بها عصرنا الراهن، ويأمل الفرد إشباعها. غير أنه لما كان دخل الفرد محدوداً، ولا يستطيع أن يشبع به كل حاجاته المتعددة، فإن تحقيق ما يصبو إليه يقتضي منه أن يقتطع جزءاً من دخله المحدود طالما أن هذا الدخل

(1) - فحطان الطويل: الإدخار والتنمية، صحيفة 26 سبتمبر، اليمن، عدد 1025، ص 2، على الموقع الإلكتروني:

www.26sep.net/newsweekarticle.php?sid=673 ، تاريخ الزيارة: 2016/12/10، على الساعة 13:23.

(2) - أحمد سلامي، مرجع سبق ذكره، ص: 45

يزيد عن حد الكفاف ليكون به رصيذا يمكنه في المستقبل القريب من تحقيق رغباته. فيستطيع بذلك أن يتمتع في المستقبل باستهلاك حقيقي أكبر من الاستهلاك القليل في الحاضر⁽¹⁾.

ثالثا. لتحقيق السعادة للفرد ولعائلته:

فيستطيع الفرد عن طريق الادخار أن يحقق السعادة، فالفرد المتيقظ لمطالب الحياة المستمرة، والذي يمكنه أن ينظر إلى الأمور نظرة بعيدة المدى، غالبا ما يدفعه تفكيره في أولاده وعائلته إلى الادخار، ليتمكن عن طريقه من مواجهة ما تتطلبه تربية وتعليم أبنائه، وضمان حياة مستقرة لائقة لهم. كما أن الفرد قد يقوم بالادخار من أجل توريث قدر من الثروة لأبنائه بعد مماته. فقد يدفعه تفكيره في مستقبل أبنائه وعائلته أن يقوم بتكوين رصيد من الادخار يعينهم في الحياة بعد مماته. ولعل هذا هو السبب الذي يدفع الكثير من الأفراد إلى عمل بوالص للتأمين لمواجهة مثل هذه الظروف. وهذه البوالص في الحقيقة تؤدي وظيفة إجتماعية هامة، بإيجادها ضمانات للأسر التي تفقد عائلها في بعض الظروف السيئة، ومن هنا قيل بحق أن الادخار فضيلة إجتماعية.

رابعا. لتنفيذ مشروع استثماري:

فيستطيع الفرد عن طريق الادخار أن يقوم بتنفيذ مشروع ما يراود خاطره، ويتوقف ادخار الفرد هنا على معدل الكفاية الحدية لرأس المال. بمعنى أن الفرد إذا وجد أمامه فرصة سانحة ليصبح مالكا لمشروع تجاري أو لمصنع يدر عليه ربحا مجزيا، أو أن يصبح مالكا لمنزل أو عقار يدر عليه دخلا لا بأس به، أو لقطعة أرض تأتي له بدخل معقول، فإن ذلك يشجعه على الادخار ويدفعه إلى العمل بكل وسيلة لأجل تحقيق أمنيته. فالادخار في الحقيقة يعتبر قوة اقتصادية يستعين بها الفرد على قضاء بعض حاجاته المستقبلية عند اللزوم، وينمي بها ثروته وثروة مجتمعه، فمن خلال توفر رؤوس

الأموال ونمائها تشكيل القوة التي تقوم عليها الصناعات والمشاريع التي تعود بريعتها على الأفراد والدولة، فلولا توفر الأموال وادخارها واستثمارها لما تشكلت رؤوس الأموال، ولم اقامت التجارات، ولا الزراعات ولا الصناعات وغيرها بالمستوى الذي يحقق ازدهار الدولة وتقدمها الاقتصادي. فالادخار أمر تفرضه الضرورة وتحتمه المصلحة، وهو وسيلة للنماء والتمكين من الإنفاق وخير معين عند النوائب.⁽²⁾

خامسا. لتنمية قدرة الفرد على تحمل المسؤولية وتدريبه على عمليات التخطيط الجيد، والإنفاق

(1) - أحمد سلامي، مرجع سبق ذكره، ص: 46

(2) - الهادي أحمد محمد حسن: الادخار في النظام الإسلامي، مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، معهد العلوم والبحوث الإسلامية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2011، ص ص 6-7.

وفق احتياجاته الحقيقية. فالادخار بذاته يعد سببا للحيلولة دون الإسراف والتبذير، وكلما زادت قدرة الناس على الادخار فسوف يبتعدون عن طبيعة الاستهلاك المفرط إلى حد كبير. أضف إلى ذلك، لاطمئنان الفرد على أمواله تجاه أية خطورة قد تطولها مثل السرقة أو غيرها، باعتبار أن هذه المدخرات هي في حالة أمن أكيد عادة وهي مودعة لدى البنك.

المطلب الثالث: أشكال أخرى للإدخار العائلي في الجزائر

يمكن سرد عدة أشكال و مظاهر لمدخرات القطاع العائلي والتي يمكن تحديدها على النحو التالي:

1. الاكتناز والموارد المالية الأخرى

إن العديد من العائلات في الدول العربية و خاصة الجزائر وعن طريق سلوكاتها اللاعقلانية ولأسباب إجتماعية وإقتصادية ودينية تحتفظ بموارد هامة غير مستثمرة، ومن أهم أسباب إستمرار ظاهرة إكتناز العوامل التالية:

- عدم وجود معلومات صحيحة ودقيقة عن السوق المصرفي أنتج رد فعل سلبي للعائلات اتجاه المؤسسات المصرفية، فعدم رغبة العائلات في كشف رصيدها المالي وجهلها للميكانيزمات البنكية و انعدام الثقة جعلها تفضل الاحتفاظ بجزء كبير من مداخيلها على شكل موارد سائلة.

- ندرة فرص الاستثمار على المدى الطويل ولجوء الأفراد إلى الاستثمارات ذات الربح المرتفع والسريع.

- ظهور وتطور السوق السوداء التي تجلب للأفراد موارد معتبرة.

- ظاهرة الاكتناز تتمركز أكثر في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية، فالأفراد في المناطق الريفية لم يتعودوا على وضع فائض أموالهم في المؤسسات المالية.

فحالة الجزائر كغيرها من الدول ومن خلال ملاحظة الجدول التالي، يمكن التأكيد على أنه توجد إمكانيات إدخار معتبرة لدى العائلات الجزائرية غير مستغلة، فبالإضافة إلى الموارد الموجودة على مستوى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والنظام المصرفي، توجد إمكانيات مالية أخرى تحتفظ بها العائلات الجزائرية على شكل عملة ورقية و ودائع على مستوى مراكز الصكوك البريدية. إضافة إلى رغبة العديد من أفراد العائلات في الجزائر تحويل أموالهم إلى أصول عينية كالذهب و العقارات، أو أصول نقدية كالعملات الأجنبية (مثل الأورو و الدولار)، خاصة مع إرتفاع معدلات التضخم و إنخفاض قيمة الدينار الجزائري.

الجدول (9): تطور الموارد المالية الأخرى المتاحة (غير المستثمرة) لدى العائلات في الجزائر

الوحدة: مليار دج.

السنوات	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
العملة الورقية	2.58	2.77	2.77	2.84	3.70	4.16	4.74	5.70	7.02	8.32	10.45	12.74	17.24	23.98
ودائع لدى مراكز الصكوك البريدية	0.30	0.30	0.33	0.30	0.40	0.57	0.66	0.92	1.11	1.33	1.96	2.56	2.87	3.46

Source : La CNEP en Chiffres, Bulletin Statistique de la CNEP, N°10, 1990.

السنوات	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
العملة الورقية	32.54	42.88	51.45	59.29	61.75	73.24	81.74	98.2	111.56	130.9	150.5	178	186.6
ودائع لدى مراكز الصكوك البريدية	5.24	6.60	7.83	8.57	14.07	15.95	17.32	17.32	18.31	22.25	25.88	26.9	30.35

Source : La CNEP en Chiffres, Bulletin Statistique de la CNEP, N°10, 1990.

من خلال تقييم هذه الموارد غير المستغلة (غير المستثمرة) يمكن ملاحظة أنها كانت ضعيفة في العشرية الأولى للاستقلال، وانطلاقاً من العشرية الثانية عرفت هذه الموارد زيادة سريعة جداً بمعنى أن العائلات زادت من عملية إكتناز الأموال و عدم إستثمارها في الدورة الإنتاجية، وفي هذا السياق كان يجب على السلطات العمومية أن تستعمل كل الوسائل والإمكانات المتاحة لديها من أجل تعبئة شاملة لهذه الموارد غير المستعملة، ومنه إدماجها في الدائرة الإنتاجية وإسهامها في عملية تنمية وتطوير البلاد.

إنطلاقاً من تحليل الجدول السابق، يمكن تلخيص أهم المراحل التي مر بها الإقتصاد الجزائري ما بعد الإستقلال فيما يلي:

- مرحلة السبعينات: وفيها كان المخطط الرباعي (1970-1973)، وأهم ما ميز هذه الفترة إرتفاع نسبة فائدة الإيداعات من 2.5 % إلى 3.5 % وإنشاء معادلة جديدة للادخار السكاني والتي سمحت بإعطاء امتيازات فيما يخص السلف الذي يتم بواسطته تمويل البناء مدة 3 سنوات، أما فيما يخص السلف ذو المدى فإن نسبة الفائدة تتراوح بين 5 % إلى 8 % حسب المدة التي هي أقل من 20 سنة أو أكثر من 10 سنوات، ويسجل توفر الحسابات بالعملة الصعبة وهي خاصة بالجزائريين المقيمين بالخارج أين كانت الفائدة تتراوح في حدود 4.5 %.

وقد كلف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في شهر أفريل 1971 بتمويل برامج السكنات وذلك باستعمال أموال الادخار وأموال الخزينة العمومية⁽¹⁾، وأصبح الصندوق هو المؤسسة المالية غير البنكية الوحيدة التي تدعم السكن سواء كان اجتماعيا أو خاصا.

وفي سنة 1972 رفعت حملة إشهارية واسعة مفادها تحريك السيولة المتاحة لدى العائلات الجزائرية والتي كانت على شكل اكتناز وذلك بإشراف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، والذي استدرج أنظار العائلات وذلك بثتى طرق الإعلام والإشهار والتي كللت بالنجاح وأعطت دفعا جديدا للادخار، إذ أنه تم مضاعفة عدد الوكالات والمكاتب وهذا ما يدل على أهمية العملية.

وفي عام 1973، كان هناك 3000 مكتب تحت تصرف المدخرين، وشهد ادخار العائلات تطورا غير عادي في نهاية 1975، التي تم خلالها بيع أولى السكنات لصالح الحائزين على دفاتر الادخار، وفي سنة 1979 تم تشغيل 46 وكالة ومكتب إيدار⁽²⁾.

- **مرحلة الثمانينات:** قامت الدولة بإسناد مهام أخرى للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، ويتعلق الأمر بقروض للأشخاص لبناء سكنات، وتمويل السكن التطوري بصفة حضرية لصالح المدخرين (مرسوم رقم 80-13 الصادر بتاريخ 13/09/1980)، وذلك لحث الأشخاص على الادخار بالدرجة الأولى وتدعيم تطور ميدان السكن الذي عرف ركود في السنوات الماضية، وفي 31/12/1988 تم بيع 11590 سكن في إطار الحصول على الملكية وحقق قيمة إيداعات قدرت بـ 59 مليون دج .

بدءا من 1988 انتهجت الدولة من خلال الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط سياسة التنوع في القروض الممنوحة وخاصة لفائدة المهن الحرة وعمال الصحة وتعاونيات الخدمة والناقلين، وذلك مع موازاة تطور شبكة الصندوق لتنتقل إلى 120 وكالة (47 وكالة ولائية و 73 وكالة ثانوية).

- **مرحلة التسعينات** صدور قانون النقد والقرض (10-90) في 14 أفريل 1990، والذي جاء في الوقت نفسه الذي كان يقوم فيه الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بتغيرات جذرية في نمط تسييره وبتنمية رأس ماله وذلك بمد وزيادة شبكته.

ومع ذلك بقي الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط أكبر جامع للادخار في الجزائر نظرا لمدى أهمية قيم الادخارات المتحصل عليها، فعلى مستوى الوكالات 135 و 265 مكتب المسجلة في 31 ديسمبر 1990 بقيمة إجمالية بلغت 82 مليار دينار (منها 34 مليار على مستوى شبكة الصندوق الوطني للتوفير

(1) - CNEP News N°19, Octobre 2004, p8.

(2) -Op cit, p8.

والاحتياط و48 مليار على مستوى الشبكة البريدية) و34 مليون دينار في حسابات الادخار بالعملة الصعبة، وتمثل السلفات الممنوحة للأشخاص في التاريخ نفسه 12 مليار دينار موزعة على إجمالي 80.000 سلفة⁽¹⁾.

وفي 06 أبريل 1997 تحول الصندوق إلى مؤسسة مالية بنكية، شركة ذات أسهم معتمدة من طرف مجلس النقود والقرض.

ومن أجل التكيف مع الوضعية الجديدة، قام الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بإتباع برنامج نشاطات مؤسساتية مشرعة من قبل بنك الجزائر بهدف تصفية وتسوية حساباته وعن طريق نتائج هذه النشاطات أصبح الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك مثل البنوك الأخرى.

2. وسائل التسديد

إن إحتفاظ العائلات الجزائرية بالعملة الورقية يعود إلى قلة إستعمال وسائل التسديد الحديثة وهذا راجع إلى عدة عوامل أهمها:

- عدم تقديم البنوك ومراكز البريد لشروط وخدمات جيدة، ومنه فإن أصحاب الحسابات البنكية والبريدية يضيعون ساعات في طوابير لتلقي الخدمة.
- وجود عدد قليل من الشبايك البريدية أو البنكية المتمركزة عبر التراب الوطني.
- العائلات الجزائرية تحول مداخيلها ومهما كان مصدرها إلى سيولة وذلك دفعة واحدة من أجل الإنفاق على ضروريات الحياة.
- كما أن ندرة بعض السلع الاستهلاكية في الأسواق الوطنية وتوفرها غير المتوقع في بعض الأحيان يلزم العائلات إلى اللجوء في معظم الحالات إلى حفظ أموالها على أشكال عديدة كسواء سكنات، سيارات، سلع وتجهيزات... الخ.

(1) - La CNEP-Banque en chiffres 2002, p03.

المبحث الثاني: تعبئة مدخرات القطاع العائلي في الجزائر

هناك العديد من العوامل التي ساهمت في زيادة ادخار العائلات الجزائرية من جهة، وانخفاضه من جهة أخرى، فنجد منها العوامل الكمية الممثلة في الدخل الشخصي والاستهلاك النهائي، معدلات الفائدة، التضخم والتي يمكن قياسها (هذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل اللاحق)، وعوامل أخرى كقيمية لا يمكن قياسها كالعامل الديني، وعمل النظام المالي والمصرفي... الخ. وفيما يلي يتم تناول في المطالب الآتية العوامل الأكثر أهمية في تحديد ادخار العائلات.

المطلب الأول: مميزات مدخرات القطاع العائلي في الجزائر

يتناول هذا المطلب عددا من المحددات التي يمكن أن يكون لها دورا كبيرا في تحديد مدخرات العائلات الجزائرية.

1. يكتسب الجهاز المالي والمصرفي أهمية بالغة في الاقتصاد الجزائري، حيث يقوم بمختلف النشاطات المالية التي تسمح بتنشيط الحياة الاقتصادية، كقبول ودائع الأفراد وتشجيع الادخار بكل أنواعه، وتوفير الموارد اللازمة لتمويل الاستثمارات.
2. ويضم النظام المصرفي والمالي مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية، وخاصة تلك المتعلقة بتعبئة المدخرات ومنح الائتمان، وهو بذلك يشمل الجهاز المصرفي والمنشآت المالية المتخصصة والخزينة العامة إضافة إلى السلطات المسؤولة عن السياسة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي⁽¹⁾.
3. إن غياب سوق مصرفي يحد من عمليات النظام المالي في تعبئة المدخرات، ووجود نظام مالي غير منظم لا يسمح بسير صحيح وفعال للإعلام البنكي وهو ما يساعد على تهريب الأموال نحو الخارج.
4. حيث يمكن اعتبار كل نظام مالي غير منظم هو عرقلة للنمو الاقتصادي في الجزائر وعائق في وجه تنمية مختلف المجالات، ومن ذلك فإن فعاليته وطريقة عمله يمكنهما الحد على الادخار وتوجيهه نحو الاستثمارات المنتجة.

في الجزائر فإنه حتى سنة 1990 كان النظام المالي عموما بأكمله⁽²⁾، وكان يتكون من البنك المركزي، وسبعة هيئات مالية بنكية وهي البنك الوطني الجزائري (BNA)، بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، بنك التنمية المحلية (BDL)، البنك الخارجي الجزائري (BEA)، القرض الشعبي الجزائري (CPA)،

(1) - شاعر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1989، ص36.

(2) - M.Ghernaout, op cit, p19.

الصندوق للتوفير والاحتياط (CNEP) وبنك استثماري هو البنك الجزائري للتنمية (BAD) وأيضاً الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA).

وفي ظل التسيير المركزي للاقتصاد الجزائري لعب الجهاز المصرفي دوراً بسيطاً يتمثل في الربط بين عمليات الخزينة والمؤسسات العمومية، حيث كان الجزء الأكبر من الموارد المالية يعتمد على عوائد النفط، أما الادخار وبخاصة الادخار العائلي فكان منفصلاً عن مخطط التمويل بسبب نقص الودائع لدى البنوك ولم يلعب دوره في التنمية.

حيث أن البنوك والمصارف الجزائرية في غالبيتها كانت تفتقر للخبرة وعامل المبادرة باتجاه العائلات والمؤسسات الاقتصادية من خلال الوساطة المالية والتجارية، حيث لم يوفر النظام المالي الجزائري الوساطة الفعالة التي تسمح بتعبئة شاملة لمخزونات العائلات الجزائرية، إذ أنه كانت تسيطر عليه التنظيمات غير البنكية في مجال الوساطة المالية، وغياب سوق حقيقي للادخار وقلة تنوع الوسائل المالية، إضافة إلى أن النظام المالي الجزائري يتميز بمستوى تأطير ضعيف جداً.

مع توالي التطورات والإصلاحات على النظام النقدي والمالي الجزائري، وفي ظل بروز النقائص في أنماط التسيير الاقتصادي عامة وفي تعبئة الموارد واستثمارها خاصة، صدر قانون النقد والقرض في 14 أبريل 1990، الذي حمل معه تغييرات جذرية فيما يخص النشاطات المصرفية، وقد تزامن مع مرحلة تحول الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

إن أهم ما جاء به هذا القانون هو تقديم معالجة أكثر تخصصاً لادخار الأفراد في المؤسسات المصرفية والتي تركز على مبادئ عديدة كحماية المودعين وتطوير منتجات مالية جديدة.

كما كان لصدور قانون النقد والقرض آثاراً إصلاحية في القطاع المالي والمصرفي الجزائري، حيث سمح بتطبيق سياسة نقدية انكماشية كرس فيها أدوات السوق الحرة، كما تغيرت عن طريقه القوة التجارية للبنوك لتتضمن المتاجرة في السندات، الخدمات الاستشارية، والاستثمار التجاري، وأصبح البنك المركزي مسؤولاً عن توجيه وإدارة السياسة النقدية وتنظيم الإشراف على البنوك التجارية، بالإضافة إلى توفير التمويل المحدود للدولة.

المطلب الثاني: تطور الأوعية الإدخارية في الجزائر

يعتبر الإدخار العائلي أحد المصادر المهمة التي تعتمد عليها الجزائر في تمويل الإستثمارات المحلية، و تتعدد الأوعية الإدخارية في الإقتصاد الجزائري حيث يعتبر الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط من أهم الأوعية إذ يساهم في هذه العملية بنسبة تقارب 20 % معتمدا في ذلك على عدة منتجات تسهل عملية التعبئة و تتيح مزايا لمستعملها، كما تساهم في عملية التعبئة أوعية إدخارية أخرى كالأوعية التأمينية و صندوق توفير البريد، و كل منها يعتمد على منتجات تزيد من دور هذه الأوعية في تنمية مدخرات القطاع العائلي في الجزائر.

كما تعتبر عملية تعبئة المدخرات في الجزائر منتجا مساهما في التنمية الإقتصادية عن طريق تحويله إلى رأسمال عيني سواء للقيام بإستثماره في مشروع معين أو توجيهه على سوق رأس المال أو مؤسسات الوساطة المالية. و يمكن تقسيم الأوعية الإدخارية إلى أوعية إدخارية مصرفية و أوعية إدخارية غير مصرفية.

1. الأوعية الإدخارية المصرفية

يقوم القطاع المصرفي في الجزائر بدور هام في تعبئة المدخرات المتاحة في السوق الإدخارية، حيث يعد هذا النظام الوعاء الإدخاري الأكثر شيوعا داخل الإقتصاد الوطني⁽¹⁾، ومسؤوليته تكمن في تعبئة الموارد المالية المتاحة في الإقتصاد وإعادة توزيعها وفقا للسياسة الإئتمانية والأعراف المصرفية وفقا للحاجات الإقتصادية، ويعتمد النظام المصرفي في تعبئة المدخرات العائلية على ما يسمى بالوديعة المصرفية حيث تعد هذه الأخيرة الشكل الإدخاري الوحيد في معاملاتها و بحكم هيمنة البنوك العمومية على السوق المصرفية، فإن الجزء الأكبر من مدخرات الأفراد يتركز لدى هذه البنوك (خاصة البنك الوطني للتوفير و الإحتياط)، هذا مع مساهمة ضئيلة من طرف البنوك الخاصة في عملية تعبئة هذا النوع من المدخرات.

ويعتبر البنك الوطني للتوفير و الإحتياط بنكا رائدا في هذا مجال جمع المدخرات العائلية و تقديم القروض للإقتصاد الوطني في مجال السكن و الإستهلاك حيث تجاوز عدد المدخرين لديه 6.9

(1) - طاهر علي: اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006، ص 193.

مليون زبون، إذ أنه يساهم في تعبئة أكثر من 20 % من مجموع المدخرات العائلية التي يجمعها النظام المصرفي الجزائري⁽¹⁾. و تتمثل هذه الأوعية الإيداعية المصرفية في البنوك التجارية و البنوك الإسلامية.

أ. البنوك التجارية:

للبنوك التجارية إمكانيات كبيرة في توليد الطاقات الإيداعية عن طريق تعبئة الفائض النقدي المتوفر في المجتمع وتسهر على عمليات التوظيف الائتماني و الإستثماري، كما أنها تعمل على تعظيم القدرات وتعزيز القنوات الإيداعية بالشكل الذي يؤدي إلى جلب المداحيل و زيادة الفائض الموجه من صفة إيداع إلى إستثمار وكذا ترشيد القرارات التوظيفية و الإستثمارية للوحدات الإقتصادية.⁽²⁾

تملك الجزائر في هذا الأساس ستة بنوك تجارية عمومية (بنك الجزائر الخارجي، البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الفلاحة و التنمية الريفية، الصندوق الوطني للتوفير و الإيداع بنك)، و أخرى بنوك مشتركة و أجنبية مثل: بنك البركة، بنك ناتكسيس، سوسيتي جينرال، سيتس بنك، بنك الخليج، تراست بنك، فرنسا بنك، ...⁽³⁾.

ب. البنوك الإسلامية:

تعتبر البنوك الإسلامية من أهم التطورات المصرفية التي ظهرت حديثا، و هي منشآت مالية إسلامية إجتماعية تلتزم في جميع معاملاتها بأحكام و قواعد الشريعة الإسلامية، و تقوم بكل الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية التقليدية دون إستخدام سعر الفائدة، و تحصل على أموالها من الودائع من الأفراد الطبيعيين وغير الطبيعيين. و تقوم بتوظيف هذه الأموال في أنشطة عديدة منها التجارية و الصناعية و العقارية و الخدمية معتمدة في ذلك على أدوات التمويل ذات الصبغة الإسلامية كالمراجحة و المشاركة و المضاربة.⁽⁴⁾

2. الأوعية الإيداعية غير المصرفية: تتمثل هذه الأوعية في:

أ. الأوعية الإيداعية التأمينية

(1)- Abdelkarim Naas : **Le Système Bancaire Algérien de la Décolonisation a l'Economie de Marché**, Edition INAS Paris 2010 p :101.

(2) — بربري محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص 39.

(3) — الجريدة الرسمية العدد 13، الصادرة في 9 مارس 2014 الموافق ل 7 جمادى الأولى 1435، ص: 34.

(4) — سعيد بن حسين بن علي المقرني: الإستثمار قصير الأجل في البنوك الإسلامية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2005، ص: 34.

يعتبر التأمين وسيلة إيداعية هامة في الجزائر كغيرها من الدول النامية حيث يتميز بصغر أقساطه نسبيا، مما يجعل الأفراد ذوي الدخل المنخفضة قادرين على الإدخار للمستقبل. كما يتميز التأمين عن مختلف الأوعية الإيداعية الأخرى في أنه وعاء إيداعي منظم يدفع في شكل أقساط، مما يعطيها صفة الثبات و الإستقرار.⁽¹⁾

حيث أن التأمين يجعل ذوي الدخل الضئيلة بمقدورهم الإدخار للمستقبل، و ما يميز التأمين أنه إيداع منظم لا تمتد إليه يد المدخر، وبشكل عام فإن قطاع التأمين بشقيه التجاري و الإجتماعي يعتبر أداة مهمة و متميزة من أدوات تجميع المدخرات العائلية ، كما يمكن الإستثمار فيه.⁽²⁾

ب. الأوعية الإيداعية لدى صندوق توفير البريد

تعذر على البنوك التجارية إنشاء فروع لها في القرى الأمر الذي أدى إلى إنشاء مكاتب البريد في جميع القرى، بل وفي وسط الوحدات السكنية و منه تشجيع هيئة البريد على إبتكار وظيفة جديدة، وهي صناديق توفير البريد لتمارس دورا رئيسيا في تعبئة المدخرات للقطاع العائلي خاصة تلك المدخرات الصغيرة التي لا تجد لها سبيلا مباشرا للإستثمار فتتجه بسهولة نحو الإنفاق الإستهلاكي و هذا بحكم الإنتشار الواسع وسهولة تقديم خدمة التوفير للمودع.

حيث يعتبر صندوق توفير البريد من أقدم الأوعية الإيداعية التي تعمل على تجميع المدخرات الفردية وكذا تشجيع محدودي الدخل على الإدخار بما يؤدي إلى تنمية مدخرات القطاع العائلي، وبما يكفل زيادة قدرة الدولة على إستثمار هذه المدخرات في المشاريع العامة، و يعد صندوق توفير البريد من أهم أوعية تجميع المدخرات الإختيارية للقطاع العائلي خاصة تلك المدخرات الصغيرة التي لا تجد لها سبيلا مباشرا للإستثمار فتتجه بسهولة نحو الإنفاق الإستهلاكي.

ت. صناديق الإستثمار:

تتيح صناديق الإستثمار الفرصة لأصحاب الفوائض المالية لإستثمار مدخراتهم في الأوراق المالية أو بعض الأصول العينية خاصة الأفراد الذين يملكون القدرة على إستثمارها بأنفسهم. و تتميز هذه الصناديق بالنمو العالي من خلال تحقيق أرباح رأسمالية عالية. حيث سجلت صناديق الاستثمار التي يسيروها

(1) - عبد القادر زيتوني، سهام دربالي: تقييم كفاءة الأوعية المصرفية في تعبئة مدخرات القطاع العائلي في الجزائر للفترة (1999-

2009)، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، ص 60.

(2) - بربري محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص 42.

بنك الجزائر الخارجي إستلام عشرة مشاريع إستثمار عام 2011، حسبما أكده الرئيس المدير العام لهذه المؤسسة، وهذه المشاريع "تخص انشاء واعادة هيكلة المؤسسات و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة".⁽¹⁾

ث. السوق المالية:

تؤثر سوق الأوراق المالية على الميل للإدخار، من خلال ما توفره من خيارات كثيرة لأصحاب المدخرات لتوليد أصول مالية أكبر و المحافظة على تفضيلاتها، كما توفر السوق أصولا أكثر جاذبية من نواحي السيولة والعائد والمخاطرة، إضافة إلى أنها تشجع الوحدات ذات الفائض لتقليل الإنفاق الإستهلاكي لصالح الإدخار.

3. الإدخار العائلي في المجالات الخاصة

يعتبر الوعاء العقادي (المعتقدات السائدة) من أهم الأوعية الإدخارية الخاصة بالفرد، حيث يوجد وعاء آخر للإدخار العائلي يعرف بالتحسينات الزراعية طويلة و قصيرة الأجل في الأراضي الزراعية من قبل العائلات التي تعمل في الزراعة (بمعنى آخر توجيه المدخرات نحو الزراعة)، كما قد تلجأ العائلات أيضا إلى وعاء إدخاري آخر هو الإكتناز في شكل نقد مخزن في المنازل، أو شراء مجوهرات و ذهب و أحجار كريمة و المقتنيات التاريخية و غيرها.⁽²⁾

المطلب الثالث: أدوات تعبئة المدخرات العائلية في الجزائر

تتمثل هذه الأدوات في الأدوات المصرفية و غير المصرفية

1. الأدوات المصرفية:

سيتم ذكر بعض الأدوات التي تستخدمها كلا من البنوك التجارية التقليدية والبنوك الإسلامية.

1.1. الودائع الثابتة: تشتمل على نوعين، الودائع لأجل و الودائع بإخطار سابق.

أ. الودائع لأجل: وهي اتفاق بين البنك والعميل يتم بموجبه إيداع مبلغ من النقود لدى البنك لفترة معينة تتراوح بين

(1) - مقال بعنوان: صناديق الإستثمار الخاصة ببنك الجزائر الخارجي تسجل 10 طلبات إستثمار، منشور في وكالة الأنباء الجزائرية على الموقع: <https://www.djazairiss.com/aps/203892>، الصادر ب 2011/06/02، تاريخ الزيارة: 2017/11/27، على الساعة: 17:29.

(2) - بربري محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص 40.

أيام وعدة سنوات، و يدفع البنك فائدة تختلف وفقا لأجل إستحقاق الوديعة. وعادة لا يمكن سحب الوديعة إلا في نهاية المدة المتفق عليها، إلا أن المودع قد يطلب سحب وديعته قبل الإستحقاق.

ب. **الودائع بإخطار سابق:** وهي ودائع يمكن السحب منها بإخطار سابق من العميل تحدّد مدته عند فتح الحساب، حيث تحول هذه الوديعة إلى الحساب الجاري بمجرد إنهاء فترة الإخطار.⁽¹⁾

2.1. ودائع التوفير

يمثل هذا الوعاء إحدى وسائل تجميع المدخرات التي تحظى بإنتشار واسع النطاق، وتتميز هذه الحسابات ببعض الصفات، منها صغر مبالغها وكثرة حساباتها و تزايد نموها بنمو الوعي المصرفي و الزيادة في الدخل، وتتفق ودائع التوفير مع الودائع لأجل في أن كل منها يعد إيداعا يمنح عليه فوائد، إلا أن الأولى يمكن إستردادها في أي وقت عكس الثانية التي تكون بأجل محدد.

2. الأدوات غير المصرفية: تتمثل هذه الأدوات في⁽²⁾

1.2. أدوات التغطية لدى شركات التأمين

تتمثل في وثائق التأمين على الأشخاص الفردية والجماعية.

2.2. أدوات التغطية لدى صناديق توفير البريد

وتعتبر ودائع التوفير الأداة الوحيدة بصندوق توفير البريد يتم من خلالها تجميع المدخرات التي يتم إستثمارها حسب ظروف السوق والمجالات الإستثمارية المتاحة.

3.2. أدوات التغطية والتوظيف في السوق المالية

تعتبر الأوراق المالية (الأسهم، السندات، المشتقات المالية) بمثابة أدوات لتغطية مدخرات أفراد العائلات وتحسين دخولهم، وذلك نظرا لإمكانية إصدارها بقيم تتناسب مع مختلف المدخرين الأمر الذي يمكن من تغطية موارد مالية كبيرة بقدر إتساع قاعدة المشتركين وليس بقدر مقدرتهم المالية.

(1) - عبد القادر زيتوني: التصكيك الإسلامي و دوره في الرفع من كفاءة الأوعية المصرفية في تغطية مدخرات القطاع العائلي في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية حول آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية 8-9 ديسمبر 2013، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر العاصمة، ص: 4.

(2) - عبد القادر زيتوني: تقييم كفاءة الأوعية المصرفية في تغطية مدخرات القطاع العائلي في الجزائر للفترة (1999 - 2009)، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

المبحث الثالث: تحليل إتجاهات الادخار العائلي في الجزائر

مدخرات العائلات ركيزة أساسية في إقتصاد أي دولة، على هذا الأساس، ومن خلال هذا المبحث سيتم بيان واقع الادخار لدى العائلات في الجزائر من خلال التطرق إلى مدخرات القطاع العائلي في الجزائر ومحاولة تحليله وفهمه والعوامل المحددة له.

المطلب الأول: نظرة عامة حول مدخرات العائلات في الجزائر

الجزائر كغيرها من بلدان العالم الثالث تتطلع إلى التنمية، و هي تعتمد دائما على تدفقات مداخيل الدولة من الموارد النفطية، و في حالة تراجع هذه التدفقات فإنها تلجأ إلى الإستدانة أو الإقتراض الخارجي . وهذه هي الحقيقة كونها سياسة إقتصادية بعيدة المدى.

ولا يمكن أن نعتبرها بأي حال من الأحوال حل دائم لتمويل الإستثمارات، نظرا للتكاليف الإقتصادية وإجتماعية و حتى السياسية، يبقى اللجوء إلى المصادر الخارجية كآخر حل و مخرج يتخذ، و ذلك بعد الإستغلال الأمثل و العقلاني لمصادر التمويل الداخلية⁽¹⁾.

فكل مسار للتطور الإقتصادي يجب أن يقوم أولا على تراكم محلي لرأس المال، و إن مثل هذا التراكم لرأس المال يفترض للوهلة الأولى تعبئة فعالة للإدخار الوطني، و الذي يتضمن إدخار العائلات، ليأخذ على عاتقه تمويل الإقتصاد الوطني و تقليص إلى أقصى درجة اللجوء إلى الموارد الخارجية.

كما أن ما هو مهم في هذه الدراسة ليس تحليل المخزون الإجمالي لإدخار العائلات الجزائرية، بقدر ما هو تحليل الإدخار الحقيقي الذي يحصل عليه النظام المالي الجزائري، أي التعرف على قدرة النظام المصرفي من جهة وقدرة الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط باعتباره أهم مؤسسة إدارية في الجزائر من جهة أخرى في تعبئة مدخرات العائلات و إستغلالها أحسن إستغلال.

في هذا الجزء الذي نتاول فيه حالة الجزائر، يمكن إعطاء تحليل لتطور إدخار العائلات الجزائرية على مستوى الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط باعتباره مؤسسة رائدة في إستقطاب المدخرات العائلية في الجزائر. و هذه المدخرات في إعتقادنا هي المصدر الطبيعي و الأساسي لتمويل الإستثمارات ، حيث نجد أن الإدخار منذ سنة 1970 و هو يتطور بطريقة بطيئة جدا، وهذا راجع إلى دوافع الإدخار الضعيفة على مستوى الصندوق، نسبة فائدة قليلة على الودائع، و كذا وعود سكن لا جدوى منها.

كما تجدر الإشارة إلى أن التقسيم المتبع لفترات تحليل التطور كان على أساس كل عشر سنوات.

(1) - أحمد سلامي و محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص 136.

– الفترة الأولى (1964-1974):

لقد عرف الادخار الحقيقي للعائلات في الجزائر تطورا ملحوظا خلال هذه الفترة ولكن بوتيرة ضعيفة جدا كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (10): تطور مخزون ادخار العائلات خلال الفترة (1964-1974)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974
الادخار الحقيقي للعائلات	0,09	0,13	0,27	0,58	0,99	1,36	1,83	1,93	2,25	2,47	3,11

Source : FMI، statistiques financières internationales، Washington، 1985، p :15.

ولقد إرتبط تطور ادخار العائلات خلال هذه الفترة (1964-1974) بوضعيتها العامة، ومن خصائص هذه الفترة حصول اختلالات وظيفية في الاقتصاد الوطني أدت إلى تزايد الاستهلاك، الأمر الذي أثر على السلوك الادخاري للعائلات، حيث يلاحظ ضعف في حجم الادخار العائلي خلال هذه الفترة. كما أن هذه الفترة تكشف عن مستوى معيشي متوسط للطبقات الاجتماعية الجزائرية، فالعائلات كانت في غالب الأحيان تتقاضى مداخيل بسيطة، إضافة إلى ذلك فإن إنخفاض عدد السكان في أواخر الستينات لم يسمح بتشكيل عدد كبير من العائلات، وقد كان الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط المؤسسة المالية الوحيدة غير المصرفية التي تعتنى بموارد العائلات، غير أن هذا الاهتمام بقي محدود النطاق بسبب قدرات الاستقبال الضعيفة لهذه المؤسسة، أما بالنسبة للنظام المصرفي، فإن قلة اهتمامه بادخار العائلات كان يعود أساسا إلى عجزه على استحداث منتجات مالية مناسبة لجلب موارد العائلات وأيضا جهله للإمكانيات الحقيقية للعائلات. وقد تميزت السنوات الأخيرة من هذه الفترة بدخول الاقتصاد الجزائري في مرحلة استثمار على نطاق واسع بعد المخطط الثلاثي (1967-1969)، ووضع المخطط الرباعي الأول (1970-1974).

– الفترة الثانية (1975-1985):

ما يلاحظ على هذه الفترة هو الزيادة المستمرة للمدخرات العائلية، ويمكن تبيان ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (11): تطور مخزون إيداع العائلات خلال الفترة (1975-1985)

الوحدة: مليار دج

السنوات	1975	1976	1977	1978	1979	1980	8119	1982	1983	1984	1985
الادخار الحقيقي للعائلات	3,81	4,08	4,61	1,92	4,20	9,93	14,20	10,69	16,50	21,09	11,84

المصدر: إحصائيات مأخوذة من الديوان الوطني للإحصائيات، على الموقع: www.ons.dz/، 1986، ص: 10
ويلاحظ من خلال الجدول أعلاه انه خلال السنوات الأولى من هذه الفترة سجلت تطورات ضعيفة على مستوى الادخار العائلي خاصة خلال الفترة (1975-1980) حيث تطورت القيمة من 3.81 مليار دج إلى 9.93 مليار دج، بينما في السنوات الخمس الأخيرة من هذه الفترة (1981-1985) فقد عرف عدة تذبذبات في اتجاهه.

وتفسر هذه التطورات في مدخرات العائلات مقارنة بالفترة السابقة بوجود برامج اقتصادية لإنعاش التنمية أهمها وضع المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، وهذا يدل على أن الاستثمارات التي تمت في هذه الفترة قد أتت بشمارها وأحدثت ازدهار اقتصادي كالزيادة في توزيع المداخيل.

وفي سنة 1979 عرف إيداع العائلات إرتفاعا طفيفا نتيجة لإرتفاع الدخل المتاح من جهة و لتطبيق شعار " إيداع- سيارة " (الإيداع من أجل الحصول على سيارة) من طرف الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط من جهة أخرى⁽¹⁾. ويرجع ذلك إلى أن البنوك لم تلعب دورها في جلب ادخار العائلات بشكل جيد، لأنها كانت تهتم بموارد المؤسسات العمومية، إضافة إلى أن موارد البنوك وضعت تحت تصرف هذه المؤسسات قانونيا ومن طرف تشريعات الدولة بواسطة مؤسساتها المختلفة كالبنك المركزي والخزينة العمومية، حيث إلى غاية سنة 1986 لم تقم البنوك بأي محاولة لتوسيع ادخار العائلات، وبمقابل ذلك كانت اغلب اهتماماتها تنصب نحو منح القروض على حساب تعبئة أموال الأفراد⁽²⁾.

(1) - أحمد سلامي و محمد شينخي، مرجع سبق ذكره، ص 137.

(2) - موسى رحامي، نجاة مسمش، مرجع سبق ذكره، ص: 84.

وقد كانت البنوك تتغلب على مشكلة نقص الموارد لديها بفضل التسهيلات التي كانت تمنح لها من قبل الدولة، كنسبة الخصوم الضعيفة وتوفر السيولة الناتجة عن الخزينة العمومية وودائع المؤسسات العمومية، بالإضافة إلى سهولة اللجوء إلى الاقتراض الخارجي وتدفق الموارد المالية الآتية من المؤسسات المالية الدولية. وتجدر الإشارة إلى هذه المرحلة عرفت سنة 1982 فترة زيادة في عرض السلع المعمرة متبوعة إبتداء من سنة 1985 بظاهرة عدم توفر المنتوجات والسلع الاستهلاكية.

- الفترة الثالثة (1986-1994):

عرف ادخار العائلات تزييدا مستمرا منذ السنوات الأولى لهذه الفترة، ويستبين ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (12): تطور مخزون ادخار العائلات خلال الفترة (1986-1994)

الوحدة: مليار دج

السنوات	8619	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
الادخار الحقيقي للعائلات	22,16	66,22	87,28	93,29	20,32	33,57	40,112	11,153	38,184

المصدر: احصائيات مأخوذة من الديوان الوطني للإحصائيات، على الموقع: www.ons.dz/، 1995، ص: 12.

يلاحظ من خلال أرقام الجدول أعلاه أن الادخار العائلي في الجزائر بدأ في الاتساع خلال هذه الفترة، حيث بداية من سنة 1986 إلى غاية سنة 1991 عرف تطورات بطيئة نوعا ما، ليعرف بعدها نسب نمو لا بأس به حيث انتقل من القيمة 33,57 مليار دج إلى 38,418 دج، وذلك يعود أساسا إلى ظهور مشكل النقص شبه الكامل للسلع والخدمات المختلفة، وظهور منتوجات لدى المؤسسات العمومية ذات نوعية رديئة وغير القابلة للبيع، كما انه خلال هذه الفترة أيضا تم بيع السكنات للمدخرين، واستمر الإدخار في الزيادة لغاية سنة 1989، ويجدر أيضا الإشارة إلى مرور الجزائر بفترة توقف للاستثمارات (1980-1990) وآثارها على توزيع المداخيل، ومنه كانت لها آثار سلبية على تعبئة المدخرات العائلية إضافة إلى ما ساد آنذاك من تحولات و مشاكل إجتماعية و أمنية التي كانت تحد في بعض الأوقات من إدخار الأفراد.

– الفترة الرابعة (1995 – 2003):

إن الادخار الحقيقي للعائلات لم يتوقف عن الزيادة خلال هذه الفترة، ويمكن توضيح ذلك عن طريق الجدول التالي:

الجدول (13): تطور مخزون ادخار العائلات خلال الفترة (1995-2003)

الوحدة: مليون دج

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الادخار الحقيقي للعائلات	145,57	141,45	171,84	199,57	275,29	347,84	401,55	528,69	563,13

المصدر: إحصائيات مأخوذة من الديوان الوطني للإحصائيات، على الموقع: www.ons.dz/، 2004، ص:14.

ويلاحظ انه خلال هذه الفترة عرف الادخار العائلي قيما لا بأس بها، وتطورات هامة خاصة خلال الفترة (1995-1998) و(1999-2003)، وهذا يدل على أن هذه الفترة تميزت بنشاطات استثمارية هامة كان لها الأثر الايجابي على التنمية الاقتصادية ككل مما أدى إلى إرتفاع مدخرات العائلات. حيث أنه بداية من سنة 1995 نلاحظ تحسناً كبيراً في مستوى الإدخار نتيجة تحسن في الدخل المتاح الذي أخذ ينمو بشكل سريع خاصة مع تراجع مؤشر التضخم إلى مستويات مريحة. وبلغ الإدخار العائلي أقصاه في سنة 2005 وقدر ب 40,4 44889 مليون دينار جزائري.

إن نمو الادخار العائلي على مستوى الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط بصورة ملفتة خلال الفترة (1995 – 2005) يرجع كذلك لدافع رئيسي يتمثل في "أمل الحصول على عقارات"، سكن أو ملكية عقارية. غير أن الواقع يشير الى أنه لا يوجد مسح خاص بادخار الأسر،⁽¹⁾ لكن مسح لميزانية الأسر، والذي يجمع بيانات الإنفاق والدخل المتاح للأسر، هذا ما توضحه بيانات الجدول التالي و الذي هو عبارة عن حوصلة:

(1) – أحمد سلامي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

الجدول (14): تطور إيدار القطاع العائلي في الجزائر للفترة (2004-2011)

الوحدة: مليون دج

السنوات	الإستهلاك	الإيدار الإجمالي	الدخل المتاح	الميل الحدي للإيدار	الميل المتوسط للإيدار
2004	2 333 218,50	702 458,30	3 035 676,80	0,15	0,23
2005	2 510 479,40	894 448,40	3 404 927,80	0,52	0,26
2006	2 647 004,70	1 091	3 738 164,10	0,59	0,29
2007	2 893 221,40	1 414	4 307 598,20	0,57	0,33
2008	3 274 309,90	1 610	4 885 164,90	0,34	0,33
2009	3 677 560,60	1 853	5 531 239,80	0,38	0,34
2010	4 043 142,10	2 084	6 128 101,50	0,39	0,34

Source : Collections Statistiques N 166/2011، ONS، Alger، pp70-105 & www.ons.dz

في هذه الفترة أعطى الفرد الجزائري أهمية كبيرة للإيدار حيث تزايد معدل الإيدار العائلي من سنة لأخرى، و قد تحسن الإيدار في هذه الفترة نتيجة استقرار الإقتصاد و تحسن الدخل المتاح بدوره بعد ما كان منخفضا في الفترات السابقة. و هذا التحسن أخذ ينمو بشكل سريع نتيجة تراجع مؤشرات التضخم الى مستويات مريحة بالنسبة للإقتصاد الوطني. فقد شهدت هذه الفترة معدلات ادخار عائلي موجبة بلغت في المتوسط حوالي 20.85 %.

والجدول التالي يبين معدل تطور إيدار العائلات خلال الفترة (2006-2010):

الجدول (15): تطور إيدار العائلات خلال الفترة (2006-2010)

الوحدة: %

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
تطور الإيدار %	19,5	20,36	16,47	11,37	25,5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS: منشورات الحسابات الإقتصادية، 1963-2010، ص: 69،

على الموقع: www.ons.dz

من الجدول أعلاه نلاحظ إرتفاع معدل الإدخار خلال الفترة 2006 - 2010 بنسبة زيادة قدرت ب 6 % ، هذا يدل على زيادة الجزء المخصص للإدخار لدى العائلات نتيجة إرتفاع دخول الأفراد (تأثيرات أزمة 2008) التي أثارت ميزة من التحكم و التخفيض من الإستهلاك من خلال زيادة الإدخار من أجل المستقبل.

أما خلال الفترة (2010-2016): ونظرا للأزمات التي أصابت العديد من الدول في العالم، لجأ العديد من الأفراد و العائلات في الجزائر بشكل عام إلى زيادة الجزء المخصص للإدخار الذي إرتفع من 109 78 مليون دولار عام 2010 إلى 197 112 مليون دولار عام 2015 من أجل مواجهة مشاكل قد تطرأ في المستقبل نتيجة الأزمات التي يمكن أن تتعرض لها الجزائر، و يتوقع أن تصل إلى 904 116 مليون دولار عام 2016، و هذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (16): تطور إدخار العائلات في الجزائر خلال الفترة (2010 - 2016)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	ادخار العائلات
2010	78 109 333 770
2011	95 467 594 915
2012	98 161 426 590
2013	96 332 982 648
2014	111 765 000 000
2015	112 197 689 344
2016	116 904 065 434

Source : Université de Sherbrooke، données tirées du site :

<http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?langue=fr&codePays=DZ&codeTheme=2&codeStat=NY.GDS.TOTL.CD>، visité le : 18/12/2016 à 14 :17.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على السلوك الإدخاري في الجزائر

يتوقف ادخار القطاع العائلي على مجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية وهي كثيرة جدا، وفيما يخص العوامل الموضوعية فإنها تعود إلى عدد من المتغيرات وأهمها النظام الضريبي وتوزيع الدخل ومتوسط دخل الفرد وحجم السكان وتوزيعه بين فئات العمر ومستوى الأسعار ومدى اتساع السوق النقدية والمالية ودرجة نماء الوعي الاقتصادي للأفراد ومدى استقرار الأحوال الاقتصادية والسياسية. أما العوامل الذاتية فتتمثل أساسا في عادات الادخار والرغبة في توريث الثروة للأبناء والرغبة في تحسين مستوى المعيشة مستقبلا والاحتياط لأخطار المستقبل وكوارثه، أضف إلى ذلك عمر العائلة، فالميل الادخاري لدى العائلات الحديثة التكوين عادة ما يكون ضعيفا أو سالبا في حين يزيد في العائلات المتوسطة العمر ويقل أو يصبح سالبا في مرحلة الشيخوخة⁽¹⁾، ورغم حدود هذه العوامل الموضوعية والذاتية فان دافعية الأفراد نحو الادخار تختلف في درجة تأثيرها وأهميتها والغرض منه، أهمها هي الدوافع الوقائية ودوافع التوفير ودوافع الشراء المؤجل ومقابلة المصروفات الموسمية ودوافع الالتزامات التعاقدية.

ولتوضيح أكثر لفكرة الإدخار، ومن خلال قائمة إستقصاء قام بها المركز الوطني لبحوث الإقتصاد التطبيقي بنيودلهي في الهند، وجد أن هناك " تسع دوافع " لإدخار الأفراد جاءت مرتبة كالاتي :

الإدخار لغرض الطوارئ، و لكبر السن، ولغرض الهبات والتبرع والرحلات، ولغرض دفع المهر و الزفاف، ولشراء سلع الاستهلاك الكبيرة والمعمرة، وتطوير أو توسيع الأعمال، وتعليم الأطفال، وبناء أو شراء المساكن، والادخار لمساعدة الوطن.

وعموما ومهما يكن أثر العوامل الموضوعية أو الذاتية أو شكل الدوافع التي تدفع الفرد نحو الادخار، فإن الدخل الحقيقي للأسرة يبقى هو العامل الحاسم في ذلك.

وفيمايلي إستعراض لأهم العوامل التي تحدد إدخار الأفراد :

(1) - رمزي زكي: مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها، مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990، ص 541.

1. الدخل:

إن مستوى الدخل المتاح هو العامل الأكبر أهمية في تأثيره على الادخار ، ويمكن التعبير عن الدخل كمتغير يؤثر في السلوك الادخاري.⁽¹⁾

2. حجم السكان وتوزيعه العمري والجنسي

لابد من الإشارة أن تزايد حجم السكان يؤثر على السلوك الادخاري للفرد حيث أن تطور الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية الديمغرافية وإرتفاع مستوى التعليم سوف يؤدي إلى إدراك الجمهور لأهمية الإدخار مما يحدث تغيرا في النمط الإستهلاكي .

و نظرية دورة الحياة تقضي ضمنا أن الأفراد يدخرون لوقت تقاعدهم وذلك خلال سنوات عملهم. وتشير دورة الحياة أنه كلما ارتفعت نسبة فترة التقاعد إلى فترة الحياة زادت نسبة الدخل الذي يتوجب على الشخص أن يدخره ليضمن موارد تكفيه للإئناق خلال فترة التقاعد. وبذلك فإن إرتفاع سن التقاعد المتوقع يؤثر سلبيا على معدل الإدخار والميل له، بينما من المتوقع أن يؤدي طول العمر إلى تأثير ايجابي . ويؤكد بعض الإقتصاديين أن الإدخار والميل له يتأثر بما يسمى بدورة الحياة أي نسبة التقاعد إلى فترة الحياة . وتشير دراسة، قام بها إقتصاديون أمريكيون، أجريت على اليابان والولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا أن "انخفاض معدل الشيخوخة بالنسبة لإجمالي السكان في سن العمل في اليابان مقارنة بالبلدان الأخرى هو العامل الحاسم في إرتفاع مدخرات القطاع الخاص في اليابان⁽²⁾ .

ومؤدي هذه الدورة (انخفاض معدل الشيخوخة بالنسبة لإجمالي السكان في سن العمل) أنه كلما زاد هذا المعدل زاد معدل الدخل الذي لابد للفرد من أن يدخره لضمان موارد كافية لنفقاته خلال فترة تقاعده، لذلك من المتوقع أن يؤدي إرتفاع سن التقاعد إلى تأثير سلبي على معدل الإدخار والميل له، في حين يؤدي طول العمر المتوقع إلى تأثير إيجابي .

⁽¹⁾ - ناصري نفيسة: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الإقتصادية في البلدان النامية - حالة الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2014، ص: 91.

⁽²⁾ -C.Y. Horioka, **Why is Japan' s private Saving Rate So High?**, Finance and Development (Vol. 24, No.4, December 1986), p22, tire du site: <https://www.piketty.pse.ens.fr/files/Horioka90.pdf>

كما أجريت دراسات أمريكية عديدة^(*) تتعلق بالتوزيع العمري للسكان لحساب معدل الاعتماد بين أفراد المجتمع، ويقصد بهذا المعدل نسبة الأطفال والعاجزين والمتقاعدين إلى اليد العاملة داخل الاقتصاد، وللعلم أنه كلما ارتفع هذا المعدل كلما انخفض السلوك الادخاري للأفراد و بالمقابل تنخفض مدخرات الاقتصاد لأن هذه الفئة تستهلك فقط دون أن يكون لها مساهمة في الدخل.

كما أن ارتفاع هذا المعدل يؤدي إلى انخفاض في مدخرات القطاع الحكومي بسبب زيادة النفقات التقليدية على خدمات التعليم والصحة والخدمات الإجتماعية الأخرى، وقد تم التوصل إلى نتيجة مفادها بأن جل مدخرات الأشخاص تتولد من الذين يتراوح سنهم بين 40 - 60 سنة. و هذا ينعكس كذلك على الجزائر، حيث أن حجم السكان في الجزائر عام 2016 قدر بأكثر من 40 000 000 نسمة و إدخارهم في نفس السنة فقدر ب 2 427. 574 0356 مليار دينار جزائري، و في عام 2017 بلغ حجم السكان في الجزائر أكثر من 41 000 000 نسمة بمستوى إدخار قدر ب 078 791. 64657 مليار دينار جزائري.⁽²⁾ هذا يدل على أنه كلما زاد حجم السكان زاد مستوى الإدخار لديهم.

3. التضخم

تباينت آراء الاقتصاديين في تقييم أثر التضخم على السلوك الادخاري، حيث يؤكد البعض أنه صحيح إذا حصل إرتفاع في الأسعار وإنخفاض في القوة الشرائية للنقود إنما يؤدي ذلك إلى خلق جو نفسي يساعد على إرتفاع الطلب على كافة السلع والخدمات⁽³⁾، مما يقلل من الدافع إلى الإدخار في الإقتصاد وبالتالي إنخفاض موارد النظام الإئتماني اللازمة لتمويل الإقتصاد، أو عندما يشعر المدخرون أن معدل التضخم السائد أعلى من سعر الفائدة على مدخراتهم، وعلى العكس من ذلك يستعرض البعض أن توقع الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار إنما يؤدي إلى زيادة الادخار، ويؤكد دعاة هذا الاتجاه أنه في الوقت الذي كان فيه معدل التضخم يزداد بسرعة في أوروبا فإن مدخرات الأفراد ازدادت بنسبة أكبر من النسبة

^(*) - دراسات أمريكية عديدة منها دراسة (Edwards 1996, Masson Etal 1995) بعنوان " Determinants of Household Savings " .

⁽²⁾ -Données Statistiques de l'Université Sherbrooke tirées du site :

<http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?langue=fr&codePays=DZA&codeTheme=1&codeStat=SP.POP.TOTL> et

⁽¹⁾ - مروان عطون: أسعار صرف العملات (أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية)، دار الهدى، عين مليلة - الجزائر، دون سنة نشر، ص: 212.

المتوقعة من دخلهم⁽¹⁾. وتفسير ذلك هو ربما الإرتفاع العام للأسعار يدفع المجتمع إلى التشاؤم والخوف من المستقبل مما يشجع أفراده على الادخار، كما يفسر البعض حقيقة ذلك إلى محتوى نظرية البحث ونظرية عدم توازن الاقتصاد الكلي، حيث تعتقد النظرية الأولى أن المستهلك سوف يتعامل مع حدوث التضخم بتأجيل الشراء لحين البحث عن السلع البديلة، ونظرا لأن البحث يحتاج إلى وقت معين لذلك فإن الإنفاق الإستهلاكي سوف يتجه للانخفاض ليزداد بالمقابل الإدخار.

في حين أن النظرية الثانية تفترض أن التضخم سوف يزيد من الطلب الإجمالي على السلع والخدمات، ومع بقاء العرض ثابت وغير مرن فإن زيادة الطلب سوف يخلق طلبا إضافيا على السلع البديلة، مما يجبر المستهلكين إلى تأجيل إستهلاكهم الحالي إلى المستقبل حيث يزداد الإدخار.

وإذا ما تناولنا ظاهرة التضخم التي تواجه الإقتصادي الجزائري، فيمكن القول أن هذه الظاهرة مردها ليس فقط إلى عوامل نقدية فقط بل هي مؤسسية وهيكلية⁽²⁾ حيث أن قبل الإصلاح الإقتصادي لعشرية التسعينات كانت هذه الظاهرة أقل حدة بسبب تدخل الدولة الجزائرية في تحديد العديد من الأسعار ودعم أسعار أخرى كمبدأ يطابق الإتجاه الإشتراكي. ولكن بعد الإتفاقيات مع المؤسسات النقدية الدولية والشروع في الإصلاح الإقتصادي المصحوب بتحرير الأسعار بدأ معدل التضخم في إرتفاع مستمر إلى أن وصل حوالي 32% كأقصى حد له عام 1992، ثم إنخفض عام 1996 ليلعب نسبة 18.7%، ثم عرف تراجع مهم بلغ 5.7% عام 1997 ليستمر في الإنخفاض إلى 2.6% عام 1999 ليصل إلى إنحصار قياسي بلغ 0.34% عام 2000 كأدنى حد لمعدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال⁽³⁾، ثم عاود التضخم إلى الإرتفاع مرة أخرى وصل إلى 2.9% عام 2014 و 4.8% في 2015.⁽⁴⁾ وأي كانت حدة التضخم في الجزائر، فيمكن إعتقاد أن الإرتفاع في الأسعار قد سحب جزءا من الدخل الذي كان يمكن أن يوجه نحو الإدخار.

(1) -R.T. Clements: **Saving in New Zealand During inflationary Times**, Journal of Business and Economic Statistic (Vol. 3. No.3, july 1995), p: 188.

(2) -H . Benissad: **Economie de developpment de l'Algerie**, 2eme edition, Opu Alger, Economica Paris, 1982, p: 260-263

(3) - بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 317 .

(4) -Données Statistiques de la Banque Mondiale tirées du site :

http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?Code=FP.CPI.TOTL.ZG&id=1f4a498&report_name=Popular-Indicators&populartype=series&ispopular=y, visité le 25/11/2017 à 15M57.

والجدول رقم 17 في الصفحة الموالية يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 :

الجدول (17): معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

السنة	معدل التضخم السنوي %
1990	17.9
1991	25.9
1992	31.7
1993	20.5
1994	29.0
1995	30.0
1996	18.7
1997	5.9
1998	5.0
1999	2.6
2000	0.3
2001	4.2
2002	1.41
2003	4.26
2004	3.96
2005	1.38
2006	2.31
2007	3.67
2008	4.86
2009	5.73
2010	3.91
2011	4.52
2012	8.89
2013	3.25
2014	2.91
2015	4.80

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

البنك المركزي الجزائري www.bank-of-algeria.dz/indicateur.htm ،

البنك العالمي:

<http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=world-development-indicators#>

4. أسعار الفائدة

توجد علاقة تربط أسعار الفائدة بالادخار، كما تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة بشكل مباشر على الإدخار إلى جانب مستوى الدخل الإجمالي الذي يعتبر عاملا محددًا ذو أهمية كبيرة في التأثير على الإدخار.

وفي الحقيقة فإن أكثر الشواهد المتاحة توحي بأن من الأرجح أن تزداد المدخرات مع زيادة أسعار الفائدة الحقيقية وخاصة عندما تصبح ايجابية .

إن المقصود بأسعار الفائدة الحقيقية الايجابية هو أن يتغير سعر الفائدة وفقا للتغير في معدل التضخم، أي أن يأخذ بعين الاعتبار الانخفاض في القوة الشرائية، فإذا كان سعر الفائدة الحقيقي أكبر من معدل التضخم، فإن سعر الفائدة الحقيقي موجب، أما إذا حصل العكس فإنه يكون سالبا، وفي هذه الظروف السلبية فإن معظم الأفراد يلجأون إلى التخلص من النقود السائلة لديهم حيث أن استخدام النقود كمتخزن للقيم ضمن هذه الظروف يؤدي إلى فقدان القيمة الحقيقية لها نتيجة لارتفاع الأسعار بين تاريخ الاحتفاظ بها وتاريخ صرفها الأمر الذي يشجعهم على استثمارها في عقارات أو إكتنازها في مجوهرات مما يؤثر على المدخرات المالية في الاقتصاد.

تعد أسعار الفائدة السائدة في الجزائر كغيرها من البلدان السائرة في طريق النمو منخفضة إلى حد كبير ويزيد من إنخفاضها إنتشار التضخم الذي يترتب عليه أن تصبح أسعار الفائدة السائدة (المنخفضة أصلا) أسعار فائدة سالبة من الناحية الحقيقية . ما يجعلها لا توفر حافزا على الادخار، و يشير إستطلاع قام به البنك الدولي في عدد من الدول إلى أن إلغاء رقابة الدولة على أسعار الفائدة سوف يزيد من المدخرات المالية ⁽¹⁾ ، لذلك وحتى يكون لسعر الفائدة دورا مؤثرا في تحفيز المدخرات فإن الأمر يتطلب تصحيح الاختلال بين سعر الفائدة المعلن وسعر الفائدة الحقيقي الذي يعكس الظروف النقدية والاقتصادية للبلاد، وأن يعوض الضعف في القوة الشرائية للعملة الوطنية وفي نفس الوقت يجب أن لا يكون معوقا للاستثمار وضامنا لربحية البنك .

عند متابعة أسعار الفائدة لدى النظام المصرفي في الجزائر والمؤسسات الادخارية الأخرى من الجدول الموالي نجد أن هذه الاسعار قد ظلت ثابتة في الجزائر منذ سنة 1972 إلى غاية أزمة النفط 1986 وحتى عند زيادتها سنة 1986 فإنها بقيت تتسم بالسلبية إذا ما قورنت بالرقم القياسي للأسعار أو معدل الزيادة فيه

(1) - البنك الدولي، تقرير عن تنمية العالم 1996، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة، 1996، ص 56.

على الرغم من الرفع التدريجي لسعر الفائدة الاسمي على الودائع والقروض مما جعلها تكون عائقا في تعبئة الادخار. أما في 2015 فقد إرتفعت معدلات الفائدة في الجزائر بشكل ملحوظ و وصلت نسبة 16.46% ثم إنخفضت إلى 8.78 % عام 2016 لتعاود الإرتفاع مرة أخرى إلى 19.09% في 2017⁽¹⁾.

أما الجدول الموالي، فيبين مشكلة سلبية سعر الفائدة في الجزائر وسوف نجري تحليلا لهذه المشكلة من خلال عرض البيانات والأرقام التالية:

الجدول (18): هيكل معدلات الفائدة في الجزائر

الوحدة: النسبة المئوية %

1986	1986-1972	طبيعة معدلات الفائدة
		1- البنك المركزي
5.00-00.3	75.2	- معدل اعادة الخصم
		2. المعدل الدائن البنكي
00.4	4.50-625.2	-ودائع : أدنى. 3 أشهر
00.5	4.00-00.2	-ادخار السكن
00.5	00.5	- ودايع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
5.75-00.5	4.50-25.3	أذونات الصندوق : أدنى . 6 أشهر .
6.50-00.6		أذونات الادخار
		3. أذونات الخزينة
	3.25-75.2	- 3 أشهر الى 12 شهر
		4. سندات التجهيز
	8.00-00.4	- من سنة الى 10 سنوات
		5. المعدل المدين البنكي
8.00-00.5	6.00-00.4	- قصير الاجل
7.00-5.00	5.50-3.50	- متوسط الاجل - طويل الاجل

Source : Abdelkrim Naas : **le système bancaire algérien**, op, cit, 2003, p .107

(1) -Université de Sherbrooke, données tirées du site :

<http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?langue=fr&codePays=DZA&codeTheme=2&codeStat=FR.INR.RINR>, visité le : 25/11/2017 à 16:13.

وعليه تزايد متوسط معدلات الفائدة الاسمية بشكل تدريجي حيث إنتقل من 8 % عام 1990 إلى 18 % كحد أقصى عام 1994، بسبب بداية التطبيق الفعلي لبرنامج التعديل الهيكلي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، والمتميز بسياسة تقشف حكومي ومرحلة إنكماش نقدي ومالي. و إستمر هذا الارتفاع حتى سنة 1996، إلا أنه نظرا لتصاعد الموجة التضخمية فقد ظل هذا السعر الاسمي أقل من معدل التضخم الوطني مما يعني أن السعر الحقيقي لسعر الفائدة يعتبر سالبا من الناحية الفعلية. و من جهة مقابلة فقد تزايد معدل التضخم من 17.9 %، عام 1990 إلى 30 % و عام 1995 ثم انخفض إلى 18.7 % عام 1996 .

ومع الارتفاع في مستوى الأسعار أصبح هناك عدم تناسب بين أسعار الفائدة على الودائع بالدينار الجزائري وبين معدل انخفاض القوة الشرائية للنقود والناتج عن الارتفاع الكبير في معدلات التضخم المحلي. و كما سبق أن رأينا حاول البنك المركزي بسياسة الرفع المستمر لأسعار الفائدة التقريب بينها وبين معدل التضخم وذلك عقب صدور قانون النقد والقرض لعام 1990 الذي أعطى بنك الجزائر سلطة تحديد أسعار الفائدة المدينة والدائنة.

وطوال برامج الإصلاح مع صندوق النقد الدولي وإلى غاية 1996 سادت أسعار فائدة حقيقية سالبة على الرغم من الرفع التدريجي لسعر الفائدة الاسمي على الودائع والقروض . وكما يظهر من الجدول أعلاه فإبتداء من عام 1997 عرفت الجزائر أسعار فائدة حقيقية موجبة، الأمر الذي ينعكس على سياسة الادخار والاستثمار وأداء المؤسسات البنكية بصفة عامة، وعلى التوازنات الاقتصادية والنقدية الداخلية والخارجية .

ولقد تم احتساب معدل الفائدة الحقيقي بالمعادلة التالية: ⁽¹⁾

$$1 + \text{سعر الفائدة الاسمي} - 100 \times \text{معدل التضخم} = \text{سعر الفائدة الحقيقي}$$

(1) –Abdelkrim Naas : **le système bancaire algérien**, op, cit, 2003, p .108

و الجدول الموالي يوضح تطور معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1994 – 2017):

الجدول (19): تطور معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1994 – 2017)

السنوات	نسبة معدل الفائدة %
1994	-10,13
1995	-7,9
1996	-4,05
1997	8,14
1998	15,10
1999	-0,10
2000	-10,32
2001	10,03
2002	7,18
2003	-0,19
2004	-3,78
2005	-6,99
2006	-2,32
2007	1,48
2008	-6,38
2009	21,61
2010	-6,96
2011	-8,66
2012	0,49
2013	05,8
2014	8,24
2015	16,46
2016	8,78
2017	19,09

Source : Université de Sherbrooke, données tirées du site :

<http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?langue=fr&codePays=DZ>
A&codeTheme=2&codeStat=FR.INR.RINR, visité le 25/11/2017 à 16 :44.

وفيما يلي دراسة قياسية للإدخار العائلي من خلال محددين هما سعر الفائدة و معدل التضخم بإستعمال برنامج Eviews:

بالنسبة للجزائر فإنه يجدر التذكير بأن سياسة معدلات الفائدة المطبقة كانت موافقة لمنطق الاقتصاد الموجه والمركزي⁽¹⁾، حيث كانت معدلات الفائدة تحدد إداريا بدون الرجوع إلى تكاليف أو مردودية الأموال المقرضة، فكانت تحدد بطريقة تسمح بضمان قروض للمتعاملين الاقتصاديين ذات تكاليف أقل لبناء قاعدة اقتصادية ضرورية لتنمية وتطوير البلاد. ويمكن معرفة اثر معدلات الفائدة و التضخم على الادخار العائلي في الجزائر من خلال الدراسة التجريبية ادناه.

فتكون منهجية الدراسة التجريبية كالتالي:

يعتبر تحليل محددات الإدخار ذو أهمية كبيرة خاصة بالنسبة للسياسات الهادفة لتحفيز مدخرات الأسر كأحد المحددات الحاسمة للرفاهية في البلدان. لذا تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المحددات الرئيسية لمدخرات العائلات في الجزائر خلال (1980 – 2012).

أما فيما يخص مواصفات النموذج و بياناته فتتم من خلال:

تقدير العلاقة بين إدخار العائلات و أهم العوامل التي يتم ضبطها من قبل الدراسات التجريبية السابقة حول نفس الموضوع، و النظريات الاقتصادية كنظرية فرضية "دورة الحياة" و فرضية "الدخل الدائم" إضافة إلى نظرية النموذج الكلاسيكي.

- التفسير في قطاع العائلات: سيتم تقدير المعادلة التالية:

$$HS_t = \alpha + \beta_1.RG_t + \beta_2.RI_t + \beta_3.PPR_t + \beta_4.IR_t + \beta_5.RDE_t + \beta_6.LE_t + \varepsilon_t$$

حيث:

HS: إدخار العائلات (% من الدخل المتاح)

RS: التغير النسبي ل GDP بالأسعار الثابتة

RI: معدل التضخم

PPR: نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان

(1)– M.Gheraout : **Crises Financières et Faillites des Banques Algériennes**, Alger, édition GAL, 2004, p16.

IR: معدل الفائدة على المدى الطويل

RDE: نسبة الإعالة (نسبة السكان البالغين 65 سنة و أكثر إلى السكان البالغين ما بين (15-64) سنة).

LE: العمر المتوقع عند الولادة

المتغير التابع في النموذج هو إجمالي إيداع العائلات (% من الدخل المتاح)، أما إختيار المتغيرات المفسرة نستند إلى الأدبيات الواجب إختيار صحتها. وفقا للدراسات التجريبية التي تناولت العلاقة، فإن محددات الإيداع تأخذ عدة أبعاد إقتصادية، ديمغرافية و إجتماعية.

فيما يخص العوامل الإقتصادية، كشفت الأبحاث حول الإيداع وجود علاقة إرتباط مباشرة بين الإيداع، الدخل و النمو الإقتصادي على التوالي، و قد قام التحليل الإقتصادي القياسي بإدراج هذه المتغيرات معا ونمذجتها بهدف قياس تأثير الإيداع على الدخل والنمو الإقتصادي^(*)، فضلا عن تحليل تأثير الدخل على معدلات إيداع العائلات^(**) وعليه نقوم بإدراج التغير السلبي لإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة كمحدد إقتصادي لإيداع الأسر.

في سياق آخر، من خلال حالة التوازن واللاتوازن التي تميز الإقتصاد الكلي والسياسات المالية والإجتماعية للنظام الإقتصادي، هناك إشارات على وجود علاقة بين الإيداع و معدل التضخم. فوجود مستوى منخفض من التضخم هو الهدف الرئيسي للإقتصادي الكلي في معظم البلدان لوجود العدي من التكاليف الإقتصادية للتضخم المرتفع (إرتفاع إستخدام السلع المعمرة

على حساب الإيداع، لكن التحليل التاريخي يشير إلى العلاقة بين معدل التضخم و معدل الإيداع مع وجود إستنتاجات متناقضة تماما. ففي الولايات المتحدة، خلال أنظمة الركود الإقتصادي (2008-2009) زاد معدل التضخم بصفة غير متوقعة بنسبة 1% ما يعني زيادة النفقات الخاصة بشراء السلع ب 109 دولار أمريكي. حيث يمكن تتبع الأثر المشروط الممارس للتضخم على سلوك الإيداع على المدى الطويل.

ما بين (1955-1964) سجل معدل التضخم قيمة 1.4% فأثر على إيداع الأمريكيين لكن بمستوى أقل مقارنة بفترة (1965-1974) عندما سجل التضخم نسبة 4.7% و إرتفع معدل التضخم ليصل إلى

^(*) - تأثير الإيداع على الدخل و النمو الإقتصادي من خلال (نموذج Solow ، نموذج Lucas و نموذج MRW).

^(**) - تأثير الدخل على إيداع العائلات من خلال نموذج (Edwards 1996, Masson Etal 1995)

5.8% و 6.9% . و بما ان أحد أدوات السياسة المالية التي تحفز الإدخار هي معدل الفائدة على المدى الطويل فيتم تضمينها كمتغير مفسر إلى جانب معدل التضخم.

أما فيما يخص العوامل الديمغرافية و الإجتماعية، يشير نموذج دورة الحياة إلى دور العامل الديمغرافي على معدل الإدخار. فتطور العمر المتوقع إلى جانب متغيرات ديمغرافية أخرى " عدد استفحال ظاهرة الشيخوخة الديمغرافية"، فالأفراد يدركون أنهم سيعيشون مدة اطول و بالتالي سيتبنون سلوكا إدخارا وفقا لهذا التصور. أما معدل الإعالة (يعتبر متغير ديمغرافي) فهو محدد للإدخار في الدراسات التجريبية و أخيرا يتم إدراج متغير نسبة السكان في المناطق الحضرية. أما فيما يخص البيانات المستخدمة في الدراسة، سنعتمد على العديد من المصادر كالبنك العالمي، صندوق النقد الدولي، البنك المركزي و الديوان الوطني للإحصائيات للفترة (1980 – 2012).

فيما يتعلق بالنتائج التجريبية:

سنستخدم في الدراسة منهجية الإنحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع (Autoregressive Distributed Lag (ARDL، كأحد إختبارات التكامل المشترك الأكثر شيوعا خلال السنوات القليلة الماضية لتقدير محددات إدخار الأسر في الجزائر. و على هذا الأساس يتم إختبار التكامل المشترك وفقا لمنهجية ARDL بتقدير نموذج UECM بالصيغة التالية:

$$\Delta HS_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta HS_{t-i} + \sum_{i=0}^q \phi_i \Delta RG_{t-i} + \sum_{i=0}^m \varphi_i \Delta RI_{t-i} + \sum_{i=0}^n \gamma_i \Delta PPR_{t-i} + \sum_{i=0}^s \vartheta_i \Delta IR_{t-i} + \sum_{i=0}^z v_i \Delta RDE_{t-i} + \sum_{i=0}^T \sigma_i \Delta LE_{t-i} + \lambda_1 HS_{t-1} + \lambda_2 RG_{t-1} + \lambda_3 RI_{t-1} + \lambda_4 PRR_{t-1} + \lambda_5 IR_{t-1} + \lambda_6 RDE_{t-1} + \lambda_7 LE_{t-1} + \varepsilon_t$$

ولإجراء إختبار وجود التكامل المشترك بين المتغيرات في النموذج ، تتم صياغة الفروض كالتالي :

فرضية العدم : عدم وجود تكامل مشترك $H_0 : \lambda_1 = \lambda_2 = \lambda_3 = \lambda_4 = \lambda_5 = \lambda_6 = \lambda_7 = 0$

مقابل فرضية البديلة: وجود تكامل مشترك $H_1 : \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq \lambda_3 \neq \lambda_4 \neq \lambda_5 \neq \lambda_6 \neq \lambda_7 \neq 0$

يتم تقدير نموذج UECM وفقا لأسلوب ARDL بإستخدام برنامج 5.1 Microfit ليتم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول التالي.

الجدول (20): نتائج تقدير نموذج (ARDL (1.1.0.0.0.0.0

Regression	Coefficient	Std.Error	T-Ratio (Prob)
HS(-1)	0.71	0.19	3.58(0.02)
RG	0.9	0.48	1.89(0.074)
RG(-1)	0.056	0.11	0.49(0.65)
RI	-0.24	0.1	-2.22(0.039)
PPR	8.04	4.04	1.98(0.062)
IR	-0.31	0.14	-2.20(0.041)
RDE	-120.51	38.41	-3.13(0.06)
LE	-318.29	115.72	-2.75(0.013)
C	1109.6	6.98449	2.23(0.039)
$R^2=0.96$			
F-Stat 39.46(0.000)			
Durbin h-Stat -0.89 (0.73)			

تشير نتائج الاختيارات الإحصائية لمعادلة الإنحدار الموضحة في الجدول (20) إلى الجودة النسبية العالية للنموذج من خلال معامل التحديد ($R^2=0.96$) المرتفعة مما يعني أن المتغيرات المدرجة في النموذج تفسر 96% من المتغيرات الحاصلة في معدل إيداع العائلات، كما تشير النتائج أيضا على المعنوية العالية للنموذج حيث بلغت قيمة إختبار F.Stat لمعنوية معامل التحديد 39.46 و هي معنوية عند مستوى حلالة أقل تعبير من 1%. و تبين أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل للبواقي باستخدام إحصائية Durbin h.stat حيث أن قيمة الإحصائية بمستوى دلالة 0.73 مما يجعلنا نقبل فرضية عدم القائلة "عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي" لبواقي معادلة الإنحدار.

وللتحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في النموذج، يتم الإستعانة بمنهجية إختبار الحدود. حيث يظهر ان قيمة F.Stat المحسوبة تساوي 4.49 أكبر من قيمتها المحسوبة عند مستوى دلالة 5% (أنظر الجدول)، مما يعني رفض فرضية عدم القائلة "عدم وجود تكامل مشترك" و وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

F-Stat	5% Lower Bound	5% Upper Bound
4.49	2.93	4.37

وبالنظر إلى وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، فإن هذا التكامل ينطوي على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات كالتالي:

$$HS_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_i HS_{t-i} + \sum_{i=0}^q \phi_i RG_{t-i} + \sum_{i=0}^m \varphi_i RI_{t-i} + \sum_{i=0}^n \gamma_i PPR_{t-i} + \sum_{i=0}^s \varrho_i IR_{t-i} + \sum_{i=0}^z \nu_i RDE_{t-i} + \sum_{i=0}^T \sigma_i LE_{t-i} + \varepsilon_t$$

يتم تقييم نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل في الجدول التالي:

الجدول (21): نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل لنموذج (1) ARDL (0,0,0,0,0,1)

Regression	Coefficient	Standard Error	T-Ratio (Prob)
	1.53	0.84	1.82 (0.85)
RG	-0.31	0.26	-2.81 (0.05)
RI	12.86	8.26	1.55 (0.138)
PPR	-1.15	0.38	-2.07 (0.08)
IR	-35.73	54.75	-0.65 (0.522)
RDE	-34.47	10.11	-1.8 (0.08)
LE	1874.3	1158.8	1.61 (0.123)
C			

من خلال الجدول تبين أن المتغير المستقل الرئيسي الذي يمثل النمو الإقتصادي ليس له تأثير معنوي إحصائي على الميل نحو الإدخار في الجزائر ما يعني أن الإزدهار الإقتصادي يؤدي إلى زيادة الإستهلاك على حساب الإدخار، بينما في أوقات الركود تحفز مدخرات العائلات. أما متغير الفائدة على المدى الطويل (و الذي يعتبر الأداة الرئيسية لتحفيز إدخار الأسر) ظهر أنه يمارس تأثيرا معنويا عكسيا على الإدخار، حيث أن زيادة معدل الفائدة ب 1% يؤدي إلى إنخفاض معدل الإدخار ب 1.15% و هذا راجع إلى المعتقد الديني (الثقافي) لدى غالبية الجزائريين الذين يعتبرون سعر الفائدة ربا محرمة حسب تعاليم الدين الإسلامي و بالتالي لا يوجد حافز لدى الجزائريين لإدخار أموالهم حتى مع إرتفاع سعر الفائدة. كما تشير النتائج

أيضا إلى زيادة التضخم الذي يسبب إنخفاض مدخرات الأسر ب 0.31% على المدى الطويل. (*) و يشير معامل نسبة الإعالة إلى إنخفاض إيدار العائلات على المدى الطويل (**).

على المدى الطويل، ظهر أن العمر المتوقع يؤثر سلبا على سلوك الإدخار الأسري. أما بالنسبة لسكان الحضر فإنه يمارس تأثيرا إيجابيا لكنه ليس معنوي ما يتوافق مع دراسات Aron & Mihaescu (2012) الذي كشف ان زيادة العمر المتوقع في هولندا بعام سيؤدي إلى إنخفاض معدل الإدخار ب 1%. وبعد الحصول على العلاقة طويلة الأجل، يتم تقدير نموذج ECM الذي يلتقط ديناميكية المدى القصير (علاقة قصيرة الأجل) بين المتغيرات المفسرة و المتغير التابع وفقا للصيغة التالية:

$$\Delta HS_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta HS_{t-i} + \sum_{i=0}^q \phi_i \Delta RG_{t-i} + \sum_{i=0}^m \varphi_i \Delta RI_{t-i} + \sum_{i=0}^n \gamma_i \Delta PPR_{t-i} + \sum_{i=0}^s \vartheta_i \Delta IR_{t-i} + \sum_{i=0}^z \nu_i \Delta RDE_{t-i} + \sum_{i=0}^T \sigma_i \Delta LE_{t-i} + \varepsilon_t$$

و يظهر الجدول أدناه مروانات المدى القصير:

الجدول (22): نتائج تقدير معاملات الأجل القصير لنموذج (1) ARDL(1,0,0,0,0,1,0)

Regression	Coefficient	Std. Error	T-Ratio (Prob)
dRG	0.9	0.48	1.89(0.071)
dRI	0.05	0.11	0.497(0.624)
dPPR	-0.43	4.02	-0.1(0.916)
dIR	-0.31	0.14	-2.2(0.038)
dRDE	99.35	38.28	2.59(0.16)
dLE	244.65	99.62	2.45(0.022)
ecm(-1)	-0.59	0.18	-3.12(0.05)

على عكس المدى الطويل، يمارس النمو الإقتصادي تأثيرا إيجابيا معنويا على السلوك الإدخاري لدى العائلات، حيث أن زيادة معدل الإدخار ب 0.9% على المدى القصير و يبدو هذا منطقيا بالنظر إلى الإقتصاد الذي يرى أن نمو دخل العائلات لن يؤدي إلى زيادة فورية في الإستهلاك بل تقوم هذه الأسر بإدخار جزء من هذه الزيادة على المدى القصير. بمعنى ان نمو الدخل مع تأخر الإستجابة في الإستهلاك

(*) - هي نتائج تتوافق بشكل مماثل مع دراسات: (1998), Masson et Al (1991), Corbox & Schmidt Hebbel

(2003), Aisha & Leashid (2013) و Haque et Al (1999), Athukorcilo and Asi

(**) - نتائج تتوافق مع الدراسات التحريية الحديثة: (2007), Ahomad et Al (2007), Abdul Malik and Baharumshah

(2006), Bosworth and Codorow Reich

يؤدي إلى إرتفاع الإدخارات. بالنسبة لسعر الفائدة لا يزال يؤثر سلبا على معدلات الإدخار ، أما فيما يخص معدل التضخم و نسبة السكان في الحضر فلا يمارسان أي تأثير معنوي على معدل الإدخار. على عكس معدل الإعالة الذي أشار معاملته إلى وجود تأثير إيجابي معنوي على معدل الإدخار لدى الأسر في الجزائر على المدى القصير، إلى جانب العمر المتوقع الذي بدوره يؤثر إيجابيا على الإدخار. من جهة اخرى، أظهرت النتائج أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ يكشف عن سرعة عودة متغير إدخار العائلات عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل حيث في كل فترة زمنية نسبة إختلال التوازن في الفترة (t-1) تقدر ب (-) 0.59) والتي تعد معامل تعديل عالي بنسبية، كما يظهر معنوية معامل حد الخطأ (عند مستوى دلالة 1%) عن وجود علاقة تكامل مشترك من المتغيرات التفسيرية إلى معدل إدخار العائلات (المتغير التابع).

و فيما يلي نتائج الإختبارات الشخصية

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل و خلوه من المشاكل القياسية تم إجراء الإختبارات الشخصية التي توضحها نتائج الجدول أدناه.

الجدول (23): الاختبارات التشخيصية

Test Statistics	LM Version	F Version
Serial Correlation	1.53 (0.216)	0.828(0.376)
Functional Form	0.213 (0.644)	0.11(0.743)
Normality	0.573 (0.751)	Not applicable
Heteroscedasticity	0.516 (0.472)	0.492 (0.488)

يشير إختبار الإرتباط التسلسلي LM test بين الأخطاء العشوائية التي قيمته الإحصائية F بلغت 0.82 عند مستوى معنوية 0.37 مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد مشكلة إرتباط ذاتي تسلسلي لبواقى معادلة الإنحدار. أما إختبار Ramsey Reset الخاص بالتعرف على مدى ملائمة تقدير النموذج من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج . يبين أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل و ذلك بدلالة إحصائية F (0.11 بمستوى معنوية 0.743) من أجل فرضية العدم "لاتعاني الدالة من مشكلة عدم التحديد". إختبار Normality ل Jarque Béra الخاص بالتوزيع الطبيعي لبواقى معادلة الإنحدار تظهر عدم رفض فرضية العدم القائلة أن بواقى معادلة الإنحدار موزعة توزيعا طبيعيا حيث بلغت قيمة F.Stat حدود 0.5 عند مستوى معنوية 0.75، أما إختبار فرضية عدم تباين حد الخطأ بإستخدام إختبار ثبات التباين المشروط بالإنحدار الذاتي ARCH test توضح لنا إمكانية قبول فرضية العدم حول ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

5. توزيع الدخل

لاشك أن كيفية توزيع الدخل الوطني تعتبر إحدى العوامل الأساسية التي تحدد الميل للادخار في نظام إقتصاد السوق . وبما أن الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك، ولما كان توزيع الدخل الوطني هو الذي يؤدي إلى ظهور طبقة من الأغنياء تفوق دخولها كثيرا عما تحتاجه من إنفاق استهلاكي وطبقة الفقراء التي بالكاد تستطيع سد حاجاتها الضرورية، وبالتالي يمكن القول أن توزيع الدخل هو العامل الحاسم الذي يحدد الميل للادخار وذلك أن الادخار يعتبر حتميا بالنسبة للأغنياء، بينما ينفق الفقراء معظم ما يتلقونه من دخول . وهكذا فإن اتساع الفجوة في توزيع الثروة والدخل يؤدي الى ارتفاع الميل العام للادخار بينما ينخفض الميل العام للادخار كلما شاعت العدالة في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع .

6. النظام الاقتصادي - الاجتماعي

النظام الاقتصادي - الاجتماعي هو الذي يحدد في نهاية المطاف توزيع الدخل على طبقات المجتمع. فهناك فارق كبير في مصدر المدخرات بين البلدان.

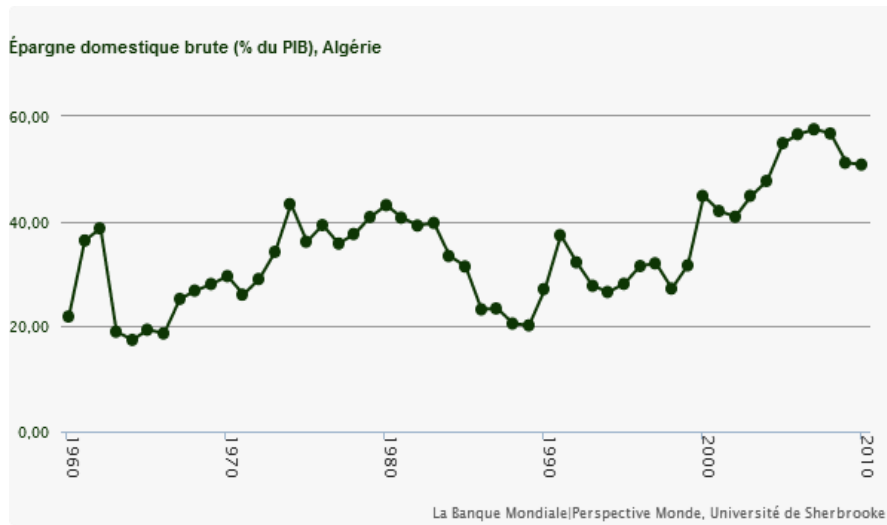
بصفة عامة، يمكن القول أن دوافع الإنسان نحو الإدخار تختلف من شخص إلى آخر حسب قوتها أو ضعفها، و هذا الإختلاف قد يرجع الى عدة عوامل من بينها:

- الطبقة العمرية التي ينتمي إليها الشخص، فبالقطع تختلف ميول و دوافع الإدخار لدى الطفل عن الشاب عن كبار السن .
- البيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد و تتمثل في الطبقة الاجتماعية و المستوى التعليمي و المستوى الثقافي و الحضاري .
- المحيط الثقافي الذي يحيا خلاله الإنسان حيث أن التنشئة الثقافية تلعب دورا هاما في تأثيرها على شخصية الإنسان إتجاه كل أمور حياته .
- دوافع الإقتناء لسلع أو خدمات معينة .
- الأمان.
- دوافع الربح.

7. الناتج المحلي الخام

الشكل البياني أدناه يبين تطور الادخار العائلي في الجزائر بالنسبة للإنتاج المحلي الخام بالدولار:

الشكل (10): الادخار العائلي الخام بالنسبة للإنتاج المحلي الخام



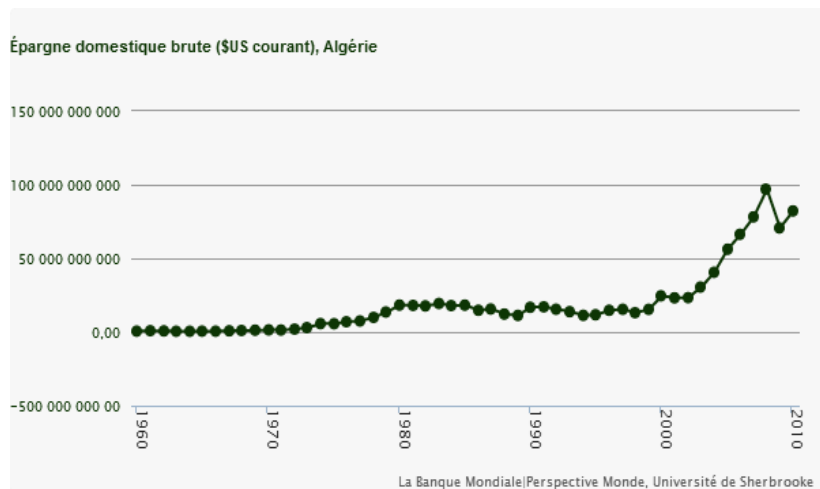
Source: Université de Sherbrooke, données sur le site :

<http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?langue=fr&codePays=DZA&codeTheme=2&codeStat=NY.GDS.TOTL.CD/2016>, visité le 07/12/2016 à 17 :15.

من خلال التمثيل البياني يتضح لنا أن ادخار العائلات مر بعدة تذبذبات خلال مراحل تطوره منذ سنوات الستينيات إلى غاية سنوات 2000، حيث أن نسبة تطوره لم تتجاوز 45 % كأقصى ارتفاع من الناتج المحلي الخام ويعود ذلك إلى الرواتب المنخفضة في تلك الفترة، وفي سنوات 2000 عرف ارتفاعا وتزايدا ملحوظا حيث وصلت نسبته حوالي 60 % من الناتج المحلي الخام نتيجة تحسن مستوى معيشة الأفراد وارتفاع دخولهم.

أما الشكل الموالي، فيبين تطور مستوى الإدخار العائلي في الجزائر:

الشكل (11): الادخار العائلي الخام بالدولار



Source : Université de Sherbrooke, données sur le site :

<http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?langue=fr&codePays=DZA&codeTheme=2&codeStat=NY.GDS.TOTL.CD/2016>, visité le : 07/12/2016 à 17 :16.

من الشكل يتبين لنا ارتفاعا مستمرا في قيمة الادخار العائلي لدى العائلات الجزائرية منذ سنوات الستينات إلى غاية سنوات الألفين لتصل قيمته إلى 100 مليون دولار ثم يحدث انخفاضا طفيفا لقيمة الادخار عام 2009 و ذلك بسبب أزمات الإحتيال و السرقة التي حصلت في البلاد (الخليفة بنك) و التي أصابت بالذعر كل المدخرين الجزائريين (من بينهم العائلات) الذين لم يعودوا يثقون في البنوك مما أدى بهم إلى إخراج أموالهم من البنوك و إكتنازها في البيوت، ليعود بعدها الإدخار للارتفاع مرة أخرى.

المطلب الثالث: تحليل مدخرات القطاع العائلي في الجزائر

إن تفاقم الأزمة الاقتصادية في الجزائر مع نهاية الثمانينات شكلت الشغل الشاغل للمواطن البسيط وللدولة على السواء، بحيث من الصعب على هذا المواطن أن يرفع أو على الأقل يحافظ على مستواه المعيشي.

إذ أن تحرير الاقتصاد في بداية التسعينات أدى إلى تحرير أسعار المواد الغذائية ورفع الدعم عنها وعن غيرها من المواد الأخرى بالإضافة إلى بقاء مستوى الدخل ثابتا أو إنخفاضه في بعض الأحيان، زاد من ضعف القدرة الشرائية لدى المواطن ومن ثم إمتصاص جزءا كبيرا من الدخل المتاح في إستهلاك المواد الأساسية . ولقد أدى ذلك إلى ضعف معدلات الادخار .

ومن خلال معطيات الجدول رقم 24 يلاحظ بأن نمو إدخار العائلات الجزائرية قد عرف تذبذبات خلال الفترة (2000 – 2014)، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن عملية الاستهلاك كانت مرتبطة بالدخل وأن هذا الأخير لم تكن له علاقة نسبية مع تزايد الأسعار لكن له علاقة وطيدة بالإدخار والإستهلاك معا.

الجدول (24): تطور إدخار القطاع العائلي، الدخل و الإستهلاك في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2014)

الوحدة : مليون دج

السنوات	الدخل الشخصي المتاح	الإدخار العائلي	الإستهلاك النهائي
2000	3 755 594,70	1 481 270,80	1 714 188,00
2001	3 925 430,30	1 453 140,00	1 847 731,20
2002	4 184 666,90	1 494 895,40	1 989 324,10
2003	4 906 801,90	2 002 980,00	2 126 300,20
2004	5 730 157,10	2 512 236,30	2 371 024,50
2005	6 987 340,90	3 568 431,60	2 553 030,10
2006	7 848 905,40	4 198 458,00	2 695 579,60
2007	8 851 327,20	4 798 504,60	2 963 819,60
2008	10 542 124,50	5 750 328,30	3 333 285,80
2009	9 396 971,30	4 043 686,50	3 743 918,60
2010	11 483 495,00	5 302 170,80	4 115 566,70
2011	13 876 844,50	6 313 440,50	4 548 233,7
2012	15 433 126,00	6 928 662,20	5 210 992,1
2013	15 557 000,80	6 601 510,10	5 769 782,6
2014	15 906 962,80	6 298 759,30	6 264 724,7

Source : Revenu National Disponible (SCN) et son affectation, Document de l'ONS, tiré du site :

<http://www.ons.dz/spip.php?page=recherche&recherche=Revenu+National+Disponible&imageField.x=13&imageField.y=5>, 2016.

يبين لنا الجدول أعلاه زيادة مستمرة في الدخل المتاح للعائلات يقابله إرتفاع في إدخار العائلات الجزائرية و إستهلاكها النهائي خلال الفترة (2000 - 2008)، ذلك نتيجة تحسن المستوى المعيشي للأفراد والإقتصاد في الدولة. لكن عام 2009، شهدت هذه الأخيرة إنخفاضاً في الدخول الفردية نتج عنه إنخفاضاً في الإدخار العائلي مقارنة ب 2008 على حساب الإنفاق الإستهلاكي الذي بدوره عرف إرتفاعاً، و يعود ذلك إلى الأزمة الإقتصادية التي أصابت العالم في 2009، والتي كان لها آثاراً ملحوظة على مدخرات العائلات. حيث كان الأفراد يفضلون الإتجاه نحو الإنفاق بدلا من إقتطاع جزء من الدخل من أجل

إدخاره. ثم تعود الزيادة مرة أخرى إلى الدخل و بالتالي الإدخار والإستهلاك نتيجة المداخيل التي حققتها الدولة من وراء إرتفاع أسعار البترول عام 2010، و بالتالي زيادة دخول الأفراد.

حيث يعتبر تفسير دور تعبئة الادخار في الجزائر، ذو أهمية قصوى بالنسبة للاقتصاد الوطني من جهة و بالنسبة إلى المزايا التي يمكن استخراجها لتحسين الوساطة المالية من جهة أخرى، و ذلك بطريقة غير مباشرة تتلخص في النقطتين التاليتين:

- 1- تشترط أشكال الإدخار هياكل جديدة، ينبغي وضعها في أوقات الإضطرابات حيث تعمل بها العديد من الإقتصاديات السائرة في طريق النمو مثل الجزائر، وبالتالي يمكن أن تقوى مبادرات تعبئة الادخار.
- 2- تعتبر المزايا التي يمكن إستنتاجها من الوساطة المالية معقدة نسبيا حيث لا تعتمد على زيادة الميل الإجمالي للادخار نتيجة:

عوض أن تزيد تعبئة الإدخار في حجمه، فهي تحول فقط باتجاه مؤسسات الإيداع بينما على المدى الطويل تساعد تعبئة الإدخار على إيجاد ميلين، كون الشروط المقدمة للمدخرين توفر الفرص الحقيقية لإقتسام دخول الإستثمار.

وهكذا فإن الربح الإقتصادي لا يعطي أهمية للإدخار، إلا إذا كانت لديه مزايا إستثمارية إضافية.

خلاصة الفصل

من الملاحظ أنه في أي دولة سواء كانت دولة غنية أو دولة فقيرة، فإن المدخرات القطاع العائلي أهمية بالغة من حيث مساهمتها في تحقيق إضافات وزيادة لرأس المال الذي يستثمر في خطة التنمية ورفع المستوى المعيشي العام للأفراد. لذا فقد عملت الكثير من الدول من بينها الجزائر جاهدة و بمختلف طرقها على تنمية الوعي الادخاري بين أفراد مجتمعاتها بكل الطرق من اجل جذب هذه المدخرات وتجميعها، لاستخدامها في تمويل التنمية الاقتصادية.

و بالرغم من ذلك فلا تزال هناك بعض العقبات التي تحول دون تعبئة هذه المدخرات بشكل جيد و بالصورة السليمة، خاصة ما تعلق منها بانخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد الذي مرده إلى الفقر وانتشار البطالة، ونمط توزيع الدخل الذي يؤثر بطريقة مباشرة في انخفاض معدل الادخار.

حيث نجد في الجزائر أن جزءا معتبرا من الأفراد ذوي الدخل المرتفع، التي تتميز بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وخاصة الاستهلاك التفاضلي والترفي الذي يعد استنزافا للموارد والدخول، وبالتالي لا تقوم بالادخار. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، نجد كذلك النمو السكاني المرتفع، ونظرة المجتمع للبنوك على أنها بنوك ذات إرث ربوي، وهو ما يؤدي إلى هروب المدخرات. أضف إلى ذلك تنامي أسلوب البيع بالتقسيط مع ضعف الوعي الادخاري المصرفي والتأميني لدى الأفراد.

الفصل الرابع

دراسة تطبيقية حول سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية:

حالة ولاية تيارت

- الإدخار العائلي في الجزائر
- دراسة تطبيقية حول سلوك الإدخار لدى القطاع العائلي: ولاية تيارت
- السياسات المرافقة لتعزيز الإدخار العائلي في الجزائر

تمهيد الفصل

تعتبر الدراسة الميدانية عنصرا اساسيا في اعداد البحوث فهي المفتاح لباب المعرفة و الأساس في الدراسة، كما أن الدراسة الميدانية مجال لجمع المعطيات و البيانات من الواقع و المجتمع المراد دراسته ويكون ذلك عن طريق قواعد و إجراءات و وسائل مناسبة من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة .

من خلال هذا الفصل سنحاول القيام بدراسة ميدانية حول السلوك الادخاري لدى العائلات الجزائرية، ولهذا الأساس، إختارنا عينة عشوائية تتكون من بعض أفراد العائلات الجزائرية في ولاية تيارت. وعليه سيتم تحديد خصائص هذه العينة المتمثلة في التوزيع الجغرافي للعينة، التوزيع حسب إسم البنك ، إلى جانب الخصائص الديمغرافية المتمثلة في الجنس، فئة السن، المؤهل العلمي وكذا الحالة الإجتماعية، المهنة وأخيرا مستوى الدخل .

بعدها سنتطرق إلى دراسة نتائج العينة، ويكون ذلك عن طريق معاينة البيانات والمعطيات المحصل عليها من خلال الأسئلة التي صممت لهذا الغرض والتي تم توزيعها على أفراد العينة. وأخيرا يتم تحليل هذه المعطيات ودراستها بالتفصيل من أجل الخروج بالنتائج الممثلة في معرفة ماهي محددات الإدخار لدى العائلات عينة الدراسة، وهل يمكن تعميم النتائج على مجتمع الدراسة. وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: الإدخار العائلي في الجزائر

المبحث الثاني: دراسة محددات الإدخار لدى القطاع العائلي بالتطبيق على ولاية تيارت

المبحث الثالث: السياسات المرافقة لتعزيز الإدخار العائلي في الجزائر

المبحث الأول: الإدخار العائلي في الجزائر

يعتبر الإدخار العائلي مصدراً مهماً من مصادر الإدخار المحلي، وتتضح هذه الأهمية من تعدد دوافعه وكذا من وجود جهود وإمكانيات ضخمة لتعبئته في مقابل وجود محدودية للمصادر المالية الأخرى وخاصة في ظل تبني العديد من الدول النامية برامج تنمية التي تتطلب أموال ضخمة.

المطلب الأول: مفهوم القطاع العائلي

تعتبر المحاسبة الوطنية أداة للملاحظة وتحليل الحياة الاقتصادية وترمي إلى معرفة مجموع القنوات الاقتصادية وارتباطاتها، كما تسمح بتكسيم وتسهيل كل العمليات ذات الطابع الاقتصادي التي تمت خلال فترة زمنية معينة في بلد ما وذلك من خلال إنشاء الجداول والحسابات التي تلخص بطريقة مبسطة مختلف مظاهر الاقتصاد في هذا البلد.

فالمحاسبة الوطنية مجزأة إلى وحدات اقتصادية من خلالها تتم تغطية النشاط الاقتصادي لأي بلد، هذه الوحدات تتميز باستقلالية القرار في كل نواحي النشاط الاقتصادي وهذا ما يسمى بالأعوان الاقتصاديين والتي من بينها العائلة والمؤسسات الفردية.⁽¹⁾

ورغم اختلاف وتعدد أنظمة المحاسبة الوطنية فإنها تقاربت كثيراً في تعريف العائلة والمؤسسات الفردية، بحيث أن نظام المحاسبة الوطنية (SCN) يعرف العائلة والمؤسسة الفردية على النحو التالي:

يشمل قطاع العائلات الوحدات المؤسسية المقيمة التي تكون مهمتها الأساسية هي الاستهلاك وطبعا الإنتاج إذا كانت منظمة في إطار مؤسسة فردية.

في حين أن نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (S.C.E.A) يعرفها كما يلي:

تشمل الوحدة المؤسسية للعائلة والمؤسسة الفردية العائلات المقيمة وكذلك كل المؤسسات التي تعتبر شركات أو شبه شركات⁽²⁾.

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن استخلاص النتائج التالية:

(1) . Mourad Labibi : **Manuel de la comptabilité**, Alger, édition OPU, 1998, p79.

(2) . Mourad Labibi, op cit, p79.

الفصل الرابع دراسة تطبيقية حول سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية: حالة ولاية تيارت

- العائلات التي تأخذ بعين الاعتبار هي العائلات المقيمة وهذا يعني إبعاد كل السواح الأجانب في البلاد والعمال المغتربون، المتعاونون الاقتصاديون، ممثلو البعثات الدبلوماسية في الوطن وكذلك كل إدارة أجنبية أو دولية.

- تتمثل الوظيفة الأساسية لهذا القطاع المؤسسي في الاستهلاك و يمكن أن تكون له مهمة أخرى وهي مهمة ثانوية وتتمثل في الإنتاج إذا كان هناك مجال للمؤسسات الفردية، فما هي هذه المؤسسات؟

يعرف نظام المحاسبة الوطنية المؤسسة الفردية بتجمع عمال مستقلين أو أفراد سواء كانوا يتمتعون بمساعدات عائلية أو بدونها وكذلك كل المؤسسات الفردية أو الخاصة التي يقل عدد أفرادها عن عشرة أفراد⁽¹⁾.

وبالتالي وظيفة المؤسسات إنتاج السلع والخدمات الإنتاجية المسوقة والمرتبطة بقطاع العائلات.

إن سبب الربط بين العائلات والمؤسسات الفردية هو أن المؤسسات الفردية لا تتمتع بالشخصية المعنوية المنفصلة عن شخصية المالكين (محامون، أطباء، حرفيون، التجار الصغار... الخ)، ففي الواقع من الصعب التمييز بين النشاط المهني للمقاول الفردي وبين نشاطه كرب عائلة أو الفصل بين ممتلكاته المهنية وممتلكاته العائلية.

ويمكن التمييز بين نوعين من العائلات وهي العائلات العادية والعائلات الجماعية⁽²⁾، أما الأولى فهي مجموعة من الأفراد يعيشون سويا في نفس المكان (المسكن) تحت مسؤولية رب العائلة، يحضرون ويتناولون على العموم وجباتهم الغذائية معا، هؤلاء الأفراد تربط بينهم في الغالب روابط الدم أو الزواج أو المصاهرة، أما الثانية فتتكون من كل تجمعات الأفراد الذين يعيشون سويا، ويتناولون في الغالب وجباتهم الرئيسية بشكل مشترك (مجموع طلبة الحي الجامعي والتلاميذ في الداخليات، الجنود في الشكنات وكافة المساجين).

دون أن ننسى أن هناك أنواع أخرى من العائلات ذات وزن محدود سواء من حيث العدد أو من حيث المداخل كالعائلات الراحلة، ويمكن ملاحظة أن هناك عائلات حضرية وأخرى بدوية.

ويبين الجدول التالي تقدير عدد العائلات الجزائرية في الفترة (1974-2003):

(1) - Hammouda et Zidouni: **Ménages et entreprise individuelle**, Alger, revue statistique n° : 29, 1990, p : 10.

(2) - قادة أقاسم: المحاسبة الوطنية، ترجمة عبد المجيد قدي وقادة أقاسم، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002، ص 32.

الجدول (25): تقدير عدد العائلات الجزائرية (1974-2003)

السنوات	عدد العائلات	السنوات	عدد العائلات
1974	2257615	1989	3284997
1975	2287641	1990	3390117
1976	2318067	1991	3539462
1977	2349518	1992	3690929
1978	2421883	1993	3850309
1979	2496477	1994	4003446
1980	2573368	1995	4151400
1981	2652628	1996	4304186
1982	2734329	1997	4461056
1983	2818546	1998	4618887
1984	2905357	1999	4777185
1985	2994842	2000	4940311
1986	3087084	2001	5117859
1987	3182166	2002	5312132
1988	3183137	2003	5530752

المصدر: احصائيات مأخوذة من الديوان الوطني للإحصائيات، على الموقع: www.ons.dz، 2004، ص 10.

الجدول (26): تقدير عدد العائلات الجزائرية (2004-2012)

السنوات	عدد العائلات (*)
2004	5119692
2005	5214402
2006	5298167
2007	5395586
2008	5490703
2009	5601549
2010	5710960
2011	5846677
2012	5990308

Source : Université de Sherbrooke، données tirées du site :

<http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?langue=fr&codePays=DZ&codeTheme=1&codeStat=SP.POP.TOTL>

et du site : <https://www.nakono.com/tekcarta/databank/households-average-household-size/>

(*) : تم حسابها من خلال العلاقة:

Nombre de ménage = population / taille moyenne des ménage

و من خلال ما سبق، يمكن إستخلاص تعريفا عاما لإدخار القطاع العائلي:

" إدخار العائلات هو الجزء من الدخل المتاح غير متأثر بالإستهلاك، كما أنه أيضا قرار طوعي لوضع مبلغ من المال في حساب بنكي⁽¹⁾ أو دفتر توفير".

المطلب الثاني: أدوات تعبئة المدخرات العائلية في الجزائر

تتنوع أدوات وأشكال إدخار القطاع العائلي لدى المؤسسات المصرفية أو المؤسسات المالية غير المصرفية

1. الودائع الثابتة: تشمل هذه الودائع نوعين: ودائع لأجل و ودائع بإخطار سابق.

1.1. الودائع لأجل

وهي اتفاق بين البنك والعميل يتم بموجبه إيداع مبلغ من النقود لدى البنك لفترة معينة تتراوح بين 7 أيام وعدة سنوات ويدفع البنك فائدة تختلف وفقا لأجل استحقاق الوديعة. وعادة لا يمكن سحب الوديعة إلا في نهاية المدة المتفق عليها، إلا أن المودع قد يطلب سحب وديعته قبل الاستحقاق.

1.2. الودائع بإخطار سابق: هي ودائع يمكن السحب منها بإخطار سابق من العميل تحدد مدته عند فتح الحساب، حيث تحول هذه الوديعة إلى الحساب الجاري بمجرد إنهاء مدة الإخطار.⁽²⁾

2. ودائع التوفير: يمثل هذا الوعاء إحدى وسائل تجميع المدخرات التي تحظى بانتشار عالمي واسع النطاق، وتتميز هذه الحسابات ببعض الصفات منها صغر مبالغها و كثرة حساباتها وتزايد نموها بنمو الوعي المصرفي والزيادة في الدخل، وتتفق ودائع التوفير مع الودائع لأجل في أن منها يعد إدخار يمنح عليه فوائد إلا أن الأولى يمكن إستردادها في أي وقت عكس الثانية التي تكون بأجل محدد.

3. شهادات الإستثمار العام: يمكن للبنك الإسلامي أن يصدر شهادات توزع حصيلتها على جميع الاستثمارات التي يقوم بها البنك⁽³⁾، مما يعطي الفرصة لحاملها في الحصول على معدل أرباح يساوي متوسط ما يحصل عليه البنك من جميع أعماله، وهذا الشكل من التوظيف أقرب إلى الاحتفاظ بأسهم في المصرف نفسه.

(1) – Mehri Néjib, Fekih Soussi Bouthaina : **Economie et Gestion : Les ménages**, Ecole nationale d'administration, Tunis, Septembre 2007, p 4.

(2) – عبد القادر زيتوني، سهام دربالي: تقييم كفاءة الأوعية المصرفية في تعبئة مدخرات القطاع العائلي في الجزائر للفترة (1999 – 2009)، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، ص 61.

(3) – شعبان محمد إسلام البرواري: بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي – دراسة تحليلية نقدية، دار الفكر، سوريا، الطبعة الأولى، 2001، ص 1.

بالإضافة إلى الاستفادة من خبرة المصرف، فإن شهادات الاستثمار العام تحقق درجة أكبر من التنوع في الاستثمار ما يخفف عامل المخاطرة لدى المدخرين. أما يلاحظ أن الصيغة الاستثمارية لتلك الشهادات تسمح بإصدارها بقيم وفترات مختلفة وذلك يجعل بالإمكان تسويقها الشهادات ذات الفئات القليلة بين صغار المدخرين، أما يمكن ذلك المدخر من أن ينوع استثماراته بين شهادات مختلف المصارف. أما اختلاف فترات الشهادات فيعطي مجالاً إضافياً لتنوع التوظيف للمدخرات عبر البعد الزمني، أما يمكن المدخر من التوفيق بين احتياجاته من السيولة وحسن توظيفه لمدخراته. و لاشك أن طبيعة هذه الشهادات تجعل قابليتها للتسويق عالية جداً مما يجعلها أداة جيدة لتوظيف المدخرات⁽¹⁾.

4. أدوات التغطية لدى شركات التأمين: تتمثل في وثائق التأمين على الأشخاص الفردية والجماعية.
5. أدوات التغطية لدى صناديق البريد: وتعتبر ودائع التوفير⁽²⁾ الأداة الوحيدة بصندوق توفير البريد يتم من خلالها تجميع المدخرات التي يتم استثمارها حسب ظروف السوق والمجالات الاستثمارية المتاحة.
6. أدوات التغطية والتوظيف في السوق المالية: تعتبر الأوراق المالية (الأسهم، السندات، المشتقات المالية) بمثابة أدوات لتغطية مدخرات الأفراد و تحسين دخولهم، و ذلك لإمكانية إصدارها بقيم تتناسب مع مختلف المدخرين، الأمر الذي يمكن من تغطية موارد مالية كبيرة بقدر اتساع قاعدة المشتركين و ليس بقدر مقدرتهم المالية⁽³⁾.

⁽¹⁾ - عبد القادر زيتوني، سهام دربالي، مرجع سبق ذكره، ص 161.

⁽²⁾ - علي أحمد السالوس: حكم ودائع البنوك وشهادات الاستثمار، دار القرآن، قطر، الطبعة الرابعة عشر، 2003، ص 120.

⁽³⁾ - حسين عبد المطلب حسين الأسرج: دور سوق الأوراق المالية في تنمية الادخار في مصر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، جامعة الزقازيق، مصر، 2001، ص 41.

المبحث الثاني: دراسة محددات الإدخار لدى القطاع العائلي بالتطبيق على ولاية تيارت

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى كل العناصر التي تم تناولها في هذه الدراسة الميدانية من خلال معرفة منهجية الدراسة، أهميتها وأهدافها إضافة إلى فرضيات ومجتمع الدراسة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

جاءت هذه الدراسة الميدانية لتسليط الضوء على أهم الأسباب و المحددات التي تدفع بالقطاع العائلي في الجزائر إلى الإدخار. وذلك كون للإدخار أهمية كبيرة في إقتصاد أي بلد ويساهم كذلك في تنمية وتطوير هذا البلد من خلال ما للإدخار من علاقة وثيقة مع الإستثمار.

ولهذا الغرض، فقد قمنا بإعداد إستبيان يحتوي على مجموعة من الأسئلة. و على هذا الأساس فقد إعتدنا على طريقة المقابلة و المسح الميداني الواجبة و الموصى بها في مثل هذه الدراسات. وقد شمل هذا الإستبيان الذي قمنا به 181 شخصا من ولاية تيارت حيث تتكون العينة من أفراد العائلات و هم زبائن البنوك (معلمين، موظفين، أرباب أسر وريبات أسر، إدارات و طلبة) وكذا موظفوا البنوك كونهم يتعاملون بشكل مباشر مع الزبائن الذين هم في الواقع مدخرون.

هذه الدراسة تطلبت الإعتقاد على الباحثة و مجموعة من الأشخاص من أجل توزيع الإستبيان على كافة أفراد العينة المدروسة، هذا الأمر لم يكن سهلا خاصة وأن بعضا من أفراد العينة لم يكن لديهم الوقت الكافي للإجابة على الإستبيان خاصة مع الفترة التي تم فيها توزيع الإستبيان و المتمثلة في نهاية السنة. الدراسة الميدانية التي تم القيام بها و التي ستساعدنا في هذه الأطروحة ستمكنا من الإجابة على الفرضيات المطروحة و المتعلقة بمحددات الإدخار لدى العائلات في الجزائر. و قد تم الإعتقاد على عدة محددات و عوامل في هذه الدراسة من أجل تحديد أي منها هي الأكثر تأثيرا و تحديدا على سلوك الأفراد و التي تدفع بهم إلى الإدخار.

أما المشكلة الرئيسية و الأساسية للدراسة فتكمن في معرفة المحددات و العوامل التي تؤثر على سلوك و قرارات الإدخار لدى العائلات في الجزائر.

1. أهمية و أهداف الدراسة

تتبن أهمية الدراسة في العالم (البيئة) الذي تعيش فيه الأسر و العائلات و الذي عادة ما يكون مليئا بالكثير من التحديات و الضغوط و العراقيل التي لا تشجع على الإدخار، بل تشجع أكثر على الإنفاق.

الفصل الرابع دراسة تطبيقية حول سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية: حالة ولاية تيارت

خاصة وأنه لم يكن إستخراج بطاقة إئتمان يسيرا كما هو الحال الآن، حيث أن الإدخار مهما كان قليلاً إلا أنه يبعث طمأنينة كبيرة، و ما يتم توفيره ليس حقيقة هو المال، إنما

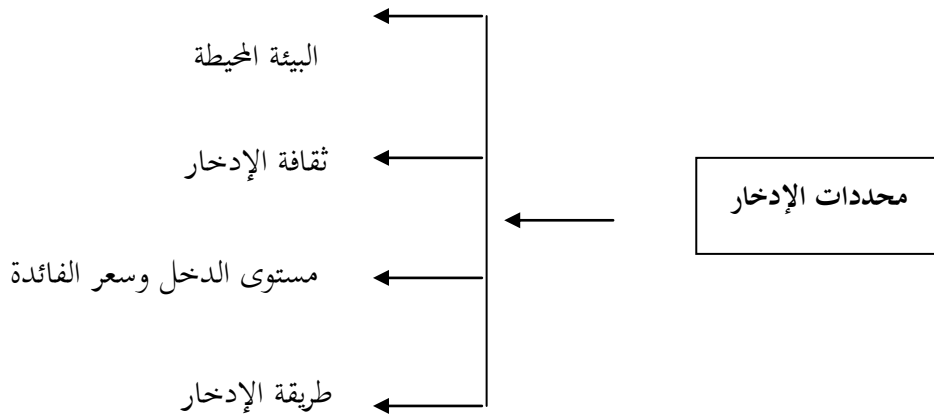
الأمن النفسي من الشعور بأننا لن نضطر إلى حرج الإستدانة إذا ما تعرضنا لأزمة مالية مفاجئة. تظهر لنا أيضا أهمية الإدخار في كونه صمام الأمان لكل أسرة و عائلة، إضافة إلى أن للإدخار عدة فوائد مهمة وجوهرية، حيث يقوم الأفراد بالإدخار من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف معينة قاموا بتسطيرها، ذلك من خلال قدرتهم على تسيير إنفاقهم و إستهلاكهم، و ذلك وفقا لعدة أسباب سيتم التعرف إليها من خلال هذه الدراسة الميدانية. إضافة إلى ذلك، تكمن أهمية دراستنا أيضا لموضوع الإدخار في أن المدخرات خاصة العائلية، و التي هي موضوع دراستنا، في الجزائر في الوقت الراهن أمر في غاية الأهمية حيث وضعت الحكومة في أهدافها الإقتصادية القيام ببرامج تخصيص كبيرة تحتاج إلى مصادر تمويل كافية و لعل من بين هذه المصادر الإدخار العائلي.

أما المراحل التي إتبعناها في إعداد هذه الدراسة و الأدوات المستعملة، فتمثل في:

- إستخدام برنامج الدراسة و المتمثل في SPSS و معرفة نتائجه.
- التعرف على آراء الخبراء و المختصين الذين قاموا بتحكيم الإستبيان.
- معرفة مصداقية الأداة المستعملة في الدراسة.
- تحليل المعطيات المتحصل عليها من أداة الدراسة و دراسة مدى صدقها و مدى تحقيقها للأهداف المرجوة.

والشكل الموالي يوضح أهداف الدراسة التي تم القيام بها:

الشكل (12): أهداف الدراسة الميدانية



المصدر: من إعداد الباحثة

2. مجتمع الدراسة

يعتبر مجتمع الدراسة هاما جدا من أجل القيام بالدراسة الميدانية، ويكون ذلك بجمع المعلومات اللازمة للقيام بقياس وتحليل محددات الإدخار لدى القطاع العائلي في الجزائر ، ولهذا الغرض فقد تمثل مجتمع الدراسة في الأسر والعائلات الجزائرية وهم زبائن البنوك الممثلون في:

-الموظفون و الزبائن في البنوك،

-موظفوا الإدارات،

-أرباب الأسر و ربان الأسر،

- طلبة،

-أساتذة،

-أشخاص عاديين ...

وقد تمت هذه الدراسة الميدانية في ولاية تيارت.

بعد أن تم تحكيم الإستبيان المصمم للدراسة من طرف مجموعة من الأساتذة المختصين و بعض الخبراء في مجال البنوك، تم توزيع هذا الإستبيان على عينة الدراسة التي تم إختيارها عشوائيا، و لإتمام الدراسة، فقد تم توزيع 181 إستمارة، ثم قمنا بدراسة و تحليل المعطيات المتحصل عليها بإستعمال برنامج IBM SPSS 22.0 و Excel.

3. إعداد الإستبيان

تم الإعتماد على عدة خطوات علمية من أجل إعداد هذا الإستبيان والمتمثلة في:

-تحديد مشكلة الدراسة: يمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال معرفة المحددات التي تدفع العائلات في الجزائر إلى الإدخار من عدمه.

-تحديد نوع و مصادر البيانات المطلوبة: تم في هذا الإستبيان تقسيم البيانات المطلوبة إلى محورين، سيتم التطرق إليهما في العناصر الموالية.

-تحديد طريقة جمع البيانات: تم جمع البيانات من خلال توزيع الإستبانة على العينة العشوائية المكونة من أرباب الأسر و ربان الأسر و موظفوا و زبائن البنوك و الإدارات و الطلبة وأشخاص آخرين.

-تحديد نوع الأسئلة: تضمن الإستبيان 19 سؤالا مباشرا لأفراد العينة، وهي عبارة عن أسئلة مفتوحة مع بعض الإقتراحات.

الفصل الرابع دراسة تطبيقية حول سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية: حالة ولاية تيارت

-تحديد كيفية صياغة الأسئلة: في هذا الإستبيان قد تم طرح أسئلة واضحة و مباشرة من أجل الوصول إلى أجوبة ذات مصداقية.

- تحديد ترتيب للأسئلة: قد تم طرح أسئلة معقولة و متناسقة.

-تحديد تصميم شكلي للأسئلة: تم طرح أسئلة مع مجموعة من الإقتراحات و تم مراعاة كل الشروط الشكلية المطلوبة.

4. وصف الإستبيان

قامت الطالبة مع المشرف بإعداد إستبيان بهدف جمع البيانات والمعلومات. ولتقييم إجابات أصحاب العينة (المكونة من الذكور و الإيئات)، فقد تم الإعتماد على أجوبة و التي تكون على النحو التالي:

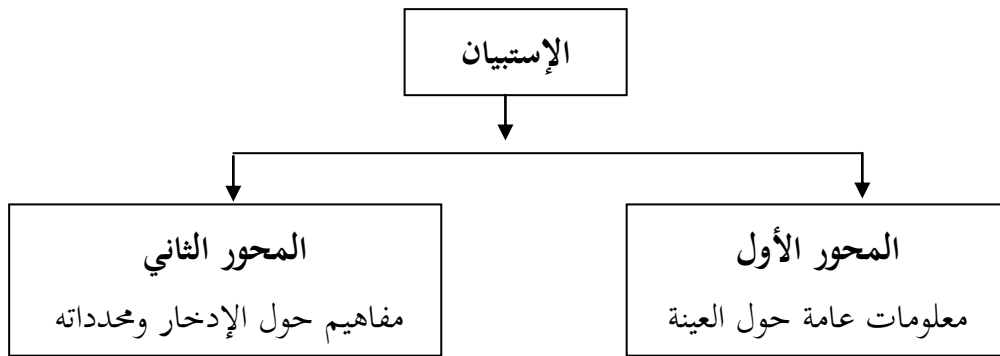
-نعم

-لا

-إضافة إلى إقتراحات حسب نوع السؤال المطروح

وقد تم عرض الإستبيان على عددا من المحكمين و إداريين من أجل التأكد من صدق الإستبيان وصحة عباراته ووضوح عناصره، ثم تم تعديله وبعدها تم توزيعه على العينة. وقد أخذ الإستبيان الشكل التالي:

الشكل (13): محاور الإستبيان



المصدر: من إعداد الباحثة

المحور الأول: معلومات عامة حول العينة

يتكون من معلومات شخصية للعينة على النحو التالي:

• الجنس:

ذكر

-أنثى

• فئة السن: تم تقسيمها إلى فئات عمرية:

-بين 15 - 19 سنة

-بين 20 - 24 سنة

-بين 25 - 29 سنة

-بين 30 - 34 سنة

-بين 35 - 39 سنة

-بين 40 - 44 سنة

-بين 45 - 50 سنة

-بين 50 - 54 سنة

-بين 55 - 60 سنة

-أكثر من 60 سنة

• الحالة الاجتماعية:

-متزوج (ة)

-غير متزوج (ة)

-أرمل (ة)

-مطلق (ة)

• المستوى العلمي

-أمي

-إقرأ و أكتب

-إبتدائي

-متوسط

-ثانوي

- حاصل على بكالوريا

-دبلوم أو شهادة مهنية

-ماجستير أو أعلى

• المهنة

-القطاع العام

-القطاع الخاص

-القطاع العسكري و الأمني

-العمل لحسابه الخاص

-لا أعمل حاليا

-مهنة أخرى (تحديدها)

-طالب

• مستوى دخلك في الشهر

-18000 دج

-18000 - 30000 دج

-30000 - 50000 دج

-50000 - 70000 دج

-70000 - 90000 دج

-أكثر من 90000 دج

• كم شخص يوجد في نطاق عائلتك:

-لا أحد

1-

2-

3- أو أكثر

• كم عدد الأشخاص الذين تتولى رعايتهم حاليا

-لا أحد

1-

2-

3-

4 أو أكثر

5. المقاييس الإحصائية المستخدمة

بعد جمع البيانات تم وضعها في الحاسوب من أجل معالجتها بإستخدام برنامج IBM SPSS 22.0 خاصة من أجل تحليل نتائج الإستبيان الموزع المتحصل عليها، وذلك بإستعمال الأسلوب التحليلي و كذا إستعمال Excel من أجل تمثيل هذه البيانات بيانيا.

6. خصائص العينة

و يتمثل ذلك في الحصول على معلومات عامة حول العينة محل الدراسة و يكون ذلك على النحو التالي:

-حسب متغير الجنس

-حسب متغير السن

-حسب متغير الحالة الإجتماعية

-حسب متغير المستوى العلمي

-حسب متغير المهنة

-حسب متغير مستوى الدخل في الشهر

-حسب متغير عدد الأشخاص الموجودين في نطاق العائلة

-حسب متغير عدد الأشخاص الذين يتم رعايتهم

1. حسب متغير الجنس

يمكن توضيح المتغيرات الوصفية لمتغير الجنس وفق ما يبينه الجدول الموالي:

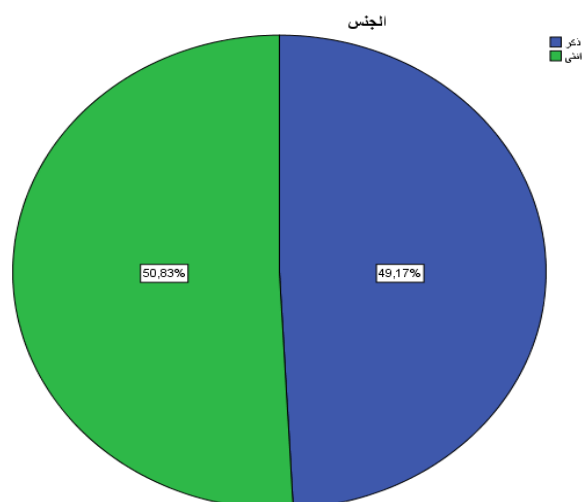
الجدول (27): توزيع العينة حسب متغير الجنس

الجنس		
النسبة المئوية %	التكرارات	
40.2	89	ذكر
50.8	92	انثى
100	181	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

تبين لنا من الجدول أعلاه أن نسبة 50.8 % من حجم العينة و هم إناث يشكلون حجم 92 من الفاعلين ككل البالغ عددهم 181. في حين أن نسبة الذكور بلغت 40.2 % أي تشكل 89 من حجم المستجوبين، و يمكن توضيح هذا التوزيع التفاوتي من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل (14): التحليل الوصفي لمتغير الجنس



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS بإستعمال Excel

2. حسب متغير السن

يمكن توضيح المتغيرات الوصفية لمتغير السن وفق ما يبينه الجدول الموالي:

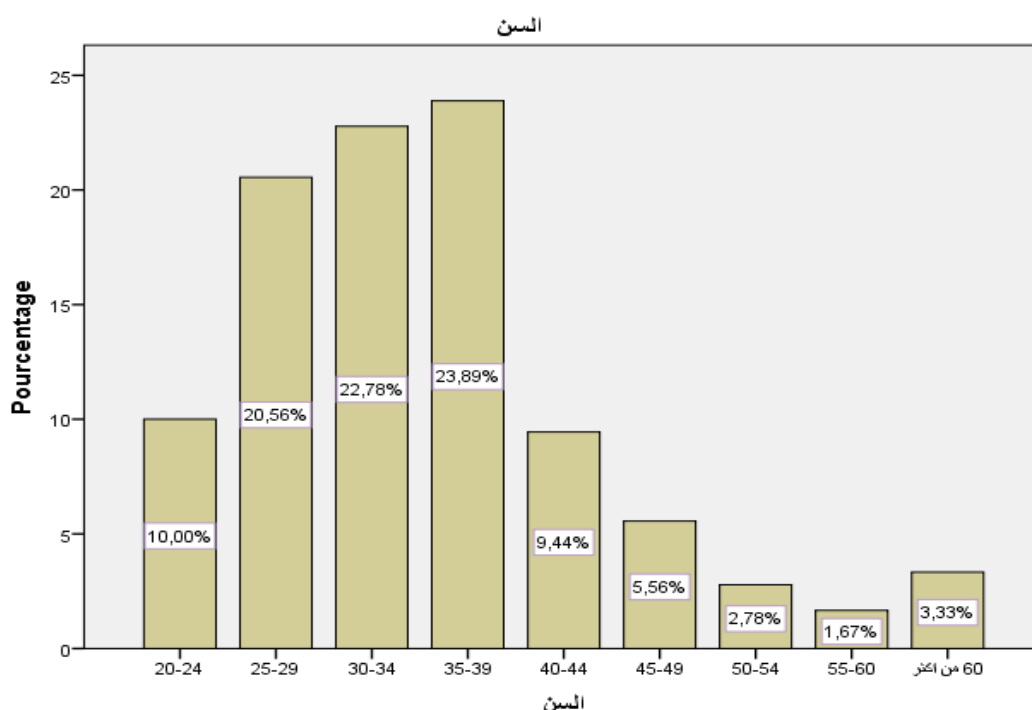
الجدول (28): توزيع العينة حسب متغير السن

السن		
النسبة المئوية %	التكرارات	
0	0	15-19
9.9	18	24-20
20.4	37	29-25
22.7	14	34-30
38.6	70	39-35
9.4	17	44-40
5.5	10	49-45
2.8	5	54-50
1.7	3	60-55
3.9	7	أكثر من 60
100	181	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

يتضح من الجدول أعلاه أن شريحة السن (39 – 35) سجلت أعلى نسبة مشاركة بلغت 38.6 % من حجم العينة، تليها كل من الشريحتين العمريتين (34 – 30) و (29 – 25) بحجم مشاركة (41، 37) على التوالي بمقاربة نسبة (22.7 %، 20.4 %)، و احتلت المراتب الأخيرة من حيث نسبة التفاعل مع محور الدراسة محل الإستهيبان كل من الشرائح (60 – 55)، (54 – 50) و أكثر من 60 بنسب 1.7 %، 2.8 %، 3.9 % على التوالي، في حين سجلت بقية شرائح السن للعينة متوسط مشاركة 8 %، و يمكن توضيح نسبة تفاوت شرائح السن المشاركة في العينة من خلال الشكل التالي الذي هو عبارة عن مدرج تكراري توضيحي:

الشكل (15): أعمدة بيانية لتحليل الوصفي لمتغير السن



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS بإستعمال Excel

3. حسب متغير الحالة الإجتماعية

يمكن توضيح المتغيرات الوصفية لمتغير الحالة الإجتماعية وفق ما يبينه الجدول التالي:

الجدول (29): توزيع العينة حسب متغير الحالة الإجتماعية

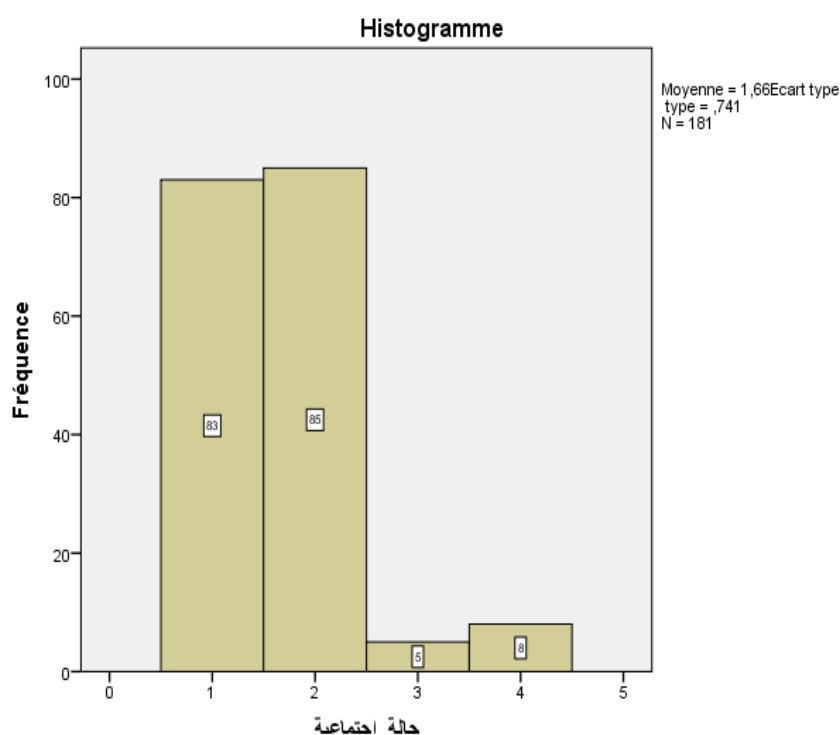
النسبة المئوية %	التكرارات	
45.9	38	متزوج (ة)
71.8	130	غير متزوج (ة)
2.8	5	أرمل (ة)
4.4	8	مطلق (ة)
100	181	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

الفصل الرابع دراسة تطبيقية حول سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية: حالة ولاية تيارت

يتضح من الجدول أعلاه أن شريحة غير المتزوجين سجلت أعلى نسبة مشاركة بلغت 71.8 % من حجم العينة و احتلت بذلك المرتبة الأولى، تليها شريحة المتزوجين بحجم مشاركة 83 بمقاربة نسبة 45.9 %، و احتلت المراتب الأخيرة من حيث نسبة التفاعل مع محور الدراسة محل الإستبيان شريحتي المطلقين بنسبة 4.4 % والأرامل بنسبة 2.8 %، و يمكن توضيح نسبة تفاوت شرائح الحالة الإجتماعية المشاركة في العينة من خلال الشكل التوضيحي التالي:

الشكل (16): أعمدة بيانية لتحليل الوصفي لمتغير الحالة الإجتماعية



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS بإستعمال Excel

4. حسب متغير المستوى العلمي

يمكن توضيح المتغيرات الوصفية لمتغير المستوى العلمي وفق الجدول الموالي:

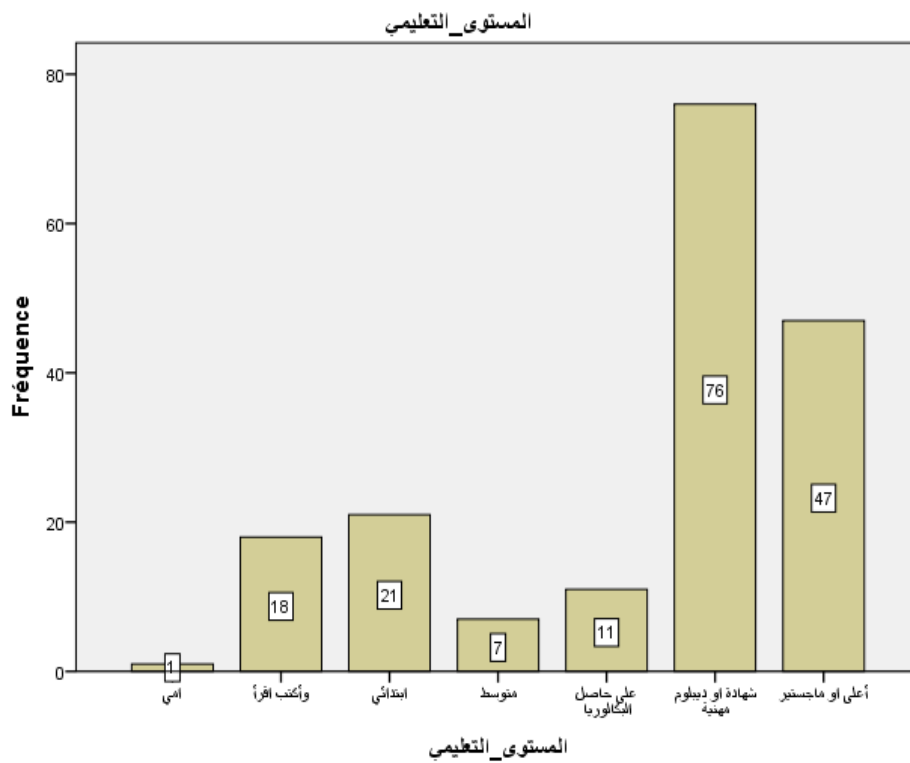
الجدول (30): توزيع العينة حسب متغير المستوى العلمي

المستوى العلمي		
النسبة المئوية %	التكرارات	
0.60	1	امي
9.9	18	اقراً وأكتب
11.6	12	ابتدائي
3.9	7	متوسط
6.1	11	حاصل على البكالوريا
46.9	85	ديبلوم او شهادة مهنية
26.0	47	ماجستير او أعلى
100	181	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

يتضح من الجدول أعلاه أن شريحة الحاصلين على ديبلوم أو شهادة مهنية سجلت أعلى نسبة مشاركة بلغت 46.9% من حجم العينة و احتلت الصدارة، تليها شريحتي ماجستير أو أعلى و الإبتدائي بحجم مشاركة (47، 21) على التوالي في المرتبتين 2 و 3 على الترتيب بمقاربة نسبة (26.0%، 11.6%)، و احتلت المراتب الأخيرة من حيث نسبة التفاعل مع محور الدراسة محل الإستهبان كل من الشرائح إقرأ و أكتب، الحاصلين على البكالوريا، المتوسط و الأميين بنسب 9.9%، 6.1%، 3.9%، 0.6% على التوالي، و يمكن توضيح نسبة تفاوت شرائح المستوى العلمي المشاركة في العينة من خلال الشكل التوضيحي التالي:

الشكل (17): أعمدة بيانية للتحليل الوصفي لمتغير المستوى العلمي



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS بإستعمال Excel

5. حسب متغير المهنة

يوضح لنا الجدول التالي المتغيرات الوصفية لمتغير المهنة:

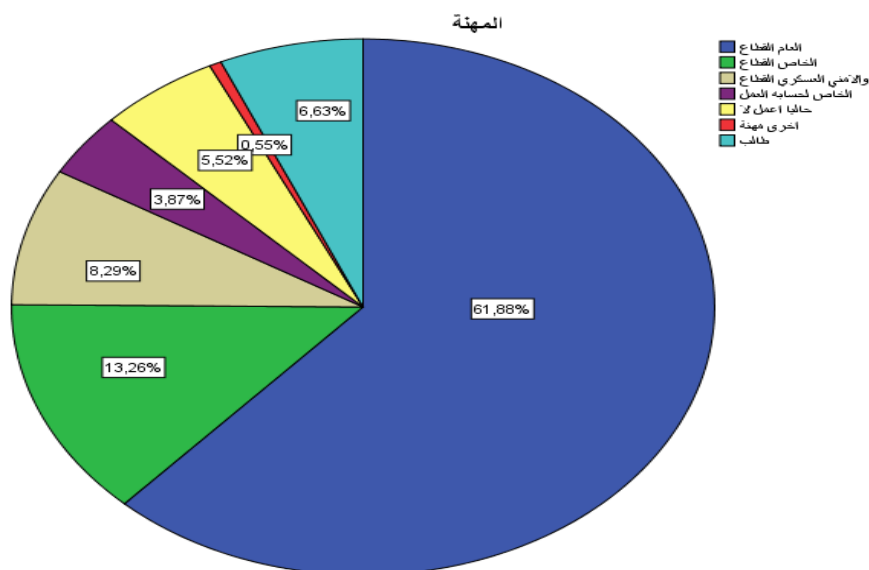
الجدول (31): توزيع العينة حسب متغير المهنة

المهنة		
النسبة المئوية %	التكرارات	
61.9	112	القطاع العام
13.3	24	القطاع الخاص
8.3	15	القطاع العسكري و الأمني
3.9	7	العمل لحسابه الخاص
5.5	10	لا اعمل حاليا
0.6	1	مهنة اخرى
6.6	12	طالب
100	181	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

يتضح من الجدول أعلاه أن شريحة القطاع العام سجلت أعلى نسبة مشاركة بلغت 61.9 % من حجم العينة و احتلت المرتبة الأولى، تليها شريحة القطاع الخاص في المرتبة الثانية بحجم مشاركة 24 بمقاربة نسبة 13.3 %، و احتلت المراتب الأخيرة من حيث نسبة التفاعل مع محور الدراسة محل الإستهيبان كل من الشرائح القطاع العسكري و الأمني، الطالب، الذين لا يعملون حاليا، الذين يعملون لحسابهم الخاص و أصحاب المهن الأخرى بنسب 8.3 %، 6.6 %، 5.5 %، 3.9 %، 0.6 % على التوالي، و يمكن توضيح نسبة تفاوت شرائح المهنة المشاركة في العينة من خلال الشكل التالي:

الشكل (18): التحليل الوصفي لمتغير المهنة



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS بإستعمال Excel

6. حسب متغير مستوى الدخل في الشهر

يمكن توضيح المتغيرات الوصفية لمتغير المستوى الدخل في الشهر وفق ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول (32): توزيع العينة حسب متغير مستوى الدخل في الشهر

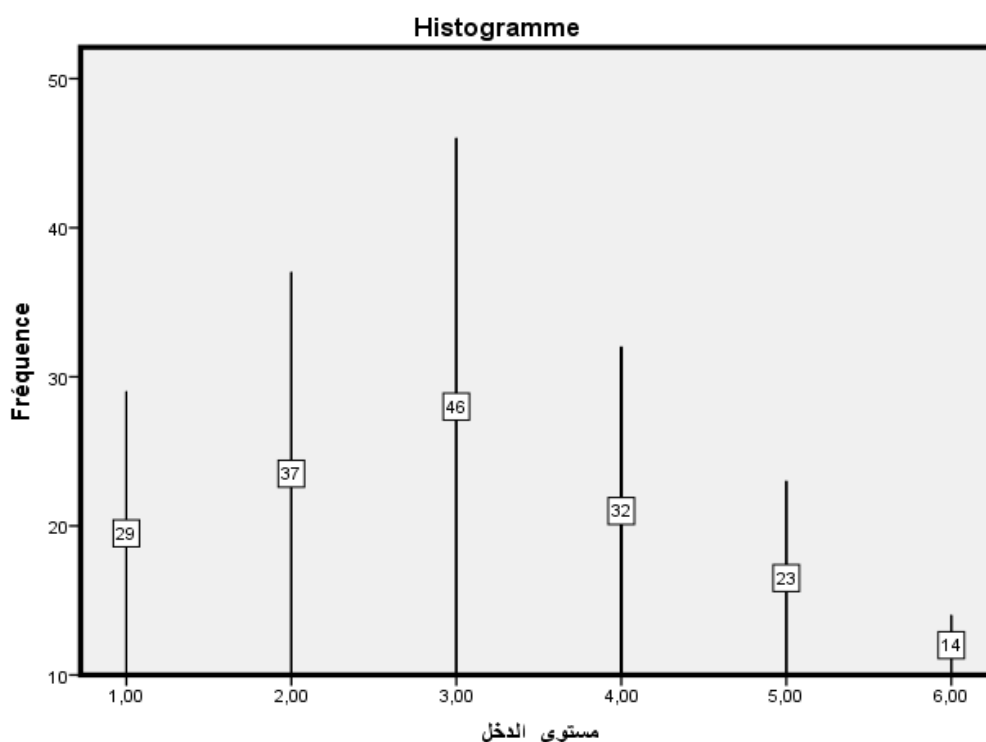
النسبة المئوية %	التكرارات	
16.0	29	اقل من 18000
20.4	37	30000-18000
30.3	55	50000-30001
17.7	23	70000-50001
12.7	23	90000-70001
7.7	14	اكثر من 90000
100	181	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

الفصل الرابع دراسة تطبيقية حول سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية: حالة ولاية تيارت

يتضح من الجدول السابق أن شريحة الدخل (30001 - 50000) سجلت أعلى نسبة مشاركة بلغت 30.3 % من حجم العينة و احتلت بذلك المرتبة الأولى، تليها كل من شرائح الدخل (18000 - 30000)، (50001 - 70000)، أقل من 18000 و (70000 - 90000) بحجم مشاركة (37، 32، 29، 23) على التوالي بمقارنة نسبة (20.4 %، 17.7 %، 16.0 %، 12.7 %)، و احتلت المرتبة الأخيرة من حيث نسبة التفاعل مع محور الدراسة محل الإستهيبان شريحة الدخل أكثر من 90000 بنسبة 7.7 %، و يمكن توضيح نسبة تفاوت شرائح مستوى الدخل المشاركة في العينة من خلال الشكل التالي:

الشكل (19): التحليل الوصفي لمتغير مستوى الدخل



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS بإستعمال Excel

7. حسب متغير عدد الأشخاص الموجودين في نطاق العائلة

يمكن توضيح المتغيرات الوصفية لمتغير عدد الأشخاص الموجودين في نطاق العائلة وفق ما يبينه

الجدول الموالي:

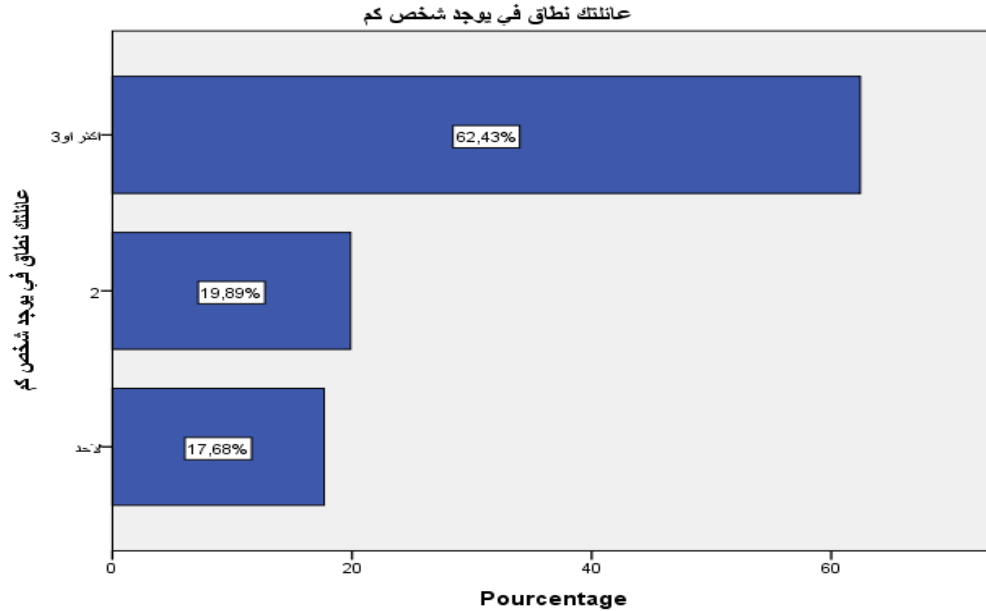
الجدول (33): توزيع العينة حسب متغير عدد الأشخاص الموجودين في نطاق العائلة

النسبة المئوية %	التكرارات	
17.7	23	لاحد
0	0	1
19.9	36	2
67.4	122	3 أو أكثر
100	181	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

يتضح من الجدول أعلاه أن شريحة الأشخاص الموجودين في نطاق العائلة و المقدرين ب 3 أشخاص أو أكثر قد سجلت أعلى نسبة مشاركة بلغت 67.4 % من حجم العينة، و التي إحتلت الصدارة، تليها كل من شريحتي الأشخاص الموجودين في نطاق العائلة و المقدرين بشخصين و الأشخاص الموجودين في نطاق العائلة و المقدرين ب لا أحد بحجم مشاركة (36، 32) على التوالي بمقارنة نسبة (19.9 %، 17.7 %، في المرتبتين الثانية والثالثة. أما المرتبة الأخيرة و التي هي نسبة معدومة من حيث نسبة التفاعل مع محور الدراسة محل الإستبيان إحتلتها شريحة الأشخاص الموجودين في نطاق العائلة و المقدرين بشخص واحد، ويمكن توضيح نسبة تفاوت شرائح عدد الأشخاص الذين يتم الإعتناء بهم المشاركة في العينة من خلال الشكل التالي:

الشكل (20): مدرج تكراري نسبي للتحليل البياني لمتغير عدد الأشخاص الموجودين في نطاق العائلة



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS بإستعمال Excel

8. حسب متغير عدد الأشخاص الذين يتم رعايتهم

يمكن توضيح المتغيرات الوصفية لمتغير عدد الأشخاص الذين يتم رعايتهم وفق ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول (34): توزيع العينة حسب متغير عدد الأشخاص الذين يتم رعايتهم

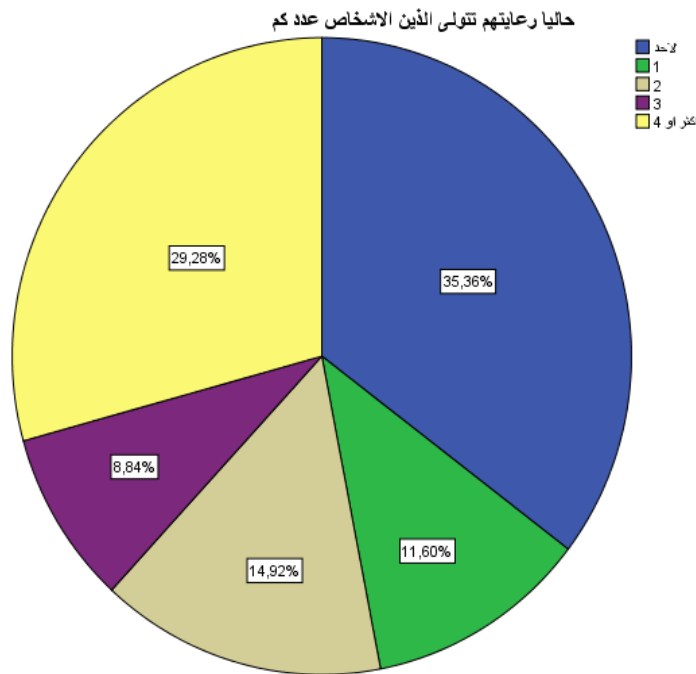
النسبة المئوية %	التكرارات	
50.2	91	لاحد
11.6	12	1
14.9	27	2
8.8	16	3
29.3	35	4 أو أكثر
100	181	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

الفصل الرابع دراسة تطبيقية حول سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية: حالة ولاية تيارت

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن شريحة الأفراد الذين لا يقومون برعاية أحد قد إحتلت المرتبة الأولى وسجلت أعلى نسبة مشاركة بلغت 50.2% من حجم العينة، تليها كل من شرائح الأفراد الذين يقومون برعاية 4 أشخاص أو أكثر، الذين يقومون برعاية شخصين والذين يقومون برعاية شخص واحد بحجم مشاركة (53، 27، 21) على التوالي بمقارنة نسبة (29.3، % 14.9، % 11.6) و قد إحتلت المراتب 2، 3 و 4 على الترتيب، أما شريحة الأفراد الذين يقومون برعاية 3 أشخاص فقد إحتلت المرتبة الأخيرة من حيث نسبة التفاعل مع محور الدراسة محل الإستبيان بنسبة 8.8%، و يمكن توضيح نسبة تفاوت شرائح الأشخاص الذين يتم رعايتهم المشاركة في العينة من خلال الشكل التالي:

الشكل (21): التحليل الوصفي لمتغير عدد الأشخاص الذين يتم رعايتهم



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS بإستعمال Excel

المطلب الثاني: صدق وثبات العينة

تم توزيع الإستمارة على أفراد العينة العشوائية للإجابة على الأسئلة المطروحة في الإستبيان، ثم قمنا بجمع هذه الإستمارات الموزعة من أجل القيام بدراسة ومعالجة الأجوبة ليتم في الأخير القيام بتحليل للنتائج المتحصل عليها من الدراسة الميدانية.

الفصل الرابع دراسة تطبيقية حول سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية: حالة ولاية تيارت

لإثبات صدق العينة المدروسة و الإستبيان المحضّر ككل، تم الإستعانة بتقنية معاملات ألفا كرونباخ كما هو موضح في الجدولين أدناه:

الجدول (35): معاملات ألفا كرونباخ للإستبيان ككل

عدد الفقرات	Alpha de Cronbach
38	0.69

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

يتضح من خلال الجدول رقم 35 و بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0 أن معامل ألفا كرونباخ بلغ 0.69 و هي نسبة جيدة تدل على ثبات الإستبيان من الناحية الإحصائية، و هذا ما يدل على صدق و ثبات الإستجاب المتعلق بمدى أهمية المعلومات المحددة للإدخار و أثرها في تحديد نسبته، و لتوضيح اي المحاور كانت ذات فعالية، يمكن إدراج الجدول رقم 36:

الجدول (36): معاملات ألفا كرونباخ لفقرات الإستبيان في حالة الحذف

الفقرات	Alpha de Cronbach في حالة حذف فقرة
هل لديك حساب توفير (في جالة البنوك) أو دفتر إدخار (CNEP)	0.40
هل تقوم بالإدخار حاليا	0.57
هل أنت راض عن الخدمات المقدمة لك من طرف البنك أو الصندوق الذي تتعامل معه	0.10
في حالة الحصول على خدمة أحسن من البنك والصندوق، فهل ستكون الخدمة الأفضل دافع لك على زيادة تعاملاتك مع البنك أو الصندوق من ناحية الادخار	0.33
ماهي نسبة إدخارك الشخصي من الدخل حاليا	0,21
هل انت راضي عن نسبة إدخارك	0.37
تأمين السكن	0.37

الفصل الرابع دراسة تطبيقية حول سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية: حالة ولاية تيارت

0.54	التعليم
0.65	الحج
0.73	النفقات الموسمية
0.58	أسباب إجتماعية (من اجل الزواج)
0.10	الحصول على سيارة
0.57	حساب جاري في البنك
0.23	حساب توفير في الصندوق
0.36	الذهب
0.06	العقارات
0.64	الإستثمار في البورصة
0.55	في شكل سندات الخزينة
0.05	ماهي أهم العناصر التي تؤثر على قراراتك في مجال الإدخار
0.61	تقديم منتجات مصرفية جديدة
0.21	الحصول على قروض ذات ميزات خاصة
0.19	الحصول على سكن
0.80	تحسين نسبة الفائدة
0.74	تحسين الخدمة المقدمة
0.60	غياب الثقافة الإدخارية لدى العائلات
0.52	القدرة الشرائية
0.51	إرتفاع التضخم و الأسعار
0.70	معدلات الفائدة المنخفضة
0.75	الثقافة الدينية لدى المدخر
0.75	إنعدام الحوافز
0.44	هل هناك علاقة بين مستوى الاستهلاك ومستوى الإدخار
0.27	هل تؤثر قناعتك الدينية على الرغبة في الإدخار
0.49	هل يؤثر سعر الفائدة على الرغبة في الإدخار

الفصل الرابع دراسة تطبيقية حول سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية: حالة ولاية تيارت

0.56	ها يؤثر مستوى الدخل في قرار الإدخار
0.86	هل تؤثر ثقافة الإدخار في قرار الإدخار
0.36	هل تؤثر نوعية الخدمات المصرفية في قرار الإدخار
0.33	هل يؤثر مستوى التكوين على قرار الادخار
0.52	هل تؤثر البيئة الجغرافية (حضري أو ريفي) على قرار الإدخار

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

يتضح من الجدول رقم 36 أن كل المحاور و الفقرات المشكلة للإستبيان كانت فاعلة بدرجة عالية لتحسين أداء وصف الإستبيان إلا أن بعض المحاور يشكل تواجدها ضعفا في درجة صدق و ثبات الإستبيان، حيث أنه عند حذف كل من "النفقات الموسمية"، "تحسين نسبة الفائدة"، تحسين الخدمات المقدمة"، "معدلات الفائدة المنخفضة"، "الثقافة الدينية لدى المدخر"، "إنعدام الحوافز"، فإن معامل ألفا كرونباخ يتحسن إلى درجات (0.73، 0.80، 0.74، 0.70، 0.75).

المطلب الثالث: تحليل النتائج العامة للدراسة الميدانية

سيتم تحليل نتائج و إتجاهات المتغيرات المستعملة في محاور الدراسة على النحو التالي:

1- هل لديك حساب توفير (في حالة البنوك) أو دفتر ادخار (CNEP)

من خلال نتائج الإستبيان، كان توزيع العينة حسب الجدول أدناه:

الجدول (37): توزيع العينة حسب إتجاه لديك حساب توفير (في حالة البنوك) أو دفتر ادخار

(CNEP)

يمكن توضيح المتغيرات الوصفية لإتجاه لديك حساب توفير في حالة البنوك أو دفتر إدخار CNEP وفق

ما يبينه الجدول الموالي:

النسبة المئوية %	التكرارات	
51,9	94	نعم
48,1	87	لا
100	181	Total

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

الفصل الرابع دراسة تطبيقية حول سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية: حالة ولاية تيارت

يتضح من الجدول رقم 37 أعلاه أن شريحة الإجابات ب نعم سجلت أعلى نسبة مشاركة بلغت 51.9% من حجم العينة، بحجم مشاركة قدر ب 94 من الفاعلين ككل البالغ عدد 181. ملاحظة: يتم التحليل بناء على وصف إجابات نعم دون التعرض لإجابات لا.

2- هل تقوم بالادخار حالياً

يمكن توضيح المتغيرات الوصفية لإتجاه هل تقوم بالإدخار حالياً وفق ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول (38): توزيع العينة حسب إتجاه تقوم بالإدخار حالياً

النسبة المئوية %	التكرارات	
22,7	41	نعم (فترة قصيرة أقل من عام)
25,4	46	نعم (فترات منتظمة)
51,9	94	لا

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

يتضح من الجدول أعلاه أن شريحة الإجابات ب نعم قد سجلت نسبة مشاركة كلية بلغت 48.1% من حجم العينة (إدخار لفترة أقل من عام 22.7% و الإدخار لفترات منتظمة 25.4%) ، بحجم مشاركة قدر ب 87 من الفاعلين ككل البالغ عدد 181.

3- هل أنت راض عن الخدمات المقدمة لك من طرف البنك أو الصندوق الذي تتعامل معه

يمكن توضيح المتغيرات الوصفية لإتجاه هل أنت راض عن الخدمات المقدمة لك من طرف البنك أو الصندوق الذي تتعامل معه وفق ما يبينه الجدول التالي:

الجدول (39): توزيع العينة حسب إتجاه أنت راض عن الخدمات المقدمة لك من طرف البنك أو الصندوق الذي تتعامل معه

الاتجاه	المتوسط	النسبة المئوية %	التكرارات	
راضٍ	0.259	39,2	71	راضٍ
		3,9	7	شديد الرضى
		15,5	28	غير راضٍ
		41,4	75	محايد
		100%	181	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

يتضح من الجدول أعلاه أن شريحة الأشخاص المحايدين فيما يخص الإجابة عن الخدمات المقدمة من طرف البنك أو الصندوق سجلت أعلى نسبة مشاركة بلغت 41.4 % من حجم العينة، و قد احتلت المرتبة الأولى بحجم مشاركة قدر ب 75، تليها شريحة الأشخاص الراضين عن الخدمات المقدمة من طرف البنك أو الصندوق بحجم مشاركة 71 بمقاربة نسبة (39.2 % في المرتبة الثانية، و شريحة الأشخاص غير الراضين عن الخدمات المقدمة من طرف البنك أو الصندوق بحجم مشاركة 28 بنسبة 15.5 %. أما المرتبة الأخيرة من حيث نسبة التفاعل مع محور الدراسة محل الإستبيان احتلتها شريحة الأشخاص شديدي الرضى عن الخدمات المقدمة من طرف البنك أو الصندوق بنسبة ضئيلة قدرت ب 3.9 %. في حين بلغ متوسط إجابات العينة 2.59 و حسب طريقة حساب الإتجاهات الموضحة كالتالي:

$$\text{حساب المدى: } 0.75 = 3/4$$

مجالات تحليل الإتجاهات:

$$[1.74 - 1]$$

$$[2.49 - 1.75]$$

$$[3.24 - 2.50]$$

$$[4 - 3.25]$$

الفصل الرابع دراسة تطبيقية حول سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية: حالة ولاية تيارت

و عليه $\bar{X} = 2.59$ ينتمي إلى المجال $[2.50 - 3.24]$ ، و منه فإن متوسط إجابات العينة كان معبرا عن درجة راضي

- في حال الحصول على خدمة أحسن من البنك و الصندوق، فهل ستكون الخدمة الأفضل دافع 4 لك على زيادة تعاملاتك مع البنك أو الصندوق من ناحية الادخار

يوضح لنا الجدول التالي المتغيرات الوصفية لإتجاه حالة الحصول على خدمة أحسن من البنك و الصندوق، هل ستكون الخدمة الأفضل دافعا لزيادة التعامل مع البنك أو الصندوق:

الجدول (40): توزيع العينة حسب الإتجاه في حال الحصول على خدمة أحسن من البنك والصندوق، فهل ستكون الخدمة الأفضل دافع لك على زيادة تعاملاتك مع البنك أو الصندوق من ناحية الادخار

النسبة المئوية %	التكرارات		
82,9	150	نعم	
17,1	31	لا	

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن شريحة الإجابات ب نعم سجلت أعلى نسبة مشاركة بلغت 82.9% من حجم العينة، بحجم مشاركة قدر ب 150 من الفاعلين ككل البالغ عددهم 181.

- ما هي نسبة إدخارك الشهري من الدخل حاليا

يمكن توضيح المتغيرات الوصفية لمتغير الجنس وفق ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول (41): توزيع العينة حسب إتجاه ما هي نسبة إدخارك الشهري من الدخل حاليا

الرتبة	النسبة المئوية %	التكرارات	
1	52,5	95	أقل من 5%
2	26,5	48	5-10%
3	7,7	14	10.1-20%
4	6,1	11	20.1-30%
5	5,5	10	30.1-40%
6	1,7	3	أكثر من 40%

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

الفصل الرابع دراسة تطبيقية حول سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية: حالة ولاية تيارت

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن شريحة الأشخاص الذين يدخرون أقل من 5 % سجلت أعلى نسبة مشاركة بلغت 52.5 % من حجم العينة، بحجم مشاركة قدر ب 95 من الفاعلين البالغ عددهم 181 و بذلك فهي تحتل المرتبة الأولى، تليها في المرتبة الثانية شريحة الأشخاص الذين يدخرون ما بين (5 – 10) % بحجم مشاركة 48 بمقاربة نسبة 26.5 %، أما المراتب الأخيرة من حيث نسبة التفاعل مع محور الدراسة محل الإستهيبان فقد إحتلتها كل من شرائح الأشخاص الذين يدخرون ما بين (10.1 – 20) %، (20.1 – 30) %، (30.1 – 40) % و أكثر من 40 % بنسب 7.7 %، 6.1 %، 5.5 %، 1.7 % على التوالي، بحجم مشاركة (3، 10، 11، 14) على الترتيب.

6- هل أنت راضي عن نسبة ادخارك

يوضح لنا الجدول رقم 42 المتغيرات الوصفية لإتجاه أنت راض عن نسبة إدخارك:

الجدول (42): توزيع العينة حسب إتجاه هل أنت راضي عن نسبة ادخارك

النسبة المئوية %	التكرارات		
52,5	95	نعم	
47,5	86	لا	

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن شريحة الإجابات ب نعم سجلت أعلى نسبة مشاركة بلغت 52.5 % من حجم العينة، بحجم مشاركة قدر ب 95 من الفاعلين ككل البالغ عددهم 181.

7- ما هي الأسباب الحقيقية التي تدفعك إلى الادخار

يمكن توضيح المتغيرات الوصفية لإتجاه الأسباب الحقيقية التي تدفع للإدخار وفق ما يبينه الجدول

الموالي:

الجدول (43): توزيع العينة حسب إتجاه الأسباب الحقيقية التي تدفعك إلى الادخار

المرتبة	النسبة المئوية %	التكرارات		
1	44,8	81	نعم	تأمين السكن
	55,2	100	لا	
5	16,0	29	نعم	التعليم
	84,0	152	لا	
4	19,9	36	نعم	الحج
	80,1	145	لا	
2	37,6	68	نعم	النفقات الموسمية
	62,4	113	لا	
6	14,9	27	نعم	أسباب اجتماعية (من اجل الزواج)
	85,1	154	لا	
3	29,8	54	نعم	الحصول على سيارة
	70,2	127	لا	

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن شريحة الإجابات ب نعم فيما يخص الأسباب الحقيقية للإدخار سجلت أعلى نسبة مشاركة بلغت 44.8 % من حجم العينة، بحجم مشاركة قدر ب 81 بالنسبة لإجابة " تأمين سكن" و بذلك فهي تحتل المرتبة الأولى، تليها شريحة الإجابات ب نعم بالنسبة لإجابة " النفقات الموسمية" في المرتبة الثانية بحجم مشاركة 15 بنسبة 37.6 % و في المرتبة الثالثة شريحة نعم لإجابة " الحصول على سيارة" بنسبة مشاركة 29.8 % من حجم العينة.

وإحتلت المراتب 4 و 5 و 6 من حيث نسبة التفاعل مع محور الدراسة محل الإستبيان على الترتيب إجابات نعم فيما يخص "الحج"، "التعليم" و "أسباب إجتماعية أخرى (من أجل الزواج)" بحجم مشاركة (36، 29، 27) على التوالي بنسب قدرت ب (19.9 %، 16، 14.9%).

8- ما هي الوسيلة أو الطريقة التي تتبعها حاليا للادخار

يمكن توضيح المتغيرات الوصفية لإتجاه الوسيلة أو الطريقة التي تتبعها حاليا للادخار وفق ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول (44): توزيع العينة حسب إتجاه الوسيلة أو الطريقة التي تتبعها حاليا للادخار

الرتبة	النسبة المئوية %	التكرارات		
1	56,4	102	نعم	حساب جاري في البنك
	43,6	79	لا	
3	21,0	38	نعم	حساب توفير في الصندوق
	79,0	143	لا	
2	30,4	55	نعم	الذهب
	69,6	126	لا	
4	14,9	27	نعم	العقارات
	85,1	154	لا	
5	3,9	7	نعم	الاستثمار في البورصة
	96,1	174	لا	
6	2,8	5	نعم	في شكل سندات الخزينة
	97,2	176	لا	

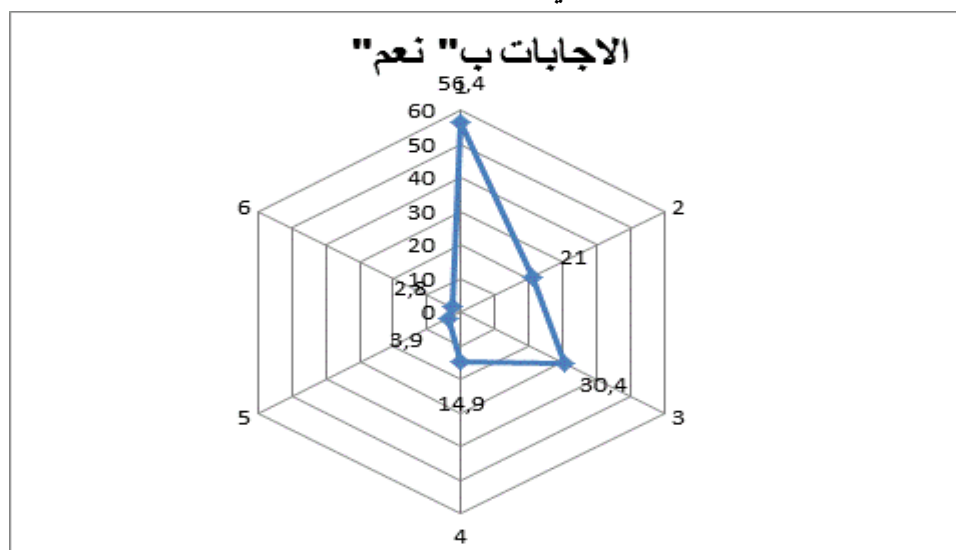
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن شريحة الإجابات ب نعم فيما يخص الوسيلة أو الطريقة التي يتم إتباعها حاليا للادخار سجلت أعلى نسبة مشاركة بلغت 56.4 % من حجم العينة، بحجم مشاركة قدر ب 102 بالنسبة لإجابة الإيدخار في "حساب جاري في البنك" و بذلك فهي تحتل المرتبة الأولى، تليها شريحة الإجابات ب نعم بالنسبة لإجابة الإيدخار في "الذهب" في المرتبة الثانية بحجم مشاركة 55 بنسبة 30.4 % و في المرتبة الثالثة شريحة نعم لإجابة الإيدخار في "حساب توفير في الصندوق" بنسبة مشاركة 21 % من حجم العينة. و احتلت المراتب 4 و 5 و 6 من حيث نسبة التفاعل مع محور الدراسة محل الإستبيان على الترتيب إجابات نعم فيما يخص الإيدخار في "العقارات"، "الإستثمار في البورصة" و "في شكل سندات الخزينة" بحجم مشاركة (27، 7، 5) على التوالي بنسب قدرت ب (14.9 %، 3.9، 2.8 %).

الفصل الرابع دراسة تطبيقية حول سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية: حالة ولاية تيارت

و الشكل الموالي يوضح هذه التغيرات الوصفية:

الشكل (22): تمثيل بياني يوضح التغيرات الوصفية لحجم الإتجاه الغالب لمحور الوسيلة أو الطريقة التي تتبعها حاليا للادخار



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS بإستعمال Excel

9- ما هي أهم العناصر التي تؤثر على قراراتك في مجال الادخار

يمكن توضيح المتغيرات الوصفية لإتجاه أهم العناصر التي تؤثر على قراراتك في مجال الادخار وفق ما

يبينه الجدول الموالي:

الجدول (45): توزيع العينة حسب إتجاه أهم العناصر التي تؤثر على قراراتك في مجال الادخار

الاتجاه الغالب	النسبة المئوية %	التكرارات	المتوسط=2.657
1	33,1	60	نسبة العائد (الفائدة)
2	20,4	37	مستوى الثقة في البنك أو الصندوق
2	20,4	37	سهولة الاستخدام أو النفاذ الى البنك او الصندوق
5	7,2	13	نوعية المنتج ومميزاته
3	11,0	20	نوعية خدمة العملاء وبساطة الاجراءات
4	7,7	14	نوعية الخدمات البنكية

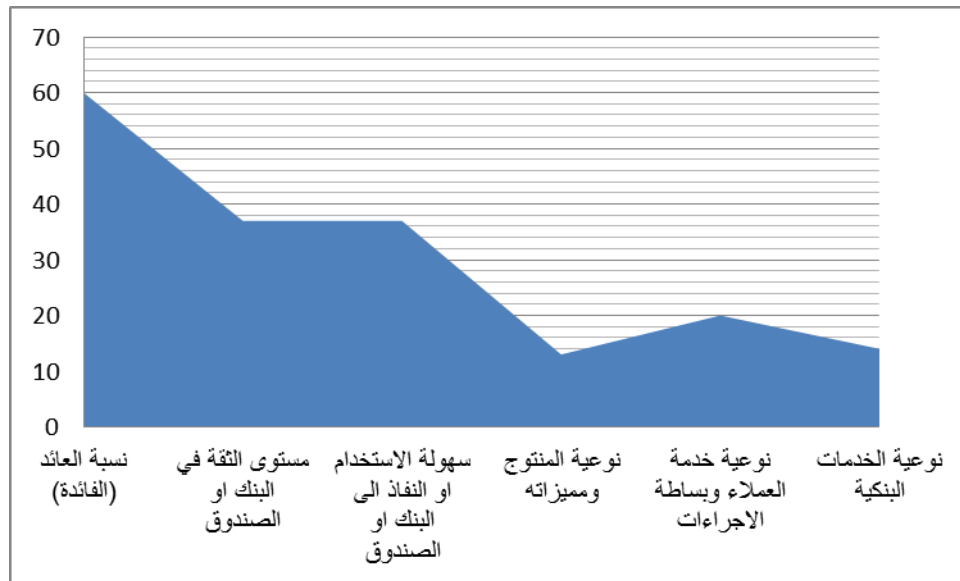
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

الفصل الرابع دراسة تطبيقية حول سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية: حالة ولاية تيارت

يتضح من الجدول أعلاه أن شريحة الأشخاص الذين تؤثر نسبة العائد (نسبة الفائدة) على قرارات إيداعهم سجلت أعلى نسبة مشاركة بلغت 33.1% من حجم العينة، و قد احتلت المرتبة الأولى بحجم مشاركة قدر ب 60 من حجم العينة ككل البالغ عددها 181، تليها شريحة الأشخاص الذين يؤثر مستوى الثقة في البنك أو الصندوق و سهولة الإستخدام أو النفاذ إلى البنك أو الصندوق على قرارات إيداعهم بحجم مشاركة (37، 37) بمقاربة نسبة (20.4%، 20.4%) في المرتبة الثانية، و شريحة الأشخاص الذين تؤثر نوعية خدمة العملاء وبساطة الإجراءات على قرارات إيداعهم بحجم مشاركة 20 بنسبة 11.0%. أما المراتب الأخيرة من حيث نسبة التفاعل مع محور الدراسة محل الإستبيان إحتلتها شريحة الأشخاص الذين تؤثر نوعية الخدمات البنكية و نوعية المنتج ومميزاته على قرارات إيداعهم بنسب قدرت ب (7.7%، 7.2% على الترتيب، بحجم مشاركة (14، 13) على التوالي. في حين بلغ متوسط إجابات العينة 2.657.

و الشكل أدناه يوضح هذه التغيرات الوصفية لحجم الإتجاه الغالب:

الشكل (23): تمثيل بياني يوضح التغيرات الوصفية لحجم الإتجاه الغالب لمحور أهم العناصر التي تؤثر على قراراتك في مجال الادخار



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS بإستعمال Excel

10- أي من الحوافز المذكورة تساعدك على الادخار

يمكن توضيح المتغيرات الوصفية لإتجاه الحوافز المذكورة تساعدك على الادخار وفق ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول (46): توزيع العينة حسب إتجاه أي من الحوافز المذكورة تساعدك على الادخار

المرتبة	النسبة المئوية %	التكرارات		
5	12,2	22	نعم	تقديم منتجات مصرفية جديدة
	87,8	159	لا	
2	27,1	49	نعم	الحصول على قروض ذات ميزات خاصة
	72,9	132	لا	
1	49,7	90	نعم	الحصول على سكن
	50,3	91	لا	
4	14,9	27	نعم	تحسين نسبة الفائدة
	85,1	154	لا	
3	17,7	32	نعم	تحسين الخدمة المقدمة
	82,3	149	لا	

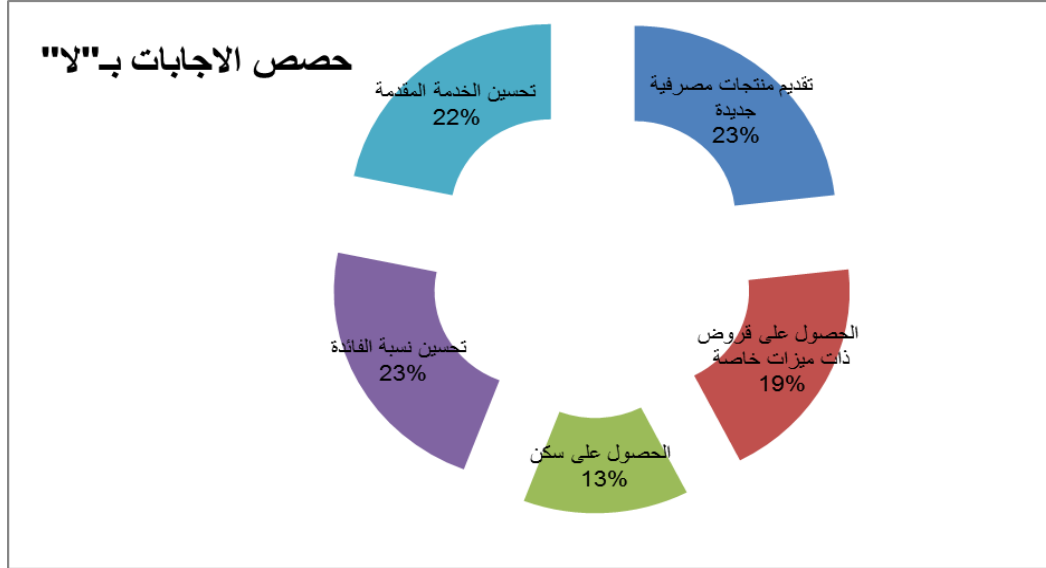
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

يتبين من الجدول أعلاه أن شريحة الإجابات ب نعم فيما يخص أي من الحوافز المذكورة تساعدك على الادخار سجلت أعلى نسبة مشاركة بلغت 49.7 % من حجم العينة، تحتل المرتبة الأولى بحجم مشاركة قدر ب 90 بالنسبة لحافز "الحصول على سكن"، تليها في المرتبة الثانية شريحة الإجابات ب نعم لحافز "الحصول على قروض ذات ميزات خاصة" بحجم مشاركة 49 بنسبة 27.1 % و في المرتبة الثالثة شريحة نعم لإجابة "تحسين الخدمة المقدمة" بنسبة مشاركة 17.7% من حجم العينة. و إحتلت المراتب 4 و 5 المراتب الأخيرة من حيث نسبة التفاعل مع محور الدراسة محل الإستبيان على الترتيب إجابات نعم فيما يخص حافزي "تحسين نسبة الفائدة" و "تقديم منتجات مصرفية جديدة" بحجم مشاركة (27، 22) على التوالي بنسب قدرت ب (14.9 %، 12.2 %) على الترتيب.

الفصل الرابع دراسة تطبيقية حول سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية: حالة ولاية تيارت

والشكل التالي يوضح هذه التغيرات الوصفية لحجم الإتجاه الغالب:

الشكل (24): تمثيل بياني يوضح التغيرات الوصفية لحجم الإتجاه الغالب لمحور أي الحوافز تساعدك على الادخار



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS بإستعمال Excel

11- ما هي العوامل التي تحدد من قرار الادخار

يمكن توضيح المتغيرات الوصفية لإتجاه العوامل التي تحدد من قرار الادخار وفق ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول (47): توزيع العينة حسب إتجاه العوامل التي تحدد من قرار الادخار

الرتبة	النسبة المئوية %	التكرارات		
5	5,0	9	نعم	غياب الثقافة الادخارية لدى العائلات
	95,0	172	لا	
3	13,8	25	نعم	القدرة الشرائية
	86,2	156	لا	
1	48,1	87	نعم	ارتفاع التضخم والاسعار
	51,9	94	لا	
4	13,3	24	نعم	معدلات الفائدة المنخفضة
	86,7	157	لا	
2	16,0	29	نعم	الثقافة الدينية لدى المدخر
	84,0	152	لا	

الفصل الرابع دراسة تطبيقية حول سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية: حالة ولاية تيارت

7	0	0	لا	نوعية الخدمات المصرفية المقدمة
6	3,9	7	نعم	إنعدام الحوافز
	96,1	174	لا	

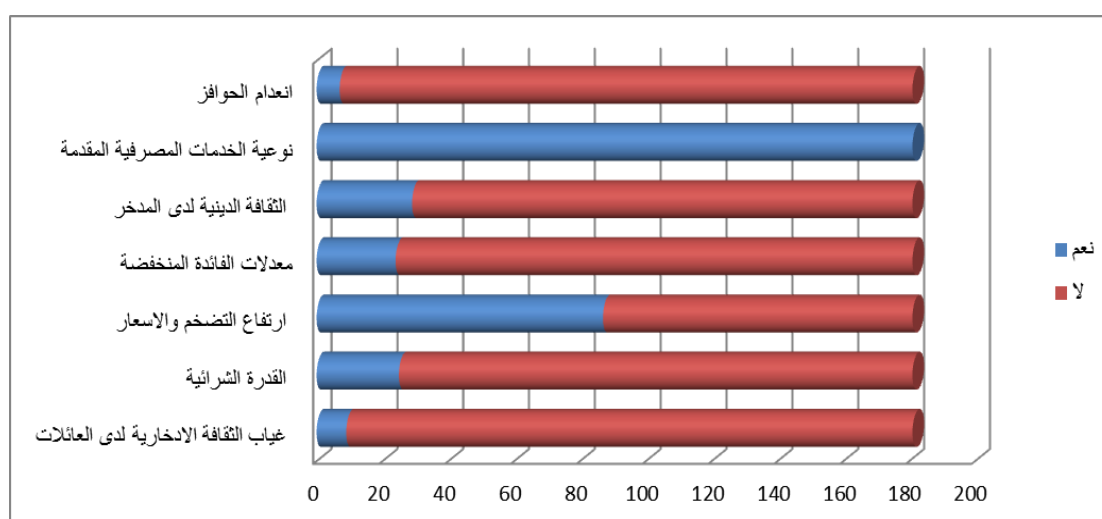
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

يتوضح من الجدول أعلاه أن شريحة الإجابات ب نعم فيما يخص العوامل التي تحد من قرار الادخار سجلت أعلى نسبة مشاركة بلغت 48.1% من حجم العينة، تحتل المرتبة الأولى بحجم مشاركة قدر ب 87 بالنسبة "إرتفاع التضخم والأسعار"، تليها في المرتبة الثانية شريحة الإجابات ب نعم ل "الثقافة الدينية لدى المدخر" بحجم مشاركة 29 بنسبة 16% و في المرتبة الثالثة شريحة نعم بالنسبة "القدرة الشرائية" بنسبة مشاركة 13.8% من حجم العينة. و احتلت إجابات نعم فيما يخص "معدلات الفائدة المنخفضة"، "غياب الثقافة الادخارية لدى العائلات" و "إنعدام الحوافز" المراتب 4، 5 و 6 من حيث نسبة التفاعل مع محور الدراسة محل الإستبيان على الترتيب بحجم مشاركة (24، 9، 7) على التوالي بنسب قدرت ب (13.3، 5%، 3.9%) على الترتيب، أما المرتبة الأخيرة فقد كانت معدومة ل "نوعية الخدمات المصرفية المقدمة" كعامل يحد من قرار الإدخار لدى أفراد العينة.

و الشكل الموالي يوضح هذه التغيرات الوصفية لحجم الإتجاه الغالب:

الشكل (25): أعمدة بيانية توضح التغيرات الوصفية لحجم الإتجاه الغالب لمحور العوامل التي

تحد من قرار الادخار



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS بإستعمال Excel

12- هل هناك علاقة بين مستوى الاستهلاك و مستوى الادخار

يمكن توضيح المتغيرات الوصفية لإتجاه العلاقة بين مستوى الإستهلاك و مستوى الإدخار وفق ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول (48): توزيع العينة حسب إتجاه العلاقة بين مستوى الاستهلاك و مستوى الادخار

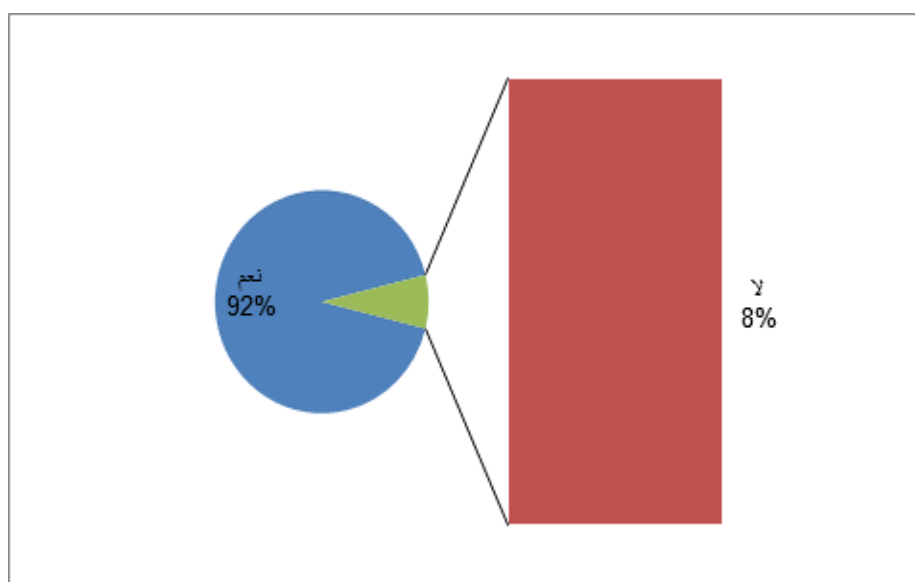
النسبة المئوية %	التكرارات		
92,26	167	نعم	
7,73	14	لا	

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

يتضح من الجدول أعلاه أن شريحة الإجابات ب نعم فيما يخص العلاقة بين الإستهلاك و الإدخار سجلت أعلى نسبة مشاركة بلغت 92.26 % من حجم العينة، بحجم مشاركة قدر ب 167 من الفاعلين ككل البالغ عددهم 181.

و الشكل الموالي يوضح هذه التغيرات الوصفية لحجم الإتجاه الغالب:

الشكل (26): تمثيل بياني يوضح التغيرات الوصفية لحجم الإتجاه الغالب لمحور العلاقة بين مستوى الإستهلاك و مستوى الإدخار



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS بإستعمال Excel

13- هل تؤثر قناعاتك الدينية على الرغبة في الادخار

يوضح الجدول أدناه المتغيرات الوصفية لإتجاه هل تؤثر قناعاتك الدينية على الرغبة في الادخار:

الجدول (49): توزيع العينة حسب إتجاه هل تؤثر قناعاتك الدينية على الرغبة في الادخار

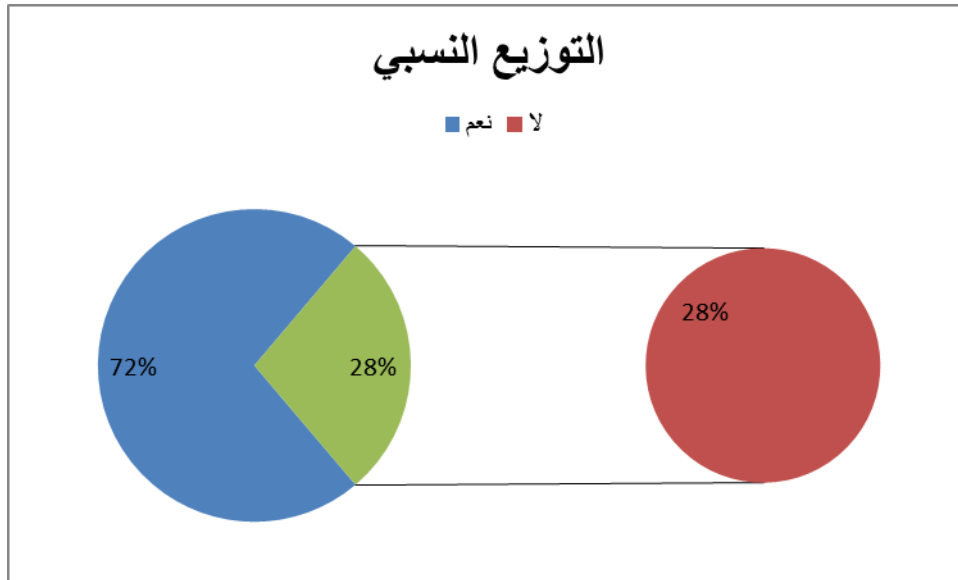
النسبة المئوية %	التكرارات		
72,4	131	نعم	
27,6	50	لا	

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

يتضح من الجدول أعلاه أن شريحة الإجابات ب نعم فيما يخص إتجاه هل تؤثر قناعاتك الدينية على الرغبة في الادخار سجلت أعلى نسبة مشاركة بلغت 72.4 % من حجم العينة، بحجم مشاركة قدر ب 131 من الفاعلين ككل البالغ عددهم 181.

و الشكل الموالي يوضح التغيرات الوصفية لحجم الإتجاه الغالب:

الشكل (27): تمثيل بياني يوضح التغيرات الوصفية لحجم الإتجاه الغالب لمحور هل تؤثر قناعاتك الدينية على الرغبة في الادخار



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS بإستعمال Excel

14- هل يؤثر سعر الفائدة على الرغبة في الادخار

يمكن توضيح المتغيرات الوصفية لإتجاه هل يؤثر سعر الفائدة على الرغبة في الادخار وفق ما يبينه الجدول أدناه:

الجدول (50): توزيع العينة حسب إتجاه هل يؤثر سعر الفائدة على الرغبة في الادخار

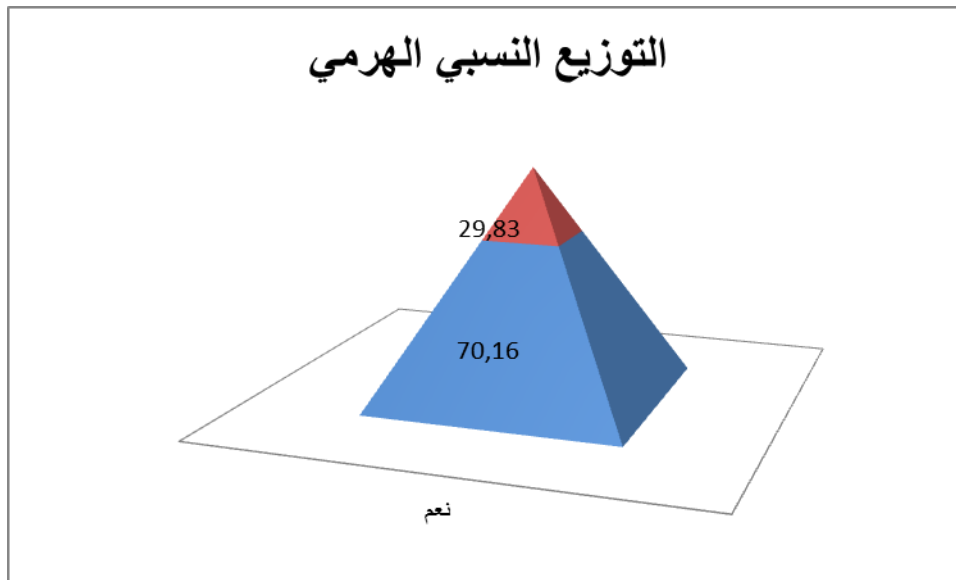
النسبة المئوية %	التكرارات		
70,16	127	نعم	
29,83	54	لا	

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن شريحة الإجابات ب نعم فيما يخص إتجاه هل يؤثر سعر الفائدة على الرغبة في الادخار سجلت أعلى نسبة مشاركة بلغت 70.16 % من حجم العينة، بحجم مشاركة قدر ب 127 من الفاعلين ككل و البالغ عددهم 181.

و الشكل التالي يوضح التغيرات الوصفية لحجم الإتجاه الغالب:

الشكل (28): هرم نسبي يوضح التغيرات الوصفية لحجم الإتجاه الغالب لمحور هل يؤثر سعر الفائدة على الرغبة في الادخار



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS بإستعمال Excel

15- هل يؤثر مستوى الدخل في قرار الادخار

يوضح الجدول الموالي المتغيرات الوصفية لإتجاه هل يؤثر مستوى الدخل في قرار الادخار:

الجدول (51): توزيع العينة حسب إتجاه مستوى الدخل يؤثر في قرار الادخار

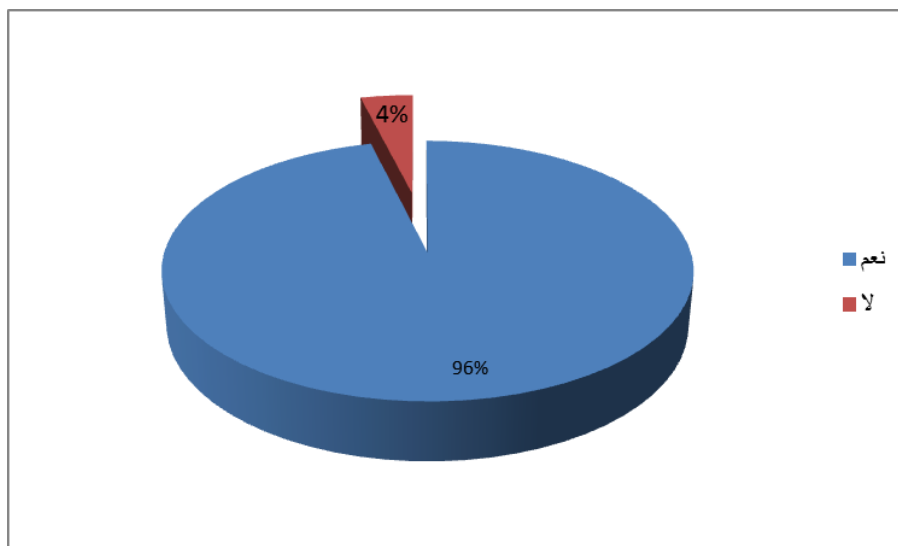
النسبة المئوية %	التكرارات	
96,1	174	نعم
3,9	7	لا

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

يتوضح من الجدول أعلاه أن شريحة الإجابات ب نعم فيما يخص إتجاه هل يؤثر مستوى الدخل في قرار الادخار سجلت أعلى نسبة مشاركة بلغت 96.1 % من حجم العينة، بحجم مشاركة قدر ب 174 من المستجوبين البالغ عددهم 181.

والشكل التالي يوضح التغيرات الوصفية لحجم الإتجاه الغالب:

الشكل (29): تمثيل بياني يوضح التغيرات الوصفية لحجم الإتجاه الغالب لمحور مستوى الدخل يؤثر في قرار الادخار



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS بإستعمال Excel

16- هل تؤثر ثقافة الادخار في قرار الادخار

يمكن توضيح المتغيرات الوصفية لإتجاه هل تؤثر ثقافة الإيدخار في قرار الادخار وفق ما يبينه الجدول

أدناه:

الجدول (52): توزيع العينة حسب إتجاه ثقافة الادخار تؤثر في قرار الادخار

النسبة المئوية %	التكرارات	
88.39	160	نعم
10.04	20	لا
0,6	1	قيم مفقودة

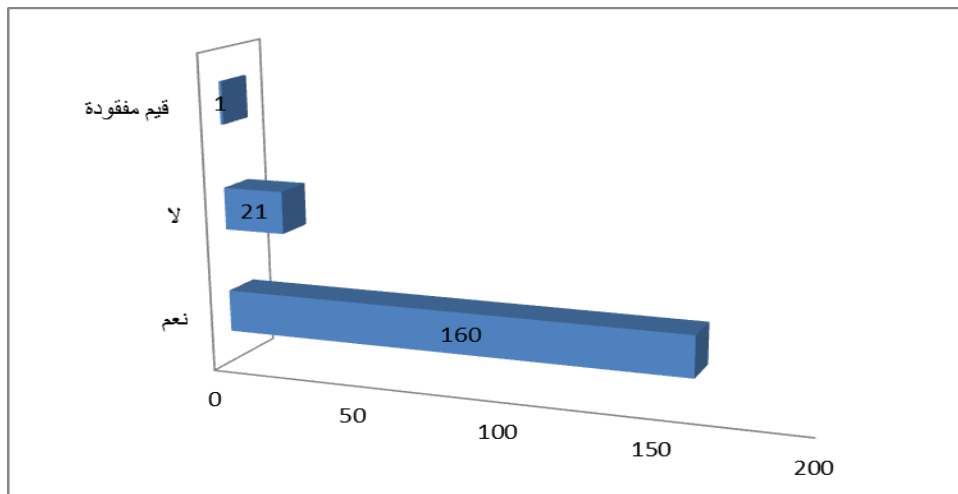
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

يتبين من الجدول أعلاه أن شريحة الإجابات ب نعم فيما يخص إتجاه هل تؤثر ثقافة الإيدخار في قرار الادخار سجلت أعلى نسبة مشاركة بلغت 88.39 % من حجم العينة، بحجم مشاركة قدر ب 160 من المستجوبين البالغ عددهم 181. في حين بلغت الإجابات المفقودة نسبة 0.6 % و هذا راجع لعدم تركيز المستجيب من جانب و السهو عند التحليل من جانب آخر.

والشكل التالي يوضح التغيرات الوصفية لحجم الإتجاه الغالب:

الشكل (30): تمثيل بياني يوضح التغيرات الوصفية لحجم الإتجاه الغالب لمحور هل تؤثر ثقافة

الادخار في قرار الادخار



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS بإستعمال Excel

17- هل تؤثر نوعية الخدمات المصرفية في قرار الادخار

يمكن توضيح المتغيرات الوصفية لإتجاه هل تؤثر نوعية الخدمات المصرفية في قرار الإدخار وفق ما يبينه الجدول الموالي:

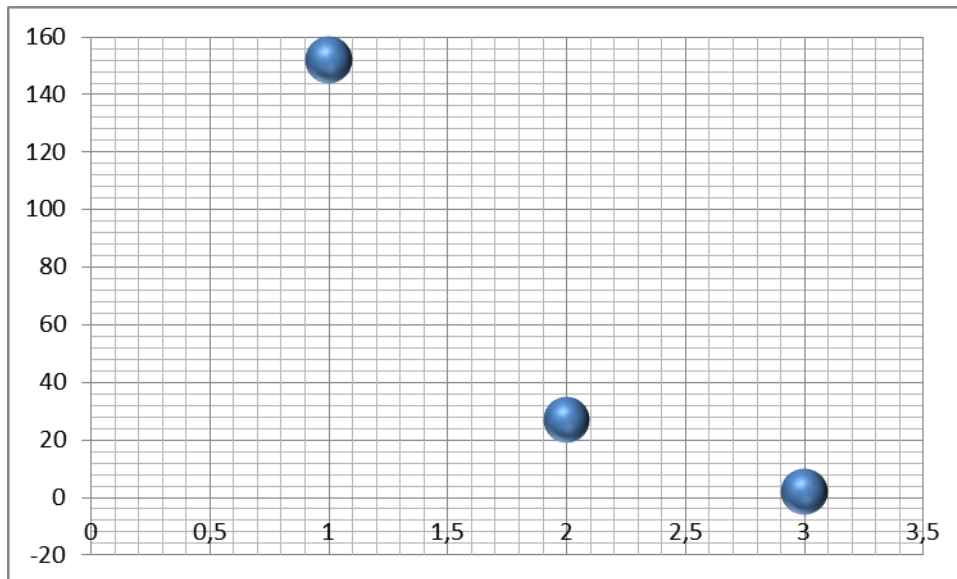
الجدول (53): توزيع العينة حسب إتجاه هل تؤثر نوعية الخدمات المصرفية في قرار الادخار

النسبة المئوية %	التكرارات		
84,0	152	نعم	
14,9	27	لا	
1,1	2	قيم مفقودة	

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

يتبين من الجدول أعلاه أن شريحة الإجابات ب نعم فيما يخص إتجاه هل تؤثر نوعية الخدمات المصرفية في قرار الإدخار سجلت أعلى نسبة مشاركة بلغت 84.0 % من حجم العينة، بحجم مشاركة قدر ب 152 من الفاعلين ككل و البالغ عددهم 181. والشكل الموالي يوضح التغيرات الوصفية لحجم الإتجاه الغالب:

الشكل (31): توزيع تكراري يوضح التغيرات الوصفية لحجم الإتجاه الغالب لمحور هل تؤثر نوعية الخدمات المصرفية في قرار الادخار



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS بإستعمال Excel

18- هل يؤثر مستوى التكوين على قرار الادخار

يمكن توضيح المتغيرات الوصفية لإتجاه يؤثر مستوى التكوين على قرار الادخار وفق ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول (54): توزيع العينة حسب إتجاه مستوى التكوين يؤثر على قرار الادخار

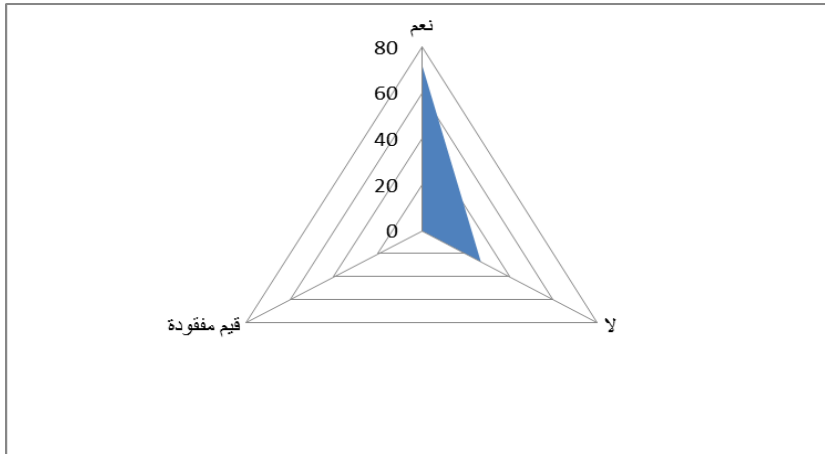
النسبة المئوية %	التكرارات		
72,9	132	نعم	
27,1	49	لا	

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

يتضح من الجدول السابق أن شريحة الإجابات ب نعم فيما يتعلق بإتجاه يؤثر مستوى التكوين على قرار الإدخار سجلت أعلى نسبة مشاركة بلغت 72.9 % من حجم العينة، بحجم مشاركة قدر ب 132 من الفاعلين ككل و البالغ عددهم 181.

و الشكل أدناه يوضح التغيرات الوصفية لحجم الإتجاه الغالب:

الشكل (32): توزيع شبكي يوضح التغيرات الوصفية لحجم الإتجاه الغالب لمحور مستوى التكوين يؤثر على قرار الادخار



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS بإستعمال Excel

19- هل تؤثر البيئة الجغرافية (حضري أو ريفي) على قرار الادخار

يمكن توضيح المتغيرات الوصفية لإتجاه هل تؤثر البيئة الجغرافية (حضري أو ريفي) على قرار الادخار وفق ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول (55): توزيع العينة حسب إتجاه البيئة الجغرافية (حضري أو ريفي) تؤثر على قرار الادخار

النسبة المئوية %	التكرارات		
77,9	141	نعم	
21,5	39	لا	
0,6	1	قيم مفقودة	

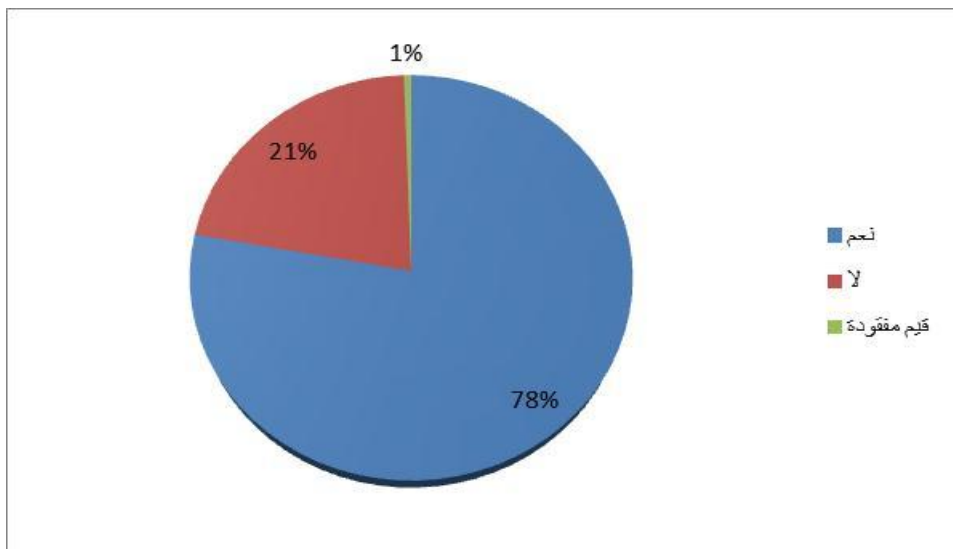
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

يتبين من الجدول أعلاه أن شريحة الإجابات ب نعم فيما يتعلق بإتجاه تؤثر البيئة الجغرافية على قرار الإدخار سجلت أعلى نسبة مشاركة بلغت 77.9 % من حجم العينة، بحجم مشاركة قدر ب 141 من الفاعلين ككل و البالغ عددهم 181. في حين بلغت الإجابات المفقودة نسبة 0.6 % و هذا راجع لعدم تركيز المستجيب من جانب و السهو عند التحليل من جانب آخر.

والشكل أدناه يوضح التغيرات الوصفية لحجم الإتجاه الغالب:

الشكل (33): تمثيل بياني يوضح التغيرات الوصفية لحجم الإتجاه الغالب لمحور البيئة الجغرافية

(حضري أو ريفي) تؤثر على قرار الادخار



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات SPSS بإستعمال Excel

المطلب الثالث: تحليل النتائج العامة للدراسة المدنية

فيما يلي سيتم إختبار الفرضيات العامة لموضوع الدراسة و كذا التطرق إلى نتائج هذه الدراسة:

الفرضية الاولى H1: الإدخار ظاهرة تتأثر بعوامل إقتصادية وأخرى غير إقتصادية ومن المتوقع أن يكون لهذه الأخيرة دور واضح في التأثير على حجم الإدخار. و ينبثق عن إختبار هذه الفرضية إختبار خمس فرضيات فرعية:

h1-1: علاقة نسبة الادخار مع العوامل التي تحد من الادخار

✓علاقة ماهي نسبة إدخارك الشخصي من الدخل حاليا * غياب الثقافة الإدخارية لدى العائلات

الجدول (56): الدراسة الإستقلاية بين الثقافة الإدخارية و مستوى الإدخار

X ²	Total	غياب الثقافة الإدخارية لدى العائلات				
		لا	نعم			
0.696	95	92	3	Effectif	أقل من 5%	ماهي نسبة إدخارك الشخصي من الدخل حاليا
	52,5%	50,8%	1,7%	% du total		
	48	44	4	Effectif	(5-10)%	
	26,5%	24,3%	2,2%	% du total		
	14	13	1	Effectif	(10.1-20)%	
	7,7%	7,2%	0,6%	% du total		
	11	10	1	Effectif	(20.1-30)%	
	6,1%	5,5%	0,6%	% du total		
	10	10	0	Effectif	(30.1-40)%	
	5,5%	5,5%	0,0%	% du total		
	3	3	0	Effectif	اكثر من 40%	
	1,7%	1,7%	0,0%	% du total		
	181	172	9	Effectif	Total	
	100,0 %	95,0%	5,0%	% du total		

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

الفصل الرابع دراسة تطبيقية حول سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية: حالة ولاية تيارت

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معامل كيدو (Chi Square) $x^2=0.696$ ، و هي معنوية عند درجة ثقة 95 %، حيث $Sig=0.003$ و هذا ما يبدى إلى قبول الفرضية H1، و عليه توجد إستقلالية بين الثقافة الإدخارية و نسبة الإدخار، حيث تراوحت إجابات العينة ب "لا" بنسبة 50.8 % كأعلى قيمة سجلتها الفئة الأولى من نسبة إدخارها (أقل من 5%)، تليها بعد ذلك شريحة (5 – 10) % حيث سجلت فيها "لا" نسبة 24.3 % . في حين سجلت قيم "نعم" نسبا ضعيفة و متدنية عند كل الشرائح، تراوحت بين أعلى نسبة 2.2 % للشريحة الثانية (5 – 10) % و أدنى نسبة 0 % بالنسبة للشريحتين (30 – 40) % و أكثر من 40 %.

✓ علاقة ماهي نسبة إدخارك الشخصي من الدخل حاليا * القدرة الشرائية

الجدول (57): الدراسة الإستقلالية بين القدرة الشرائية و مستوى الإدخار

			القدرة الشرائية		Total	X ²				
			نعم	لا		valeur	Sig			
ماهي نسبة ادخارك الشخصي من الدخل حاليا	اقل من 5%	Effectif	18	77	95	12,0 91 ^a	0,034			
		% du total	9,9%	42,5%	52,5%					
	5-10%)	Effectif	1	47	48					
		% du total	0,6%	26,0%	26,5%					
	10.1-20%)	Effectif	3	11	14					
		% du total	1,7%	6,1%	7,7%					
	20.1-30%)	Effectif	3	8	11					
		% du total	1,7%	4,4%	6,1%					
	30.1-40%)	Effectif	0	10	10					
		% du total	0,0%	5,5%	5,5%					
	اكثر من 40%	Effectif	0	3	3					
		% du total	0,0%	1,7%	1,7%					
	Total		Effectif	25	156			181		
			% du total	13,8%	86,2%			100,0%		

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

الفصل الرابع دراسة تطبيقية حول سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية: حالة ولاية تيارت

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معامل كيدو (Chi Square) $x^2=12.091$ ، و هي معنوية عند درجة ثقة 95 %، حيث $Sig=0.034$ و هذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية H1، و عليه توجد إستقلالية بين القدرة الشرائية و نسبة الإدخار، حيث تراوحت إجابات العينة ب "لا" بنسبة 42.5 % كأعلى قيمة سجلتها الفئة الأولى من نسبة إدخارها (أقل من 5%)، تليها بعد ذلك شريحة (5 – 10) % حيث سجلت فيها "لا" نسبة 26.5 % . في حين سجلت قيم "نعم" نسبا ضعيفة و متدنية عند كل الشرائح، تراوحت بين أعلى نسبة 9.9 % للشريحة الأولى (أقل من 5 %) و أدنى نسبة 0 % بالنسبة للشريحتين (30 – 40) % و أكثر من 40 %.

✓ علاقة ماهي نسبة إدخارك الشخصي من الدخل حاليا * إرتفاع الأسعار و التصخم

الجدول (58): الدراسة الإستقلالية بين إرتفاع الأسعار و التصخم و مستوى الإدخار

			ارتفاع التصخم والاسعار		Total	X ²	
			نعم	لا		valeur	Sig
ماهي نسبة ادخارك الشخصي من الدخل حاليا	5% من اقل	Effectif	43	52	95	9,857 ^a	0,079
		% du total	23,8%	28,7%	52,5%		
	5-10)%	Effectif	31	17	48		
		% du total	17,1%	9,4%	26,5%		
	10.1-20)%	Effectif	4	10	14		
		% du total	2,2%	5,5%	7,7%		
	20.1-30)%	Effectif	3	8	11		
		% du total	1,7%	4,4%	6,1%		
	30.1-40)%	Effectif	5	5	10		
		% du total	2,8%	2,8%	5,5%		
	اكثر من 40%	Effectif	1	2	3		
		% du total	0,6%	1,1%	1,7%		
	Total	Effectif	87	94	181		
		% du total	48,1%	51,9%	100,0%		

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معامل كيدو (Chi Square) $x^2=9.857$ ، و هي معنوية عند درجة ثقة 95 %، حيث $Sig=0.079$ و هذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية H0، و عليه لا توجد إستقلالية بل

الفصل الرابع دراسة تطبيقية حول سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية: حالة ولاية تيارت

هناك علاقة إرتباطية بين إرتفاع الأسعار و التصخم و مستوى الإدخار، حيث تراوحت إجابات العينة ب "لا" بنسبة 28.7 % كأعلى قيمة سجلتها الفئة الأولى من نسبة إدخارها (أقل من 5%)، تليها بعد ذلك شريحة (5 – 10) % حيث سجلت فيها "لا" نسبة 9.4 %. في حين سجلت قيم "نعم" نسبا ضعيفة و متدنية ، تراوحت بين أعلى نسبة 23.8 % للشريحة الأولى (5 – 10) % و أدنى نسبة 0.6 % بالنسبة للشريحة أكثر من 40 %.

✓ علاقة ماهي نسبة إدخارك الشخصي من الدخل حاليا * معدلات الفائدة المنخفضة

الجدول (59): الدراسة الإستقلالية بين معدلات الفائدة المنخفضة و مستوى الإدخار

X ²		معدلات الفائدة المنخفضة					
Sig	valeur						
0,711	2,928 ^a	Total	لا	نعم	Effectif	5% من اقل	ماهي نسبة ادخارك الشخصي من الدخل حاليا
		95	81	14	% du total		
		52,5%	44,8%	7,7%			
		48	41	7	Effectif	(5-10)%	
		26,5%	22,7%	3,9%	% du total		
		14	13	1	Effectif	(10.1-20)%	
		7,7%	7,2%	0,6%	% du total		
		11	9	2	Effectif	(20.1-30)%	
		6,1%	5,0%	1,1%	% du total		
		10	10	0	Effectif	(30.1-40)%	
		5,5%	5,5%	0,0%	% du total		
		3	3	0	Effectif	40% من اكثر	
		1,7%	1,7%	0,0%	% du total		
		181	157	24	Effectif	Total	
		100,0%	86,7%	13,3%	% du total		

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معامل كيدو (Chi Square) $x^2=2.928$ ، و هي معنوية عند درجة ثقة 95 %، حيث Sig=0.711 و هذا ما يدلي إلى قبول الفرضية H₀، و عليه لا توجد إستقلالية بل هناك علاقة إرتباطية بين معدلات الفائدة المنخفضة و مستوى الإدخار، حيث تراوحت إجابات العينة ب "لا" بنسبة 44.8 % كأعلى قيمة سجلتها الفئة الأولى من نسبة إدخارها (أقل من 5%)، تليها بعد ذلك

الفصل الرابع دراسة تطبيقية حول سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية: حالة ولاية تيارت

شريحة (5 - 10) % حيث سجلت فيها "لا" نسبة 26.5%. في حين سجلت قيم "نعم" نسبة ضعيفة و متدنية ، تراوحت بين أعلى نسبة 7.7% للشريحة الأولى (5 - 10) % و أدنى نسبة 0 % بالنسبة للشريحتين (30 - 40) % و أكثر من 40%.

✓علاقة ماهي نسبة إيداراك الشخصى من الدخل حاليا * الثقافة الدينية لدى المدخر

الجدول (60): الدراسة الإستقلاية بين الثقافة الدينية لدى المدخر و مستوى الإيداراك

		الثقافة الدينية لدى المدخر		Total	X ²			
		نعم	لا		valeur	Sig		
ماهي نسبة ادخاراك الشخصى من الدخل حاليا	اقل من 5%	Effectif	14	81	95	13,506 ^a	0,019	
		% du total	7,7%	44,8%	52,5%			
	5-10%)	Effectif	4	44	48			
		% du total	2,2%	24,3%	26,5%			
	10.1-20%)	Effectif	4	10	14			
		% du total	2,2%	5,5%	7,7%			
	20.1-30%)	Effectif	1	10	11			
		% du total	0,6%	5,5%	6,1%			
	30.1-40%)	Effectif	5	5	10			
		% du total	2,8%	2,8%	5,5%			
	اكثر من 40%	Effectif	1	2	3			
		% du total	0,6%	1,1%	1,7%			
	Total		Effectif	29	152	181		
			% du total	16,0%	84,0%	100,0%		

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معامل كيدو (Chi Square) $x^2=13.506$ ، و هي معنوية عند درجة ثقة 95 %، حيث Sig=0.019 و هذا ما يدلي إلى قبول الفرضية H1، و عليه توجد إستقلاية بين الثقافة الدينية لدى المدخر و مستوى الإيداراك، حيث تراوحت إجابات العينة ب "لا" بنسبة 44.8 % كأعلى قيمة سجلتها الفئة الأولى من نسبة إيداراكها (أقل من 5%)، تليها بعد ذلك شريحة (5 - 10) % حيث سجلت فيها "لا" نسبة 24.3%. في حين سجلت قيم "نعم" نسبة ضعيفة و متدنية عند كل

الفصل الرابع دراسة تطبيقية حول سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية: حالة ولاية تيارت

الشرائح، تراوحت بين أعلى نسبة 7.7% للشريحة الأولى (5 - 10) % و أدنى نسبة 0.6% بالنسبة للشريحتين (20 - 30) % و أكثر من 40%.

✓ علاقة ماهي نسبة إيدخارك الشخصي من الدخل حاليا * نوعية الخدمات المصرفية المقدمة

الجدول (61): الدراسة الإستقلالية بين نوعية الخدمات المصرفية المقدمة ومستوى الإدخار

		نوعية الخدمات المصرفية المقدمة		Total	
		لا	لا		
ماهي نسبة ادخارك الشخصي من الدخل حاليا	اقل من 5%	Effectif	95	95	
		% du total	52,5%	52,5%	
	5-10%	Effectif	48	48	
		% du total	26,5%	26,5%	
	10.1-20%	Effectif	14	14	
		% du total	7,7%	7,7%	
	20.1-30%	Effectif	11	11	
		% du total	6,1%	6,1%	
	30.1-40%	Effectif	10	10	
		% du total	5,5%	5,5%	
	اكثر من 40%	Effectif	3	3	
		% du total	1,7%	1,7%	
	Total		Effectif	181	181
			% du total	100,0%	100,0%

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معامل كيدو (Chi Square) $x^2=0.696$ ، و هي معنوية عند درجة ثقة 95%، حيث Sig=0.003 و هذا ما يؤدي بنا إلى قبول الفرضية H1، و عليه توجد إستقلالية بين نوعية الخدمات المصرفية المقدمة و مستوى الإدخار، حيث كانت كل إجابات العينة ب "لا" بنسبة 52.5% كأعلى قيمة سجلتها الفئة الأولى من نسبة إدخارها (أقل من 5%)، تليها بعد ذلك شريحة (5 - 10) % حيث سجلت فيها "لا" نسبة 26.5%. أما أدنى قيمة فقد قدرت ب 1.7% بالنسبة للشريحة أكثر من 40%.

✓ علاقة ماهي نسبة إيدخارك الشخصي من الدخل حاليا * إنعدام الحوافز

الجدول (62): الدراسة الإستقلاية بين إنعدام الحوافز و مستوى الإدخار

			انعدام الحوافز		Total	X2		
			نعم	لا		Valeur	Sig	
ماهي نسبة ادخارك الشخصي من الدخل حاليا	5% من اقل	Effectif	3	92	95	9,159 ^a	0,103	
		% du total	1,7%	50,8%	52,5%			
	5-10%)	Effectif	1	47	48			
		% du total	0,6%	26,0%	26,5%			
	10.1-20%)	Effectif	1	13	14			
		% du total	0,6%	7,2%	7,7%			
	20.1-30%)	Effectif	1	10	11			
		% du total	0,6%	5,5%	6,1%			
	30.1-40%)	Effectif	0	10	10			
		% du total	0,0%	5,5%	5,5%			
	اكثر من 40%	Effectif	1	2	3			
		% du total	0,6%	1,1%	1,7%			
	Total		Effectif	7	174	181		
			% du total	3,9%	96,1%	100,0%		

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معامل كيدو (Chi Square) $x^2=9.159$ ، و هي معنوية عند درجة ثقة 95 %، حيث Sig=0.103 و هذا ما يدي إلى قبول الفرضية H0، و عليه لا توجد إستقلاية بل هناك علاقة إرتباطية بين إنعدام الحوافز و مستوى الإدخار، حيث تراوحت إجابات العينة ب "لا" بنسبة 50.8 % كأعلى قيمة سجلتها الفئة الأولى من نسبة إدخارها (أقل من 5%)، تليها بعد ذلك شريحة (5 – 10) % حيث سجلت فيها "لا" نسبة 26.0 % . في حين سجلت قيم "نعم" نسبا ضئيلة و متدنية عند كل الشرائح، تراوحت بين أعلى نسبة 1.7 % للشريحة الأولى (5 – 10) % و أدنى نسبة 0 % بالنسبة للشريحة (30 – 40) % .

✓ الإدخار مع متوسط محور ما هي العوامل التي تحد من قرار الادخار

تتم هذه الدراسة من خلال جدول ANOVA :

الفصل الرابع دراسة تطبيقية حول سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية: حالة ولاية تيارت

الجدول (63): جدول تحليل التباين للعلاقة بين متوسط ما هي العوامل التي تحد من قرار الادخار

و الإدخار

ANOVA

ماهي نسبة ادخارك الشخصي من الدخل حاليا

	Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	10,551	2	5,276	3,368	0,037
Intragroupes	278,852	178	1,567		
Total	289,403	180			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

يتضح من خلال جدول ANOVA أن متغير Fisher كانت معنويته عند درجة ثقة 5%، وهذا ما تثبته الدلالة الإحصائية حيث $Sig = 0.037 < 0.05$ وعليه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين سبب الإدخار للمحور "ما هي العوامل التي تحد من قرار الادخار" لإبراز أي السبب كان له الأثر الأكبر.

h1-2: علاقة الادخار مع مستوى الإستهلاك

الجدول (64): الدراسة الإستقلالية بين مستوى الإستهلاك و مستوى الإدخار

X^2		هل هناك علاقة بين مستوى الإستهلاك ومستوى الادخار					ماهي نسبة ادخارك الشخصي من الدخل حاليا
Sig	valeur		Total	لا	نعم	Effectif	
		93	7	86	Effectif	5% من اقل	ماهي نسبة ادخارك الشخصي من الدخل حاليا
		52,2%	3,9%	48,3%	% du total		
		47	4	43	Effectif	(5-10)%	
		26,4%	2,2%	24,2%	% du total		
		14	0	14	Effectif	(10.1-20)%	
		7,9%	0,0%	7,9%	% du total		
		11	0	11	Effectif	(20.1-30)%	
		6,2%	0,0%	6,2%	% du total		
		10	0	10	Effectif	(30.1-40)%	
		5,6%	0,0%	5,6%	% du total		
		3	0	3	Effectif	اكثر من 40%	
		1,7%	0,0%	1,7%	% du total		
		178	11	167	Effectif	Total	
0,664	3,234 ^a	100,0%	6,2%	93,8%	% du total		

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

الفصل الرابع دراسة تطبيقية حول سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية: حالة ولاية تيارت

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معامل كيدو (Chi Square) $x^2=3.234$ ، و هي معنوية عند درجة ثقة 93 %، حيث $Sig=0.664$ و هذا ما يدي إلى قبول الفرضية H_0 ، و عليه لا توجد إستقلالية بل هناك علاقة إرتباطية بين مستوى الإستهلاك و مستوى الإدخار، فكلما زاد الإستهلاك نقص الإدخار حيث تراوحت إجابات العينة ب "لا" نسبا ضعيلة و متدنية قدرت بنسبة 3.9 % كأعلى قيمة سجلتها الفئة الأولى من نسبة إدخارها (أقل من 5%)، تليها بعد ذلك شريحة (5 - 10) % حيث سجلت فيها "لا" نسبة 2.2 %، أما نسبة 0 % فقد شملت الشرائح (10 - 20) %، (20 - 30) %، (30 - 40) % و أكثر من 40 % . في حين سجلت قيم "نعم" نسبا مرتفعة ، تراوحت بين أعلى نسبة 48.3 % للشريحة الأولى (5 - 10) % تلتها نسبة 24.2 % للشريحة الثانية (5 - 10) % و أدنى نسبة كانت 1.7 % بالنسبة للشريحة أكثر من 40 %.

h1-3: علاقة الادخار بالقناعة الدينية

الجدول (65): الدراسة الإستقلالية بين مستوى الإستهلاك و مستوى الإدخار

X^2		Total	هل تؤثر قناعتك الدينية على الرغبة في الادخار		Effectif	اقل من 5%	ماهي نسبة ادخارك الشخصي من الدخل حاليا
Sig	valeur		لا	نعم			
		95	31	64	Effectif	اقل من 5%	
		52,5%	17,1%	35,4%	% du total		
		48	10	38	Effectif	(5-10)%	
		26,5%	5,5%	21,0%	% du total		
		14	5	9	Effectif	(10.1-20)%	
		7,7%	2,8%	5,0%	% du total		
		11	2	9	Effectif	(20.1-30)%	
		6,1%	1,1%	5,0%	% du total		
		10	1	9	Effectif	(30.1-40)%	
		5,5%	0,6%	5,0%	% du total		
		3	1	2	Effectif	اكثر من 40%	
		1,7%	0,6%	1,1%	% du total		
		181	50	131	Effectif	Total	
0,434	4,850 ^a	100,0%	27,6%	72,4%	% du total		

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

الفصل الرابع دراسة تطبيقية حول سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية: حالة ولاية تيارت

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معامل كيدو (Chi Square) $x^2=4.850$ ، و هي معنوية عند درجة ثقة 95 %، حيث $Sig=0.434$ و هذا ما يدلي إلى قبول الفرضية H_0 ، و عليه لا توجد إستقلالية بل هناك علاقة إرتباطية بين القناعة الدينية و مستوى الإدخار، حيث تراوحت إجابات العينة ب "لا" نسبا ضئيلة قدرت بنسبة 17.1 % كأعلى قيمة سجلتها الفئة الأولى من نسبة إدخارها (أقل من 5%)، تليها بعد ذلك شريحة (5 – 10) % حيث سجلت فيها "لا" نسبة 5.5 %، أما أقل نسبة و المقدرة ب 0.6% فقد شملت الشريحة أكثر من 40 % . في حين سجلت قيم "نعم" نسبا مرتفعة ، تراوحت بين أعلى نسبة 35.4 % للشريحة الأولى (5 – 10) % تلتها نسبة 21.0 % للشريحة الثانية (5 – 10) % و أدنى نسبة كانت 1.1 % بالنسبة للشريحة أكثر من 40 %.

h1-4: علاقة الادخار بسعر الفائدة

الجدول (66): الدراسة الإستقلالية بين سعر الفائدة و مستوى الإدخار

X^2		هل تؤثر قناعتك الدينية على الرغبة في الادخار					ماهي نسبة ادخارك الشخصي من الدخل حاليا
Sig	valeur		Total	لا	نعم	من اقل 5%	
		95	31	64	Effectif	من اقل 5%	ماهي نسبة ادخارك الشخصي من الدخل حاليا
		52,5%	17,1%	35,4%	% du total	5%	
		48	10	38	Effectif	(5-10)%	
		26,5%	5,5%	21,0%	% du total		
		14	5	9	Effectif	(10.1-20)%	
		7,7%	2,8%	5,0%	% du total		
		11	2	9	Effectif	(20.1-30)%	
		6,1%	1,1%	5,0%	% du total		
		10	1	9	Effectif	(30.1-40)%	
		5,5%	0,6%	5,0%	% du total		
		3	1	2	Effectif	من اكثر 40%	
		1,7%	0,6%	1,1%	% du total		
		181	50	131	Effectif	Total	
0,032	4,850 ^a	100,0 %	27,6%	72,4%	% du total		

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

الفصل الرابع دراسة تطبيقية حول سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية: حالة ولاية تيارت

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معامل كيدو (Chi Square) $x^2=4.850$ ، و هي معنوية عند درجة ثقة 95 %، حيث $Sig=0.032$ و هذا ما يدلي إلى قبول الفرضية H1، و عليه توجد إستقلالية بين سعر الفائدة و مستوى الإدخار، حيث تراوحت إجابات العينة ب "لا" بنسبة 37.9 % كأعلى قيمة سجلتها الفئة الأولى من نسبة إدخارها (أقل من 5%)، تليها بعد ذلك شريحة (5 – 10) % حيث سجلت فيها "لا" نسبة 20.1 % . في حين سجلت قيم "نعم" نسبا ضعيفة و متدنية عند كل الشرائح، تراوحت بين أعلى نسبة 12.6 % للشريحة الأولى (أقل من 5 %) و أدنى نسبة 0 % بالنسبة للشريحة و أكثر من 40 %.

h1-5: علاقة الادخار مع مستوى الدخل

الجدول (67): الدراسة الإستقلالية بين مستوى الدخل و مستوى الإدخار

X^2		هل يؤثر سعر الفائدة على الرغبة في الادخار			Effectif	اقل من 5%	ماهي نسبة ادخارك الشخصي من الدخل حاليا
Sig	valeur		Total	لا			
		88	22	66	Effectif	5%	
		50,6%	12,6%	37,9%	% du total		
		48	13	35	Effectif	(5-10)%	
		27,6%	7,5%	20,1%	% du total		
		14	8	6	Effectif	(10.1-20)%	
		8,0%	4,6%	3,4%	% du total		
		11	6	5	Effectif	(20.1-30)%	
		6,3%	3,4%	2,9%	% du total		
		10	5	5	Effectif	(30.1-40)%	
		5,7%	2,9%	2,9%	% du total		
		3	0	3	Effectif	اكثر من 40%	
		1,7%	0,0%	1,7%	% du total		
		174	54	120	Effectif	Total	
0.020	12,178 ^a	100,0%	31,0%	69,0%	% du total		

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معامل كيدو (Chi Square) $x^2=12.178$ ، و هي معنوية عند درجة ثقة 88 %، حيث $Sig=0.020$ وهذا ما يدلي إلى قبول الفرضية H1، و عليه توجد إستقلالية بين

الفصل الرابع دراسة تطبيقية حول سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية: حالة ولاية تيارت

الثقافة الإيدخارية و مستوى الإيدخار، حيث تراوحت إجابات العينة ب "لا" نسبة ضئيلة و متدنية قدرت بنسبة 1.7 % كأعلى قيمة سجلتها الفئة الثالثة من نسبة إيدخارها (10 - 20) %، تليها بعد ذلك شريحتي (أقل من 5%) و (5 - 10) % حيث سجلت فيها "لا" نسبة 1.1 %، أما نسبة 0 % فقد شملت الشرائح (20 - 30) %، (30 - 40) % و أكثر من 40 % . في حين سجلت قيم "نعم" نسبة مرتفعة ، تراوحت بين أعلى نسبة 51.4 % للشريحة الأولى (5 - 10) % تلتها نسبة 25.4 % للشريحة الثانية (5 - 10) % و أدنى نسبة كانت 1.7 % بالنسبة للشريحة أكثر من 40 %.

قياس أثر (Q₁₁، Q₁₂، Q₁₃، Q₁₄، Q₁₅) على نسبة الإيدخار Q₅

Q₅ : ما هي نسبة إيدخارك الشهري من الدخل حاليا

Q₁₁ : ما هي العوامل التي تحد من قرار الادخار

Q₁₂ : هل هناك علاقة بين مستوى الاستهلاك و مستوى الادخار

Q₁₃ : هل تؤثر قناعاتك الدينية على الرغبة في الادخار

Q₁₄ : هل يؤثر سعر الفائدة على الرغبة في الادخار

Q₁₅ : هل يؤثر مستوى الدخل في قرار الادخار

باستعمال منهج نموذج الإنحدار المتعدد و بالإستعانة ببرنامج SPSS 22.0 تحصلنا على المعادلة التالية:

$$Q_5 = 0.791 - 0.397 Q_{11} - 0.405 Q_{12} + 0.489 Q_{13} + 0.353 Q_{14} + 0.589 Q_{15}$$

أ. دراسة صلاحية النموذج

1. المعنوية الكلية للنموذج

يتضح من خلال جدول تحليل التباين الأحادي لنموذج الإنحدار المبين أن قيمة Fisher بلغت

$F_c = 2.917$ و هي معنوية عند درجة الثقة 95 % حيث بلغت $Sig = 0.024 > 0.05$ و هذا يدل على الصلاحية الكلية للنموذج.

الجدول (68): جدول تحليل التباين للعلاقة بين متوسط Q_{11} ، Q_{12} ، Q_{13} ، Q_{14} ، Q_{15} و الإدخار

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	15,459	5	3,092	1,917	0,094 ^b
Résidus	266,167	165	1,613		
Total	281,626	170			

a. Variable dépendante : حاليا الدخل من الشخصي ادخارك نسبة ماهي

b. Prédicteurs : (Constante)، متوسط، 11، يؤثر ها المحور على الفائدة سعر يؤثر هل الادخار، قرار في الدخل مستوى يؤثر ها المحور 11، متوسط، (Constante)، الادخار في الرغبة على الدينية قناعتك تؤثر هل الادخار، ومستوى الاستهلاك مستوى بين علاقة هناك هل الادخار، في الرغبة

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

2. المعنوية الجزئية

• معنوية Q_{11} : لقد بلغت إحصائية معامل Student $T_{q11} = 1.220$ و هي ذات دلالة عند مستوى معنوية

5 % حيث $Sig_t = 0.044 > 0.05$ و لها علاقة عكسية مع مستوى الإدخار و يؤثر بنسبة - 0.39.

• معنوية Q_{12} : لقد بلغت إحصائية معامل Student $T_{q12} = 1.950$ و هي ذات دلالة عند مستوى معنوية

5 % حيث $Sig_t = 0.039 > 0.05$ و لها علاقة عكسية مع مستوى الإدخار و يؤثر بنسبة - 0.40.

• معنوية Q_{13} : لقد بلغت إحصائية معامل Student $T_{q13} = 1.71$ و هي ذات دلالة عند مستوى معنوية 5

% حيث $Sig_t = 0.040 > 0.05$ و لها علاقة عكسية مع مستوى الإدخار و يؤثر بنسبة + 0.48.

• معنوية Q_{14} : لقد بلغت إحصائية معامل Student $T_{q14} = 2.27$ و هي ذات دلالة عند مستوى معنوية

5 % حيث $Sig_t = 0.019 > 0.05$ و لها علاقة عكسية مع مستوى الإدخار و يؤثر بنسبة + 0.35.

• معنوية Q_{15} : لقد بلغت إحصائية معامل Student $T_{q15} = 1.70$ و هي ذات دلالة عند مستوى معنوية

5 % حيث $Sig_t = 0.040 > 0.05$ و لها علاقة عكسية مع مستوى الإدخار و يؤثر بنسبة + 0.58.

الفرضية الثانية H2: من أسباب ضعف الإدخار إرتفاع مستوى الأسعار و معدلات التضخم بعد تحرير الأسعار و هي من أهم محددات الإدخار في الجزائر لكن مدخرات العائلات الجزائرية في تزايد مستمر في السنوات الأخيرة.

h2-1: بالنظر إلى تحليل متجهات محاور الدراسة (ما هي العوامل التي تحد من قرار الادخار و هل تؤثر نوعية الخدمات المصرفية في قرار الادخار) تبين أن أسباب ضعف الإدخار:

أ. تحليل إتجاه ما هي العوامل التي تحد من قرار الادخار:

بناء على ما تم التوصل إليه فقد سجلت أعلى نسبة مشاركة بلغت 48.1 % من حجم العينة، تحتل المرتبة الأولى بحجم مشاركة قدر ب 87 بالنسبة "إرتفاع التضخم والأسعار"، تليها في المرتبة الثانية شريحة الإجابات ب نعم ل "الثقافة الدينية لدى المدخر" بحجم مشاركة 29 بنسبة 16 % و في المرتبة الثالثة شريحة نعم بالنسبة "القدرة الشرائية" بنسبة مشاركة 13.8 % من حجم العينة. و إحتلت إجابات نعم فيما يخص "معدلات الفائدة المنخفضة"، "غياب الثقافة الادخارية لدى العائلات" و "إنعدام الحوافز" المراتب 4، 5 و 6 من حيث نسبة التفاعل مع محور الدراسة محل الإستبيان على الترتيب بحجم مشاركة (24، 9، 7) على التوالي بنسب قدرت ب (13.3 %، 5 %، 3.9 %) على الترتيب، أما المرتبة الأخيرة فقد كانت معدومة ل "نوعية الخدمات المصرفية المقدمة" كعامل يحد من قرار الإدخار لدى أفراد العينة.

ب. تحليل إتجاه هل تؤثر نوعية الخدمات المصرفية في قرار الادخار

بناء على ما تم التوصل إليه فقد سجلت أعلى نسبة مشاركة بلغت 84.0 % من حجم العينة، بحجم مشاركة قدر ب 181 من الفاعلين ككل.

h2-2: ماهي نسبة إدخارك الشخصي من الدخل حاليا * هل تؤثر نوعية الخدمات المصرفية في قرار

الادخار

الجدول (69): الدراسة الإستقلالية بين نوعية الخدات المصرفية و مستوى الإدخار

		هل تؤثر نوعية الخدات المصرفية في قرار الادخار		Total	X ²		
		نعم	لا		valeur	Sig	
ماهي نسبة ادخارك الشخصي من الدخل حاليا	5% من اقل	Effectif	82	13	95		
		% du total	45,8%	7,3%	53,1%		
	5-10%)	Effectif	37	11	48		
		% du total	20,7%	6,1%	26,8%		
	10.1-20%)	Effectif	12	1	13		
		% du total	6,7%	0,6%	7,3%		
	20.1-30%)	Effectif	10	1	11		
		% du total	5,6%	0,6%	6,1%		
	30.1-40%)	Effectif	8	1	9		
		% du total	4,5%	0,6%	5,0%		

الفصل الرابع دراسة تطبيقية حول سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية: حالة ولاية تيارت

	اكثر من 40%	Effectif	3	0	3		
		% du total	1,7%	0,0%	1,7%		
Total		Effectif	152	27	179		
		% du total	84,9%	15,1%	100,0%	3,951 ^a	0,556

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معامل كيدو (Chi Square) $x^2=3.951$ ، و هي معنوية عند درجة ثقة 95 %، حيث $Sig=0.556$ و هذا ما يدلي إلى قبول الفرضية H_0 ، و عليه لا توجد إستقلالية بل هناك علاقة إرتباطية بين نوعية الخدمات المصرفية و مستوى الإدخار، حيث تراوحت إجابات العينة ب "لا" نسبا ضعيفة و متدنية قدرت بنسبة 7.3 % كأعلى قيمة سجلتها الفئة الأولى من نسبة إدارها (أقل من 5%)، تليها بعد ذلك شريحة (5 – 10) % حيث سجلت فيها "لا" نسبة 6.1 %، أما نسبة 0 % فقد شملت أكثر من 40 % . في حين سجلت قيم "نعم" نسبا مرتفعة ، تراوحت بين أعلى نسبة 45.8 % للشريحة الأولى (5 – 10) % تلتها نسبة 20.7 % للشريحة الثانية (5 – 10) % و أدنى نسبة كانت 1.7 % بالنسبة للشريحة أكثر من 40 %.

الفرضية الثانية H_3 : يقوم الأفراد بالإدخار من أجل الحيطرة و الأمان لتوفير رأس مال يغطي حاجاتهم الحالية و المستقبلية.

h_3-1 : ماهي نسبة إدخارك الشخصي من الدخل حاليا * هل يؤثر مستوى التكوين على قرار الادخار

الجدول (70): الدراسة الإستقلالية بين مستوى التكوين و مستوى الإدخار

			هل يؤثر مستوى التكوين على قرار الادخار		Total	X^2	
			نعم	لا		Valeur	Sig
			ماهي نسبة ادخارك الشخصي من الدخل حاليا	5% من اقل	Effectif	69	26
Effectif théorique	69,3	25,7			95,0		
% du total	38,1%	14,4%			52,5%		
5-10%)	Effectif	37		11	48		
	Effectif théorique	35,0		13,0	48,0		
	% du total	38,1%		14,4%	52,5%		

الفصل الرابع دراسة تطبيقية حول سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية: حالة ولاية تيارت

		% du total	20,4%	6,1%	26,5%
	10.1- 20)%	Effectif	7	7	14
		Effectif théorique	10,2	3,8	14,0
		% du total	3,9%	3,9%	7,7%
	20.1- 30)%	Effectif	9	2	11
		Effectif théorique	8,0	3,0	11,0
		% du total	5,0%	1,1%	6,1%
	30.1- 40)%	Effectif	7	3	10
		Effectif théorique	7,3	2,7	10,0
		% du total	3,9%	1,7%	5,5%
	اكثر من 40%	Effectif	3	0	3
		Effectif théorique	2,2	,8	3,0
		% du total	1,7%	0,0%	1,7%
Total	Effectif	132	49	181	
	Effectif théorique	132,0	49,0	181,0	
	% du total	72,9%	27,1%	100,0 %	

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معامل كيدو (Chi Square) $x^2=5.749$ ، و هي معنوية عند درجة ثقة 95 %، حيث $Sig=0.331$ و هذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية H_0 ، و عليه لا توجد إستقلالية بل هناك علاقة إرتباطية بين مستوى التكوين و مستوى الإدخار، حيث تراوحت إجابات العينة ب "لا" نسبة ضئيلة قدرت بنسبة 14.4 % كأعلى قيمة سجلتها الفئة الأولى من نسبة إدخارها (أقل من 5%)، تليها بعد ذلك شريحة (5 – 10) % حيث سجلت فيها "لا" نسبة 6.1 %، أما نسبة 0 % فقد شملت أكثر من 40 % . في حين سجلت قيم "نعم" نسبة مرتفعة ، تراوحت بين أعلى نسبة 38.1 % للشريحة الأولى (5 – 10) % تلتها نسبة 20.4 % للشريحة الثانية (5 – 10) % و أدنى نسبة كانت 1.7 % بالنسبة للشريحة أكثر من 40 %.

الفصل الرابع دراسة تطبيقية حول سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية: حالة ولاية تيارت

h3-2: ماهي نسبة ادخارك الشخصي من الدخل حاليا * هل تؤثر البيئة الجغرافية (حضري أو ريفي)

على قرار الادخار

الجدول (71): الدراسة الإستقلالية بين البيئة الجغرافية و مستوى الإدخار

X ²		Total	هل تؤثر البيئة الجغرافية (حضري او ريفي) على قرار الادخار		Effectif	اقل من 5%	ماهي نسبة ادخارك الشخصي من الدخل حاليا
Sig	valeur		لا	نعم			
0,009	15.452 ^a	95	20	75	Effectif	اقل من 5%	ماهي نسبة ادخارك الشخصي من الدخل حاليا
		95,0	20,6	74,4	Effectif théorique		
		52,8%	11,1%	41,7%	% du total		
		48	7	41	Effectif	5-10%)	
		48,0	10,4	37,6	Effectif théorique		
		26,7%	3,9%	22,8%	% du total		
		13	8	5	Effectif	10.1-20%)	
		13,0	2,8	10,2	Effectif théorique		
		7,2%	4,4%	2,8%	% du total		
		11	3	8	Effectif	20.1-30%)	
		11,0	2,4	8,6	Effectif théorique		
		6,1%	1,7%	4,4%	% du total		
		10	1	9	Effectif	30.1-40%)	
		10,0	2,2	7,8	Effectif théorique		
		5,6%	0,6%	5,0%	% du total		
		3	0	3	Effectif	اكثر من 40%	
		3,0	,7	2,4	Effectif théorique		
		1,7%	0,0%	1,7%	% du total		
180	39	141	Effectif	Total			
180,0	39,0	141,0	Effectif théorique				
100,0%	21,7%	78,3%	% du total				

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

الفصل الرابع دراسة تطبيقية حول سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية: حالة ولاية تيارت

تبين أن $F_c = 0.079$ عند مستوى معنوية 5 % و كانت ذات دلالة إحصائية حيث أن $Sig = 0.024 > 0.05$ و عليه فإن النموذج صحيح. من جانب آخر، فإن $R^2 = 61\%$ هذا ما يدل على أن المتغيرات التفسيرية Q_{18} و Q_{19} لها أثر في تفسير Q_5 بنسبة 61 % أما المتغيرات العشوائية فتفسر المتغير Q_5 بنسبة 39 % .

2. المعنوية الجزئية

- **معنوية Q_{18}** : لقد بلغت إحصائية معامل Student $T_{q18} = 2.37$ و هي ذات دلالة عند مستوى معنوية 5 % حيث $Sig_t = 0.001 > 0.05$ و لها علاقة عكسية مع مستوى الإدخار و يؤثر بنسبة 8.9 % .
- **معنوية Q_{19}** : لقد بلغت إحصائية معامل Student $T_{q19} = 3.27$ و هي ذات دلالة عند مستوى معنوية 5 % حيث $Sig_t = 0.000 > 0.05$ و لها علاقة طردية مع مستوى الإدخار و يؤثر بنسبة 6.9 % .

الفرضية الثانية H4: الدخل هو المحدد الأساسي لإدخار العائلات الجزائرية.

يتم ذلك من خلال قياس أثر انعكاسات (Q_{15}) على نسبة الإدخار Q_5

Q_{15} : هل يؤثر مستوى الدخل في قرار الادخار

باستعمال نموذج الإنحدار المتعدد تحصلنا على:

$$1.65 + 0.246 Q_{15} = Q_5$$

ب. دراسة صلاحية النموذج

3. المعنوية الكلية للنموذج

تبين أن $F_c = 0.253$ عند مستوى معنوية 5 % و كانت ذات دلالة إحصائية حيث أن $Sig = 0.616 < 0.05$ و عليه فإنها غير مستقلة. ويتم توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول (73): جدول تحليل التباين للعلاقة بين متوسط Q₁₅ و الإدخار

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	0,408	1	0,408	0,253	0,616 ^b
Résidus	288,995	179	1,614		
Total	289,403	180			

a. Variable dépendante : حاليا الدخل من الشخصي ادخارك نسبة ماهي :

b. Prédicteurs : (Constante)، الادخار قرار في الدخل مستوى يؤثر ها ،

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات IBM SPSS 22.0

2. المعنوية الجزئية

- معنوية Q₁₅ : لقد بلغت إحصائية معامل Student $T_{q15} = 3.189$ و هي ذات دلالة عند مستوى معنوية 5 % حيث $Sig_t = 0.002 > 0.05$ و لها علاقة عكسية مع مستوى الإدخار و يؤثر ب 0.0246.

ج. التحليل الإقتصادي لنتائج الدراسة الميدانية:

من خلال الدراسة الميدانية التي تم القيام بها و النتائج المتوصل إليها، توصلنا إلى أن نسبة كبيرة من الأفراد (أكثر من 50 %) لا يقومون بالإدخار و ذلك لعدة أسباب من بينها:

- بالنسبة للدخل، فإن مستوى الدخل لا يعد عائقا في عملية الإدخار، فكما بينت نتائج الدراسة فإن الأفراد ذوي مستوى الدخل المتدنية هم الأكثر إقبالا على الإدخار مقارنة مع الأفراد ذوي مستوى الدخل المرتفعة و هذا يتوافق مع الدراسة التي قام بها **Tamim Bayoumi and Paul R.Masson**، **Houssein Samiei** على عدد من العائلات في الولايات المتحدة الأمريكية و الذي توصل إلى أن الأمريكيون يدخرون عند مستويات دخل منخفضة و العكس عند مستويات دخل مرتفعة، و كذا دراسة **أحمد سلامي و محمد شيخي** اللذان أن الدخل لم ينجح في تفسير سلوك الأفراد الإدخاري من جهة. و من جهة أخرى دراسة **Alemayehu Geda and Haile Kebre** التي تربط الإدخار بمستوى الدخل كذلك توافقت مع نتائج هذه الدراسة، فجزء من العينة المدروسة يربط بالتأكيد الإدخار بمستوى الدخل.

- بالنسبة للوعي الإدخاري أو الثقافة الإدخارية و الخدمات المقدمة من طرف البنوك و المؤسسات المصرفية، غالبية عينة الدراسة إتجهت و أكدت أن للثقافة الإدخارية و الخدمات المقدمة من طرف البنوك

الفصل الرابع دراسة تطبيقية حول سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية: حالة ولاية تيارت

و المؤسسات المصرفية دور كبير في التأثير على قرار الإدخار و هذا ما جاءت به نتائج الدراسة التي تمت بولاية تيارت، و التي توافقت مع نتائج الدراسة التي قام بها خالد عبد الرحمن البسام على مجموعة من الأفراد في المملكة العربية السعودية.

- بالنسبة للعوامل الجغرافية و الديمغرافية، فقد أكدت نسبة كبيرة من أفراد العينة أن العوامل الجغرافية تؤثر و بشكل كبير على قرار و سلوك الإدخار لديهم فسلوك الإدخار في القرى و الأرياف يختلف عنه في المدينة، و سلوك الإدخار في المدن ذات الكثافة السكانية الكبيرة كذلك يختلف عنه في المدن ذات الكثافة السكانية الأقل، هذا ما توافق مع دراسة **Tamim Bayoumi and Houssein ،Paul R.Masson Samiei** الذي أكد أن العوامل الديمغرافية من العوامل الهامة التي تؤثر على معدلات الإدخار الخاصة و بدرجة كبيرة، بعد أن قاما بفحص مجموعة من المحددات الممكن أن تؤثر على السلوك الإدخاري الخاص بالأفراد بإستخدام بيانات لعينة كبيرة من البلدان الصناعية و النامية.

- بالنسبة لسعر الفائدة و المعتقدات الدينية (الفائدة ربا)، إتجهت نسبة كبيرة من أفراد العينة إلى أن سعر الفائدة المطبق في المؤسسات المصرفية يؤثر و بدرجة عالية على قرار الأفراد بإدخار أموالهم في البنك بدلا من إكتنازها في البيوت. فكلما كانت أسعار الفائدة المطبقة في البنوك عالية كلما زاد إقبال الأفراد إليها من أجل إيداع أموالهم و العكس صحيح، هذا ما أثبتته أجوبة عينة الدراسة و نتائج البحث، الأمر الذي توافق مع العديد من الدراسات من بينها دراسة **Patrick Allard** الذي حاول، من خلال دراسته، معرفة أسباب تدهور معدلات إدخار العائلات خلال السنوات العديدة الأخيرة في البلدان الصناعية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. توصل إلى أنه إمتنع الأمريكيين عن إدخار أموالهم في البنوك في الفترات التي كانت بها معدلات الفائدة منخفضة مما أدى إلى إنخفاض معدلات و مستوى الإدخار. أما بالنسبة للدول العربية من بينها الجزائر، فقد كان إمتناع الأفراد عن الإدخار يعود إلى سبب رئيسي أنا و هو أن سعر الفائدة يعتبر ربا و يحرمها الدين الإسلامي. و بالتالي أبقوا أموالهم مكتنزة في البيوت تجنبا للربا، إلى أن جاءت البنوك الإسلامية التي شجعت على الإدخار بدون أسعار فائدة.

المبحث الثالث: السياسات المرافقة لتعزيز الإدخار العائلي في الجزائر

على الرغم من الإنخفاض النسبي للمدخرات العائلية في العديد من الدول و خاصة الجزائر نتيجة العراقيل التي تم تشخيصها مسبقا (المطلب الثالث، المبحث الثاني من الفصل الثالث)، إلا أن ذلك لا يشكل عقبة غير قابلة للتخطي أمام عملية التنمية الإقتصادية، و ذلك إذا توفرت سياسة إدخارية فعالة، كما نعرف أيضا أن قدرة أي دولة على الإدخار يرتبط و بشكل قوي بالسلوك الإدخاري القائم في مجتمع هذه الدولة، و مدى تحققه، ثم بالدخل و حجمه، و لن يتحقق الإدخار ما لم يكن هناك سلوك إدخاري. إن تنمية السلوك الإدخاري لدى العائلات أمر ذو أهمية كبيرة، لذلك لابد من تعزيز الجهود لرفع مستوياته، والعمل على وضع سياسات إقتصادية فعالة للتأثير على سلوك الفرد، و من أهم الوسائل لتحقيق ذلك نذكر:

المطلب الأول: السياسات العامة

تتمثل هذه العوامل في:

1) ضرورة زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني

كون المحدد الأساسي للطاقة الإدخارية هو الدخل، فإنه من الضروري العمل على زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني، و هذا لن يأتي إلا من خلال الحد من ظاهرتي الفقر و البطالة.⁽¹⁾ و يتحقق ذلك بتوفير فرص عمل للأفراد من خلال إقامة العديد من المشاريع.

2) ترشيد الإستهلاك

إن ترشيد الإستهلاك يعمل على تأمين إحتياطي كبير من الموارد المالية. مما يساعد الدولة على البقاء في وضع الإستقلالية. و هذا الترشيح لا يعني الرضا بالحدود الدنيا للإستهلاك، إذا كان الأمر كذلك، فليكن على الأقل توفر المستوى اللائق للمعيشة. و الفرد مطالب بأن يسعى لتحسين وضعه الإستهلاكي، هذا لا يمنع أن يصل ذلك إلى درجة الرغد، شرط أن لا يصل ذلك إلى حد التبذير و السرف، إنما تحقيق تنمية مستدامة هدفها حفظ حقوق الأفراد و الدولة في الحاضر و المستقبل⁽²⁾. و لترشيح الإستهلاك لابد من وضع حدود و ضوابط له بحيث لا يجوز تخطيها أو عدم الإنتظام بها، و الإبتعاد عن كافة المظاهر التي لا تتفق مع السلوك الرشيد، و الإنتظام بالإعتدال و إعتدال مبدأ القوام في الإنفاق و التحلي بالإنضباط،

(1) - أحمد سلامي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

(2) - أميمة سيد أحمد : ترشيح الإستهلاك الطريق الآمن للتنمية المستدامة، مقال مأخوذ من الهيئة العامة للإستعلامات- مصر على الموقع:

http://sis.gov.eg/Story/134061?lang=ar، تاريخ الزيارة: 2017/12/14، على الساعة: 18:24.

الأمر الذي يغير إتجاهات الطلب الإستهلاكي للمجتمع، و يؤدي إلى زيادة ميله الإدخاري⁽¹⁾ ، و بالتالي التمكن من تكوين المدخرات.

3) العمل على تقوية الوعي الادخاري المصرفي للأفراد

إن تعبئة الادخار العائلي ستظل هدفا يستحق تضافر الجهود الوطنية، ومن أجل ذلك، تعتبر قضية زيادة الوعي الادخاري وتنميته قضية وطنية في المقام الأول، ويتعين على الجزائر الشروع بحزم في طريق سياسة نشطة لتقوية الوعي الادخاري للأفراد و إتباع التجربة اليابانية في هذا مجال الإدخار. حيث تعتبر اليابان من بين الدول الرائدة في مجال الإدخار، حيث إستطاعت ترسيخ الوعي و الثقافة الإدخارية لأفراد مجتمعتها، و تعتبر مثالا يتم التقييد به لتشجيع المجتمعات على زيادة مدخراتها لدى المؤسسات المصرفية.

إن نشر هذا الوعي ليس بالضرورة قضية إقتصادية وحسب، بل هو ضرورة إجتماعية أيضا، تتطلب خطة وطنية تقوم على أسس تربوية وإعلامية، تغرس مفاهيم الادخار وأهميته في التنمية لدى الأجيال الناشئة في المدارس والجامعات.

ويكون نشر الوعي الادخاري بالتربية الادخارية، عن طريق المساهمة في صقل سلوك الإنفاق، والحث على تكريس فضيلة الادخار في المجتمع، وإبراز مزاياها على الفرد والمجتمع، وبتخاذ تدابير ترمي إلى تحسين محو الأمية المالية، ومنها تصحيح مفهوم الادخار الشائع الذي يراه الناس مجرد عملية الامتناع عن الإنفاق فقط، من خلال توضيح أن ذلك قد يدخل في نطاق الاكتناز، وأن المفهوم الأصيل للادخار هو ضرورة توجيه المدخرات نحو الاستثمار. إضافة إلى ضرورة التوعية بأهم المشاريع الاستثمارية المتاحة للادخار، والعائد المتوقع منها الذي يمكن أن يحققه في المستقبل.

كما يتعين غرس عادة التعامل مع البنوك لدى مختلف فئات المجتمع، ويتحقق ذلك بإحساس الأفراد بأهمية الادخار كأحد مستلزمات الحياة، أي وجود دوافع ادخارية قوية، ووجود مزايا بالجهاز المصرفي تدعم تحقيق الدوافع الادخارية والتي تنحصر في ثلاثة أمور، دافع الطمأنينة والأمن، دافع الربحية ودافع رفع مستوى المعيشة، ويتطلب ذلك إثارة مستمرة لهذه الدوافع .

كذلك إحساس الأفراد بوجود أجهزة التمويل ونشاطها واقتناعهم بالتعامل معها، مما يتطلب استخدام وسائل لكسب ثقة الأفراد وتدريب العاملين في البنوك على معاملة الجماهير وكسب صداقتهم، وإتقان وسائل

(1) - عمر بن الفيحان المرزوقي: ضوابط تنظيم الاستهلاك في الإسلام، مجلة الشريعة والقانون بجامعة الملك سعود، العدد 34 ، أبريل 2008، ص ص 39-40.

الجذب، عن طريق أداء خدمات لازمة لهم في سهولة.⁽¹⁾

ولتعميق الوعي الادخاري وتنميته لدى الأفراد، يتطلب الأمر دعوة الأجهزة المركزية للدولة، وفي مقدمتها وزارة التعليم العالي، ووزارة المالية ووزارة الإعلام والاتصال، إلى تبني برامج متكاملة للتوعية بأهمية تنمية قيم الادخار كضرورة تنموية للاقتصاد الوطني، وتشجيعهم على الادخار والترويج لذلك بمختلف الوسائل الممكنة من قنوات التوعية المتعددة، كالصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون وغيرها، وأن يقوم على هذه البرامج أفراد ذوو قدرة علمية، وقدرة فذة على إقناع مختلف فئات المجتمع. و يجذب أن يتم التنسيق في هذا المجال مع البنوك نظرا لقدرتها المتميزة على الاحتكاك بالجمهور، فضلا عما تملكه من مقومات على الانتشار الجغرافي، وبالتالي إتاحة العديد من البرامج والفرص الاستثمارية، التي من شأنها المساعدة على تعميق مستوى الوعي الادخاري لدى أكبر عدد ممكن من المواطنين، وبالتالي جعلهم أكثر انجذابا نحو استثمار مدخراتهم في مجالات استثمارية مجزية، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية. ومن الأمثلة الناصعة في هذا المجال، "تابونق حجي في ماليزيا"، أحد المؤسسات المصرفية. فبرنامج تابونق حجي في تنمية الوعي الادخاري بين المجتمع الماليزي، بجميع فئاته، بدءا من تلاميذ المدارس، يدعو بحق إلى الإعجاب، فالتلميذ بالمدرسة يستطيع أن يفتح حسابا إيدخاريا في هذا البنك، بمبلغ زهيد لا يتجاوز حوالي 5 ريالات سعودية، وقد استطاع البنك بذلك أن يجمع مئات الملايين من الدولارات.

المطلب الثاني: دور الوعي الديني في تحفيز الإدخار

قد يكون من محفزات الإدخار العائلي رفع أو تحسين معدلات العائد على الإدخار، و لكن نجد في مقدمة الدوافع الإدخارية لدى المسلمين هو دافع حث العقيدة الإسلامية على الإدخار، لذا يصبح معدل الفائدة في مؤخرة هذه الدوافع، بل أكثر تحول بالنسبة لغالبية المدخرين إلى دافع سلبي لتعارضه مع العقيدة الإسلامية. على الرغم من تعدد الإقتراحات الرامية إلى رفع مستوى الإدخار العائلي في الدول النامية، فهي قريبة من علاج موضوعي ذو أثر محدود، ذلك كون جزء

قليل من معوقات و عراقيل الإدخار يرجع إلى طبيعة النظم الاقتصادية القائمة، و عدم ملائمتها لتلك المجتمعات. نأخذ على سبيل المثال سعر الفائدة (الربا) هو أهم إغراء للتشجيع على الإدخار في أكثر أوعية الإدخار إنتشارا، فكيف يتوقع نجاح هذه الوسيلة في الجزائر، التي للدين فيها أثر على سلوك الأفراد؟ لذا كان يجب على البنوك أن تعي بأن الكثير ممن يفضلون عدم الإستجابة في قراراتهم الإدخارية لأسعار الفائدة، و يفضلون بالمقابل الربط بين توظيف أموالهم، و بين مؤشرات الربحية في الأنشطة الاقتصادية.

(1) - سنوسي علي: مواضيع مختارة في مقياس ندوة بنكية، مطبوعة في قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2016، ص: 7.

الفصل الرابع دراسة تطبيقية حول سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية: حالة ولاية تيارت

معالجة ضعف الميل للإدخار يقتضي التحلي عن معدل الفائدة، أو على الأقل عدم إجبار الأفراد على التعامل به.

و الفرد الجزائري يعيش في مجتمع مسلم يحث على الإدخار و الإعتدال في الإنفاق الإستهلاكي و التحسب للمستقبل. و هذه الخاصية تجمع بين العامل الديني و العامل الإقتصادي، كإطار لتحرك الجهات المسؤولة عند وضع السياسات الإقتصادية، و كذا مسألة تطوير المصادر التمويلية، في إتجاه تطوير السلوك الإدخاري للفرد الجزائري و جعله أكثر إستجابة لمتطلبات التوسع الإدخاري والإستثماري بما تقتضيه مرحلة النمو الإقتصادي هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، يجب العمل على محاربة الاكتناز وتشجيع الادخار عن طريق الزكاة، هذه الأخيرة تعتبر أمضى سلاح في محاربة الاكتناز⁽¹⁾ ، وهي أمثل خطة للقضاء على حبس النقود واكتنازها ذلك الداء الوييل الذي حار علماء الاقتصاد في علاجه، حتى اقترح بعضهم أن تكون النقود غير قابلة للاكتناز، بأن يحدد لها تاريخ إصدار، ومن ثم تفقد قيمتها بعد مضي مدة معينة من الزمن، فتبطل صلاحيتها للإدخار و الاكتناز، وتسمى هذه العملية المقترحة النقود الذائبة. و الزكاة هي إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصابا إن تم الملك وحال الحول، وبالتالي فهي تمثل إنقاصا تدريجيا للأموال المكتنزة حتى تبلغ مقدار النصاب، حيث إن إستقطاع 2.5% من الأموال البالغة للنصاب يؤدي إلى إستقطاع 10% منها في أقل من خمس سنوات، وثلاثها في أقل من سبعة عشر عاما. وبالتالي فإن الزكاة تعتبر أداة فعالة لحفز الأموال، وأداة تهييب للأموال المعطلة والصالحة للنماء للمشاركة في الإنتاج، حيث تدفعه بقوة إلى النشاط الاقتصادي حتى لا تأتي عليها الزكاة بعد حين، لتقلل منها في حالة عدم توظيفها واستثمارها.

بذلك تعمل الزكاة على توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، بتحويلها للموارد المكتنزة إلى مجالات الادخار وقنواته الرسمية، وبالتالي زيادة القدرات الاستثمارية وتنمية التراكم الرأسمالي في المجتمع .

وتعد الزكاة العامل المحرك والمحفز لزيادة الادخار، ذلك أن تخصيص جزء من أموال الزكاة مثلا لأصحاب المهن، والذين ليس لديهم دخلا، أو لا يكفيهم دخلهم لتمويل استثماراتهم، سينقل هذه الفئة من عملية استنزاف المدخرات إلى تكوين الادخار المناسب لتمويل الاستثمارات، وبالتالي سيزداد الادخار الاجتماعي التضامني، ويرتفع الاستثمار الكفائي، ويجدثان تأثيرات إيجابية في ارتباطهما بتطور النشاط الاقتصادي، وفي تقليصهما للنفقات الحكومية الموجهة إلى الأغراض الاجتماعية ومساعدة الفقراء. ذلك لأن الزكاة إنما شرعت

(1) - يوسف القرضاوي: أهداف الزكاة الروحية والاجتماعية، مقال مأخوذ من الموقع الإلكتروني:

http://www.qaradawi.net/new/Articles-1774 ، تاريخ الزيارة 2016/12/17، على الساعة 14:10.

لتغطية حاجة الفقراء والمساكين، وهذا مما يساعد في زيادة حجم الادخار الحكومي الذي يمكن توجيهه إلى المشاريع التنموية الأخرى، وهكذا تحدث حركية نوعية تتعلق بالادخار والاستثمار الكليين على المستوى الوطني. والحقيقة أن الزكاة هي تيار خير يزيد من القوة الشرائية في يد الفقراء والمساكين والمحتاجين، ويؤدي إلى زيادة الاستهلاك، فالإنتاج، فالدخل، فالادخار، وهكذا تزيد الزكاة من الاستثمار. وتقدر الكتلة المالية الحقيقية لزكاة الجزائريين ب 5 ملايين دولار، وهذا الرقم يبين أن مورد الزكاة هو مورد دائم و وافر الحصيصة إذا توفر التطبيق الإلزامي لها من طرف الدولة. لكن لا تزال حصيصة صندوق الزكاة بعيدة جدا عن النسبة الحقيقية لأموال الزكاة التي يخرجها الجزائريون المعنيون بهذا الركن، حيث تمكن الصندوق في غضون سنة 2011 من تحصيل 14.1 مليار دج، ثم ليلغ 1.50 مليار دج سنة 2012، بعد أن كان في حدود 90 مليار دج سنة 2010 وصلها بشكل تدريجي بطيء، باعتبار أن قيمة الأموال المحصل عليها بدأت بحوالي 12 مليار دج سنة 2003 رغم ذلك، تعد هذه النتائج ضعيفة، وتوضح محدودية ثقة المزمكين في الصندوق، وفشل مسؤوليه في إقناعهم بضخ أموال زكاتهم في حساباته. ولما كانت الزكاة تعد عملا من أعمال السيادة، فإن الدولة بعمالها وأجهزتها هي المنوط بها مهمة جباية الزكاة وتوزيعها، لكن الواقع يثبت عكس ذلك. ويبقى من الضروري على الدولة أن تعمل على كسب ثقة المزمكين، ونشر ما يسمي بالوعي الإيماني والعقائدي، والشعور بالأخوة الإسلامية والتكامل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، والرفع من المستوى الأخلاقي للفرد والمجتمع على حد سواء، من أجل تطبيق فريضة الزكاة، ووضع أموالها في الصندوق المخصص لها. بالإضافة إلى ضرورة إشراك نسيج القطاع الاقتصادي، وإقناع كافة المؤسسات والوحدات الإنتاجية والصناعية العمومية منها و الخاصة، بضرورة تخصيص جزء من أرباحها لفائدة صندوق الزكاة، لتقليل من الفقراء. ذلك أن الزكاة مقتصرة على تبرعات المحسنين، وهذا غير كاف إذا ما أريد الارتقاء بهذا الصندوق، وجعله شريكا فعالا في التنمية.

المطلب الثالث: سياسات أخرى

هناك عدة سياسات أخرى يتم اعتماد عليها من أجل تشجيع و تعزيز الإدخار لدى قطاع العائلات، تتمثل هذه السياسات في:

1). العمل على نشر الوعي الادخاري التأميني للأفراد وبناء الحوافز

يعتبر قطاع التأمين من أهم آليات تعبئة المدخرات الاجتماعية، ويمثل أحد مصادر الادخار الرئيسية اللازمة لتمويل النشاط الاقتصادي. وجوهره يتضمن تشجيع الجميع على التوفير، فأقساط التأمين تعمل على تجميع مبالغ نقدية كبيرة تحتفظ بها شركات التأمين، توفر رأس مال عملاق يجب أن يستغل في خدمة برامج

الفصل الرابع دراسة تطبيقية حول سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية: حالة ولاية تيارت

التنمية الاقتصادية، مما يعكس أثره الإيجابي على زيادة الإنتاج ومكافحة التضخم وزيادة الرفاهية والازدهار . ونظرا للأهمية الكبيرة التي يتمتع بها قطاع التأمين

فإنه لا بد من الاهتمام به وتطويره ليواكب التطور الاقتصادي، والعمل على زيادة إنتاجيته وتفعيل دوره في تجميع المدخرات، مع مراعاة وفرة الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة والتي لم تستثمر تأمينيا. و بالتالي يجب استغلال كامل طاقته ليقوم بدوره المهم كمصدر ادخاري واستثماري يساهم في زيادة الناتج المحلي، ويدفع بالتنمية الاقتصادية إلى الأمام. و لا يتأتى ذلك إلا بنشر الوعي والثقافة التأمينية، لإثارة دافع التأمين لدى المجتمع من خلال وسائل الإعلام كافة المقروءة والمسموعة والمرئية، مع التوسع في صور الادخار التعاقدية، بتشجيع التأمين على الحياة، وتطبيق نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية، وتوسيع نطاقها لتشمل جميع المواطنين. لكن رغم ارتفاع مستوى وعي الأفراد في بعض الأحيان بموضوع الادخار، إلا أنه غير كاف، وأن الدولة لا بد أن تضع حوافز مضافة للادخار.

ويكون بناء حوافز الادخار من خلال المنح التشجيعية التي تقدمها الدولة، ويشترط في استمرار التمتع بمزايا هذه المنح أن يتم استخدامها فيما منحت من أجله، ويكون ذلك بالاعتماد على عمليتين أساسيتين، الأولى: رصد المحطات^(*) التي يمر بها الفرد في حياته العملية، و الثانية: ترتيب وبناء الحوافز المالية على الادخار التي تناسب الاستعداد للوفاء بما هو مطلوب ومتوقع في هذه المحطات. وفي المقابل يتعين على شركات التأمين أن تؤدي دورها كاملا في التنمية الاقتصادية، ذلك أن طريقة عملها الحالية تقتصر على تجميع أقساط التأمين، ولا تستخدم المبالغ المحصلة إلا لتعويض الخسائر التي يتعرض لها المؤمن. وبهذه الطريقة تتجمع لدى مؤسسات التأمين مدخرات هائلة، لكنها سلبية من حيث مساهمتها في التنمية الاقتصادية.

بلغ رقم أعمال مؤسسات التأمين الجزائرية سنة 2010 ما قيمته 71.80 مليار دج بعدما كان قد بلغ 22.1 مليار دج سنة 2001 ، وهذا كما يوضحه الجدول التالي. ويمكن تفعيل هذه المدخرات عن طريق توظيفها في مؤسسات يتخذ فيها المؤمنون صفة الشريك.

^(*) - المحطات: يقصد بها محطة الزواج، محطة شراء سكن، محطة اقتراب الأولاد من التفكير في الزواج، محطة التقاعد من العمل.

الجدول (74): رقم أعمال مؤسسات التأمين الجزائرية للفترة (2001 – 2013)

الوحدة: مليار دج

السنوات	رقم الأعمال
2001	22.10
2002	29.42
2003	31.27
2004	36.12
2005	41.64
2006	46.50
2007	53.86
2008	68.00
2009	77.67
2010	80.71
2011	87.33
2012	100.18
2013	113.96

Source : L'Algérie en Quelques Chiffres, n : 34, ONS, Alger, 2005, p 53.

L'Algérie en Quelques Chiffres, n : 36, ONS, Alger, 2006, p 55.

L'Algérie en Quelques Chiffres, n : 39, ONS, Alger, 2009, p 58.

L'Algérie en Quelques Chiffres, n : 43, ONS, Alger, 2014, p 64.

(2). تشجيع زيادة تحويل مدخرات الأفراد العاملين في الخارج

هناك مصدرا للادخار لم يتم الاستفادة منه بشكل فعال، وهو مدخرات الجزائريين في الخارج، والواقع أن هذه المدخرات تمثل موردا هاما للعملة الأجنبية، وبالتالي فإن إنتهاج سياسة فعالة لإستقطابها وعودتها إلى الوطن

الفصل الرابع دراسة تطبيقية حول سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية: حالة ولاية تيارت

للاستفادة منها في التنمية تعد من الأولويات التي يجب أن تحظى بالاهتمام. و لإجتذاب هذه المدخرات من الضروري العمل على⁽¹⁾ :

أ. التخفيف من دور السوق الموازية: طالما أن هناك اختلافا واضحا بين السعر الرسمي للعملة الصعبة وبين سعرها في السوق الموازية، فسوف تظل هذه السوق مجالا خصبا لتحويلات المغتربين.

ب. علاج ما يصيب المدخرات من امتصاص بالخارج، وبسبب المضاربة النقدية في الداخل، مما ينشأ عنه تباين واضح بين سعر الصرف رسميا وتشجيعيا وبين سعره في السوق غير الرسمية.

ت. تشجيعا لتحويل مدخرات الجزائريين بالعملة الأجنبية قد يكون مقبولا أن يتم طرح سندات بالعملات الأجنبية من فئات مختلفة، تعطي فائدة ثابتة وتقبل الاسترداد بكامل قيمتها بعد مدة معينة (خمس سنوات مثلا).

ث. إعفاء الأموال المودعة من الجزائريين في الخارج وفوائد استثماراتهم من بعض الضرائب.

ج. تشجيع الاستثمار داخل الوطن، ومن ذلك السماح للجزائريين المغتربين بتأسيس شركات برأس مال مدفوع كله بالعملة الصعبة على أن يكون من حق الشركات تحويل عائد المال المستثمر فقط دون رأس المال.

ح. دراسة إمكانية الأخذ بنظام تعدد أسعار الصرف، بمنح علاوة خاصة على الأسعار الرسمية لما يتم تحويله من عملات أجنبية إلى الجزائر بواسطة الجزائريين العاملين في الخارج.

خ. دراسة إمكانية إنشاء بنك وطني، يتخصص في قبول ودائع وتحويلات المغتربين، بسعر فائدة متميز على سعر الفائدة الذي يمكن الحصول عليه في البنوك الأجنبية الموجودة في الخارج، على أن توظف هذه الودائع في مشاريع استثمارية تخصص لهذا البنك، ويكون للمودعين حق المشاركة فيها إذا رغبوا في ذلك.

د. تخصيص عددا من المشاريع الاستثمارية تعدها الوزارات المختصة وتطرحها على المغتربين. وتقتصر المشاركة فيها عليهم، بشرط أن يتم إسهامهم فيها بالعملات الأجنبية التي يتم تحويلها إلى البنوك المعتمدة.

ذ. الحد من الطلب على العملة الأجنبية، وذلك بترشيد الاستيراد عن طريق ترشيد استيراد السلع الكمالية بوضع رسوم جمركية عالية على المستورد منها، مما يحد من استيرادها.

(3). تحسين الخدمات داخل المؤسسات المصرفية و المؤسسات المالية غير المصرفية.

(4). تنوع المنتجات المالية المقدمة من طرف المؤسسات المصرفية.

(1) - أحمد سلامي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

خلاصة الفصل

إهتم هذا البحث الميداني بدراسة، قياس وتحليل سلوك الإدخار العائلي في الجزائر من خلال تسليط الضوء على أهم المحددات التي تؤثر على مدخرات العائلات الجزائرية و لتحقيق ذلك قمنا بدراسة ميدانية من خلال تقسيم إستثمارات عبارة عن إستبيان مكون من مجموعة من الأسئلة يتم الإجابة عليها من طرف عينة عشوائية من أفراد المجتمع.

بعد دراسة وتحليل أجوبة الفاعلين في الدراسة، توصلنا إلى أن أفراد العينة المدروسة المكونة من موظفين، أرباب أسر، ربات أسر، طلاب، أشخاص آخريين (ولاية تيارت) مدركون لضرورة القيام بعملية الإدخار لكن يصادفون عدة صعوبات و عراقيل من بينها نجد، حسب الدراسة الميدانية، مستوى الدخل الأسعار، التضخم، القدرة الشرائية، الثقافة الإدخارية، الثقافة الدينية، مستوى المعيشة، ... التي تؤثر وتحويل دون قيامهم بعملية الإدخار إضافة إلى عدم ثقتهم في البنوك.

وعلى أساس هذه الدراسة و من خلال أجوبة أفراد العينة، حاولنا تحليل و فهم أسباب ضعف الإدخار في الجزائر و إتجاه غالبية أفراد العائلات الجزائرية إلى إكتناز أموالهم في البيوت بدلا من إدخارها في البنوك لعدة معتقدات لديهم (عدم ثقتهم في البنوك، سعر الفائدة هو ربا،) و بالتالي حرمان هذه الأموال من المشاركة في الدورة الإقتصادية.

الخاتمة العامة

تعتبر المدخرات العائلية في أي دولة من دول العالم ذات أهمية بالغة من خلال مساهمتها في تحقيق النمو الإقتصادي و إضافات لرأس المال الذي يستثمر لرفع مستوى معيشة الأفراد. لهذا السبب، عملت مختلف دول العالم على تنمية الوعي الإدخاري والثقافة الإدخارية بين أفراد شعبها و ذلك بكل الطرق الممكنة من أجل جلب مدخرات القطاع العائلي، تعبئتها و إستعمالها لتحقيق التنمية الإقتصادية في البلاد.

حيث يعتبر الإدخار صمام أمان للأسر ضد التوتر والقلق مما يخبئه المستقبل، ولهذا تحتاج الأسر إلى دورات تكوينية حول كيفية الإدخار الذي يرتبط إرتباطا وطيدا بكيفية تدير ميزانية الأسرة. حيث تختلف طرق الإدخار لكنها تصب جميعا في كون الأسرة التي تعتمد الادخار يمكنها أن تطبق مشاريعها المستقبلية في ظل إرتفاع تكاليف المعيشة وفي ظل ضغط متطلبات الحياة. و رغم ذلك توجد العديد من العقبات التي تحول دون تعبئة مدخرات القطاع العائلي بالشكل المطلوب و الجيد منها إنخفاض متوسط الدخل الفردي، إرتفاع الأسعار، التضخم و خاصة إرتفاع القدرة المعيشية للأفراد، إضافة إلى إنتشار البطالة و الفقر و غيرها من العوامل التي تحد من زيادة معدلات الإدخار فقد عرف الإدخار في الجزائر فترات متذبذبة من إرتفاع و إنخفاض في معدلاته خلال فترات من الزمن.

وعلى هذا الأساس فقد إتجهت العديد من الدول و من بينها الجزائر إلى ضرورة تنمية الإدخار العائلي كونه يشكل أهم عنصر من عناصر إجمالي الإدخار المحلي و نظرا لأهميته و تأثيره الفعال على عدة مؤشرات إقتصادية كلية كالإستثمار و الإستهلاك و المستوى العام للأسعار لذلك فوضع سياسات و إستراتيجيات إقتصادية فعالة للتأثير على سلوك الإدخار العائلي في الجزائر سوف يؤثر حتما على سلوك المتغيرات الإقتصادية السابقة.

ما يعكس أهمية تنمية الإدخار العائلي في الجزائر، سعي الدولة الجزائرية تنفيذ برامج تخصيص طموحة تحتاج إلى موارد ومصادر تمويل مالية كبيرة، حيث يمكن إعتبار الإدخار العائلي من أهم مصادر تمويل هذه البرامج.

إن تنمية الإدخارات العائلية في الجزائر في الوقت الراهن أمر في غاية الأهمية حيث وضعت الحكومة الجزائرية ضمن أهدافها الإقتصادية القيام ببرامج تخصيص كبيرة. ومن أهم العقبات التي تواجه تنفيذ وتحقيق هذه البرامج بشكل ناجح هو إيجاد مصادر تمويل كافية تفي بالعرض و من بين هذه المصادر نجد بطبيعة الحال الإدخار العائلي، و التي تسعى الدولة الجزائرية تعبئته بشكل جيد و أمثل و بإستعمال شتى الطرق لتحقيق هذا الغرض و ذلك كي تواكب التجارب الناجحة التي إتبعتها الكثير من الدول و لعل أهمها اليابان التي تعتبر من بين الدول الرائدة في مجال تعبئة مدخرات القطاع العائلي.

ومن بين أهم الصعوبات و العقبات التي حالت و لا تزال تحول دون تحقيق الجزائر لمستوى عال و جيد فيما يخص تعبئة المدخرات في القطاع العائلي تتمثل في ثقافة الأفراد، إذ أنه تبين لنا من خلال الدراسة الميدانية التي تم القيام بها لدى أفراد القطاع العائلي، أن الأفراد لا يثقون في البنوك من اجل إيداع مدخراتهم وبالتالي فهذه الأموال تبقى مكتنزة في البيوت و لا تشارك في الدورة الإقتصادية و هذا راجع دون شك إلى نقص الثقافة الإدخارية لدى الأفراد في الجزائر إضافة إلى عدم الثقة الكاملة لهؤلاء الأفراد في المؤسسات البنكية و المصرفية.

ومن خلال الدراسة الميدانية و الإستبيان الذي تم توزيعه على عينة الدراسة و المتعلق بمعرفة المحددات المؤثرة على الإدخار لدى العائلات الجزائرية توصلت إلى إستنتاج أن هناك بحوث و دراسات قياسية قليلة تبحث في مثل هذا الموضوع في الجزائر مما يجعل هذه الدراسة تساهم نوعا ما في هذا المجال.

إختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: صحيحة، هناك عوامل غير إقتصادية كالثقافة الإدخارية، العوامل الدينية، ... تؤثر على سلوك الفرد في الإدخار في الجزائر حسب الدراسة الميدانية.

الفرضية الثانية: صحيحة، حيث يمتنع أفراد العائلات عن الإدخار بسبب إرتفاع الأسعار و التضخم، وبالتالي يصبح الدخل غير كاف للإستهلاك (الإنفاق) و الإدخار في نفس الوقت و عليه فهم يفضلون الإنفاق بدلا من الإدخار (حسب نتائج الدراسة).

الفرضية الثالثة: صحيحة، حيث يحتفظ الأفراد بجزء من دخولهم و إدخارها من أجل إستعمالها في المستقبل لمواجهة الأزمات و المشاكل التي قد تطرأ، خاصة لشراء مسكن (حسب أجوبة أفراد عينة).

الفرضية الرابعة: خاطئة، لا يعتبر الدخل المحدد الأساسي لإدخار العائلات في الجزائر، حيث تبين لنا من الدراسة الميدانية أن هناك عوامل أخرى تحول دون قيام الأفراد بالإدخار كالثقافة الدينية (إعتبار الفائدة ربا).

النتائج

النقاط التالية تلخيص لأهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال موضوع بحثنا المتمثل في ظاهرة الإدخار من جهة، و كذا دراسة و تحليل سلوك الإدخار لدى العائلات في الجزائر من جهة أخرى، و لتحقيق ذلك تم توزيع إستبيان على عينة عشوائية مكونة من أفراد يقومون بعملية الإدخار :

- من بين أهم العوامل التي تؤثر في إيدخار العائلات في الجزائر إرتفاع الأسعار و التضخم و هذا ما بينته و أكدته معظم أجوبة الفاعلين في الإستبيان الموزع على العينة محل الدراسة.
- من خلال الدراسة الميدانية التي تم القيام بها توصلنا إلى أن الثقافة و القناعة الدينية لدى المدخر الجزائري تؤثر كذلك على سلوكه الإيدخاري، حيث أن المدخر الجزائري يمتنع في كثير من الأحيان الإيدخار في البنوك تجنبا لأسعار الفائدة التي يعتبرها ربا و هي محرمة من طرف الشريعة الإسلامية.
- يطرح الإسلام آليات بديلة لأسعار الفائدة من أجل جلب إيدخارات الأفراد من بين هذه الآليات نجد البنوك والمصارف الإسلامية التي تتناسب و الثقافة الدينية للأفراد.
- في حين و حسب أجوبة بعض المدخرين فإن السبب الرئيسي وراء عدم إيدخارهم لأموالهم في البنوك هو ضعف معدلات الفائدة المقدمة من طرف البنوك الجزائرية، حيث أن هذه المعدلات، حسب رأيهم، منخفضة جدا.
- من أسباب تراجع معدلات ونسب الإيدخار في الجزائر وحسب آراء وأجوبة الفاعلين محل الدراسة نجد القدرة الشرائية التي تعتبر من العراقيل التي تحول دون إحتفاظ الفرد الجزائري بجزء من دخله من أجل الإيدخار و بالتالي إنفاقه كله.
- جلب الإستثمارات و خلق جو مناسب لها إضافة إلى تطوير النظام المالي و ذلك من خلال تطوير المؤسسات المصرفية و المالية و كذا الأسواق المالية مما يساعد على رفع معدلات الإيدخار.
- تطوير وتنمية الثقافة الإيدخارية و الوعي الإيدخاري لدى الأفراد بإستخدام شتى الطرق.
- تنويع مصادر الدخل المالية و تحسين أداء المؤسسات الإيدخارية.
- تخفيض معدلات التضخم من خلال تطبيق سياسات إقتصادية ملائمة تساعد على زيادة الإيدخارات الوطنية من جهة، ورفع الإيدخارات المحلية و العائلية من جهة أخرى.
- توزيع أفضل ومناسب للدخول و الثروة يؤثر بشكل إيجابي على مستوى الدخل و زيادة إيدخارات القطاع العائلي والقطاع الخاص.
- ضرورة البحث والتركيز على العوامل الحقيقية التي تؤثر على قرارات الإيدخار لدى أفراد العائلات و تكييفها بما يتماشى و الخلفية الإجتماعية و العقائدية للمجتمع الجزائري و التي لا يمكن فصلها عن الواقع الإقتصادي للمجتمع.
- موضوع دراستنا واسع جدا يفتح آفاقا أخرى للبحث أكثر نذكر من بينها:
- دور الإيدخار العائلي في تحقيق التنمية المستدامة

- الإدخار العائلي واقع وآفاق.

- محددات الإدخار العائلي في دول المغرب العربي: دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، المغرب .

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تطور الإدخار العائلي في بعض الدول العربية خلال الفترة (2010-2016)	61
2	تطور الإدخار العائلي بالنسبة لدخل العائلات في اليابان للفترة (1998-2017)	64
3	تطور الإدخار العائلي بالنسبة لدخل العائلات في فرنسا للفترة (1998-2016)	67
4	تطور الإدخار العائلي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2007 - 2017)	70
5	الإدخار العائلي في بعض الدول العربية خلال (2014 - 2015)	77
6	نماذج قياسية حول العلاقة بين الإدخار و سعر الفائدة في الجزائر خلال (2013 - 2016)	88
7	تطور معدل التضخم خلال الفترة (2000 - 2014)	96
8	تطور الإدخار العائلي و الأسعار في الجزائر خلال الفترة (2010 - 2017)	106
9	تطور الموارد المالية الأخرى المتاحة (غير المستثمرة) لدى العائلات في الجزائر	118
10	تطور مخزون ادخار العائلات خلال الفترة (1974-1964)	129
11	تطور مخزون ادخار العائلات خلال الفترة (1985-1975)	130
12	تطور مخزون ادخار العائلات خلال الفترة (1994-1986)	131
13	تطور مخزون ادخار العائلات خلال الفترة (2003-1995)	132
14	تطور إدخار القطاع العائلي في الجزائر للفترة (2004-2011)	133
15	تطور إدخار العائلات خلال الفترة (2006-2010)	133
16	تطور إدخار العائلات في الجزائر خلال الفترة (2010 - 2016)	134
17	معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)	137
18	هيكل معدلات الفائدة في الجزائر	141
19	تطور معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1994 - 2017)	143
20	نتائج تقدير نموذج ARDL (1.1.0.0.0.0.0)	147
21	نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل لنموذج ARDL (0,0,0,0,0,1,1)	148
22	نتائج تقدير معاملات الأجل القصير لنموذج ARDL (0,0,0,0,0,1,1)	149
23	الاختبارات التشخيصية	150
24	تطور إدخار القطاع العائلي، الدخل و الإستهلاك في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2014)	154

قائمة الجداول

161	تقدير عدد العائلات الجزائرية (1974-2003)	25
161	تقدير عدد العائلات الجزائرية (2004-2012)	26
171	توزيع العينة حسب متغير الجنس	27
172	توزيع العينة حسب متغير السن	28
173	توزيع العينة حسب متغير الحالة الإجتماعية	29
175	توزيع العينة حسب متغير المستوى العلمي	30
177	توزيع العينة حسب متغير المهنة	31
178	توزيع العينة حسب متغير مستوى الدخل في الشهر	32
180	توزيع العينة حسب متغير عدد الأشخاص الموجودين في نطاق العائلة	33
181	توزيع العينة حسب متغير عدد الأشخاص الذين يتم رعايتهم	34
183	معاملات ألفا كرونباخ للاستبيان ككل	35
183	معاملات ألفا كرونباخ لفقرات الإستبيان في حالة الحذف	36
185	توزيع العينة حسب الإتجاه لديك حساب توفير (في حالة البنوك) أو دفتر ادخار (CNEP)	37
186	توزيع العينة حسب إتجاه تقوم بالإدخار حاليا	38
187	توزيع العينة حسب إتجاه أنت راض عن الخدمات المقدمة لك من طرف البنك أو الصندوق الذي تتعامل معه	39
188	توزيع العينة حسب الإتجاه في حال الحصول على خدمة أحسن من البنك و الصندوق، فهل ستكون الخدمة الأفضل دافع لك على زيادة تعاملاتك مع البنك أو الصندوق من ناحية الادخار	40
188	توزيع العينة حسب إتجاه ما هي نسبة إدخارك الشهري من الدخل حاليا	41
189	توزيع العينة حسب إتجاه هل أنت راضي عن نسبة ادخارك	42
190	توزيع العينة حسب إتجاه الأسباب الحقيقية التي تدفعك إلى الادخار	43
191	توزيع العينة حسب إتجاه الوسيلة أو الطريقة التي تتبعها حاليا للادخار	44
192	توزيع العينة حسب إتجاه أهم العناصر التي تؤثر على قراراتك في مجال الادخار	45
194	توزيع العينة حسب إتجاه أي من الحوافز المذكورة تساعدك على الادخار	46
195	توزيع العينة حسب إتجاه العوامل التي تحد من قرار الادخار	47
197	توزيع العينة حسب إتجاه العلاقة بين مستوى الاستهلاك و مستوى الادخار	48
198	توزيع العينة حسب إتجاه هل تؤثر قناعاتك الدينية على الرغبة في الادخار	49

قائمة الجداول

199	توزيع العينة حسب إتجاه هل يؤثر سعر الفائدة على الرغبة في الادخار	50
200	توزيع العينة حسب إتجاه مستوى الدخل يؤثر في قرار الادخار	51
201	توزيع العينة حسب إتجاه ثقافة الادخار تؤثر في قرار الادخار	52
202	توزيع العينة حسب إتجاه هل تؤثر نوعية الخدمات المصرفية في قرار الادخار	53
203	توزيع العينة حسب إتجاه مستوى التكوين يؤثر على قرار الادخار	54
204	توزيع العينة حسب الإتجاه البيئة الجغرافية (حضري أو ريفي) تؤثر على قرار الادخار	55
205	الدراسة الإستقلالية بين الثقافة الإدخارية و مستوى الإدخار	56
206	الدراسة الإستقلالية بين القدرة الشرائية و مستوى الإدخار	57
207	الدراسة الإستقلالية بين إرتفاع الأسعار و التصخم و مستوى الإدخار	58
208	الدراسة الإستقلالية بين معدلات الفائدة المنخفضة و مستوى الإدخار	59
209	الدراسة الإستقلالية بين الثقافة الدينية لدى المدخر و مستوى الإدخار	60
210	الدراسة الإستقلالية بين نوعية الخدمات المصرفية المقدمة و مستوى الإدخار	61
211	الدراسة الإستقلالية بين إنعدام الحوافز و مستوى الإدخار	62
212	جدول تحليل التباين للعلاقة بين متوسط ما هي العوامل التي تحد من قرار الادخار و الإدخار	63
212	الدراسة الإستقلالية بين مستوى الإستهلاك و مستوى الإدخار	64
213	الدراسة الإستقلالية بين مستوى الإستهلاك و مستوى الإدخار	65
214	الدراسة الإستقلالية بين سعر الفائدة و مستوى الإدخار	66
215	الدراسة الإستقلالية بين مستوى الدخل و مستوى الإدخار	67
217	جدول تحليل التباين للعلاقة بين متوسط 11Q، 12Q، 13Q، 14Q، 15Q و الإدخار	68
218	الدراسة الإستقلالية بين نوعية الخدات المصرفية و مستوى الإدخار	69
219	الدراسة الإستقلالية بين مستوى التكوين و مستوى الإدخار	70
221	الدراسة الإستقلالية بين البيئة الجغرافية و مستوى الإدخار	71
222	جدول تحليل التباين للعلاقة بين متوسط 18Q، 19Q و الإدخار	72
224	جدول تحليل التباين للعلاقة بين متوسط 15Q و الإدخار	73
232	رقم أعمال مؤسسات التأمين الجزائرية للفترة (2001 – 2013)	74

قائمة

الأشكال البيانية

قائمة الاشكال البيانية

الصفحة	العنوان	رقم
32	منحنى الادخار عند الكلاسيك	1
35	علاقة الإدخار، الإستثمار و سعر الفائدة	2
42	دالة الاستهلاك والادخار الكينزية في المدى القصير	3
44	دالة الاستهلاك والادخار الكينزية في المدى الطويل	4
49	دالة الاستهلاك في المدى الطويل حسب نظرية الدخل النسبي	5
52	دالة الاستهلاك عند فريدمان	6
53	منحنى دورة الحياة	7
68	تطور الإدخار العائلي الفرنسي بالنسبة لدخل العائلات في فرنسا للفترة (1998-2016)	8
93	أشكال الادخار	9
152	الادخار العائلي الخام بالنسبة للإنتاج المحلي الخام	10
152	الادخار العائلي الخام بالدولار	11
165	أهداف الدراسة الميدانية	12
167	محاوِر الإستبيان	13
171	التحليل الوصفي لمتغير الجنس	14
173	أعمدة بيانية للتحليل الوصفي لمتغير السن	15
174	أعمدة بيانية للتحليل الوصفي لمتغير الحالة الإجتماعية	16
176	أعمدة بيانية للتحليل الوصفي لمتغير المستوى العلمي	17
178	التحليل الوصفي لمتغير المهنة	18
179	التحليل الوصفي لمتغير مستوى الدخل	19
181	مدرج تكراري نسبي للتحليل البياني لمتغير عدد الأشخاص الموجودين في نطاق العائلة	20
182	التحليل الوصفي لمتغير عدد الأشخاص الذين يتم رعايتهم	21
192	تمثيل بياني يوضح التغيرات الوصفية لحجم الإتجاه الغالب لمحور الوسيلة أو الطريقة التي تتبعها حاليا للادخار	22

قائمة الأشكال البيانية

193	تمثيل بياني يوضح التغيرات الوصفية لحجم الاتجاه الغالب لمحور أهم العناصر التي تؤثر على قراراتك في مجال الادخار	23
195	تمثيل بياني يوضح التغيرات الوصفية لحجم الاتجاه الغالب لمحور أي الحوافز تساعدك على الادخار	24
196	أعمدة بيانية توضح التغيرات الوصفية لحجم الاتجاه الغالب لمحور العوامل التي تحد من قرار الادخار	25
197	تمثيل بياني يوضح التغيرات الوصفية لحجم الاتجاه الغالب لمحور العلاقة بين مستوى الإستهلاك و مستوى الإدخار	26
198	تمثيل بياني يوضح التغيرات الوصفية لحجم الاتجاه الغالب لمحور هل تؤثر قناعاتك الدينية على الرغبة في الادخار	27
199	هرم نسبي يوضح التغيرات الوصفية لحجم الاتجاه الغالب لمحور هل يؤثر سعر الفائدة على الرغبة في الادخار	28
200	تمثيل بياني يوضح التغيرات الوصفية لحجم الاتجاه الغالب لمحور مستوى الدخل يؤثر في قرار الادخار	29
201	تمثيل بياني يوضح التغيرات الوصفية لحجم الاتجاه الغالب لمحور هل تؤثر ثقافة الادخار في قرار الادخار	30
202	توزيع تكراري يوضح التغيرات الوصفية لحجم الاتجاه الغالب لمحور هل تؤثر نوعية الخدمات المصرفية في قرار الادخار	31
203	توزيع شبكي يوضح التغيرات الوصفية لحجم الاتجاه الغالب لمحور مستوى التكوين يؤثر على قرار الادخار	32
204	تمثيل بياني يوضح التغيرات الوصفية لحجم الاتجاه الغالب لمحور البيئة الجغرافية (حضري أو ريفي) تؤثر على قرار الادخار	33

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية

1. أحمد هني: المديونية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
2. أحمد رمضان نعمة الله، إيمان عطية ناصف و محمد سيد عابد، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 3200.
3. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
4. إسماعيل عبد الرحمن و حربي محمد موسى عريقات: مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
5. إسماعيل عبد الرحمن ، حربي عريقات: مفاهيم و نظم إقتصادية، التحليل الإقتصادي الكلي و الجزئي، دار وائل للنشر ط1، 2004.
6. بول سامويلسون: علم الإقتصاد: المفاهيم الإقتصادية الأساسية، ج1، OPU، 1993.
- محمد يسرى إبراهيم دعبس : التربية الإدخارية و التنمية الشاملة : رؤية في الإقتصاديات، سلسلة المعارف الإقتصادية و الإدارية (4) ، 1996.
7. جون مينارد كينز: النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمه نهاد رضا، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية – الجزائر – 1991.
8. خالد واصه الوزني، أحمد حسين الرفاعي: مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002.
9. خزعل البيرماني، الدخل القومي والاستخدام ، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون سنة نشر.
10. رمزي زكي: مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها، مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990.
11. رياض إسماعيل، الإدخار في المجتمع الاشتراكي، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، دون سنة نشر.
12. زينب عوض الله و أسامة محمد الفولي: أساسيات الإقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
13. سمير محمد عبد العزيز: الادخار الشخصي والسياسة الضريبية، القاهرة: دار النهضة العربية، 1983.

14. شاكِر القزويني : محاضرات في اقتصاد البنوك ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1989.
15. شعبان محمد إسلام البرواري: بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي – دراسة تحليلية نقدية، دار الفكر، سوريا، الطبعة الأولى، 2001.
16. ضياء مجيد الموسوي: الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 3199.
17. عمر صخري: التحليل الاقتصادي الكلي: الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية OPU، 1994.
18. علي أحمد السالوس: حكم ودائع البنوك وشهادات الاستثمار، دار القرآن، قطر، الطبعة الرابعة عشر، 2003.
19. قادة أقاسم: المحاسبة الوطنية، ترجمة عبد المجيد قدي وقادة أقاسم، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002.
20. ماري براديل بيار: الادخار والاستثمار، ترجمة نهاد رضا ، بيروت ؛ القاهرة : دار الأنوار، ط1، 1966.
21. محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 8719.
22. محمد الوادي و آخرون: الأساس في علم الإقتصاد، دار اليازوري، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
23. محمد فرحي: التحليل الاقتصادي الكلي ، الجزائر : دار الأنيس للنشر والتوزيع ، 2004.
24. محمد فوزي أبو السعود: مقدمة في الإقتصاد الكلي مع التطبيقات ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
25. محمد عبد العزيز عجمية ومحمد الليثي: التنمية الاقتصادية: مفهوما، نظرياتها، سياستها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
26. مروان عطون: أسعار صرف العملات (أزمتات العملات في العلاقات النقدية الدولية)، دار الهدى، عين مليلة – الجزائر.

27. Abdelfettah Ghorbel, **L'insuffisance de l'épargne mobilisée et le financement extérieure dans les pays en développement**, Tunis : édition economica 19, 89
28. Abdelkarim Naas : **Le Systeme Bancaire Algerien de la Decolisation a l'Economie de Marché**, Edition INAS Paris 2010
29. Abdellah Ali Toudert : **Cours de monnaies et répartition**, édition OPU, Alger, 1983.
30. Bernard Bernier : **Initiation a la macroéconomie**, France , édition Dunod, 2001.
31. Christian Romain : **24 Mots clés de l'économie et de la gestion**, France: édition maxi-livre, 2004.
32. Denis Kessler : **Epargne et Développement**, Paris, Edition Economica, 1985.
33. F.Guyots : **Eléments de Macroéconomie**, Paris, édition Tethnip, 1979.
34. H . Benissad: **Economie de developpment de l'Algerie**, 2eme edition, Opu Alger, Economica Paris, 1982.
35. Jean Rivoire, **L'épargne que sais-je ?**, Paris : presse universitaire de France, 1981.
36. J.M.Keynes : **Macroéconomie Keynésienne**, Paris :édition dunod 1990. ,
37. Katheline Shubert : **Macroéconomie, Comportements et croissances**, Paris, Edition Vuibert, 2000.
38. M.Ghernaout : **Crises Financières et Faillites des Banques Algériennes** ,Alger, édition GAL, 2004.
39. M.Gililis et autres : **Economie du développement**, Paris, édition dunod, 1990.
40. Mourad Labibi : **Manuel de la comptabilité** ,Alger, édition OPU, 1998.

المواقع الإلكترونية

41. أحمد السيد الكردي: **دالة الإستهلاك ومحدداته** ، مقال مأخوذ من الموقع الإلكتروني:
<http://www.mojtamai.com/book/index.php/component/>
42. أميمة سيد أحمد : **ترشيد الإستهلاك الطريق الآمن للتنمية المستدامة**، مقال مأخوذ من الهيئة العامة للاستعلامات - مصر على الموقع الإلكتروني : <http://sis.gov.eg/Story/134061?lang=ar>

43. حلال خشيب: نموذج هارود- دومار في النمو الإقتصادي، مقال مأخوذ من الموقع الإلكتروني:
<http://www.alukah.net/culture/0/81784/>
44. حسونة الطيب: الفرنسيون يميلون نحو الإدخار، مقال صادر في مجلة الإتحاد الصادرة ب
2012/01/21 على الموقع الإلكتروني: <http://www.alittihad.ae>
45. حيدر بن عبد الرضا اللواتي: اليابانيون و محاولاتهم في الإدخار، مقال مأخوذ من الموقع:
<http://2015.omandaily.com/?p=238394>
47. جواد كاظم عبد نصيف البكري: نظرية الدخل الدائم، مقال مأخوذ من الموقع الإلكتروني:
<http://business.uobabylon.edu.iq/>
48. خليفة الفزاري: العلاقة بين الادخار والاستثمار في اقتصادنا، مقال مأخوذ من الموقع الإلكتروني:
[/http://khalifaalfazari.blogspot.com/2012/09](http://khalifaalfazari.blogspot.com/2012/09/)
49. سلمى هلال: أسباب تدفع إلى الإدخار للمستقبل ، مقال مأخوذ من الموقع الإلكتروني:
<http://www.hawaaweb.com/self-improvement/saving/2478.html>
50. سليمان الشحومي: خاص رائد: كيف تفكر بالإدخار، و ما هو الإدخار؟، مقال مأخوذ من
الموقع: <http://www.ra2ed.com/>
51. طلال السردى: نصائح حول الإدخار و الإستثمار لمتابعة أهدافك المالية، مقال صادر ب
2015/07/09 على الموقع الإلكتروني: <http://talalalsardy.com/tag/>
52. عبد المنعم محمد الطيب: تعبئة المدخرات، مقال مأخوذ من الموقع الإلكتروني:
www.zakatinst.net/pdf/Tabiat%20Almodakharat%20.pdf
53. ماهر دهمان: أهم نظريات علم الإقتصاد التي تشكل عالمنا الآن ، مقال مأخوذ من الموقع
الإلكتروني: <http://www.arageek.com/2014/12/28/important-theories-in-economy.html>
54. مارتن فيلدشتاين: اليابان و أزمة الإدخار، مقال صادر في مجلة الغد، مأخوذ من الموقع الإلكتروني:
<http://www.alghad.com/articles/>
55. مارتن فيلدشتاين: معدل الادخار في اليابان يتحول إلى النطاق السالب للمرة الأولى، مقال
صادر في مجلة الجريدة على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljarida.com/news/index/>

56. محمد آدم: أسواق الأوراق المالية واقتصاديات الدول النامية، مجلة النبأ، لبنان -بيروت، عدد 59 ، جويلية 2001، على الموقع الإلكتروني: <http://annabaa.org/nba59/asoaq.htm>
57. مفيد حلمي: الإدخار، مقال مأخوذ من الموقع الإلكتروني: <http://www.arab-ency.com/ar/>
58. قحطان الطويل: الإدخار والتنمية، صحيفة 26 سبتمبر، اليمن، عدد 10 25، ص 2، على الموقع الإلكتروني: www.26sep.net/newsweekarticle.php?sid=673
59. يوسف القرضاوي: أهداف الزكاة الروحية والاجتماعية، مقال مأخوذ من الموقع: <http://www.qaradawi.net/new/Articles-1774>
60. مقال بعنوان: الإدخار و الإستثمار، مأخوذ من الموقع الإلكتروني: <http://morning-evening.net/>
61. مقال بعنوان: الدخل و تخصيصه، مأخوذ من الموقع: www.onefd.edu.dz
62. مقال بعنوان: تخطيط الإستثمار، مأخوذ من الموقع الإلكتروني: [www.olc.bu.edu.eg/olc/images/7th-3%20\(1\).pdf](http://www.olc.bu.edu.eg/olc/images/7th-3%20(1).pdf)
63. مقال بعنوان: مصادر الادخار، مأخوذ من الموقع: www.arab-ency.com/index.
64. مقال بعنوان: أسباب تدفع إلى الإدخار ، مأخوذ من الموقع الإلكتروني: <http://now.topstory.io/share/ar-sa/detail.html?detail>
65. ورقة بحثية بعنوان: التضخم الإقتصادي.. حالات و مفاهيم، قسم البحوث و الدراسات الإقتصادية، منتدى الأعمال الفلسطيني، ص: 5، مأخوذ من الموقع الإلكتروني: www.pbforum.ps/files/server/eco_reports/inflation_rep.pdf

المقالات باللغة العربية

66. أحمد سلامي: مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع و الطموح- دراسة تحليلية للفترة (1970-2013)، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 02، جوان 2015.
67. الهادي أحمد محمد حسن: الادخار في النظام الإسلامي، مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، معهد العلوم والبحوث الإسلامية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 1120.

68. بربري محمد أمين: العوامل المؤثرة على الإدخار العائلي في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 10، جوان 2013.
69. سليمان الثيان: الإدخار.. ثقافة مجتمع و إقتصاد دولة، مقال صادر في مجلة عاكظ، العدد 4866، السعودية، أكتوبر 2014.
70. عبد القادر زيتوني، سهام دربالي: تقييم كفاءة الأوعية المصرفية في تعبئة مدخرات القطاع العائلي في الجزائر للفترة (1999-2009)، مجلة الباحث، العدد 11، 2012.
71. عمر بن الفيحان المرزوقي: ضوابط تنظيم الاستهلاك في الإسلام، مجلة الشريعة والقانون بجامعة الملك سعود، العدد 34، أبريل 2008.
72. عمار رفعت: اثر زيادة الدخل على حجم الايداع، مجلة كلية بغداد للعلوم .م. صباح نوري ، م.م.م الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث والعشرون، 2010.
73. فريد بشير طاهر: محددات الادخار الخاص في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، م 2، عدد 1، 2001.
74. كايل أوكورسيبيس: تعبئة المدخرات في الدول النامية، مجلة قضايا و اتجاهات، الرياض، العدد 183، 8819.
75. موسى رحمان، نجاة مسمش: نحو ترقية الإدخار المصرفي الشخصي كأداة للتراكم إشارة خاصة إلى الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، نوفمبر 2007.

المقالات باللغة الأجنبية

75. Angus Deaton : **Franco Modigliani and the Life Cycle Theory of Consumption**، Research Program in Development Studies and Center for Health and Wellbeing، Princeton University، March 2005.
76. Angus Deaton: **Consumption، Poverty and Welfare**، The Royal Swedish Academy of Sciences، 12 October 2015.
- 77 Bélanger، Gérard and McIlveen، Neil: **Rates of Return and Investment Profitability**، non publié، Department of Finance، Canada، Ottawa، 1980.

78. C.Y. Horioka, **Why is Japan' s private Saving Rate So High?**, Finance and Development (Vol. 24, No.4, December 1986).
79. Céline Antonin: **Age, revenue et comportements d'épargne des ménages : Une analyse théorique et empirique sur la période (1978-2006)**, Ecole d'économie de Paris, Septembre 2009.
80. Corbox & Schmidt Hebbel : **World Saving**, IMF Working Paper, November 2014.
81. Joelle Bonenfant et Jean Lacroix: **L'épargne, Direction des relations internationales de l'enseignement**, article tiré du site : <https://www.centredelanguefrancaise.paris/wp-content/uploads/2016/05/epargne.pdf>.
82. Damien Duran : **La moitié des français épargnent moins de 50 euros par mois**, Article paru dans la revue Le Figaro du 07/10/2015 du site : <http://www.lefigaro.fr/placement/2015/10/07/05>
83. Greg McBride: **Aux États-Unis, l'épargne est à la traîne**, Article paru dans la revue Atlantico du 03/04/2015 du site web: <http://www.atlantico.fr/decryptage/aux-etats-unis-epargne-est-traîne-atlantico-business>.
84. Hammouda et Zidouni: **Ménages et entreprise individuelle**, Alger, revue statistique n° : 29, 1990
85. Hlayiseka Morgan Chauke: **The determinants of household saving, The South African Black middle class perspective**, A research project submitted to Gordon Institute of Business Science, University of Pretoria, Afrique du Sud, 9 November 2011.
86. James C.W Ahiakpor : **A paradox of thrift or Keynes's misrepresentation of saving in the classical theory of growth?**, Southern Economic Association, 1995.
87. Karine Chakir : **Le comportement d'épargne des ménages en France**, tiré du site : www.ecolebourse.com/ressources/decrypt/22_comportementepargnemenages.pdf
88. **L'Ontario**, Rapport de Projet, Montréal, Février 2011.
89. Martin Feldstein : **USA : Derrière l'Epargne**, Article paru dans la revue Les Echos du 01/09/2010 du site web: <http://archives.lesechos.fr/archives/cercle/2010/09/01/cercle>.
90. Mehri Néjib, Fekih Soussi Bouthaina : **Economie et Gestion : Les ménages**, Ecole nationale d'administration, Tunis, Septembre 2007.
91. Patrick Allard : **Le comportement d'épargne des ménages**, Revue française d'économie, volume 6, n :02, 06/2016.

92. R.T. Clements :**Saving in New Zealand During inflationary Times**، Journal of Business and Economic Statistic (Vol. 3. No.3، July 1995).
93. Simon Kuznets: **Economic Growth and Income Inequality**، The American Economic Review، Mars 1955، N:1.
94. Thomas I.Palley : **The Relative Income Theory of Consumption: A Synthetic Keynes-Duesenberry-Friedman Model**، Working paper Series، University of Massachusetts Amherst (PERI) ، April 2008.
95. Touhami Abdelkhalek، Florence Arestoff : **Les Déterminants de l'Epargne des ménages au Maroc : Une analyse par milieu géographique**، Région et Développement n° 35-2012، Rabat، Maroc، 2012.
96. Véronique Fournier، François Vaillancourt : **Les Déterminants de l'Epargne des ménades au Québec en 2007 : analyse et comparaison avec le Canada.**

المذكرات باللغة العربية

97. بلعزوز بن علي: **أثر تعديل أسعار الفائدة على إقتصاديات الدول النامية - حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2004.
98. حسين عبد المطلب حسين الأسرج: **دور سوق الأوراق المالية في تنمية الادخار في مصر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، جامعة الزقازيق، مصر، 2001.
99. خلادي ايمان نور اليقين: **دور الإدخار العائلي في التنمية الإقتصادية حالة الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3، 2012.
100. سلامي أحمد: **دراسة قياسية لأهم محددات دالة ادخار العائلات الجزائرية خلال الفترة (1970 - 2006) والتنبؤ بمكوناتها**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2007.
101. صحراوي محمد: **الإدخار و دوره في تمويل الإستثمار**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2004.
102. طاهر علي: **اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2006.

103. عبد الله ناصر العريفي: محددات الادخار المحلي في المملكة العربية السعودية، رسالة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية، جامعة الملك السعودية، 2006
104. عسول أمينة: محددات الإدخار ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم التجارية ، فرع المالية ، جامعة المسيلة ، دفعة 2000.
105. فالخ بن عبد الله محمد الحقباني: الإدخار العائلي وأثره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، تخصص إقتصاد إسلامي، 1999.
106. منصورى الزين: آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006 .
107. ناصرى نفيصة: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية – حالة الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2014.

المذكرات باللغة الفرنسية

- 108.** AISSA baheddi، **Analyse séquentielle de la fonction d'épargne avec une confection de la matrice des comptes de base**، (thèse de magistère - INPS، non publiée)، Algérie .، 1992
- 109.** Mariétou Sow Diagne : **Les déterminants de l'épargne au Sénégal**، Mémoire pour l'obtention de diplôme d'études approfondies، DEA en Sciences économiques، spécialité : macroéconomie appliquée، Université de Dakar، 2000-2001.

التقارير

110. آفاق الإقتصاد العالمي: دراسات إستقصائية للأوضاع الإقتصادية والمالية العالمية، ورقة بحثية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2014.
111. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 200 9، مركز معلومات قراء الشرق الوسط (ميرك)، مصر، 9200.
- منشورات الحسابات الإقتصادية، 1963-2010.

112. تقرير عن تنمية العالم 1996، البنك الدولي، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة، 1996.
113. CNEP News N°19، Octobre 2004
114. CNEP-Banque en chiffres 2002
115. Collections Statistiques N 166/2011، ONS، Alger
116. FMI، statistiques financières internationales، Washington، 1985
117. L'Algérie en Quelques Chiffres، n : 34، ONS، Alger، 2005.
118. L'Algérie en Quelques Chiffres، n : 36، ONS، Alger، 2006.
119. L'Algérie en Quelques Chiffres، n : 39، ONS، Alger، 2009.
120. L'Algérie en Quelques Chiffres، n : 43، ONS، Alger، 2014.

المنتديات

121. ورقة بحثية بعنوان: الإدخار و الإستثمار، مأخوذة من منتديات قالمة نت
122. مقال بعنوان: نظريات الإستهلاك ، مأخوذ من منتديات جامعة فسديس على الموقع: <http://univ-fesdis.alafdal.net>

الملتقيات

123. فرج عبد الفتاح فرج: العولمة ومقتضيات التنمية البشرية في شمال إفريقيا، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الإندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات 10 مارس 2004، جامعة ورقلة.

برامج وثائقية

124. عبد الله المر الزعابي: أهداف التوفير و الإدخار، مقال مأخوذ من البرنامج "نصائح مالية"، مجلة تلفزيونية على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=cEQzLnly18>.
125. مراد بوعلام الله: لماذا لا يملك العرب ثقافة الإدخار؟، معلومات مأخوذة من برنامج "الإقتصاد و الناس"، مجلة تلفزيونية على الموقع الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/programs/economyandpeople/2016/1/2/>

- www.bank-of-algeria.dz/indicateur.htm
- <http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=world-development-indicators>
- www.finances.gov.ma/.../Comptes%20nationaux_Revenu
- WWW.ONS.DZ
- Université de Sherbrook : **Perspective Monde**.
<http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays>

الملاحق



جامعة وهران 2

كلية العلوم الإقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

يسعدنا أن نضع بين أيديكم هذا الإستبيان الذي يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه تخصص إقتصاد دولي و الغرض من هذه الدراسة معرفة تأثير محددات الإدخار على القطاع العائلي في الجزائر بوضع علامة (X) في الخانة التي تتناسب مع رأيكم بكل صدق، شاكرين لكم كريم تعاملكم و إستجابتكم.

الإستبيان

المحور الأول: معلومات عامة حول عينة الدراسة:

1. الجنس

ذكر

أنثى

2. فئة السن

19 – 15

24 – 20

29 – 25

34 – 30

39 – 35

44 – 40

49 – 45

54 – 50

60 – 55

أكثر من 60

3. الحالة الإجتماعية

متزوج (ة)

غير متزوج (ة)

أرمل (ة)

مطلق (ة)

4. المستوى العلمي

أمي

إقرأ و أكتب

إبتدائي

متوسط

ثانوي

حاصل على بكالوريا

دبلوم أو شهادة مهنية

ماجستير أو أعلى

5. المهنة

القطاع العام

القطاع الخاص

القطاع العسكري و الأمني

العمل لحسابه الخاص

لا أعمل حالياً

..... مهنة أخرى (تحديدها).....

طالب

6. مستوى دخلك في الشهر

18000 دج

(30000 - 18000) دج

(50000 - 30000) دج

(70000 - 50000) دج

(90000 - 70000) دج

أكثر من 90000 دج

7. كم شخص يوجد في نطاق عائلتك:

لا أحد

1

2

3 أو أكثر

8. كم عدد الأشخاص الذين تتولى رعايتهم حاليا

لا أحد

1

2

3

4 أو أكثر

المحور الثاني: مفاهيم حول الإدخار و محدداته

1- هل لديك حساب توفير (في حالة البنوك) أو دفتر ادخار (CNEP)

نعم

لا

2- هل تقوم بالادخار حاليا

نعم (لفترة قصيرة اقل من عام)

نعم (فترات منتظمة)

لا

3- هل أنت راض عن الخدمات المقدمة لك من طرف البنك أو الصندوق الذي تتعامل

معه:

راضي

شديد الرضا

غير راضي

محايد

4- في حال الحصول على خدمة أحسن من البنك و الصندوق، فهل ستكون الخدمة

الأفضل دافع لك على زيادة تعاملاتك مع البنك أو الصندوق من ناحية الادخار:

نعم

لا

إذا كانت الإجابة بلا يرجى منك ذكر الأسباب:

.....*

.....*

.....*

.....*

.....*

5- ما هي نسبة إيداعك الشهري من الدخل حاليا:

- أقل من 5%
- 5% إلى 10%
- 10% إلى 20%
- 20% إلى 30%
- 30% إلى 40%
- أكثر من 40%

6- هل أنت راضي عن نسبة ادخارك

- نعم
- لا

إذا كانت الإجابة بلا: فما هو تبريرك "

.....*

.....*

.....*

7- ما هي الأسباب الحقيقية التي تدفعك إلى الادخار (يمكن اختيار أكثر من سبب)

تأمين السكن

التعليم

الحج

النفقات الموسمية

أسباب اجتماعية (من أجل الزواج مثلا)

الحصول على سيارة

أسباب أخرى يرجى ذكرها:

.....*

.....*

.....*

8- ما هي الوسيلة أو الطريقة التي تتبعها حاليا للادخار (يمكن اختيار أكثر من خيار):

حساب جاري في البنك

حساب توفير في الصندوق

الذهب

العقارات

الاستثمار في البورصة

في شكل سندات الخزينة

أشكال أخرى اذكرها:

.....*

.....*

.....*

9- ما هي أهم العناصر التي تؤثر على قراراتك في مجال الادخار

نسبة العائد (الفائدة)

مستوى الثقة في البنك أو الصندوق

سهولة الاستخدام أو النفاذ إلى البنك أو الصندوق

نوعية المنتج و مميزاته

نوعية خدمة العملاء وبساطة الإجراءات

نوعية الخدمات البنكية

أسباب أخرى اذكرها:

.....*

.....*

.....*

10- أي من الحوافز المذكورة تساعدك على الادخار

تقديم منتجات مصرفية جديدة

الحصول على قروض ذات ميزات خاصة

الحصول على سكن

تحسين نسبة الفائدة

تحسين الخدمة المقدمة

حوافز أخرى اذكرها:

.....*

.....*

.....*

11- ما هي العوامل التي تحد من قرار الادخار

غياب الثقافة الادخارية لدى العائلات

القدرة الشرائية

ارتفاع التضخم و الأسعار

معدلات الفائدة المنخفضة

الثقافة الدينية لدى المدخر

نوعية الخدمات المصرفية المقدمة

إنعدام الحوافز

عوامل أخرى اذكرها:

.....*

.....*

12- هل هناك علاقة بين مستوى الاستهلاك و مستوى الادخار

نعم

لا

إذا كانت الإجابة بلا: فما هو تبريك "

.....*

.....*

.....*

13- هل تؤثر قناعاتك الدينية على الرغبة في الادخار:

نعم

لا

إذا كانت الإجابة بلا: فما هو تبريك "

.....*

.....*

.....*

14- هل يؤثر سعر الفائدة على الرغبة في الادخار:

نعم

لا

إذا كانت الإجابة بلا: فما هو تبريك "

.....*

.....*

.....*

15- هل يؤثر مستوى الدخل في قرار الادخار:

نعم

لا

إذا كانت الإجابة بلا: فما هو تبريرك "

.....*

.....*

.....*

16- هل تؤثر ثقافة الادخار في قرار الادخار:

نعم

لا

إذا كانت الإجابة بلا: فما هو تبريرك "

.....*

.....*

.....*

17- هل تؤثر نوعية الخدمات المصرفية في قرار الادخار:

نعم

لا

إذا كانت الإجابة بلا: فما هو تبريرك "

.....*

.....*

.....*

18- هل يؤثر مستوى التكوين على قرار الادخار

نعم

لا

إذا كانت الإجابة بلا: فما هو تبريرك"

.....*

.....*

.....*

19- هل تؤثر البيئة الجغرافية (حضري أو ريفي) على قرار الادخار

نعم

لا

إذا كانت الإجابة بلا: فما هو تبريرك"

.....*

.....*

.....*